وزارة التعليم العالي والبحث العلميّ

جامعة بغداد/ كلية الآداب

قسم اللّغة العربيّة

البحثُ النحويّ

عند الدكتور مُحمَّد حماسة عبداللَّطيف

رِسَالَةٌ تَقَدَّمَ بِهَا

مُؤَيَّد مَجيد حَميد

إِلى مَجلِسِ كُلِّيَّةِ الآدَابِ بِجَامِعَةِ بَغدَاد

وَهِيَ جُزءٌ مِن مُتَطلّباتِ نَيلِ شَهَادَة المَاجِستيرِ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ وَآدَابِهَا

بإشرَاف

الأُستَاذ الدُّكتُور مهدي صالح الشّمّريّ

١٤٣٤هـ بغداد٢٠١٣م

قَالَ تعَالَىٰ: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ
لِيٓ أَمْرِي ﴿٢٦﴾ وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُواْ
قَوْلِي ﴿٢٨﴾ ﴾

سورة طه

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمدُ لله ربّ العالمين ، له الحمد في الأولى والآخرة ، والصلاة والسلام على سيّد المرسلين ، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين .

وبعد ، فهذا بحثٌ حاولتُ فيه تسليط الضّوء على النّشاط النّحويّ عند أحد نحويّي العصر الحديث ، سعى إلى أن يقدّم جهداً نحويّاً يُسهم في الكشف عن شيءٍ من أسرار اللّغة العربيّة ، التي ظلّت ، على الرغم من كثرة الدّراسات التي كُتِبتْ فيها وثرائها ، محتفظةً بأسرارٍ تحتاج إلى الكشف والدراسة .

وممّا دفعني إلى اختيار هذا الموضوع ، مالمستُه في بحوث الدكتور محمد حماسة من نزعةٍ إلى التجديد ، وأصالةٍ في الرأي ، ومحاولةٍ لتقديم رؤًى جديدةٍ في تفسير القضايا النحويّة مستنداً في ذلك إلى أسسٍ منهجيّةٍ متنوعة ، فتارةً يتّجه اتجاهاً وصفيّاً بنيويّاً يقف عند ظاهر اللّغة المنطوق ولا يتجاوزه ، وأدّى هذا التوجّه إلى أن يقف من نظريّة النّحو العربيّ موقفاً نقديّاً .

وتارةً يوافق هذه النّظريّة لأنّه ارتضى في مرحلةٍ لاحقةٍ تجاوز السطح اللّغويّ إلى العمق متأثّراً في ذلك بالنظريّة التوليديّة التحويليّة .

هذا التنوّع أوجد في نفسي رغبةً في متابعة نشاطه النّحويّ وتعقّب مرجعيّاته المنهجيّة التي جعلها منطلقاً له ، توجّهه في أثناء مناقشة مسائل النّحو وقضاياه المختلفة ، وهي تتمثّل في منهجَين :

أحدهما : المنهج الوصفيّ البنيويّ الذي يعطي الاستقراءَ أهمّيّةً كبيرةً في التّقعيد ، وينأى عن المنهج القياسيّ الذي تمثل في أعمال النّحويّين القدماء ، ويقف عند ظاهر اللّغة ، ولا يعترف بالوسائل التأويليّة التي تقوم على ردّ جميع أنماط الجمل والتراكيب إلى بِنى تجريديّةٍ محدودةٍ .

والآخر : منهج النّحويّين القدماء الذي يسعى إلى توحيد الأنماط اللّغويّة في أُطُرٍ ثابتةٍ ومحدودةٍ ، كتقسيم الجمل على نوعين رئيسين ، وهما الاسميّة والفعليّة ، ومن ثمّ يلتجئ إلى وسائل التأويل التي رفضها الوصفيّون البنيويّون لردّ جميع أنماط الجمل إلى هذين النوعين .

وانطلاقاً من هذا التنوّع المنهجيّ قسّمتُ الرّسالة على بابين يسبقهما تمهيدٌ عن حياة الدّكتور محمد حماسة ومؤلّفاته .

أمّا الباب الأوّل فقد خصّصته للحديث عن المرحلة الأولى في بحثه التي طُبِعَت بطابعٍ نقديٍّ لمنهج النّحويّين القدماء ، وشهدت تناولاً سعى فيه إلى تقديم تصوّراتٍ جديدةٍ لبعض القضايا النّحويّة كالجملة العربيّة ، والعلامة الإعرابيّة . وقد قسّمتُ هذا الباب على ثلاثة فصول ، كان الفصل الأوّل منها مخصّصاً لعرض موقفه من منهج النّحويّين القدماء فيما يتعلّق بمصادر الاستشهاد ، ومستويات الأداء اللّغويّ ، والقياس .

وخُصِّص الفصل الثّاني للحديث عن الجملة العربيّة عند الدكتور محمد حماسة ؛ إذ قدّم رأياً جديداً في تقسيمها معتمداً على أسُسٍ مستمدّةٍ من المنهج الوصفيّ الحديث ، وجاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث ، تكفّل الأول منها بدراسة مفهوم الجملة وأسس تصنيفها، ووقفتُ في المبحث الثّاني عند قضيّة أقسام الكلم التي تعدّ من أهمّ الأسس التي انبنى عليها تقسيمه الجديد للجملة ، وجاء المبحث الثالث ليعرض التقسيم الذي ارتآه الدكتور للجملة بناءً على الأسس المشار إليها .

أمّا الفصل الثالث فقد خصَّصتُه للحديث عن (العلامة الإعرابيّة) مركّزاً في ذلك على ما يُبرِّز الرّؤية المنهجيّة التي تتّسم بها هذه المرحلة ، فجعلتُ المبحث الأول لتناول ظاهرة الإعراب وموجبها وهو العامل النّحويّ عند القدماء وموقف الدّكتور محمد حماسة منه ، وتناولت في المبحث الثاني دلالة العلامة الإعرابيّة .

وجاء الباب الثّاني ليسلّط الضوء على مرحلةٍ جديدةٍ في البحث النّحويّ عند الدكتور محمد حماسة ، وهي مرحلةٌ أخذ يميل فيها إلى منهج النّحويّين القدماء ،

ولاسيّما في الظّواهر النّحويّة التي تقوم على تجاوز الظّاهر المنطوق ، كالقول بالحذف والاستتار والتّقدير ، ولم يكن هذا الميل نحو القديم خالصاً من التأثُّر بالمناهج الحديثة كنظريّة النّحو التّوليديّ التّحويليّ .

وقد يبدو للقارئ أنّ في بعض فصول هذا الباب تكراراً لما سبق عرضه في الباب الأوّل ، ولاسيّما فيما يتعلّق بموضوع الجملة الذي خصّصتُ له الفصل الأول من هذا الباب ، وقد فعلتُ ذلك لأبرّز مظاهر التحوّل المنهجيّ في تناول القضيّة الواحدة ، واضطررتُ من أجل ذلك إلى إعادة بعض النّصوص التي سبق أن نقلتها في الباب الأول .

وخُصِّص الفصل الثاني للحديث عن النّحو والدّلالة ونظريّة المعنى النّحويّ الدّلاليّ .

ويفرض عليّ واجب الوفاء أن أعترف بالفضل للأستاذ الدكتور مهدي صالح الشّمّريّ لِما بذله من جهدٍ في الإشراف على هذه الرّسالة ، وتوجيه صاحبها ، فقد أفدتُ من سديد رأيه ودقّة ملاحظاته الشيءَ الكثير ، فضلاً عمّا قدّمه إليّ من عونٍ في تهيئة بعض المصادر التي حوتها مكتبته العامرة ممّا تعذّر عليّ الحصول عليه منها ، فجزاه الله عنّي خير الجزاء ، ورفع قدره في الدّنيا والآخرة.

كما أتوجّه بالشكر إلى كل من أعانني من أساتذة قسم اللّغة العربيّة وغيرهم ، وأخصّ منهم الدّكتور مجيد نوط الشّمّريّ ، والدكتور حيدر محمد جبر ، وأشكر كذلك الأخوين مصطفى أديب عبد الرّحمن ، و محمد علي هوبي ، فجزاهم الله عنّي خير الجزاء . وأتقدّم بالشكر الجزيل للسادة أعضاءِ لجنة المناقشة الذين نيطت بهم مهمة النظر في هذه الرسالة لتقويم ما وُجِدَ فيها من هَنَات .

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ للّه ربِّ العالمين

التمهيد

أوّلاً : حياته، ومنهجه :

وُلِد الدّكتور محمّد حماسة عبد اللطيف رفاعي في الخامس من آب، عام ١٩٤١م ، بقرية كَفْر صَراوة، مركز أُشْمون بمحافظة المنوفيّة بشمال مصر[١].

نشأ في أسرةٍ ريفيّةٍ متديّنةٍ فحفِظَ القرآن الكريم على يد والده ولمّا يبلُغ الحادية عشرةَ مِن عُمُره، ثُمَّ انتقل إلى القاهرة والتحق بمعهد القاهرة الدينيّ تمهيداً للالتحاق بإحدى كليّات الأزهر الشريف ، غير أنّه بعد إكماله الثانويّة الأزهريّة رَغِبَ عن الالتحاق بالأزهر وآثر أن يلتحق بكلّية دار العلوم التي كانت مَقْصد الطلاب، ومهوى أَفئِدتهم، بل إنّها كانت تمثل منى طلاب الأزهر أنفسهم ، فضلاً عن نصيحة الأُستاذ عباس محمود العقاد وتشجيعه له بأن يلتحق بكلية دار العلوم[٢].

حصل على (الليسانس) في اللغة العربيّة والعلوم الإسلاميّة من كليّة دار العلوم بتقدير (امتياز) عام ١٩٦٧، ثمّ حصل على الماجستير في اللغة العربيّة وآدابها (تخصُّص النحو والصّرف والعروض) من الكلّية نفسها (بتقدير امتياز) بإشراف الدّكتور تمّام حسّان، عن رسالته : (الضَّرورة الشِّعريّة في النحو العربيّ) عام ١٩٧٢م.

بعد ذلك حصل على الدّكتوراه (تخصُّص النَّحو والصَّرف والعَروض) (بمرتبة الشَّرف الأولى) بإشراف الدّكتور تمّام حسّان ، والدّكتور أمين السيِّد، عن أطروحته : (قرينة العلامة الإعرابيَّة في الجملة بين القدماء والدَّارسين المُحْدَثين)[٣].

تدرَّج في وظائف التعليم الجامعيّ، إذ عُيِّن بعد إكماله (اللّيسانس) معيداً بقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم عام ١٩٦٧م، فأستاذاً مساعداً عام ١٩٨٤م ، فأستاذاً عام ١٩٩٠م، ثم عُيّن رئيساً لقسم النحو والصرف والعروض عام

---

[١] سطور في حياة المكرَّم (ضمن كتاب اللغوي الأديب محمد حماسة عبد اللطيف) : ١٤ .

[٢] سطور في حياة المُكرَّم : ١٥، وبعض المعلومات مستفاد من اتصال هاتفي مع الدكتور محمد حماسة بتاريخ ٢٠١٢/٤/٣٠م .

[٣] سطور في حياة المكرَّم : ١٥، وينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٧ .

١٩٩٤م، ثم عُيِّنَ وكيلاً للكلية لشؤون التعليم والطلاب من عام ٢٠٠١م حتى عام ٢٠٠٦م، وهو الآن أستاذ متفرّغ[١].

وفضلاً عن عمله في كلية دار العلوم، عمل في جامعات عربيّة وإسلامية مختلفة ، فقد أُعيرَ للتدريس بقسم اللغة العربيّة بكلية الآداب ، جامعة الكويت من عام ١٩٨٠م إلى عام ١٩٨٤م ، ثم أُعيرَ أستاذاً ورئيساً لقسم الدراسات اللغويّة والنحويّة بكلّيَّة اللغة العربيّة في الجامعة الإسلاميّة بإسلام آباد للعامَيْنِ : ١٩٩٠م ، و ١٩٩٢م ، ثمّ عميداً لمعهد اللغات واللغويّات بالجامعة نفسها (١٩٩٢م-١٩٩٣م)، كما عمل أستاذاً بجامعة العين بالإمارات العربيّة المتحدة (١٩٩٣م-١٩٩٤م).

ولم يقتصرْ جهد الدكتور محمد حماسة على التدريس ؛ إذ شغل مناصبَ علميّةً متعددةً، فقد اختير عضواً بمجمع اللغة العربيّة بالقاهرة عام ٢٠٠٣م خَلَفَاً للأستاذ إبراهيم الترزيّ ، فضلاً عن أنّ له نشاطاً ملحوظاً في الجمعيات العلميّة والثقافيّة ، منها : كونه عضواً في لجنة الشعر بالمجلس الأعلى للثقافة، وعضواً مؤسساً باتّحاد الكتاب المصريّ، وعضواً بمجلس إدارة مركز تعليم اللغة العربيّة للأفارقة وغيرهم بجامعة القاهرة، وعضواً بجمعيّة الأدب المقارَن المصريّة، وعضواً في الجمعيّة اللغويّة المِصْريّة، كما كان عضواً في اللجنة العلميّة لترقية الأساتذة الجامعيّين[٢].

وعمل كذلك في مراجعة الجزء السابع والثلاثين، والجزء الثامن والثلاثين من معجم (تاج العروس من جواهر القاموس) ، الذي نَشْره المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون بالكويت[٣].

---

[١] رسالة من الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٦م .

[٢] رسالة من الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٦م .

[٣] سطور في حياة المكرّم. وينظر : تاج العروس، الجزء السابع والثلاثون، والجزء الثامن والثلاثون .

فضلاً عمّا سبق، فقد أشرف الدكتور محمّد حماسة على عددٍ من الرسائل والأطاريح، فضلاً عن مناقشة العديد منها، فقد ناقش ما يربو على مئتي وخمسين رسالةً وأطروحةً[١].

والدكتور محمّد حماسة باحثٌ نحويٌّ ينزع إلى التجديد، ونزعة التجديد عنده لها أكثر من صورة .

فتارةً يتجه اتجاهاً وصفيّاً متأثراً بالاتجاه العام الذي طُبِعَت به الدراسات اللغويّة العربيّة الحديثة في بداية اتصال بعض أبنائها في مصر بالفكر اللغويّ الغربيّ[٢]، ولذلك جاءت أعماله الأولى ذات نزعة نقديّة للتراث النحويّ.

ونقد التّراث النحويّ أثر من آثار تطبيق المنهج الجديد على اللغة العربيّة، بسبب ما وجده هؤلاء الدارسون في أول عهدهم بالمنهج الوصفيّ من تباينٍ بين هذا المنهج الوافد والمنهج العربيّ المتمثل بأعمال النحويين القدماء، ولذلك نشأت نزعة نقدية لدى هؤلاء الباحثين، سببها الحماسة لهذا المنهج الجديد الذي رأوا أنّه المنهج الأمثل الذي ينبغي أن تُدرَس على وفقه اللغات ، ومنها اللغة العربيّة.

وهذا ما اتَّسمت به دراسات الدكتور محمد حماسة الأولى ، ولا سيَّما كتابيه : لغة الشعر ، دراسةٌ في الضرورة الشعريّة ،والعلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث.

بعد ذلك خفّت النزعة النقديّة للتراث النحويّ عند الدكتور محمد حماسة ، ولكنّ الرغبة في التجديد كانت لا تزال باقيةً ، فقد عاد إلى التراث النحويّ ليقرأه من جديد، يقرؤه هذه المرّة بعينٍ تحاول أن تكتشف خباياه وتجلو عنه غبار الإلْفِ والاعتياد، ولذلك اتجه في هذه المرحلة إلى أن يوازن بين المناهج اللغويّة الحديثة، ونظريّة النحو العربيّ، وأن يستفيد مِن هذه الموازنة في الكشف عن ظواهر في النحو العربيّ، حال من دون الكشف عنهما قراءته بصورةٍ منعزلةٍ عن الأطروحات الخارجيّة.

---

[١] رسالة من الدكتور محمد حماسة بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٦م .

[٢] ينظر : العربية وعلم اللغة البنيويّ :١٦٧وما بعدها.

ولذلك فإنّ منهج الدكتور محمد حماسة في المرحلة الجديدة هو الاستفادة من المناهج اللغويّة الحديثة في فهم التراث النحويّ ، لأنّه يرى أنّ الجديد الحق ليس ((مبتوتَ الصلة بالقديم منكراً له منسلخاً عنه، ولكنّه إضافةٌ لبعض جوانبه، واستكشافٌ لغوامضه، وتنويرٌ وإضاءةٌ لكثير من مُعمّياته . والجديد الذي لا يعتمد على قديمٍ، ولا يستمد استمراره من أصوله، ضربٌ من القفز العشوائيّ في الظلام، قد لا يفيد شيئاً إنْ لم يكن تدميراً لكلِّ شيء)) [١].

ويبدو أنّ الدكتور محمّد حماسة قد قنع بمنهجه هذا في الموازنة ، ولذلك نجد صداها يتردد في أكثر من دراسة، من ذلك قوله : ((ولا شك أنّ كلّ فكرٍ حديث متميِّزٍ يفيد في فتح زاويةٍ جديدةٍ من زوايا النظر إلى ذلك الهرم الشامخ الذي يكاد إلْفُنا له واعتيادنا عليه يُفقِدُنا دقةَ النظر فيه، والتنبُّه لِما يحتوي عليه، ولِما ما ينخر فيه على السواء)) [٢].

ومن هنا فإنّ الدكتور محمّد حماسة في المرحلة الثانية يقترب من (الاتجاه التأصيليّ) الذي يسعى لتأصيل جوانب من مناهج النحو العربيّ عن طريق مقابلتها بجوانب من مناهج النظر اللغويّ الحديث[٣].

ومن صور التجديد عند الدكتور محمد حماسة أنّه سعى إلى توسيع غاية النحو إلى غايات متعددة ؛ إذ ((ليست غاية النحو هي معرفة الصواب والخطأ في ضبط أواخر الكلمات فحسب، وإن كان المتتبّع لتحديد غاية النحو يَلْحظ أنّ النحاة المتأخرين هم الذين يجعلون غاية النّحو هي تمييز صحيح الكلام من فاسده)) [٤].

ولهذا حاول الدكتور محمد حماسة أن يجعل من النحو مُنطلقاً لتحليل الأدب، انطلاقاً من مبدأ اعتنقه وآمن به ((وهو أنّه لابّد من تعانق النحو مع النّص الأدبيّ، والانطلاق من (النحو) في تفسير النّص الشعريّ، إذ إنّ النص لا يمكن أن (يتنصّصَ) إلاّ بفتل جديلة من البنية النحويّة والمفردات، وهذه الجديلة هي التي

---

[١] بناء الجملة العربيّة : ٧ .

[٢] من الأنماط التحويليّة في النحو العربيّ : ٧ .

[٣] ينظر: نظريّة االتعليل في في النحو العربيّ :٢٤١-٢٥١.

[٤] النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدلاليّ : ٢٥ .

تخلق سياقاً لغويّاً خاصّاً بالنَّص نفسه، وعند محاولة فهم أيّ نصّ وتحليله لابّد من فهم بنائه النحَّويّ على مستوى الجملة أوّلاً، وعلى مستوى النَّص كلّه ثانياً، ومفّهوم (النَّحو) هنا أوسع من المفهوم الذّي يحصره في دائرة الإعراب الضيّقة بطبيعة الحال)) [١].

والتَّجديد الذي ينزِع إليه الدّكتور محمَّد حماسة في هذا الجانب (التحليل النّصي) ليس مفصولاً عن التراث ، إذ إنّه يستمد منه بعض الومضات المضيئة فيسعى إلى تطويرها وشرحها فيجعلها نظريّة واضحة المعالم، وصالحةً للتطبيق على النصوص الأدبيّة، وهذا ما بيّنه فاروق شوشة إذ يقول : ((نحن كما – قلتُ منذ البداية – أمام عالم لغويّ من طراز جديد مختلف، له مدرسته في النقد اللغويّ، وهي مدرسة تعيد علم العربيّة – النحو – إلى سابق دائرته الكبرى ومفهومه الأوسع وعلاقاته الحيّة بالإبداع الأدبيّ شعراً ونثراً. ثمّ نحن أمام عالم لغويّ يتابع ما بدأه عبد القاهر الجرجاني [ت٤٧١هـ] – منذ مئات السنين – في نظريّته المعروفة (بالنّظم)، حين أفاض في ربط المعاني النحويّة بمدلول النّص الأدبيّ، وأرجع كلَّ مزيّةٍ في التعبير إلى المعاني النحويّة لا غير)) [٢].

وإذن ، فقد سعى الدكتور محمّد حماسة إلى أن يجعل من النحو أداة مهمّة لتحليل النصوص الأدبيّة، ولاسيّما الشعريّة منها، وقد ظهر هذا في بعض أعماله التي تبدو أنّها قريبة من النقد الأدبيّ.

وهي قريبة أيضاً من حقل (علم النص) الذي ظهر في الغرب، وانتقل إلى الوطن العربيّ، وهناك كثير من الباحثين من يسعى إلى تطبيقه على النصوص الأدبيّة، وهو علم يسعى إلى تناول النّص بوصفه وحدة متماسكة وهو يشتمل على عدد من العناصر المتتابعة ثم يسعى إلى الكشف عن وسائل هذا التماسك[٣].

---

(١) اللغة وبناء الشعر : ٩ .

(٢) كلمة فاروق شوشة في استقبال الدكتور محمد حماسة عضواً بالمجمع (ضمن كتاب فتنة النص : ٢٧١) .

(٣) ينظر : مدخل إلى علم النص : ٧٠ .

ثانياً : موهبته الشّعريّة:

وإلى جانب البحث العلميّ الجادّ نجد الدكتور محمد حماسة حاضراً في مجال الإبداع الأدبيّ، على الرغم من أنّه اشتهر بكونه نحويّاً لا أديباً وشاعراً . فقد بدأت موهبته الشعريّة في وقت مبكر من حياته[1]. يقول فاروق شوشة متحدّثاً عن تجربته في الشعر : ((هنا لابدّ أن يقال : إنّ صاحبنا من القلة القليلة التي لم تجفّف الأكاديميّة والعمل الدراسيّ ماء شاعريّتها، ولم تطفيء كيمياء توهّجها. البحث الأكاديميّ وعيٌ وانكشافٌ ووضوح ، والإبداع غيبوبة ولغة ما بين الظلال، وبحثٌ دائبٌ لا واعٍ في محاولة للفهم والتفسير. لكنّ محمد حماسة عبد اللطيف – الشاعر – استطاع أن يقبض على هذه الجمرة المقدّسة، جمرة الشعر، وأن يحتفظ بها حارةً متوهّجةً حتى اليوم)) [2].

وقد تجلّى إبداعه الشعريّ في أربعة دواوين هي :

١- ثلاثة ألحان مصريّة (بالاشتراك مع الدكتور حامد طاهر، والدكتور أحمد درويش)، نَشْر الهيئة المصريّة العامّة للكتاب بالقاهرة، عام ١٩٧٠م .

٢- نافذة في جدار الصمت (بالاشتراك مع الدكتور حامد طاهر، والدكتور أحمد درويش)، نَشْر مكتبة الشباب بالقاهرة عام ١٩٧٥م .

٣- حوار مع النيل، نشر دار غريب بالقاهرة عام ٢٠٠٠م .

٤- سنابل العمر، نشر دار غريب بالقاهرة، عام ٢٠٠٥م[3].

ثالثاً: آثاره العلميّة :

للدكتور محمّد حماسة عدة آثارٌ علميّة ، بعضها كتب مؤلفة وبعضها الآخر بحوث منشورة في مجلات علميّة مختلفة.

أ- الكتب :

١-لغةُ الشعر، دِراسَةٌ في الضَّرورة الشعريّة :

---

[1] سطور في حياة المُكرَّم : ١٥ .

[2] فتنة النص : ٢٧٥ .

[3] سطور في حياة المكرَّم : ٢٤ .

أصل هذا المؤلَّف، رسالة تقدّم بها لنيل شهادة الماجستير من كلّية دار العلوم، بعنوان : الضرورة الشعريّة في النحو العربي.

نُشِر هذا الكتاب لأوّل مرَّة عام ١٩٧٩م، ثمّ نشرته فيما بعد دار الشروق بالقاهرة، عام ١٩٩٦م، ونشرته أيضاً دار غريب في القاهرة عام ٢٠٠٦م.

تناول الدكتور محمد حماسة في هذا الكتاب قضيّة الضرورة الشعريّة في النحو العربيّ، منطلقاً من فكرةٍ رئيسةٍ، هي أنّ لِلشّعر لغةً خاصَّةً في بعض الاستعمالات الصرفيَّة والنحويّة، تختلف فيها عن لغة النثر، متأثراً في ذلك بالمنهج الوصفي الذي يدعو إلى الفصل بين مستويات الأداء[١].

وانتهى في بحثه هذا إلى أنّ كثيراً مما أطلق عليه النحويّون ضرورة ، لا يخلو من أن يكون استعمالاً لهجيّاً ((لبعض القبائل تسرَّب إلى اللغة المشتركة ، ولم يقبله قياس النحاة، فحكموا عليه بالضرورة إراحةً لأنفسهم من عناء بحثه، ومنها أنّ بعض ما يسمّيه النحاة ضرورة، ليس في الحقيقة والواقع اللغويّ كذلك؛ لأنّ له نظائر في القرآن الكريم وقراءاته المختلفة ، والحديث النّبويّ، والاستعمالات النثريّة)) [٢].

ولذلك دعا في هذا الكتاب إلى أن يُدرس الشعر دراسة مستقلة عن النثر ((لانفراده بنظام خاص، لا يصح فرضه على النثر، كما لا يصِحُّ فرض النثر عليه، وهذا لا يمنع من التبادل والتأثير والتأثر)) [٣].

يقع هذا الكتاب في خمسة فصول، تناول في الفصل الأول منها القاعدة، ونشأة مصطلح الضرورة الشعرية، وعرض فيه خُطُوات القاعدة في المنهج الوصفيّ متأثّراً في ذلك بشكل خاص بالدكتور تمام حسان في كتابه (اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة)، مقارناً ذلك بعمل النحويين القدماء ومنهجهم في التقعيد النحويّ ، وناقش فيه كذلك بعض الظواهر النحويّة في التراث النحويّ، كالقياس، الذي رأى أنّه يعارض المنهج الوصفيّ الذي يعطي (الاستقراء) أهمّيةً كبيرة في التقعيد .

---

[١] ينظر : مدخل إلى علم اللغة : ١٤٠ .

[٢] لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعريّة : ٤٠٦ .

[٣] لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعريّة : ٤٠٦ .

وتناول الفصل الثاني الضرورة الشعريّة في آراء النحاة ، إذ وقف فيه على أهمّ آراء القدماء في الضرورة الشعريّة ناقداً بعضها ومستحسناً بعضها الآخر.

أمّا الفصل الثالث فعنوانه : أنواع الضّرورة : معالجةٌ ورأيٌ، عرض فيه أنواع الضّرائر، وبيّن أنّه سيتناول الضّرورة على أساسٍ مختلف عن الأسس التي اتبعها القدماء في تصنيفها[(١)] : ((هو البنية والتركيب، وعلى هذا يكون هناك نوعان من الضرورة ، هما الضّرائر الصّرفيّة، والضرائر النّحويّة)) [(٢)].

والمنهج المتّبع في تناول أنواع الضرائر، هو عرض الظواهر الصرفيّة والنّحويّة التي عدّها القدماء من الضرائر، ثم مناقشتهم في ذلك ، وغالباً ما يخالفهم ؛ إذ يعمل جاهداً على أن يجد في مصادر الاستشهاد، كالقرآن الكريم، وقراءاته، والحديث النبويّ، والنثر، ما يدلّ على أنّ الاستعمال الذي وصفوه بالضرورة ليس كذلك. وإن لم يجد شاهداً عدّ هذا الاستعمال خاصّاً بالشعر بوصفه مستوى معيّناً تختلف استعمالاته عما سواه.

و طبّق (مبدأ تضافر القرائن، وإهدار بعضها عند أمْن اللَّبس) الذي أوجده الدكتور تمّام حسَّان[(٣)]، يقول الدكتور محمد حماسة : ((وسوف يكون تعرُّضنا لهذه القرائن بالمقدار الذي يتيح لنا التعرُّف على أنواع (الضرورات) التي وقعت فيها، أو في بعضها، واضعين في حسباننا أنّ بعض هذه القرائن قد يُتَرخَّص فيه لظروفٍ موقعيّة سياقيّة مختلفة، إذا لم يترتَّب على ذلك إخلال بالمعنى)) [(٤)].

وخصَّص الفصل الرابع لتناول الضرورة الشعريّة في إطار تعدد اللّهجات والروايات، والسليقة اللغويّة، وهذا الفصل – كما هو واضح من عنوانه – يعرض قضايا مختلفة، ولكنّها مرتبطة بالقضيّة الأساس (الضرورة).

---

(١) ينظر : لغة الشعر : ١٤٨–١٥٠ .

(٢) لغة الشعر : ١٥٠ .

(٣) ينظر : اللغة العربيّة معناها ومبناها .

(٤) لغة الشعر : ٢٣٢ .

أما الفصل الخامس (لغة الشعر والتقعيد النحويّ)، فقد حاول فيه الدكتور محمد حماسة أن يعرض فيه بعض خصائص لغة الشعر، التي تتميّز بها من لغة النثر، مما تجعله مستوى خاصاً يجب فصله عن النثر في التقعيد النّحويّ.

٢- العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث :

أصل هذا الكتاب أطروحة تقدّم بها الدكتور محمد حماسة لنيل درجة الدكتوراه من كلية دار العلوم بالقاهرة ، وكانت بعنوان : قرينة العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القدماء والدارسين المحدثين.

نشر لأول مرة في الكويت عام ١٩٨٤م، ثم أعادت دار غريب بالقاهرة نشره عام ٢٠٠١م، ونُشِرَ أخيراً بمكتبة الإمام البخاريّ بالقاهرة عام ٢٠٠٨م .

يتناول هذا الكتاب (العلامةَ الإعرابيّةَ) بوصفها قرينة من قرائن الجملة، وهو يبحث هذا الموضوع انطلاقاً من فكرة منهجيّة تتمثل في أنّ في الجملة العربيّة قرائن توضّح المعنى وتزيل اللّبس، وهذه القرائن تتضافر فيما بينها لأداء المعنى، فإذا اطُّرِحَتْ بعض هذه القرائن تكفّلت القرائن الأخرى الموجودة في إفهام المعنى وإزالة اللَّبس، ومن ثَمّ لا داعيَ لتقديرها .

يتكوّن هذا الكتاب من أربعة أبواب ، خُصِّصَ الأوّل منها للحديث عن الجملة بوصفها المسرح الذي تظهر فيه القرائن النحويّة ومنها العلامة الإعرابيّة، ناقش فيه الدكتور محمد حماسة آراء القدماء والمحدثين في الجملة، ثم ختم الباب بعرض رأيٍ له في الجملة عبر استخلاص أسسٍ جديدة لتصنيفها تصنيفاً موضوعيّاً، رأى أنّه يخلّص الدراسة النحويّة من كثيرٍ من التعسُّف[١].

وخَصّصَ الباب الثاني لدراسة (أصالة) العلامة الإعرابيّة في اللغة العربيّة، رادّاً على من يزعمون أنّ النحويين ألبسوا اللغة الإعراب قسراً، وأكرهوها عليه، ورادّاً كذلك على من ينادون بإلغاء الإعراب، وعلى من يحاولون تلفيق إعراب جديد.

أمّا الباب الثالث فقد خَصَّصه للحديث عن العلامة الإعرابيّة في الجملة، وناقش الاتجاهات المختلفة في تفسير العلامات الإعرابيّة، ومن أهم من تعرَّض لنقدهم، قطرب محمد بن المستنير (ت بعد٢١٠هـ) من القدماء، والدكتور إبراهيم

---

(١) ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٤ .

أنيس من المحدثين، ودفع التهمة التي وجِّهت إلى الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ) بأنّه لا يرى للعلامة الإعرابيّة دلالة، وبيّن أنّ الذين نسبوا ذلك إلى الخليل قد اعتمدوا في ذلك على نصٍّ من كتاب سيبويه لم يفهموه على وجهه الصحيح .

وخصّص الباب الرابع لدراسة الترخُّص في العلامة الإعرابيّة، وحدد فيه المواضع التي يُترخَّص فيها بالإعراب في النثر والشعر.

٣- بناء الجملة العربيّة :

نُشِرَ هذا الكتاب أوّل مرّةٍ في الكويت عام ١٩٨٢م بعنوان : في بناء الجملة العربيّة، ثمّ نُشِر في القاهرة عام ١٩٩٦م، وأعادت دار غريب بالقاهرة نشره عام ٢٠٠٣م .

يمثِّل هذا الكتاب مرحلةً جديدةً في البحث النَّحويّ عند الدّكتور محمّد حماسة عبد اللّطيف؛ إذ يظهر فيه ميله الواضح إلى منهج القدماء في تفسير الظواهر النّحويّة مخالفاً بذلك بعضَ ما يدعو إليه المنهج الوصفيّ الذي سار على منهجه في مرحلةٍ سابقةٍ (مرحلة الماجستير والدكتوراه) متأثِّراً بأستاذه الدكتور تمام حسان، وتجاوز فيه مرحلة الوصف التي تكتفي بالواقع المنطوق فحسب، إلى مرحلةٍ جديدةٍ تعُدُّ بعض أنواع التفّسير منطقاً لغويّاً. يقول الدّكتور محمد حماسة: ((والتفسير دائماً مرحلةٌ تاليةٌ لإدراك الظَّاهرة ومعرفتها في ذاتها؛ ومن ثمَّ يختلف التفسير ولا تختلف الظاهرة نفسها، واختلاف التفسير ومشروعيّته يفتحان الباب واسعاً أمام كثير من أنواع الاجتهاد، وليس هناك حَجْرٌ على اجتهاد دون آخر (أو يجب أن يكون كذلك) ما دامت تتوافر له شرائط النّظر والبحث الصَّحيح)) [١].

يقع هذا الكتاب في أربعة فصول ، خصّص الأوّل منها للحديث عن الجملة وعناصر بنائها، تناول فيه مجموعةً من القضايا التي تتعلَّق ببناء الجملة، مُمهِّداً لها بحديثٍ عن مصطلح (الجملة) عند القدماء. وختم الفصل بالحديث عن العناصر التي تطول بها الجملة، وبيَّن أنَّ الجملة تطول من خلال العناصر الإسنادية نفسها، كما تطول عن طريق العناصر غير الإسناديّة.

---

[١] بناء الجملة العربيّة : ١٤ .

وخَصَّص الفصل الثاني للحديث عن ترابط أجزاء الجملة ووسائله، وبيّن أن بعض هذه الوسائل معنويّ يعتمد على الفهم والإدراك، وبعضها الآخر يعتمد على الوسائل اللغويَّة المحسوسة، كالضَّمير الرّابط بين المبتدأ والخبر الجملة.

أمّا الفصل الثالث فقد خصّصه للحديث عن عوارض بناء الجملة ، ولمّا كان مفهوم البنية الأساسيّة يعني ((النظامَ اللغويّ التجريديّ الثابت لتصوّر تركيب الجملة في الحالة الأولى من حالاته التي يُعّد بناء الجملة تنفيذاً حيّاً واقعيّا له)) [1]، كان الحديث عن عوارض البناء بالنظر إليها. والعوارض التي تناولها الدّكتور محمّد حماسة في هذا الفصل هي التّقديم والتأخير، والحذف، والنّفي.

وخَصَّص الفصل الأخير للحديث عن بناء الجملة في الشعر القديم؛إذ تكلَّم فيه على ضرورة الاهتمام ببناء الجملة في الشَّعر عامة والشعر القديم خاصة، فالشَّاعر لا يتعامل مع المفردات بوصفها مفردات، ولكنّه يتعامل مع تراكيب تقوم فيها المفردات بوظائف تكتسب بها معانيَ جديدةً لم تكن متوافرةً لها من قبل، ولمَّا كان ضمّ الكلمات بعضها إلى بعض في الشعر تختلف غايته عنها في النثر، رأى الدّكتور محمد حماسة عبد اللطيف أنَّ بناء الجملة هو الذي يُظهِرُ عبقريَّة الشَّاعر ويكشفُ تفرّده وامتيازه . وخصَّص الجزء الثاني من هذا الفصل للحديث عن تآلف النسج الشعري وبناء الجملة ورأى أنَّ النَّظام النحويّ في العربيَّة يتآلف مع النَّسج الشَعريَّ فيها تآلفاً عظيماً، ويُظْهِرُ بناء الجملة مرونةً فائقةً في قابليته للتّشكيل الشّعريّ على اختلاف بحوره وتعدُّدِ قوافيه. وخصَّص الجزء الأخير من هذا الفصل لذكر نماذج من طول الجملة في الشّعر القديم، فذكر نماذجَ لمجموعةٍ من الشعراء الجاهليّين والإسلاميّين، وهم : أبو ذؤيب الهُذَلِيّ، وكَعْب بن زُهَيْر، وأَوس بن حجر، وطَرَفةُ بن العبد .

٤- النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدلاليّ :

نشرتَ هذا الكتاب أول مرة عام ١٩٨٣م مكتبة المدينة بالقاهرة ، وأعيد طبعه بدار الشروق في القاهرة ، عام ٢٠٠٠م ، ونشرته أخيراً دار غريب في القاهرة عام ٢٠٠٦م .

---

[1] بناء الجملة العربيّة : ٢٣٧ .

تناول الدكتور محمد حماسة هذا الكتاب علاقة النحو بالدّلالة، ومعرفة مدى إمكان الجمع بينها، والمنطلق الرئيس له في مناقشة هذه القضيّة هو ما أورده سيبويه في كتابه في باب الاستقامة من الكلام والإحالة .

يقع هذا الكتاب في أربعة مباحث، يسبقها تمهيد عن مفهوم النَّحو وغايته، رأى فيهِ أنَّ غاية النّحو تتجاوز معرفة الصواب والخطأ في ضبط أواخر الكلم، ورأى أنّ للنحو طاقاتٍ كبيرةً لفَهْم النُّصوص الأدبيَّة.

وأعقب التمهيد بأربعة مباحث، تناول المبحث الأول العلاقة بين النّحو والدلالة، وهي علاقة حميمةٌ يقوم النحو فيها بالإمداد بالمعنى الأساس ، ووقف فيه عند المناهج الدلاليّة الغربيّة. وثاني هذه المباحث يتحدَّث عن التفاعل بين الوظائف النّحويّة والمفردات التي تشغلها، وهذا الجانب هو الذي يتكوَّن فيه ما أطلقَ عليه : (المعنى النّحويُّ الدلاليُّ) . وخصَّص المبحث الثالث للحديث عن العنصر الدلاليّ في بعض الظواهر النَحويّة . وهو يكشف جانباً من التفاعل بين بناء الجملة وبنيتها الأساسيّة، أو بين السَّطح و العمق، أو بين الجانب الصَّوتي المنطوق والنظام النَّحويّ، وقد أفاد الدكتور محمّد حماسة من بعض مقولات النظريّة التوليدية التحويليّة التي تُعنى بوضع قواعد تحويل البنية العميقة الكامنة في ذهن المتكلّم إلى البنية السطحيَّة الملفوظة، أمّا المبحث الرابع فقد تحدّث فيه عن فاعليّة المعنى النّحوي في النَّص، ودور النّحو في تفسير النصوص الأدبيّة، ويمكن عد هذا المبحث منطلقاً نظريّاً حاول فيما بعد تطبيقه في كثير من أعماله في التحّليل النّصي للشَّعر.

٥- التوابع في الجملة العربيّة :

نُشر هذا الكتاب في القاهرة عام ١٩٨٧م، عن دار الزهراء، ثم أعيد طبعه عام ١٩٩٠م في الدار نفسها.

وهو عبارة عن محاضرات ألقاها الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف على طلاب الفرقة الرابعة بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة ، والمنهج العام للكتاب هو عرض موضوعات التوابع كما وردتْ في كتب النحويّين القدماء، إلا بعض الملاحظات اليسيرة التي تشرح المُشكل من كلام النحاة وتوضح مبهمه. وقبل أن يبدأ

بعرض موضوعات التوابع، قدَّم لها بمقدمة وجيزةٍ عن الجملة العربية وموقع التوابع فيها.

٦- الجملة في الشعر العربيّ :

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٩٨٩م عن مكتبة الخانجيّ بالقاهرة، وأعيد طبعه عام ١٩٩٠م في الدار نفسها .

يقع هذاالكتاب في ثلاثة فصول، خُصّصَ الفصل الأول للحديث عن خصائص الجملة في الشعر، وبيان أهم الفروق بينها وبين خصائص الجملة النثريّة، ومن هذه الفروق : الوقف، فالوقف في النّص النثريّ يراعي نهاية الجملة ، بخلاف الوقف في الشعر الذي يراعي نهاية البيت ، وذكر أمثلةً على ذلك من نثر الجاحظ، ومن الشعر أختار قصيدةً لسويد بن أبي كاهل[١].

أمّا الفصل الثاني، وعنوانه الجملة والقافية، فقد تناول فيه الجملة في ضوء ما يحدّده لها الوزن والقافية، وبيان دورها في تحديد خصائص جملة الشعر التي تحدّث عنها في الفصل الأول، ورأى أنّ الوزن الذي يختاره الشاعر لبناء قصديته يحدّد أمامه البدائل على مستوى المفردات المستعملة في الجملة، وعلى الشاعر بعد اختياره وزناً معيّناً أنْ يختار من الكلمات ما ينسجم مع الوزن الذي اختاره.

وخصّص الفصل الثالث للحديث عن الجملة والبيت الشعريّ ، ومن القضايا التي عرضها في هذا الفصل : مصطلح (البيت)، فبيّن أنّ هذا المصطلح واضح الحدود والملامح في الشعر العربيّ العموديّ . لكنّ الأمر اختلف بالنسبة للشعر الحرّ، فقد اضطرب فيه مصطلح (البيت)، ولم يستقرّ على حال، سواءٌ أكان ذلك من قِبل الشعراء أنفسهم، أم كان من قِبل الدارسين، وقدّم دراسةً مستفيضةً للصور التي يأتي عليها البيت في الشعر الحر، وأنماط الجملة فيه.

ولم تكن هذه الدّراسة من قبيل وَضع قَواعدَ صارمةٍ لنظام الجملة في الشَّعر العربيّ بحيث يمكن حصر جميع أنماط الجمل في قوالبَ ثابتةٍ، وإنّما كانت دراسة

---

(١) ينظر : الجملة في الشعر العربي : ٢٥، ٢٦ .

تحاول كشف الجوانب الإبداعيّة التي يسمح بها النّظام النحوي عبر نصوصٍ مختارةٍ من الشّعر مع تحليلها تحليلاً نصيّاً يبدأ بالنّص وينتهي به .

٧- ظواهر نحويّة في الشعر الحر، دراسة نصيَّة في شعر صلاح عبد الصّبور:

نُشِر هذا الكتاب عام ١٩٩٠م عن مكتبة الخانجيّ بالقاهرة، حاول الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف في هذا الكتاب أن يثبت أنّ الشعر الذي أُطلق عليه مصطلح (الشّعر الحر)، إنّما هو امتدادٌ للشّعر العربيّ العموديّ ، أي أنّه يسلُكُ مسلكاً مماثلاً له من حيث مسالكه اللغويّة، وأنّه يمتاز – كالشعر العموديّ – باستعمالاتٍ خاصَّةٍ أطلق عليها النّحويّون القدماء مصطلح (الضَّرورة الشعريّة)، رأى في دراسةٍ سابقة أن تسمّى : (لغة الشّعر) بدلاً من الضَّرورة الشعريّة[1]، ولا يعني هذا استبدال مصطلح بمصطلح فحسب، وإنما يعني أنّ الاستعمالات التي اختلفت فيها لغة الشعر عن لغة النثر تمثل لغةً خاصةً بالشّعر ، وليس الشاعر مضطرّاً إلى استعمالها، وحاول في هذا الكتاب، أن يدلّل على هذا الرأي بما وجد من ظواهر نحويَّة في الشعر الحر الذي اتخذ من شعر صلاح عبد الصبور أنموذجاً له، إذ إنَّ الشعر الحرَّ يُعدُّ متحرّراً – إلى حدٍّ ما – من بعض قيود الوزن، فضلاً عن تحرّره من الالتزام بالقافية الموحَّدة.

٨- من الأنماط التحويليّة في النَّحو العربيّ :

نُشِرَ هذا الكتاب عام ١٩٩٠م، عن مكتبة الخانجيّ بالقاهرة، ثمَ أعادت دار غريب نشره عام ٢٠٠٦م .

يُعنى هذا الكتاب، كما هو واضح من عنوانه، بذكر أنماطٍ تحويليةٍ وردت في النَّحو العربيّ، وليس بالضرورة أن تُذكرَ جميع الأنماط فهي كثيرة، ولذلك قيّدها بـ(من) التبعيضيّة .

تناول الدكتور محمد حماسة الموضوع من الجوانب الآتية :

أولاً : مفهوم التحويل وسياقه في الدّرس اللّغويّ الحديث .

---

[1] في كتاب لغة الشعر، دراسة في الضَّرورة الشعريَّة .

ثانياً : مفهوم التحويل في نظريّة النّحو العربيّ.
ثالثاً : أنماط من التحويل في العربيّة .

٩- اللغة وبناء الشعر :

نُشِرَ هذا الكتاب عام ١٩٩٢م عن مكتبة الزَّهراء في القاهرة، وأعادت دار غريب نشره عام ٢٠٠١م.

تتكون فصول هذا الكتاب من مقالاتٍ كُتبت في حقب متباعدةٍ ، لكنّها ((مسلوكة في خيطٍ فكريٍّ واحدٍ)) [١] ينطلق من فكرة أساسيّة وهي أنّه لابّد من تعانق النّحو مع النّص الأدبي ، وقد شرح في الفصل الأوَّل هذه الفكرة تحت عنوان : فاعليّة المعنى النّحويّ في بناء الشعر، كما حاول التدليل على إمكان الاعتماد على المدخل النحويّ في فهم الشعر وتحليله. وجاء في الفصل الثاني بنماذجَ تطبيقيّة من الشعر القديم ليثبت صِحَّة ما يؤمن به ويدعو إليه، ووقع اختياره على ثلاث قصائد : إحداها لثعلبة بن صُعَير المازنيّ، والثانية للمخبّل السعديّ، أما القصيدة الثالثة فهي لسُحَيم عبد بني الحسحاس.

أمّا الفصل الثالث فقد حلل فيه ثلاث قصائد من الشعر المعاصر، وهي قصيدة (الحب والأشياء) للشاعر حامد طاهر، وقصيدة (الآتون من رحِم الغضب) للشّاعر فاروق شوشة، و(أصوات من تاريخ قديم) للشاعر فاروق شوشة أيضاً .

وخصَّص الفصل الرابع للحديث عن بَعض الدَّواوين المعاصرة، ووقع اختياره على ثلاثةٍ منها وهي : ديوان (العيون المحترقة) لفاروق شوشة، وديوان (العطش الأكبر) لأحمد سُوَيلم، وديوان (لو أنفيك من زمني) للشاعر عبد الحميد محمود.

أمّا الفصل الخامس فقد خصَّصه للحديث عن بعض قضايا بناء الشّعر، وقسَّمه على مبحثين : تناول في المبحث الأول حركة الرويّ في القصيدة العربيّة، وقضيّة الفصل بين الشعر والنّثر في التقعيد النحويّ ، وعرض في المبحث الثاني كتاب : الجانب العروضيّ عند حازم القرطاجنّيّ للدكتور أحمد فوزي الهيب.

---

[١] اللغة وبناء الشعر : ٩ .

وختم الكتاب بفصل تحت عنوان : من قضايا اللّغة ، يضمُّ مبحثين لا علاقة لهما ظاهراً بالشعر، ولكنّهما يدوران حول قضيّةٍ مهمّةٍ تتعلّق بتعليم اللّغة العربيّة.

١٠- الإبداع الموازي، التحليل النّصّيّ للشعر :

نُشِر بدار غريب بالقاهرة ، عام ٢٠٠١م.

وهذا الكتاب كسابقه عبارة عن مقالاتٍ كُتِبتْ في مُدَدٍ متباعدة ، وأمكنةٍ مختلفة ، ألاّ أنّها جميعاً تُعنى بالشعر وتحليله من خلال منهج تحليليّ معيّن .

ومن المقالات المهمّة في هذه الكتاب مقالة بعنوان : منهج في التحليل النَّصّيّ للقصيدة تنظير وتطبيق، عرض فيه الدّكتور محمّد حماسة منهجاً مقترحاً لتحليل الشَّعر، وطبَّقه على قصيدةٍ للشَّاعر أمل دُنقل .

وإلى جانب هذه المقالة يضمّ هذا الكتاب مجموعةً من المقالات تتعلق بالشعر ونقده، وهي ما يأتي :

- انكسار الإيقاع، قراءة عروضيّة دلاليّة لقصيدة (طلل الوقت) للشَّاعر أحمد عبد المعطي حجازي .
- آية الجنون بالشعر، أو الاحتماء باللغة .
- حصاد الريح، المفارقات الساخرة (عرض لديوان حصاد الريح للشاعر خليفة الوقيان).
- من مفاتيح النّصّ الشعريّ .
- نمط صعب من العلاقة بين عروض الشّعر ومادته عند الاستاذ محمود شاكر.

١١- فتنة النّص، بحوث ودراسات نصّية :

نَشْر دار غريب بالقاهرة، عام ٢٠٠٨م .

وهذا الكتاب كسابقيه، يتكون من مقالات متنوعة في موضوعات مختلفة، بعضها يتعلّق بالنصوص الأدبية وتحليلها، وهو ما يوحي به عنوان الكتاب، وبعضها الآخر يتناول مسائل متفرّقة في اللغة والنحو، فضلاً عن ترجمةٍ لبعض أعلام اللغة المعاصرين. وسأذكر هذه المقالات بحسب الترتيب الذي وردت عليه في الكتاب:

- اللغة وشعر الأطفال، بين أحمد شوقي وسليمان العيسى.
- شاعران وقصيدتان .
- البكاء على رماد الوطن، قراءة في موّال بغداديّ لفاروق شوشة .
- الشاعر وموسيقى الأحلام .
- مواقف أبي عليّ وديوان ورسائله، نظرة في البناء اللغويّ.
- ملاحظات حول ديوان محمود غُنيِّم .
- الشعر والجمهور.
- خصائص المنهج النَّقدي للدّكتور محمود الربيعيّ.
- قراءة الرُّواية : نماذج من نجيب محفوظ .
- حوار ثقافيّ (مع الدكتور محمود الربيعيّ) .
- الإعجاز في تعدد أوجه الإعراب في الجملة القرآنية.
- كيف نقرأ النّص القديم ؟
- الأُسُس اللغويَّة لتعليم اللّغة العربيّة .
- سيبويه والقراءات، دراسة تحليليَّة معياريَّة .
- حياة اللّغة بحياة سيبويه .
- إبراهيم أنيس والدرس النحويّ .
- أحمد مختار عمر اللغويّ المتكامل والدّراسات القرآنيّة.
- محمود الطّناحيّ عاشق التراث .
- بين أيدي المجمعيّين (١) (الكلمة التي ألقاها الدكتور محمّد حماسة في حفل استقباله بالمجمع).
- بين أيدي المجمعيّين (٢) (كلمة الأستاذ فاروق شوشة التي قدّم بها الدكتور محمد حماسة للمجمع).

وللدّكتور محمّد حماسة عبد اللطيف مؤلَّفات في مجال تعليم النَّحو العربيّ اشترك فيها مع أساتذةٍ آخرين، وهي :

١- النّحو الأساسيّ ، بالاشتراك مع الدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور مصطفى النحّاس، نُشِرَ في الكويت عن دار ذات السَّلاسل عام ١٩٨٤م، وأعادت نشره دار الفكر العربي بالقاهرة عام ١٩٨٧م.

٢- الكتاب الأساسيّ لتعليم العربيّة لغير النّاطقين بها (الجزء الثاني)، بالاشتراك مع الدّكتور السَّعيد بدوي، والدّكتور محمود البَطل، نشْر المنظمة العربيّة للتربية والثَّقافة والعلوم بتونس عام ١٩٨٧م.

٣- الكتاب الأساسيّ لتعليم العربيَّة لغير النَّاطقين بها، (الجزء الثالث)، بالاشتراك مع الدَّكتور السعيد بدوي، والدكتور محمود البطل، نشْر المنظَّمة العربيّة للتَّربية والثَّقافة والعلوم بجامعة الدُّوَل العربيّة عام ١٩٩٣م.

وأسهم الدكتور محمد حماسة عبد الطيف كذلك بوضع مؤلَّفات تعليميّة في الصرف العربي، وهي ما يأتي :

١- التّحليل الصرفيّ للفعل في العربيّة، مكتبة دار العلوم بالقاهرة، عام ١٩٩٥م.

٢- التحليل الصرفيّ للأسماء في العربيّة، مكتبة الزَّهراء بالقاهرة ١٩٩٥م.

٣- ظاهرة الإعلال والإبدال في العربيّة، مكتبة الثقافة بالقاهرة، ١٩٩٥م.

وألّف كذلك في مجال علم العروض والقافية كتابين هما في الأصل محاضرات ألقاها على طلاّبه بكليّة دار العلوم، وهما :

١- القافية في الشّعر العربيّ، نَشْر مكتبة الثّقافة بالقاهرة عام ١٩٩٦م.

٢- البناء العروضيّ للقصيدة العربيّة، نُشِر بدار الشروق بالقاهرة عام ٢٠٠٠م، وأعادتْ دار غريب نشره عام ٢٠٠٨م.

ب- المقالات :

نشر الدكتور محمد حماسة عدداً من المقالات العلميّة في مجلات عربيّة وإسلاميّة مختلفة، وقد نُشِرت بعض هذه المقالات ضمن ثلاثة كتب وهي : اللغة وبناء الشعر، والإبداع الموازي وفتنة النّص، أما المقالات التي لم تجمع في هذه الكتب فهي ما يأتي :

١- موقف الشعر من الأعلام، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد ٣٨، ١٩٧٦م .

٢- إشباع حركات الأبنية في الشعر، مجلة مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، العدد ٤٠ ١٩٧٧م .

٣- من وجوه استعمال الهمزة في الشعر وموقف النحويّين منه، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد ٦٩، عام ١٩٩١م .

٤- الجملة الاسميّة بين الإطلاق والتقييد، مجلة مجمع اللُّغة العربيّة بالقاهرة، العدد ٧٧، عام ١٩٩٥م .

الباب الأوّل

المرحلة الوصفيّة، ونقد التراث النّحويّ

الفصل الأول : نقد منهج النّحويّين القدماء

الفصل الثاني :الجملة العربيّة ، مفهومها وأقسامها

الفصــــــل الثالـــــث : العلامـــــة الإعرابيّـــــة، موجبهــــا ودلالتهــــا

الفصل الأوّل

نقد منهج النّحويِّينَ القدماء

المبحث الأوّل

مصادر الاستشهاد

ناقش الدّكتور محمّد حماسة موقف النّحويّين القدماء من مصادر الاستشهاد التي حصروها في ثلاثة أقسام، من مثل ما ذكره السّيوطيّ (ت٩١١هـ) بقوله : ((وأعني به ما ثبتَ في كلام مَنْ يُوثَقُ بفصاحته، فشَمِلَ كلامَ الله تعالى وهو القرآنُ ، وكلامَ نبيّهِ(ﷺ) ، وكلامَ العرب قبل بِعثتِهِ ، وفي زمنه وبعده ، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المُولَّدين ، نظْماً ونثْراً، عن مسلمٍ أو كافرٍ))(١).

وبيَّنَ أنَّ المناقشة ينبغي أن تكون في ضوء أصولهم التي قَرّروها ؛ ((إذ ليسَ من الموضوعيَّة أن تُفْرَضَ عليهم منَاهجُ عصورٍ متأخِّرةٍ عنهم نالتْ قِسطاً من الثَّقافة والنُّموِّ العقليّ لم يُتَحْ لهم مثلُه . وينبغي أيضاً ألاّ يكون هناك خلطٌ من جانبنا بين ما كان بالفعل، وما كان يجب أن يكون. أمّا النّتائجُ التي ترتّبت على ما كان، فليس ثمّة بُدٌّ من مناقشتها تصحيحاً لمسارِ الخطّ العربيّ في التّفكير النّحويّ، واستفادةً بالصّالح منها، وإبقاءً عليه، ورفْض ما يأباه الواقع اللُّغويّ، وبِحَسْبه أن يُحفظَ في ذاكرة التُّراث))(٢).

ففي هذا النَّصِّ بيانٌ للأساس الذي بنى بِحَسْبه موقفَه من منهج القُدماء في التّعاطي مع أنواع السَّماع، وهو نقدُهم في ضوء الأصول التي قرّروها في هذا الصَّدد، فإذا لم يلتزموا بما قرّروه ، كان ذلك دافِعاً ومُسوّغاً لنقدهم.

---

(١) الاقتراح في علم أصول النّحو: ٢٤ .

(٢) لغة الشعر، دراسةٌ في الضّرورة الشّعريّة : ١٦ .

١ – القُرآنُ الكريمُ وقراءاتُهُ :

القُرآن الكريمُ أفصحُ الكلام وأبلغُهُ؛ لأنَّه كلامُ اللّه تعالى، وقد جَوَّزَ النَّحويُّون واللُّغويُّون الاستشهاد بمتواترِ قراءاته وشاذِّهَا. يقول السّيوطيّ : ((أمّا القُرآن، فكلُّ ما وردَ أنّه قُرِئ به، جَاز الاحتجاجُ به في العربيَّة، سواءٌ كان مُتواتراً أم آحاداً أم شاذّا، وقد أطبَقَ النَّاسُ على الاحتجاج بالقراءات الشاذّة في العربيّة إذا لم تخالفْ قياساً معروفاً))[١].

وقال عبد القادر البغداديّ (ت١٠٩٣هـ) : ((فكلامُه – عزَّ اسمه – أفصحُ كلامٍ وأبلغُهُ، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذِّه))[٢]. وقال الدُّكتور محمَّد حماسة معلّقاً على كلام السيوطيّ والبغداديّ : ((فهذا إجماعٌ عامٌّ أشار إليه كلٌّ من السّيوطيّ والبغداديّ، قد يكون مردُّه إلى التَّحرُّجِ الدّينيّ))[٣]. يشيرُ بذلك إلى أنّهم نصُّوا على الإجماع نظريّاً، دفعهم إلى القول به التَّحرّج الدينيّ، أمّا من حيث التّطبيقُ فإنّهم لم يلتزموا بما قرّروه؛ إذ يرى أنّ مسلكَهم من هذا المبدأ كان غريباً[٤].

ويقرّر الدُّكتور محمّد حماسة، أنّ عدم التزامهم بما قرّروه تجاه القرآن الكريم وقراءاته يتمثّل في تخطئة القُرّاء، وفي وصف بعض الظّواهر اللُّغويّة بالضَّعف أو الضَّرورة مع ورودها في القراءات القرآنيّة[٥].

أمّا تخطئة القُراء فهو موقفٌ انتقدَه عليهم كثيرٌ من الدّارسين المُحدَثينَ، وبيّنوا أنّ هذا خطأٌ في المنهج . يقول الدُّكتور عبد الجبّار علوان : ((إنّ تخطيءَ القُرّاء ورميَهم بالوهم أو الجهل أو اللّحن وردَّ قراءاتِهم المتواترة، لاسيّما قراءات صَّحيحة كقراءات القُرّاء السّبعة، خطأٌ عظيمٌ، وضَعْفٌ في المنهج))[٦]. والتّخطئة لا تنبغي حتّى في القراءات الشّاذّة ، وهي تسميةٌ اصطلاحيّةٌ لما خرج عن القراءات السّبعة التي أودعها ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) كتابَه : (السّبعةُ في القِراءات) ، قال ابن جنّي (ت٣٩٢هـ) في كلامه على تعدُّد القِراءات : ((...ضرباً اجتمع عليه أكثرُ قرّاءِ

---

[١] الاقتراح في علم أصول النّحو : ٢٤ .

[٢] خزانة الأدب،ولُبّ لُباب لسان العرب : ٩/١ .

[٣] لغة الشعر، دراسة في الضّرورة الشّعريّة : ١٦ .

[٤] ينظر : لغة الشعر، دراسة في الضّرورة الشّعريّة : ١٩٠ .

[٥] ينظر : لغة الشعر، دراسة في الضّرورة الشّعريّة : ١٨-٢١ .

[٦] الشّواهد والاستشهاد في النّحو : ٢٦٠ .

الأمْصار، وهو ما أَوْدَعَهُ أبو بكرٍ أحمدُ بنُ موسى بنُ مُجاهدٍ (رحمه الله) كتابَه الموسومَ بقراءاتِ السَّبعة، وهو بشهرته غانٍ عن تحديده.

وضرباً تعدّى ذلك، فسمّاه أهلُ زماننا شاذًّا ؛ أي خارجاً عن قراءة القراء السّبعة المقدّم ذكرُها، إلّا أنّه، مع خروجه عنها، نازِعٌ بالثّقةِ إلى قُرّائه، محفوفٌ بالرّوايات من أمامه وورائه، ولعلَّه، أو كثيراً منه مساوٍ في الفصاحةِ للمُجْتَمعِ عليه))[١].

وإذا كان النّحويّون يقبلون الشّاهدَ من الشّعر المجهول القائل إذا رواه عربيّ ممّن يُحتجُّ بكلامه[٢]، فإنّ قَبولَ القراءة الشّاذّة فضلاً عن القراءة المتواترة أولى؛ لأنّ القراءة الشاذّة وإن منع القُرّاءُ قراءتَها في التّلاوة ((أقوى سنداً وأصحُّ نَقْلاً من كلّ ما احتجّ به العلماءُ من الكلام العربيّ غير القرآن))[٣] . وقال الدّكتور أحمد عَلَم الدّين الجنديّ في المعنى نفسه : ((وأرى أنّ القراءةَ – وإن شذّت– فهي أقوى من تراث النّثر والشّعر على السّواء ؛ لأنّ القرّاء كانوا يسجِّلون نَزْرَ الخِلافِ وقليلِه، وهم في ذلك أضبطُ من رواة الشّعر))[٤].

وعلى الرّغم من هذا كلِّهِ لم يتورع النّحويّين عن تخطئة القرّاء . ويرى الدّكتور محمّد حماسة أنّ ((نحاةَ البصرة أوّلُ من رفع لِواءَ هذه الحملة، وتَبِعَهم نحاةُ الكوفة، على الرّغم من أنّ كثيراً منهم كان من القُرَّاء))[٥] . فقد قال الفرّاء (ت٢٠٧هـ) عن قراءة الأعمش (ت١٤٨هـ) ويحيى بن وثّاب (ت١٠٣هـ) : ﴿ مَّآ أَنَا۠ بِمُصۡرِخِكُمۡ وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيِّ ﴾[٦]بجرّ الياء، قال عنها : ((ولعلّها ((ولعلّها من وَهْمِ القُرَّاء طَبَقةِ يحيى ، فإنّه قلَّ من سلم منهم من الوَهْم))[٧].

---

[١] المُحتَسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها : ٣٢/١ .

[٢] ينظر : القياس في اللّغة العربيّة : ٣٨، وفي أصول النّحو : ٦٥ .

[٣] في أصول النّحو : ٢٩ .

[٤] الصِّراع بين القرّاء والنّحاة : ١٤٣ .

[٥] لغة الشّعر، دراسة في الضّرورة الشّعريّة : ٢٠ .

[٦] قال تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَمَّا قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمۡ وَعۡدَ ٱلۡحَقِّ وَوَعَدتُّكُمۡ فَأَخۡلَفۡتُكُمۡۖ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيۡكُم مِّن سُلۡطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوۡتُكُمۡ فَٱسۡتَجَبۡتُمۡ لِيۖ فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوٓاْ أَنفُسَكُمۖ مَّآ أَنَا۠ بِمُصۡرِخِكُمۡ وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّۖ إِنِّي كَفَرۡتُ بِمَآ أَشۡرَكۡتُمُونِ مِن قَبۡلُۗ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ٢٢ ﴾ سورة إبراهيم .

[٧] معاني القرآن : ٧٥/٢، وينظر: الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنّة وآي الفرقان : ١٣٠/١٢ .

وأشار الدُّكتور محمّد حماسة إلى مسلكٍ آخر للنّحويّين ((يُفهم منه مهاجمتُهم للقِراءات القرآنية ، وذلك إذ يَعيبُون ظواهرَ مُعيّنَةً ويتَّهمونها بالضَّعف أو الضّرورة، مع ورُودها في القِراءات القُرآنيّة))[١]. على الرّغم من تأكيدهم أنّ لُغةَ القُرآن هي الفصحى ، فابنُ جنّي يقرّر أنّ لُغتَه ((أفصحُ اللُّغات))[٢].وقال ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) فيما ينقله عنه السّيوطيّ: ((قد أجمعَ النّاس جميعاً أنّ اللُّغةَ إذا وَرَدتْ في القُرآن، فهي أفصحُ ممّا في غيرِ القرآن، لا خلافَ في ذلك))[٣].

ومن الأمثلة على وصْفهِم بعضَ الاستعمالات بالضّرورةِ مع ورودها في القِراءاتِ القُرآنيّة، أنّهم لا يُجيزُون عَطفَ الظّاهرِ على الضّميرِ المجرورِ من غيرِ إعادةِ الجارّ. يقول سيبويه (ت١٨٠هـ) : ((وجاز قُمتَ أنتَ وزيدٌ، ولم يَجُزْ : مررتُ بكَ أنتَ و زيدٍ؛ لأنّ الفعل يستغني بالفاعل ، والمضاف لايستغني بالمضاف إليه ؛ لأنَّه بمنزلةِ التَّنوين. وقد يجوز في الشِّعر. قال[٤]:

قال[٤]:

آبَكَ أَيِّهْ بِيَ أَو مُصَدَّرِ مِن حُمُرِ الجِلَّةِ جَأْبٍ حَشْوَر °

وقال الآخر [٦]:

فَاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وَتَشْتِمُنا فَاذْهَبْ فما بِكَ والأيَّامِ مِنْ عَجَبِ))[٧]

وإذا كان سيبويهِ يجعلُ ذلك ممّا يجوز في الشّعر، فإنّ الأعلم الشّنتمريَّ (ت٤٧٦هـ) يذهب إلى أبعد من ذلك إذ يقول مبيّناً موضع الشاهد في البيت الأول : ((عَطْفُ (المُصَدَّرِ) على المُضْمر المجرور دون إعادة الجارِّ وهو من أقْبحِ الضَّرورة))[٨]. مع أنَّ هذا الاستعمال، كما ذكر

[١] لغة الشّعر،دراسة في الضّرورة الشّعريّة : ٢٠ .

[٢] سرُّ صناعة الإعراب : ٣٢٥/١ .

[٣] المُزهِر في علوم اللّغة وأنواعها : ٢١٣/١ .

[٤] غير منسوبٍ، وهو في لسان العرب :مادة(أوب) ٢٢١/١ .

° يقال لمن تنصحُه ولا يقبل منك : آبكَ أي ويلك ، أيّه : أيهتُ بفلانٍ إذا دعوته وناديته ، كأنّك قلتَ له يا أيها الرجلُ ، والمُصدّر الشديد الصدر ، ، والجِلّة : المسانُّ أي المتقدمة في السّن والجأب: الغليظ ، حَشْوَر خفيف ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب: ١/ ٣٩١ .

[٦] مجهول القائل، ينظر : شرح المفصّل : ٢٨٢/٢ ، وهَمْعُ الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١٠١/٢ .

[٧] الكتاب : ٣٨٢/٢- ٣٨٣ .

[٨] تحصيل عين الذّهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب : ٣٩١/١ .

الدّكتور محمّد حماسة ، موجودٌ في قراءة حمزة (ت١٥٦هـ)، في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ ﴾[١] بجرّ الأرحامِ[٢].

وليسَ هذا هو الموضعَ الوحيدَ الذي وصَفَ فيه النَّحويّون استعمالاً معيّناً بالضّرورة مع وجوده في القِراءات القُرآنيّة ، فقد ذكر الدُّكتور محمّد حماسة في كتابه : (لُغة الشّعر) نماذجَ كثيرةً تحت عنوان : (الضّرورة والقِراءات القرآنيّة)، واكتفى بذكر الشّاهد الذي وُصِف بالضّرورة، وإثبات ما يقابله من القراءات القرآنيّة التي ورد فيها ذلك الاستعمال[٣]. وسأكتفي هنا بإيراد بعضِ الأمثلة التي ذكرها فيما يأتي :

الاستعمال الذي وصفه النحاة بالضّرورة	نظيره من القراءات القرآنيّة
١- سِيروا بنـي العـمِّ فـالأَهْوازُ مَنْـزِلُكُم ونَهْـرُ تِيْرَى فلا تَعْرِفْكمُ العربُ[٤].	قـراءة أبـي عَمْـرٍو : (يُعلِّمْهُـمُ الكِتَـابَ) ١/١٠٩، البقـرة:٢٩، وقـراءة الحسـن (أو يُحـدِثْ لَهُـمْ ذِكْرًا)سـاكنة الثّـاء٢/٥٩، طه ١١٣ .
٢- إذا اعوجَجْنَ قلتُ صاحبْ قَوِّمِ[٥].	قراءة أبي عَمْرٍو : (فَتُوبُوا إِلى بَارِئْكُمْ) ١/١٠٩، البقرة : ٥٤ . أبو زيد : (بلى ورُسُلْنا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ) ١/١٠٩، الزُّخرُف : ٨٠ .
٣- كـأنّ سـبيئةً مـن بيـت لحْـمٍ يَكـونُ مِزاجَهـا عسلٌ وماءُ"[٦].	قـراءة عاصـم (وَمـا كـانَ صـلاتَهَمْ عِنْـدَ البَيْـتِ إلاّ مُكـاءٌ) ١/٨ الأنفال: ٣٥.

---

[١] قال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾ .سورة النساء .

[٢]ينظر: لغة الشعر، دراسةٌ في الضّرورة الشّعريّة : ٢٠ ، والقراءة في(النشر في القراءات العشر) : ٢٤٧/٢ .

[٣] ينظر : لغة الشّعر ،دراسةٌ في الضرورة الشّعريّة٣٢١-٣٢٦ .

[٤] البيت لجرير في ديوانه :١ /٤٤١ ، والخصائص : ٧٤/١ .

[٥] البيت لأبي نُخيلةالسعديّ ، ينظر: الكتاب ٢٠٣/٤ ،ومعجم شواهد النّحو الشّعريّة :٧٧٣ .

[٦] البيت لحسّان بن ثابت، وهو في ديوانه : ١٨.

[٧] يشير هذا الرقم في هذا الموضع وفي المواضع السابقة إلى موضع القراءة في كتاب المُحْتسب لابن جني .

ويرى الدُّكتور محمّد حماسة أنّ النّحويّين بموقفهم هذا تجاه القِراءات القرآنيّة ((قد ضيّقوا على أنفسهم مصادرَ الاحتجاج والاستشهاد، فوقعوا نتيجةً لذلك في إصدار أحكامٍ بالشُّذوذ والنُّدرة والضّرورة. ثُمَّ إنّهم خرّجوا كثيراً من القِراءات القرآنيّة على أبياتٍ عدّوها هم من ضرائر الشِّعر، وكان الواجبُ عليهم أن ينظروا إلى هذه الأبيات على أنّها ليست من ضرورة الشِّعر؛ لورود الظّواهر التي تشتمل عليها في أفصح نصٍّ وأبلغِهِ وهو القرآن الكريم))(١).

٢- الاستشهادُ بالحديثِ :

كانت قضيّةُ الاستشهادِ بالحديث النّبويّ مثارَ جدلٍ بين النّحويّين القُدماء. فمنهم من منع الاستشهادَ به على مسائلِ النّحو والصَّرف، ومنهم من أجاز ذلك، ولكلٍّ من الفريقين أدلّةٌ يستندُ إليها.

وقبل أن يُناقش الدُّكتور محمّد حماسة هذه القضيّةَ ويعطيَ رأيه فيها ، تتبّع هذه القضيّة تاريخيًّا ، وبيّن أنّ أبا الحسن بن الضّائع (ت٦٨٠هـ) أوّلُ من أثار هذه القضيّة في شرحه لكتاب الجمل للزّجّاجيّ (ت٣٣٧هـ) ، إذ يقول فيما ينقله عنه السّيوطيّ : ((وابن خَرّوف(٢) يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهارِ والتبرُّكِ بالمرويّ فحَسَنٌ ، وإن كان يرى أنّ من قبله أغفل شيئاً وَجَبَ عليه استدراكُه فليس كما رأى))(٣). ورأى الدّكتور محمّد حماسة أنّ يوهان فك اعتمد على هذا النّص في القول إنّ ابنَ خرّوف أوّلُ من استشهد بالحديث(٤)، وذلك في قوله : ((ويقال إنّ أوّلَ من اعتمد على الاحاديث من حيث هي حُجّةٌ في أمور اللُّغة، هو النّحويّ ابن خرّوف الأندلسيّ))(٥). ورأى عدم دقّة هذا الرأي معتمداً على ما ذكره الدُّكتور أحمد مكّيُّ الأنصاريّ من أنّ الفرّاء سبقَ إلى الاعتماد على الحديث مصدراً من مصادر الاستشهاد(٦).

---

(١) لغة الشعر، دراسة في الضّرورة الشّعريّة : ٢٠ .

(٢) المتوفى عالم ٦٠٦هـ .

(٣) الاقتراح في علم أصول النّحو : ٣٢ ، وينظر : وخزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب : ١٠/١ .

(٤) ينظر : لغة الشعر، دراسة في الضّرورة الشّعريّة : ٢٣ .

(٥) العربيّة، دراسات في اللّغة واللّهجات والأساليب : ٢٣٥ .

(٦) ينظر:أبو زكريّا الفرّاء ومذهبه في اللّغة والنّحو: ٨٨ .

والظّاهرُ أنّ عبارة يوهان فك لا تَدُلُّ على أنّه يأخذ بهذا الرأي ، وإنّما تشيرُ إلى أنّه ينقلُ رأياً ما وليس بالضّرورة اقتناعُه به ، كما أنّ تصديره لهذه العبارة بكلمة : (يُقالُ) قد يُوحي بالشّكّ ، ولذلك أرى أنّ نسبة هذا الرأي إلى يوهان فك بالاعتماد على هذا النّص ليستْ دقيقةً، ومن ثَمّ لا داعيَ للرّدّ عليه .

ونصُّ ابن الضّائع أيضاً لا يَدُلُّ على أنّ ابنَ خرّوف أوّلُ من استشهدَ بالحديث، وقد أشارت إلى هذا الدُّكتورة خديجة الحديثيّ ، إذ قالت : ((وكنتُ قد لاحظتُ أنّ معظم الباحثين في شخصيّةٍ نحويّةٍ أو صرفيّةٍ يتعرّضون للكلام على احتجاجها بالحديث وموقفها منه ، ووجدتُ أنّ معظمَهم ينسِبون إلى الشّخصيّة التي يتحدّثون عنها أوّليّة الاحتجاج بالحديث في النّحو والصَّرف، ... وكان كلُّ باحثٍ من هؤلاء يَرُدّ على ابن الضّائع في ذهابِه – كما يقولون – إلى أنّ ابنَ خرّوف أولُ من احتجّ بالحديث ، في حين أنَّ ابن الضّائع قال : يستشهد بالحديث كثيراً ولم يقل إنّه أوّل المُحتجّين))[١].

ومهما يكن من أمرٍ، فإنّ الدّكتور محمّد حماسة يريد أنْ يثبت أنّ سيبويه أوّلُ من احتجّ بالحديث، مستدركاً على الدّكتور أحمد مكّيّ الأنصاريّ[٢]. إذ يقول : ((ولكنّ الثّابت الذي تؤكّده النُّصوص التي بين أيدينا، أنّ إمام النّحاة سيبويه هو أوّل من استشهد بالحديث في كتابه))[٣].

وقد ناقش الدكتور محمّد حماسة آراء المانعين وبيّن صِحَّةَ الاستشهاد بالحديث ، منطلقاً من المبدأ العام الذي اتّبعه ، وهو عدم التّضييق في اللّغة. أمّا الحُجَج التي استند إليها مانعو الاستشهاد بالحديث فهي ما يأتي[٤]:

١- تجويز رواية الحديث بالمعنى، وهذا التّجويز يؤدّي إلى اختلاف ألفاظ الحديث، ومن ثَمَّ يَصْعُبُ الجزم بأنّه لفظ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بنصّه .

٢- وقوع اللّحن في بعض ما رُويَ من الأحاديث النّبويّة .

---

(١) موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : ٩ .

(٢) ينظر : لغة الشعر، دراسة في الضّرورة الشّعريّة : ٢٧ .

(٣) لغة الشعر، دراسة في الضّرورة الشّعريّة : ٢٧ .

(٤) يُنظر في هذه الحجج : الاقتراح في علم أصول النّحو ٣٠- ٣١، وخزانة الأدب ولُبُّ لُباب لسان العرب : ١/١١- ١٢ .

٣- أمّا الحجة الثالثة، فلم يذكرها السّيوطيّ ولا البغداديّ ضمن حجج المانعين، ويبدو أنّ الدّكتور محمّد حماسة استنبطها من كلام ابن الضّائع وأبي حيّان، وهي عدم احتجاج النحويّين المتقدّمين بالحديث.

وقد قصر أبو حيّان الاستشهادَ بالحديث على ابن مالك ، إذ قال : ((وما رأيت أحداً من المتقدّمين والمتأخّرين سلك هذه الطريقةَ غيرُه ، على أنّ الواضعين الأوّلين لعلم النّحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب ، كأبي عمرو بن العلاء[١]، وعيسى بن عمر[٢]، والخليل، وسيبويه، من أئمّة البصريّين، والكسائيّ[٣]، والفرّاء، وعليّ بن مبارك الأحمر[٤]، وهشام الضّرير[٥] من أئمّة الكوفيّين لم يفعلوا ذلك))[٦].

و ناقش الدّكتور محمّد حماسة حُججَ المانعين على النّحو الآتي :

١- أمّا الرواية بالمعنى فيتلخّص ردُّه في أنّه على الرّغم من تجويزها إلّا أنّ هذا التّجويز ((كان يعني التجويز العقليّ الذي لا يمنع وقوعَ نقيضِه))[٧]، ونقيضُهُ هو تحرّي الرواية باللّفظ وعدم الاكتفاء بالمعنى، فضلاً عن أنّ ((كثيراً من المحدّثين والفقهاء والأصوليّين قد ذهبوا إلى منع رواية الحديث بالمعنى ، ومن أجازوا الرواية بالمعنى شرطوا لذلك أن يكون الراوي على علمٍ بما يغيِّر المعنى أو يُنقِصُهُ وأن يكون محيطاً بمواقع الألفاظ))[٨].

أما ما دُوِّنَ من الأحاديث فإنّ الضّبط فيه سيكون أدقَّ وأقربَ إلى أن يكون المرويّ هو لفظ رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم) وبيّن الدّكتور محمّد حماسة ((أنّ وقائع التاريخ تُثْبِتُ أنّ تدوين الحديث بدأ على عهد رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)، وتناقل الصّحابةُ والتّابعون هذه

---

(١) المتوفَّى عام ١٥٤هـ .

(٢) المتوفَّى عام ١٤٨هـ .

(٣) المتوفَّى عام ١٨٩ :هـ.

(٤) المتوفَّى عام ١٩٤هـ .

(٥) المتوفّى عام ٢٠٩هـ .

(٦) الاقتراح في علم أصول النّحو : ٢٩، ٣٠ .

(٧) لغة الشعر، دراسةٌ في الضّرورة الشّعريّة : ٢٥، ٢٦ ، وهذه العبارة للبدر الدمامينيّ . ينظر: خزانة الأدب،ولبّ لُباب لسان العرب : ١٤/١ .

(٨) الاستشهاد بالحديث في اللغة : ٢٠١

المدوّنات، وسارت الكتابة جنباً إلى جنبٍ مع الرواية الشّفهيّة المعتمدة على التلقّي والحِفْظ، وهذا الذي دُوِّن لا يستطيع أحدٌ تغييره))[1]. وإنْ حصل تغييرٌ في المعنى فهذا لا يمنع الاستشهاد به على رأي الدكتور محمد حماسة ، إذ نقل نصوصاً تدلّ على تغيير الرّواة للأحاديث، منها ما رواه ابنُ قتيبة (ت٢٧٦هـ) أنّ هشام بن حسّان قال : ((كان الحسن[2] يحدّثنا اليوم بالحديث ويرُدُّه الغد، الغد، ويَزيدُ فيه ويُنْقِصُ آلا أنَّ المعنى واحد))[3]، وقال حذيفة بن اليمان: ((إنّا قومُ عرب، فنقدِّم ونؤخِّر، ونَزيد ونُنْقِص، ولا نريد بذلك كَذِباً))[4]. وقال بعضهم : ((إنّي لَأسمع الحديث عطلاً، فأشنِّفه وأقرِّطه وأُقَلِّده فيَحْسُن، وما زِدتُ فيه معنًى ولا نَقَصْتُ منه معنًى))[5]. واستدلّ الدكتور محمّد حماسة بهذه الرّوايات على أنّ الحديث وإن رُوِيَ بالمعنى فإنّه يجوز الاحتجاج به ، لأنّ الذي يغيّر لفظ الحديث عربيٌّ ممّن يُحْتَجُّ بكلامه. يقول الدكتور محمّد حماسة مُعلِّقاً على النّصّ الأخير : ((ولكنْ هل يستطيع أن يَزيدَ أو يُنْقِصَ، أو يُشَنِّفَ ويُقَرِّطَ مع المحافظة على المعنى ، إلا مُتَمرِّسٌ بأساليب العرب، متمكِّنٌ من طرائقها في التّعبير، آخذٌ منها بسببٍ متين؟ فضلاً عن أنّ ذلك تمّ في عصور الاحتجاج، وفي الأحاديث التي لم تُدوَّن))[6].

٢- وأما الحُجَّةُ الثّانية، وهي لحن الرُّواة الذين لم يكونوا عرباً ، فيرى الدكتور محمّد حماسة أنّ الذي أملاها الفهمُ القديمُ للسَّليقة اللُّغويّة . وتُمثِّل السّليقة اللغويّة نقطةَ خلافٍ في مفهومها بين القدماء والمُحْدَثين ، وقد فصّل الدّكتور محمّد حماسة القول فيها[7]، مستهدياً بآراء أساتذته ومن أبرزهم الدكتور تمّام حسّان[8].

---

[1] لغة الشعر، دراسةٌ في الضّرورة الشّعريّة : ٢٥ .

[2] البصريّ المتوفّى عام ١١٠هـ .

[3] عيون الأخبار : ١٣٦/٢ .

[4] عيون الأخبار : ١٣٦/٢ .

[5] عيون الأخبار : ١٣٧/٢ .

[6] لغة الشعر،دراسةٌ في الضّرورة الشّعريّة : ٢٥ .

[7] ينظر : لغة الشعر،دراسة في الضّرورة الشّعريّة : ٣٤٩-٣٥٧ .

[8] ينظر : اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة : ٧٩ وما بعدها ، واجتهادات لغويّة : ٢٢-٢٦، ومقالات في اللّغة والأدب : ٣١١/١-٣٢٨ .

وفَهْمُ القدماء للسّليقة اللغويّة الذي يخالفه الدكتور محمّد حماسة يتلخّص في أنّها طبع لا اكتساب[١]، ومن ثَمَّ لا يمكن لغير العربيّ أن يصل إلى درجة السَّليقة مهما حاول ذلك عن طريق الممارسة والمِران، ولذلك منعوا الاحتجاج بغير العربيّ .

أمّا الفَهْمُ الحديث للسّليقة اللّغويّة فيتلخّص في أنّها ليست ((أمرَ فطرةٍ وطبيعةٍ تَنْغَرِس في المتكلّم فلا يُمكنه التَّحوُّلُ عنها، ولكنّه اكتسابٌ وتعوُّدٌ يأتيان عن طريق المطابقة مع الجماعة اللغويّة بالمحاكاة والمشاركة))[٢] .

ومن هذا الفهم للسليقة اللغويّة يمضي الدكتور محمّد حماسة في مناقشة قضيّة لحن رواة الحديث من غير العرب فيقول : ((والذين يُخشى وقوعُ اللّحن منهم كانوا على أحد أمرين :

أ- إمّا أن يكونوا قد أتقنوا اللّغة العربيّة إتقاناً يمكّنُهُم من التّصرُّف في ألفاظها وتراكيبها بطريقةٍ عربيّةٍ سليمةٍ، وفي هذه الحال لا ينبغي التّفريق بينهم وبين غيرهم من العرب الخُلَّص، وقد كان كثير من أئِمَّة اللغة نفسها من أصلٍ غير عربيٍّ ...

ب- وإمّا أن يكونوا غير ذلك، والأشْبَهُ في هذه الحال أن يَعَضَّ كلٌّ منهم على ما يسمع ، ويؤدّيه كما سَمِع ؛ لأنّه لا يملك غير ذلك حينئذٍ. ويكون التّغيير المحتمل – إذن – على فرض وقوعه – تغييراً صوتيّاً طفيفاً لا يمَسُّ جوهرَ التّركيب. وقد يكون تغييره المُفْتَرَضُ في حديثٍ مدوَّنٍ، ولا خوفَ عندئذٍ، فتصحيحُ الحديث مضمونٌ مأمونٌ، وإلا فلن يخفى على الرّواة العرب المحتجِّ بكلامهم ما فيه فَيَهْرَعُوا إلى تصحيحه))[٣].

وقد تعرّض الدكتور مهدي المخزوميّ، من قبل، إلى مناقشة قضيّة لحن الرواة، وبيّن عدم دقة هذا القول ؛ لأنّ ((الذين كانوا يروون بالمعنى – في أغلب الظنّ – إنّما هم العرب الذين كانوا يَعْتدُّون بسلامة سلائقهم. أمّا الموالي الذين لم يأخذوا بأسباب العربيّة فهم أبعد ما يكونون عن أن يتصرّفوا في متون الأحاديث))[٤].

---

[١] ينظر : لغة الشعر، دراسة في الضّرورة الشّعريّة : ٣٥٤ .

[٢] لغة الشعر – دراسةٌ في الضرورة الشعريّة : ٣٥٤ .

[٣] لغة الشعر، دراسة في الضّرورة الشّعريّة : ٢٦ .

[٤] مدرسة الكوفة، ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو : ٧٩ .

وبيّن الدكتور محمّد حماسة أنّه إذا جاز اللّحن في رواية الحديث ، فإنّ ذلك جائزٌ في رواية الشّعر أيضاً ، ((بل إنّ احتمال اللّحن في رواية الأشعار أكثر، وذلك لأنّ الوازعَ الدينيَّ يساعد على تذكُّرِ نصوص الأحاديث ، ويعمل على صيانتها من أيّ انحراف))[١].

٣- وأمّا الحجّة الثّالثة من حجج المانعين ، وهي أنّ أئمةَ المِصْرَين (البصرة والكوفة) لم يستشهدوا بالحديث فقد جزم الدكتور محمّد حماسة بعدم صِحَّتها، واستدلّ على ذلك بأنّ المتقدّمين استشهدوا بالحديث، تشهد بذلك كتُبُهم التي ذكروا فيها بعضَ الأحاديث أدِلّةً على قضايا اللّغة والنّحو والصّرف[٢]. أمّا بالنَسبة لكتب اللّغة فيقرّر كثيرٌ من الباحثين، ومنهم الدّكتور محمّد حماسة، أنّها امتلأت بالأحاديث النبويّة، بل إنّ منهم من قَصَر الاستشهاد بالحديث على اللغويّين، كالأستاذ طه الراوي الذي قال: ((ثمّ لا أدري لمَ ترفَّعَ النّحويّون عمّا ارتضاه اللُّغويّون من الانتفاع بهذا الشّأن ، والاستقاء من يَنْبُوعِهِ الفيّاض بالعذب الزُّلال، فأصبح ربع اللّغة به خصيباً، بقدر ما صار ربع النّحو منه جديباً))[٣]. ويرى الدكتور محمّد حماسة ((أنّ موقف كثيرٍ من أصحاب المعاجم من الحديث كان مختلفاً عن موقف النحاة ؛ إذ امتلأت المعاجم اللغويّة بالأحاديث النبويّة))[٤].

وأمّا كتب النّحو والصَّرف فيقرّر الدكتور محمّد حماسة أنّها ليست خاليةً من الاستشهاد بالحديث، إذ بيّن أنَّ سيبويه استشهد في كتابه بأربعة أحاديث[٥] .

ويقرّر الدكتور محمّد حماسة أنّ الاستشهاد بالحديث لم يلقَ اعتراضاً من أحد بعد ذلك الجيل فيقول : ((وتوالى بعد ذلك اطِّراد هذا الاتجاه دون اعتراضٍ من أحد، فكان ابن خالويه يستشهد بالحديث، وكذلك ابن جنّي . وبعد ذلك كان الزمخشريّ[٦] يكثر منه، واتخذه أصلاً من

---

[١] لغة الشعر : ٢٦ .

[٢] ينظر : لغة الشعر : ٢٧-٢٩ .

[٣] نظرات في اللغة والنّحو : ٢٣.

[٤] لغة الشعر دراسة في الضّرورة الشّعريّة : ٢٢ .

[٥] ينظر : لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعريّة : ٢٧ .

[٦] المتوفّى عام ٥٣٨هـ .

الأصول للاستشهاد به على قواعد النّحو وأحكامه، حتى تمثّل أخيراً في اتجاه موسَّعٍ دون قيدٍ عند أشهر نحاة القرن السابع، ابنِ مالك))[١].

وعلى الرغم من هذا، فإنّ الاستشهاد بالحديث لم ينل حقّه من النحاة سوى ابن مالك الذي توسَّع فيه بحيث صار يمثل له منهجاً خاصاً يعرف به. ولعلّ هذا هو الذي سوّغ لأبي حيان أن يجزم بأنّ نحاة المِصْرَين لم يحتجُّوا به قبل ابن مالك.

ولمّا كان الدكتور محمّد حماسة معنيّاً بدراسة الضّرورة الشعريّة في النحو العربيّ ، ربط قضيّة الاستشهاد بالحديث بها، ورأى أنّ إهمال هذا المصدر المهم من مصادر الاستشهاد أدّى إلى التضييق، ومن آثار هذا التضييق القول بالضرورة الشعريّة. يقول : ((ولو أنّ النّحاة الرُّوَّاد توسعوا في الاستشهاد كما توسّع ابنُ مالك، ولم يضيّقوا على أنفسهم وعلى اللغة فيه لتغيّر كثيرٌ من أحكامهم ، ولَما رأينا كثيراً مما يعُدونه ضرورةً شعريّةً أو ضعيفاً، أو غير ذلك))[٢].وعندما شرع في دراسة أنواع الضرائر في كتب النّحو العربيّ، بيّن منهجاً عامّاً في التعامل مع ما أطلق عليه القدماء حكم الضّرورة. ومن منهجه أنّ كلَّ ما كان له نظائرُ في الاستعمال من الحديث النبويّ لن يعدّه ضرورةً[٣].

ومن الاستعمالات التي أطلق عليها النّحويّون ضرورةً مع وجود نظائر لها من الحديث النبوي ما يأتي :

١- وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً، يقول ابن مالك : ((والنّحويّون يستضعفون ذلك، ويراه بعضُهُم مخصوصاً بالضّرورة))[٤]. مع ورود هذا الاستعمال في قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : ((مَن يَقُم ليلةَ القدْرِ إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدّم من ذنبه))[٥]، ولذلك حكم

---

[١] لغة الشعر، دراسةٌ في الضرورة الشّعريّة : ٢٩ .

[٢] لغة الشعر،دراسة في الضرورة الشّعريّة : ٢٩ .

[٣] ينظر : لغة الشعر، دراسة في الضّرورة الشّعريّة : ١٥٠ .

[٤] شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ٦٧ .

[٥]) فتح الباري شرح صحيح البخاري:٨٥/٢ .

ابن مالك بجوازه مطلقاً؛ ((لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء))[1].

٢- العطف على ضمير الجرّ من غير إعادة الجارّ، وقد ورد هذا الاستعمال في قراءة حمزة، كما مرّ بنا في الكلام على الاستشهاد بالقراءات القرآنية، ولكنّهم خطّأوا هذه القراءة[2]. وورد هذا الاستعمال أيضاً في الحديث. يقول الدكتور محمّد حماسة : ((ولو توسّعوا في الأخذ بالحديث لأجازوا مثل هذا التركيب))[3]، فقد ورد في قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : ((إنّما مثلكُم واليهودِ والنّصارى كرجلٍ استعمل عُمّالاً))[4]. ويرى ابن مالك أنّ الجوازَ ((أصحُّ من المنع لضَعْف احتجاج المانعين، وصِحّةِ استعماله نثراً ونظماً))[5].

٣- حذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط ، قال ابن مالك : ((وهو مما زعم النحويّون أنّه مخصوص بالضرورة))[6] وذهب إلى أنّه ليس مخصوصاً بها؛ لوروده في غير الشعر، واحتجّ بقراءة طاووس: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ أَصْلِحْ إليْهِمْ خَيْرٌ) ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَـٰمَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ ﴿٢٢٠﴾ ﴾ [7].

وقد ورد هذا الاستعمال في قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : ((إنك إن تركتَ وَرَثَتَكَ أغنياء خيرٌ من أن تَذَرَهَم عالة))[8]. ولذلك رأى ابن مالك أنّ ((من خصّ هذا الحذف بالشعر حاد حاد عن التحقيق، وضيّق حيث لا تضييق))[9].

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ٦٧ .

(٢) ينظر :٢٥-٢٦ من الرسالة .

(٣) لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعريّة : ٣٠ .

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري:٣٨٤/٥.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ١٠٧ .

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ١٩٢ .

(٧) البقرة :وتمامها ﴿ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ۖ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ ۖ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٢٠﴾ ﴾ والقراءة في المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها: ١٢٢/١؛ وتفسير البحر المحيط : ١٧١/٢ .

(٨) فتح.الباري شرح صحيح البخاري:٣٠٧/٦.

(٩) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح : ١٩٢ .

قال الدكتور محمّد حماسة معلقاً على هذه العبارة : ((وهذه العبارة الأخيرة تلخّص موقف النّحاة من الحديث والاستشهاد به ؛ فقد حادوا عن التحقيق وضيّقوا حيث لا تضييق))[١].

٣-كلامُ العرب :

يشمل كلام العرب الشعرَ والنثرَ على السّواء ، كما يَنُصّ على ذلك تعريف السيوطيّ للسماع الذي نقلته آنفاً[٢]. ولكنّ كتب النّحو – كما يرى الدكتور محمّد حماسة– اعتمدت على الشعر اعتماداً يكاد يكون كاملاً[٣]، هذا إذا وضعنا الشعر في مقابل النثر الذي تكلّمت به العرب فعلاً و الذي يمكن عَدُّه شاهداً على صِحّة قاعدةٍ أو جواز تركيب . ولذلك لم يَعدَّ الأمثلة المصنوعة التي يأتي بها النحويّون لتوضيح ما قرَّروه من قواعد من النثر. يقول : ((ولْنَصرِفِ النَّظرَ هنا عن الأمثلة المصنوعة في كتاب سيبويه وغيره؛ فهي ليست ما نعنيه بالنّثر، ولأنّه يصنعها لتوضيح قاعدةٍ يكون قد قرّرها، أو يريد أن يقرِّرها ، أو يريد أن يُبيِّن عدمَ جوازها. وكثيراً ما يصرّح بأنّ هذا تمثيلٌ لم تتكلّم به العرب .

ولكنّ النثر المقصود هنا، هو ما تكلّمت به العرب فعلاً في غير الشعر من خُطَبٍ ومخاطباتٍ، وغير ذلك مما تقتضيه شؤون الحياة وَفْقاً لمنهج النحاة في عدم التفريق بين هذه المستويات في التقعيد))[٤].

وهذا المأخذ الذي أخذه الدكتور محمّد حماسة على القدماء ، وهو اعتمادهم على الشعر في التقعيد أكثر من النثر، قد سبقه إليه بعض الباحثين، منهم سعيد الأفغاني الذي يقول : ((ومَنْ يُنعِمِ النظر في معاجم اللغة وكتب قواعدها يجد كتب اللغويين أوفرَ حظاً في الاستشهاد بالشّعر والنّثر على السّواء في إثبات معنًى أو استعمال كلمة ، ويجد النحاةَ يكادون يقتصرون على الشعر))[٥].

---

[١] لغة الشعر ، دراسة في الضرورة الشّعريّة : ٣١ .

[٢] ينظر : الاقتراح في علم أصول النّحو: ٢٤ .

[٣] لغة الشعر ، دراسة في الضرورة الشعريّة: ٣٣ .

[٤] لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية : ٣٣ .

[٥] في أصول النّحو : ٥٩ .

ويقول الدكتور محمّد عيد : ((إنّ الظّاهرة الواضحة في كتب النّحو العربي هي الاعتماد الأساسيّ على الشعر، إذ يكون وحده العنصر الغالب في دراسات النحاة المتقدّمين والمتأخّرين من بين مصادر الاستشهاد))[١].

ويؤيّد ما ذهب إليه هؤلاء الباحثون من اعتماد النّحويّين على الشّعر في التقعيد أكثر من غيره، أن كلمة (الشاهد) تخصّصتْ ((وأصبحت مقصورةً على الشّعر فقط . ولذلك نجد كتب الشواهد لا تحوي غير الشّعر، ولا تهتمُّ بماعداه))[٢].

وهناك فريقٌ من الباحثين يرى خلاف ما ذهب إليه هؤلاء . منهم محمّد الطنطاويّ الذي يقول : ((والشواهدُ النثريّة المعينُ الذي لا ينضب في الاستشهاد، لكثرتها والظّفر بها عند تلَمُّس الدليل))[٣]. ولم يبيّن الطنطاويّ ما يعنيه بالشواهد النثريّة ، إلا أنّه – فيما يبدو – يَضمُّ إلى الشواهد النثرية التي تكلَّمت بها العرب فعلاً الأمثلةَ المصنوعةَ التي يُؤتى بها – في الغالب – لتوضيح قاعدةٍ قد قرَّرها النّحويّ .

ويرى صالح أحمد مسفر الغامديّ أنّ النّحويّين عُنوا بالشواهد النثريّة ، وجعل من الأدلّة على هذه العناية ((أنّ منهم من أفردها بمؤلفاتٍ مستقلّةٍ ، كما نرى أحياناً في الطبقات والتراجم))[٤].

ولكنّ هذا الباحث لم يذكر لنا من هذه المؤلّفات المستقلّة سوى ما ذكره السيوطيّ في بُغيته من أنّ أبارشادٍ أحمد بن محمّد بن القاسم الملقب بذي الفضائل (ت٥٢٦هـ) ألّف كتاباً في قولهم : (كذب عليك كذا) [٥]. ويبدو أنّ هذا الكتاب مؤلَّفٌ في شرح تركيبٍ نحويٍّ، تُوحي صياغته بأنّه من من قَبيل الأمثلة المصنوعة .

ويأخذ الدكتور محمّد حماسة على القدماء مأخذاً آخر يتمثل في تعاملهم مع الشواهد النثريّة فيقول : ((والملاحظُ على هذه العبارات وأضرابِها ، أنّها عباراتٌ معظمها غامضٌ، لأنّه مقطوعٌ من

---

(١) الاستشهاد والاحتجاج باللّغة : ١١٥ .

(٢) البحث اللغويّ عند العرب مع دراسةٍ لقضيّة التأثير والتأثُّر: ٣١ .

(٣) نشأة النّحو وتاريخ أشهر النحاة : ٨٦ .

(٤) شواهد النّحو النثريّة- تأصيل ودراسة (رسالة ماجستير): ٢٨ .

(٥) بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنحاة : ٣٧٤/١ .

سياقه ، ولم يبيّن لنا النحاة مستواها ؛ لأنّهم أهملوا التصريح بقائليها اعتماداً على أنّها نماذج لتراكيبَ معيّنةٍ))[١].

ثمّ ينتقل الدّكتور محمّد حماسة بعد ذلك إلى الحديث عن قضيّة تحديد الزمان والمكان في منهج النّحويّين القدماء فيقول : ((ولقد كان الدافع الذي حدا بهم إلى سلوك هذا المسلك هو طلب الفصاحة))[٢].

ويتمثَّلُ طلب الفصاحة في تحديد رقعةٍ مكانيّةٍ أطلق عليها الدكتور محمّد حماسة : الإطار الأفقيّ، وفي تحديد مدةٍ زمنيّةٍ معيّنةٍ أطلق عليها الإطار الرأسيّ[٣].

أ- الإطار الأفقيّ(التحديد المكانيّ للفصاحة) :

يَعني الدكتور محمّد حماسة بالإطار الأفقيّ : ((الرقعة المكانيّة الّتي اعتقد النّحاة أنّ الفصاحة كامنةٌ فيها، لم تتأشّب بالخِلاطِ أوالمجاورة))[٤].

وعلى هذا المعيار الذي وصفه الدّكتور محمّد حماسة بأنّه غير محدّدٍ حُدِّدت القبائل التي كانوا يرجعون إليها[٥].

ويمكن حصر المآخذ التي أخذها الدكتور محمّد حماسة على القدماء، في التحديد المكانيّ في شيئين :

الأوّل : تفضيل بعض اللهجات على بعض .

الثاني : حصر الاستشهاد في قبائل معيّنة .

---

(١) لغة الشعر،دراسة في الضّرورة الشعرية : ٣٣ .

(٢) لغة الشعر ، دراسة في الضرورة الشعريّة : ٣٤ .

(٣) ينظر:لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية : ٣٥ .

(٦) لغة الشعر،دراسة في الضرورة الشعرية : ٣٥ .

(٥) ينظر: لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية : ٣٥ .

والدكتور محمّد حماسة إذ يرفض تفضيل بعض اللهجات على بعض، إنّما يصدر بذلك عن تسليمِهِ لأفكار المنهج الوصفيّ، فمن مبادئ الوصف أنّ على الباحث ((أن يصف ما أمامه فقط، فيستقرئه، دون أن يتجاوز ذلك إلى وصفه بالجودة أوالرّداءة))[١].

ويقول سابير فيما ينقله عنه الدكتور محمّد عيد : ((مِن رأْيِ علماء اللغة أنّ كلّ اللغات واللّهجات – من الناحية التاريخيّة – في منزلةٍ واحدة))[٢].

ويقول الدكتور محمّد عيد : ((أما إذا نصّ الدارس في استقراء اللّغة على الاستحسان أو الاستهجان، فقد أقحم على موقفه الوصفيّ معنًى دخيلاً يتعلّق بآرائه الشخصيّة ، أو إحساسه تجاه الاستعمال، لكن لا علاقة له بوصف اللغة ، وهو مرفوض من وجهة النّظر الحديثة، فليس من عمله أن يصف مسلك اللغة بالجودة أو الرّداءة))[٣].

من هنا رفض الدكتور محمّد حماسة تفضيل القدماء لهجةَ قريش على اللهجات الأخرى[٤]، كما نجد ذلك في قول ابن فارس (ت٣٩٥هـ) : ((أجمع علماؤنا بكلام العرب، والرُّواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيّامهم ومحالِّهم أنّ قريشاً أفصحُ العرب ألسنةً، وأصفاهم لغةً))[٥]. وجعلوا من أسباب تفضيلها أنّها ارتفعت في ((الفصاحة عن عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجُّع قيس، و عَجرفيّة ضبَّة ، وتلتلة بَهراء))[٦].

أمّا الجانب الثاني وهو حصر الاستشهاد على قبائل معيّنة ورفض ما سواها، فهو أمر لم يرتضِهِ الوصفيّون[٧]. وقد حدّد القدماء القبائل التي يجوز الاستشهاد بها، وهي التي ذكرها أبو نصر الفارابي (ت٣٣٩هـ) ، إذ يقول فيما ينقله عنه السيوطيّ : ((والذين عنهم نقُلِت اللغة العربيّة

---

(١) المستوى اللغويّ للفصحى واللهجات، وللنّثر والشّعر : ٩٥ .

(٢) المستوى اللّغويّ للفصحى واللهجات وللنثر والشعر : ٩٦ .

(٣) المستوى اللّغويّ للفصحى واللهجات وللنثر والشعر : ٩٦ .

(٤) ينظر : لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية : ٣٤، ٣٥ .

(٥) الصاحبيُّ في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : ٢٨ .

(٦) مجالس ثعلب : ٨٠- ٨١ .

(٧)ينظر: النحو العربيّ والدرس الحديث : ٥٠؛ والكتاب بين المعياريّة والوصفيّة : ٢٦ .

، وبهم اقتُدِيَ وعنهم أُخِذَ اللسان العربيّ من بين قبائل العرب هم : قيسٌ وتميمٌ وأسدٌ فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخِذ ومعظمه، وعليهم اتُّكِلَ في الغريب وفي الإعراب والتّصريف، ثمَّ هُذَيل، وبعض كنانة وبعض الطائيّين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم))[١].

ويرى الدكتور محمّد حماسة أنّ هذا التحديد ((اتُّخِذَ ذريعةً للطعن على الشعراء حتى الجاهليِّينَ منهم))[٢] ومن هؤلاء الشعراء : عَدِيّ بن زيدٍ، وأبو دُؤاد الإياديّ، وأميّة بن أبي الصَّلْت[٣]. فقد منع بعض اللغويّين كأبي عمرو بن العلاء والأصمعيّ وغيرهما ، الاستشهاد بشعرهم لأسبابٍ تتصل بالتحديد المكانيّ[٤].

والملاحظ أنّ هؤلاء الشعراء يكاد يقتصر منع الاستشهاد بشعرهم على أبي عمرو بن العلاء والأصمعيّ (ت٢١٣هـ)، فسيبويه يستشهد بشعر هؤلاء الشعراء، كما أشار إلى هذا الدكتور محمّد حماسة نفسُهُ[٥]. ومن هنا لا يمكن عدّ منع الاستشهاد منهجاً عامّاً للنحاة القدماء؛ لأنّ هذا يكاد يكون خاصّاً بعالمَيْنِ عاشا في حِقبةٍ متقدّمةٍ ، ثمّ جرى الأمر من بعدهما على خلاف ما ذهبا إليه.

ويأخذ الدكتور محمّد حماسة على القدماء ((أنّهم حينما حدّدوا القبائل التي اعترفوا بفصاحتها، لم يدرسوا لهجة كلِّ قبيلةٍ أو لغتها – على حدِّ تعبيرهم – على حدة، بل خلطوا بينها جميعاً خلطاً عشوائيّاً، مع اختلاف هذه اللُّغات فيما بينها في كثيرٍ من التراكيب والاستعمالات اللغويّة))[٦].

ب- الإطار الرأسيّ(التحديد الزمنيّ للفصاحة) :

المقصود بالإطار الرأسيّ : ((تلك الفترة الزمنيّة التي حدّدها النّحاة لبقاء الفصاحة))[٧].

---

(١) الاقتراح في علم أصول النّحو : ٣٣.

(٢) لغة الشعر دراسة في الضّرورة الشّعريّة : ٣٦ .

(٣) ينظر: لغة الشعر دراسة في الضّرورة الشّعريّة : ٣٦ .

(٤) ينظر : الخصائص : ٢٩٣/٣-٢٩٥.

(٥) ينظر: لغة الشعر دراسة في الضّرورة الشعرية : ٣٧.

(٦) لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعريّة : ٥٠ .

(٧) لغة الشعر دراسة في الضرورة الشّعريّة : ٣٨ .

وتحديد الزمان في البحث اللغويّ سلوك منهجيّ ارتضاه الوصفيّون، بل هو مما دعوا إلى توافره في اللّغة المدروسة ، وذلك يضمن استقرارَ اللُّغة حتى لا يطرأ عليها تغييرٌ أو تطوُّر[1].

وقد أخذ الوصفيّون العرب على القدماء في تحديد المدّة الزمنيّة التي يصِحُّ الاستشهاد بها شيئين :

الأول : طول المدّة المحدّدة للاستشهاد .

الثاني : قَصْرُ الاستشهاد على هذه المدّة المحدّدة ، ومنع الاستشهاد بما تلاها في الأزمنة اللّاحقة .

يقول الدكتور تمّام حسّان ناقداً القدماء في طول المدّة: ((وكما أغفل النحاة العنصر الاجتماعيّ الذي انتهى تفصيل القول فيه، أغفلوا عنصر الزمن، أو كما نسمّيه عنصر تطوّر اللّغة من عصرٍ إلى عصر. لقد افترض النحاة للّغةِ أنّها باقية على حالة واحدة لا تنفك عنها، فدرسوا لغة القرن الهجريّ الثاني بشواهدَ من الأدب الجاهليّ والإسلاميّ على السَّواء))[2].

وقد أشار الدكتور محمّد حماسة إلى هذا الإطار إشارةً يسيرة ، إذ أخذ على القدماء أنّهم عَدُّوا المدّة التي ((تمتدُّ على ما يقرُبُ من ثلاثة قرونٍ ونصف قرن موحَّدةَ الخصائص والسِّمات، واتَّخذوا منها جميعاً لغةً نموذجيّةً ينبغي أن تُفْرَضَ على اللُّغة على مرِّ العصور، ولم يدرسوها على مراحل متعدّدة، بحيث تصبح لكلّ مرحلةٍ خصائصها المعيَّنة التي قد تختلف أو تتفق مع خصائص المرحلة السابقة أو التاليّة))[3].

والأمر الآخر الذي أخذه الوصفيّون العرب، ومنهم الدكتور محمّد حماسة، هو وَقْفُ الاستشهاد عند تلك المدة المحدّدة وعدم تجاوزها ، ويبدو أنّ الدكتور محمّد حماسة يتابع آراء أساتذته في نقد القدماء، ومن أبرزهم : الدكتور تمّام حسّان والدكتور كمال بشر .

أمّا الدكتور تمّام حسّان فيركّز على مسألة الفصل بين المراحل الزمنيّة في الدراسة ، وأن تستمّر الدراسة على مرّ العصور ولا تتوقّف عند زمنٍ معيّن، ورأى أنّ القدماء رأوا في التطوّر

---

(١) ينظر : الكتاب بين المعياريّة والوصفيّة : ١٥ .

(٢) اجتهادات لُغويّة : ٢٠ .

(٣) لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعريّة : ٤٩ .

اللغويّ ((تحلّلاً وتدهوراً في اللغة ، فبدلاً من أن يبدأوا بدراسة نحو هذه المرحلة الجديدة الطارئة اكتفوا بإبطال الاستشهاد بشعر المحدثين))(١).

ويرى الدكتور كمال بشر أنّ علماء العربيّة وقعوا في أخطاء منهجيّة منها (إهمال عامل الزمن)، ويرى أنّ العرب لم يشاؤوا ((أن يأخذوا عامل الزمن في الحسبان، فلم يعترفوا – على ما يبدو – بأنّ اللغة ظاهرةٌ اجتماعيّةٌ قابلةٌ للتطوّر على مرّ الأيّام))(٢) .

ويرى الدكتور محمّد حماسة أنّ الذي دفع القدماء إلى هذا التحديد هو إكبار القديم وحبُّهم له(٣)، فأبو عمرو من العلاء ((لا يعدّ الشعر الاّ ما كان للمتقدّمين))(٤)، ويقول الأصمعيّ : ((جلستُ إليه [يعني أبا عمرٍو بن العلاء] ثمانيَ حِجَجٍ فما سمعتهُ يحتجُّ ببيتٍ إسلاميّ))(٥) .

ويرى الدكتور محمّد حماسة أنّ القدماء – أحياناً – يحكّمون معايير غير علميّة ، وأنّهم يخلطون بين السلوك الشخصيّ والسلوك العلميّ. من ذلك ما قاله أبو عمرو الشيبانيّ(٦) في أبي نِواس : ((لولا أنّ أبا نواس أفسد بهذه الأقذار – يعني الخمور – لاحتججنا به؛ لأنّه محكم القول لا يخطئ))(٧) . ويعقّب الدكتور محمّد حماسة قائلاً : ((فما دام محكم القول لا يخطئ – وهذا هو المهمّ – فما لَهُم ولِشُربه الخمر؟ وهَبْ أنّهم غفروا للجاهليّين هذا، فلماذا يغفرونه لابن هَرْمة الذي يُعَدُّ أبو نواس من معاصريه))(٨).

والحقُّ أنّ القدماء لم يتّخذوا من السُّلوك الشخصيّ معياراً لصحّة الاستشهاد، والمعيار الذي اتخذوه هو معيار الزمن فضلاً عن التحديد المكانيّ ، والدليل على ذلك ما ذكره الدكتور محمّد حماسة نفسه وهو أنّ القدماء لم يمنعوا الاستشهاد بشعر الشعراء الذين يرد في شعرهم ذكر الخمر

---

(١) اجتهادات لغويّة : ٢٠ .

(٢) دراسات في علم اللغة : ٥١ .

(٣) ينظر:لغة الشعر دراسة في الضرورة الشّعريّة : ٣٨ .

(٤) العمدة في محاسن الشّعر وآدابه ونقده : ٩٠/١ .

(٥) العمدة في محاسن الشّعر وآدابه ونقده: ٩٠/١ .

(٦) المتوفّى عام ٢٠٦هـ .

(٧) خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب : ٣٤٨/١ .

(٨) لغة الشعر، دراسة في الضّرورة الشّعريّة : ٤٠ .

كامرئ القيس وطرفة بن العبد فضلاً عن ابن هرمة، ولو كان المعيار هو السلوك الشخصيّ لمنعوا الاستشهاد بأيّ شعرٍ فيه ذِكْرُ الخمر أو كلُّ ما يدلّ على الانحراف في السلوك والأخلاق، سواء أكان هذا الشعر جاهليّاً أم إسلاميّاً ، ولكنّهم لم يفعلوا شيئاً من هذا ، وواقع كتب النحو واللغة قديمها وحديثها يشهد بذلك . قال مصطفى صادق الرافعيّ : ((ولا يبالي الرّواة في هذه الشواهد إلّا باللّفظ، فيستشهدون بكثيرٍ من كلام سفهاء العرب وأجلافهم، ولا يأنَفون أن يَعُدُّوا من ذلك أشعارَهم التي فيها ذِكْرُ الخَنى والفُحْش ؛ لأنهم يريدون منها الألفاظ ، وهي حروفٌ طاهرة))[١]. وأمّا ما ذكره الدكتور محمّد حماسة من كلام أبي عمرو الشيبانيّ فإنّه – إن صحّ – لا يمثّل المنهج الذي اتَّبعه القدماء في الاحتجاج ، وإنّما يعبّر عن رأي أبي عَمْرٍو نفسِهِ .

وحاول الدكتور محمّد حماسة في تَتَبُّعه التاريخيّ لموقف النحويّين من الاحتجاج بشعر المولَّدين، أن يبيّن أنّ بعض القدماء من يخالف الاتّجاه الغالب من منع الاحتجاج بشعرهم ، فبدأ بابن قتيبة إلّا أنّه وصف اتجاهه بأنّه صوت خافت[٢].

ثمّ وقف عند قضيّة استشهاد سيبويه بشعر بشّار، مع أنّ كتابه يخلو من ذكر شعره، ويلخّص الدكتور محمد حماسة موقفه من هذه القضيّة بقوله : ((ومهما يكن من أمر صِحَّة الاستشهاد بشعر بشار أو عدمه، فإنّ الذي يعنينا هنا أنّ هذا – إن كان صحيحاً – لم يكن يمثّل اتّجاهاً علميّاً معترفاً به، ولكنّه كان خضوعاً لضغط الخوف من الهجاء واستكفافاً لشرّه))[٣].

ومن العلماء الذين نسب إليهم الدكتور محمّد حماسة الاستشهاد بشعر المولّدين المبرّد (ت٢٨٥) ، إذ جزم بأنّه ((أوّل من استنّ طريقة الاستشهاد بشعر المولَّدين))[٤]. وقد استند في ذلك إلى ما قاله ابن جنّي : ((وقد كان أبو العبّاس – وهو الكثير التعقُّب لِجِلَّةِ النّاس – احتجَّ بشيءٍ من شعر حبيبٍ بن أوس الطّائيّ ، في كتابه الاشتقاق، لَمّا كان غرضه فيه معناه دون لفظه، فأنشد فيه له[٥]:

---

[١] تاريخ آداب العرب : ٣٥٤/١ .

[٢] ينظر:لغة الشعر دراسة في الضّرورة الشّعريّة : ٤٣، ٤٤ .

[٣] لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية : ٤٤ .

[٤] لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشّعريّة : ٤٥ .

[٥] ديوان أبي تمام : ١/ ١٢٦.

لو رأينا التّوكيد خُطّة عَجْزٍ   ما شَفَعْنا الأَذَانَ بالتَّثْوِيبِ))[1]

واستدلّ كذلك بنصٍّ آخر لابن جني على أنّ المبرّد استشهد بشعر أبي تمّام في اللغة ، وهو قوله : ((وإذا جاز لأبي العباس أن يحتجّ بأبي تمامٍ في اللّغة، كان الاحتجاج في المعاني بالمولّد الآخر أشبه))[2]. ولكنّ ابن جنّي لم يذكر لنا الشاهد الذي استشهد به المبرّد من شعر أبي تمام في اللُّغة ، ولذلك أرى أنّ ما ورد عن المبرّد لا يدلّ على أنّه يستشهد بشعر أبي تمّامٍ أو غيره من المولّدين أو أنّه يجيز ذلك ؛ إذ إنّ الشواهد التي ذُكِرت في ذلك مقصورةٌ على المعاني. وهذا ما أكّدتْه الدكتورة خديجة الحديثيّ إذ قالت بعد ذكرها طائفةً من الأخبار التي تدل على إعجاب المبرّد بشعر أبي تمام[3] : ((ومع هذا كلّه، لم يَعُدَّ المبرَّدُ أبا تمامٍ وطبقتَه من الشعراء الذين يُحتجُّ بشعرهم في مسائل النّحو والصرف ، لذلك نجد كتابه (المُقْتَضَب) على ضخامته يخلو من أيّ استشهادٍ أو تمثيلٍ بشعره ، ولا احتجّ به في كتابه (المذكر والمؤنث) مع أنّه كتاب لغة أقرب منه إلى أن يكون كتاب نحوٍ أو صرفٍ ، وإنّما أكثر من الاحتجاج بشعره في رسالة (البلاغة) وفي كتابيه (الكامل) ، و (الفاضل)، وربَّما في الرَّوضة أيضاً))[4].

أمّا الدكتور محمّد حماسة فلم يكن رأيه واضحاً في قضيّة استشهاد المبرّد بشعر المولَّدين، ففي بداية كلامه على قضيّة استشهاد المبرّد قرّر أنّه أول من اسستنّ طريقة الاستشهاد بشعر المُوَلَّدين معتمداً على ما ذكره ابن جني في (الخصائص) و(المُحتَسب)، ولكنّ ما ذكره ابن جنّي لا يكفى دليلاً لما يريد الدكتور محمد حماسة أن يثبته، فما ذكره في الخصائص يدل على الاستشهاد على المعاني فقط، وما ذكره في (المُحْتَسَب) ليس فيه دليلٌ أيضاً لأنّه لم يذكر الشاهد الذي استشهد به المبرّد من شعر أبي تمام.

ولم يخرج المبرّد ولا من جاء بعده عما حدّده القدماء للاستشهاد، ولم يحتجّوا بشعر المولَّدين إلّا في المعاني، إلّا أنّ الدكتور محمّد حماسة حاول أن يجد في بعض عبارات القدماء ما يدلّ على أنّهم لم يكونوا راضين عن التمسُّك بهذا التحديد، فيرى أنّ ابن جنّي كان يودُّ لو يحتجُّ بشعر

---

(1) الخصائص : ٢٤/١ .

(2) المُحْتَسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها: ٢٣١/١ .

(3) ينظر : المبرّد- سيرتُه ومؤلَّفاته : ٨٤-٩٣ .

(4) المبرّد- سيرته ومؤلّفاته : ٩٣، ٩٤ .

المتنبـي ((فـي إثبـات اللّغـة، ولكنّـه وجـد أمامـه هـذا التقليـد العتيـق فأخـذت عباراتـه شـكل الثـورة عليه))[١]. ومن هذه العبارات قوله بعد إيراده قول المتنبي[٢]:

لَو تعْقِلُ الشَّجرُ التي قَابَلْتَها   مدَّت مُحَيِّيةً إليكَ الأَغْصُنَا

قال ابن جني: ((ولا تستنْكِرْ ذكرَ هذا الرجل –و إن كان مولَّداً – في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضـع وغموضـه، ولُطْفِ مُتَسَرَّبِه؛ فـإنّ المعانيَ يتناهَبُها المولَّدون كما يتناهَبُها المتقدّمون))[٣].

وقال بعد إيراده قولَ المتنبي[٤]:

وأنَّا إذَا مَا المَوتُ صَرَّحَ في الوَغَى   لَبِسنَا إلى حَاجَاتِنَا الضَّربَ وَالطّعْنَا

: ((ولا تَقُلْ ما يقولُـه مَنْ ضَـعُفَت نحيزَتُـهُ[٥] وركَّت طريقتُـهُ : هذا شـاعرٌ مُحدَثٌ، وبـالأمس كان معنا، فكيف يجوز أن يُحتَجَّ به في كتاب الله جلّ وعزّ؟ فإنّ المعانيَ لا يرفعها تقدُّمٌ، ولا يُزْرِي بها تأَخُّرٌ))[٦].

ولكنّ ثورة ابن جنّي، كما هو واضح من هذين النَّصين، لم تتجاوز الاستشهاد على المعاني ؛ إذ لم يُشرْ إلى أنّه يريد الخروج عمّا استقرّ عند من سبقه من تحديد عصور الاستشهاد ، وهو ما صرّح بـه الدكتور محمّد حماسة بقولـه : ((فلم يتقدَّم ابن جنـي بالاستشـهاد بالمولّدين، ولكنّـه وقف عند الاستشـهاد فـي المعاني بهم ، ولـم يجـاوزْه إلـى الاحتجـاج بهم فـي اللّغـة، علـى الرغم من أنّـه يذكر عن المبرّد ذلك))[٧].

---

[١] لغة الشعر، دراسة في الضّرورة الشّعريّة : ٤٦ .

[٢] ديوانه : ٣١٦ .

[٣] الخصائص : ٢٤/١، ٢٥ .

[٤] ديوان المتنبيّ : ٣١٦.

[٥] النّحيزة : الطبيعة، ينظر : القاموس المحيط –مادة (نحز) : ٥٢٦ .

[٦] المحتَسَب : في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : ٢٣١/١ .

[٧] لغة الشعر – دراسة في الضرورة الشعريّة : ٤٦ .

ولم يجد الدّكتور محمّد حماسة في تتبُّعه التاريخي من يجيز الاستشهاد بشعر المولّدين سوى ما كان من أمر الزمخشريّ واحتجاجه ببيتٍ لأبي تمّام، وذلك عندَ كلامه على قوله تعالى:﴿ يَكَادُ ٱلۡبَرۡقُ يَخۡطَفُ أَبۡصَٰرَهُمۡۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوۡاْ فِيهِ وَإِذَآ أَظۡلَمَ عَلَيۡهِمۡ قَامُواْۚ ﴾ [1]، فقد استشهد ببيتٍ لأبي تمّام على تعدّي الفعل (أظلم). يقول : ((وأَظْلَمَ : يحتمِل أَنْ يكونَ غيرَ متعدٍّ وهو الظّاهر، وأن يكون متعدّيا منقولاً من ظَلِمَ اللَّيلُ ، وتشهد له قراءة يزيد بن قطيب: (أُظلِمَ) على مالم يُسَمَّ فاعله ، وجاء في شعر حبيب بن أوس[2]:

هُما أظْلِما حالَيَّ ثُمَّتَ أَجْلَيَا ظَلامَيْهُما عَنْ وَجْهِ أمردَ أشْيبِ))[3]

ثم بيّن موقفه من الاستشهاد بشعره بقوله : ((وهو وإن كانَ مُحْدَثاً لا يُستشْهَد بشعره في اللّغة ، فهو من علماء العربيّة ، فاجعلْ ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك لِوثوقهم بروايته وإتقانه))[4].

ورأى الدكتور محمّد حماسة أنّ الزمخشريّ بموقفه هذا يقدّم سابقةً ممتازة[5].

ووقف الدكتور محمّد حماسة في تتبُّعه التاريخيّ عند الزمخشريّ، ثمَّ أعطى حكماً عامّاً على من جاء بعده من النّحويّين إذ يقول : ((وبعد ذلك أخذ العلماء في شيءٍ من عدم التحرُّج يستشهدون بأشعار هؤلاء المُحْدَثين، وإن كان شُرَّاحُهم يعتبرون ذلك من التمثيل أو الاستئناس ،لا من الاحتجاج))[6].

ويقول أيضاً : ((والذي ينظر في كتب المُحْدَثين كشرح المُفَصَّل لابن يعيش[7]، وكُتُب ابن هشام[8]، والمغني منها على وجه الخصوص، وشرّاح ألفيّة ابن مالك ، يجد أسماء أبي نواس،

---

[1] سورة البقرة وتمامها :﴿ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ وَأَبۡصَٰرِهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴿٢٠﴾ ﴾ .

[2] ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التَّبريزيّ : ١٥٠/١.

[3] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: ٢٠٧/١ .

[4] الكشاف : ٢٠٨/١ .

[5]ينظر: لغة الشعر ، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعريّة : ٤٧ .

[6] لغة الشعر،دراسة في الضرورة الشعريّة : ٤٧ .

[7] المتوفَّى عام ٦٤٣هـ .

[8] المتوفَّى عام ٧٦١هـ .

والمتنبي، وأبي العلاء المعرّيّ وغيرهم تردُ دون تقييد . غير أنّ الشُّرَّاحَ والمُحَشّينَ يسارعون إلى التنبيه على أنّ هذا للتمثيل وليس للاحتجاج ، وكأنّهم أدْرى بقصد المؤلّف منه بنفسه))[1]. ثمَّ ذكر ذكر طائفةً مما زعم أنّ هؤلاء النحويّين يستشهدون به من شعر المولَّدين وقال : ((ولولا هذه التعقيبات التي يسارع بها هؤلاء الشُرَّاح والمحشُّون، لَما التفت أحدٌ إلى أنّ المصنّفين يريدون التمثيل لا الاستشهاد ، إلا إذا قرأ وفي ذهنه ما في أذهان هؤلاء من أفكارٍ سابقة))[2].

ولا يمكن قبول رأي الدكتور محمّد حماسة هذا على إطلاقه؛ إذ إنّ بعضَ مَن نَسَب إليهم الاستشهاد بشعر المولّدين من النحويّين المتأخّرين، يلحّنون بعض هؤلاء الشعراء. فابن يعيش يلّحن المتنبي في قوله[3]:

واحَرَّ قَلَباه مِمَّن قَلْبُه شَبِمُ[4]   وَمنْ بِجسمي وَحالي عِنْدَه سَقَمُ

لأنّه أثبت (هاءَ السَّكْت) وحرَّكها، وذلك لا يجوز ؛ لأنّ ((هاء السَّكت إنّما تلَحق في الوقف، فإذا صِرتَ إلى الوصل حذفتَها البتَّة، ولم توجد لا ساكنةً، ولا متحرّكةً))[5].

وذكر ابن هشام أنَّ النحويّين لحَّنوا أبا نواس في قوله[6]:

كأنّ صُغرى وكُبرى مِن فَقَاقِعِها   حَصْباءُ دُرٍّ على أَرْضٍ مِنَ الذَّهبِ

قال ابن هشام : ((والقاعدة أنّ كلَّ (فُعْلى) مُؤَنَّثة (أَفْعَل) لا تستعمل هي ولا جمعها إلا بالألف واللام، أو بالإضافة، كالكُبْرى والصُّغْرى، والكُبَر والصُّغَر ، قال الله تعالى :﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ﴿٣٥﴾ ﴾[7] ولا يجوز أن تقول : (صُغْرى)، ولا (كُبْرى)، ولا (كُبَر)، ولا (صُغَر)))[8].

---

[1] لغة الشعر،دراسة في الضرورة الشعرية : ٤٧ .

[2] لغة الشعر،دراسة في الضرورة الشعرية : ٤٨ .

[3] ديوان المتنبي ٣٣١.

[4] شَبِم : بارد .ينظر: القاموس المحيط – مادة (شبم) :١١٢٥ .

[5] شرح المفصَّل : ٤٠٢/٥.

[6] ديوان أبي نواس :٧٢ ، وفيه : فواقعها بدلاً من فقاقعها .

[7] سورة المدَّثّر

[8] شرح قطر الندى وبلّ الصّدى : ٣١٦ .

ولَحَّن ابنُ هشام كذلك أبا فِراسٍ الحمدانيّ في قوله(١):

أيا جارتا ما انصَفَ الدَّهر بَيْننا تَعالَيْ أقاسِمْكِ الهُمومَ تَعالِي

ذلك لأنّه كسر لام (تعالِي)، بدليل قوافي القصيدة، وكان عليه أن يفتحها؛ لأنَّ ((آخرَ (تعالَ) مفتوحٌ في جميع أحواله من غير استثناء))(٢).

وكذلك لّحَّن المتنبي في قوله(٣):

أحادٌ أم سُداسٌ في أُحَادِ لُيَيْلَتُنا المنَوطَةُ بالتَّنادِي

حيث يقول : ((واعلم أنَّ هذا البيت اشتمل على لَحَناتٍ : استعمالُ أُحادٍ وسُداسٍ بمعنى واحدة وستٍّ، وإنّما هما بمعنى واحدةٍ واحدةٍ وستٍّ ستٍّ ، واستعمال سُداسٍ، وأكثرهم يأباه ويَخُصُّ المعدولَ بما دون الخمسة، وتصغير ليلةٍ على لُيَيْلَةٍ، وإنّما صغّرتها العرب على (لُيَيْلِيةٍ) بزيادة الياء على غير قياس))(٤).

وتلحين هؤلاء الشعراء دليلٌ واضحٌ على عدم تجويز الاستشهاد بشعرهم ؛ لأنّ مسلك النحويّين مع ما يُحتَجُّ به من مصادر الاستشهاد إذا خالف أصلاً عامّاً عندهم ، هو اللّجوء إلى التّخريج والتّأويل ، أو وصفه بالشُّذوذ أوالنُّدرة أو الضَّرورة، ولا يحكمون عليه باللّحن البتَّة .

---

(١) ديوان أبي فراس الحَمَدانيّ : ٢٨٢ .

(٢) شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى :٣٢ .

(٣) ديوان المتنبي : ٨٥.

(٤) مغني اللبيب عن كُتُب الأعاريب : ٧٠/١ .

المبحث الثاني

الخلط بين مستويات الأداء اللغويّ

تتباين اللغة بحسب طرائق الأداء تبايناً واضحاً، فليس المتكلمون في أدائهم اللغة على درجة واحدة في طريقة الأداء، فاختلاف المستوى المعيشيّ والثقافيّ يؤدّي إلى أن يختلف المتكلّمون في طريقة أدائهم اللّغويّ، وإن كانوا ينتمون إلى لغةٍ واحدة . كما أنّ الظروف التي يقال فيها الكلام تفرِض عليه نَمَطاً معيّناً ولغةً خاصةً. ومن هنا أوجب المحدثون أن يُفْصَل بين مستويات الكلام في الدراسة[١].

وقد أخذ الوصفيّون العرب على القدماء عدم تفريقهم بين مستويات الأداء اللغويّ ولاسيّما الشّعر والنَّثْر. يقول الدكتور محمّد حسن عبد العزيز : ((لقد كان ينبغي ألّا يخلُطُوا بين شواهد الشعر والنّثر، وألّا يضعوا قواعدَ عامّةً تشملهما معاً، فهذا مستوًى من اللغة، وذاك مستوًى آخر، ولكلٍّ خصائصه التي تميّزه عن صاحبه))[٢].

وقد تناول الدكتور محمّد حماسة هذه القضيّة تناولاً مفصّلاً في كتابه (لغة الشعر،دراسةٌ في الضّرورة الشعريّة)، بل إنّ الفكرة الأساس لهذا الكتاب هي التدليل على أنّ ما سمّاه القدماء ضرورةً شعريّة لا يعدو أن يكون ممثّلاً لِلُغَةٍ خاصَّةٍ هي لغة الشعر، ومن ثَمّ فهي ليست ضرورةً بمعنى أنّ الشاعر اضطرَّته قيودُ الوزن والقافية إلى أن يخالف القاعدة المطّردة ، ولكنّه استعمل لغةً خاصة تمثل مستوى يختلف في كثير من استعمالاته الصوتية ، والصرفيّة، والنّحويّة عن مستوى لغة النثر، وهذا لا يعني أنّهما يختلفان في كل شيء ، ولا يمنع من التبادل والتأثير والتأثّر بينهما[٣].

واتّخذ الدكتور محمّد حماسة مجموعةً من بعض المبادئ اللّغويّة أساساً في معالجة كثيرٍ من القضايا ، ومن هذه المبادئ ((أنّ هناك فروقاً بين كلِّ مستوًى لغويٍّ وآخر، ولذلك يجب الفصل بين هذه المستويات المختلفة حتى في اللّهجة الواحدة ، وأهمّها الفصل بين الشعر والنثر؛ لأنّ

---

[١]ينظر: الكتاب بين المعياريّة والوصفيّة : ١٤ .

[٢] مدخل إلى علم اللغة : ١٤١ .

[٣] ينظر: لغة الشعر،دراسة في الضّرورة الشّعريّة : ٤٠٧.

الشعر لا يمثّل البيئة اللغويّة تمثيلاً دقيقاً، ومن هنا لا يجوز الاعتماد عليه في التّقعيد لِلُّغةِ عامّةً))[١].

ويأخذ الدكتور محمّد حماسة على القدماء عدم فصلهم بين الشعر والنثر في التقعيد، ورأى أنّهم بعملهم هذا وقعوا في كثيرٍ من الاضطراب، وتمثّل هذا في بعض المسائل النّحويّة، منها:

١- تثبت التاء – كما هو معروف – في الأعداد من ثلاثةٍ إلى عَشَرَةٍ إذا كان المعدود بها مذكّراً، وتسقط إذا كان مؤنّثاً ويضاف العدد إلى الجمع[٢]. كما في قوله تعالى : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى ٱلْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴿٧﴾ ﴾ [٣].

وقد وردت شواهد جرى فيها العدد مع معدوده على غير المألوف المُطّرد، فقد أُنِّثَ العدد مع المعدود المؤنّث في قول الحطيئة[٤]:

ثلاثةُ أنْفُسٍ وثَلاثُ ذَوْدٍ[٥]   لَقَدْ جَارَ الزَّمانُ على عِيالي

وقول القتّال الكلابيّ[٦]:

قَبائلنُا سَبْعٌ وأنتم ثلاثةٌ   ولَلسَّبْعُ خَيرٌ مِن ثَلاثٍ وأَكْثَرُ

وذُكِّر العددُ مع المعدود المذكر كما في قول عمر بن أبي ربيعة[٧]:

فَكان نَصِيرِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أتَّقي   ثلاثُ شُخُوصٍ كَاعِبانِ ومُعْصِرُ

وقول الآخر[٨]:

---

[١] لغة الشعر ،دراسة في الضرورة الشّعريّة : ٧ .

[٢] ينظر : شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك : ٦٧/٤ .

[٣] سورة الحاقة، الآية : ٧ .

[٤] ديوان الحطيئة : ١٢٠ .

[٥] الذَّود : القطيع من الإبل بين الثلاث إلى العشر . ينظر: المعجم الوسيط : ٣١٧ .

[٦] ديوان القتّال الكِلابِي٥٠ ، والكتاب : ٥٦٥/٣ .

[٧] ديوان عمر بن أبي ربيعة ١٢٧ ،وفيه :(مِجَنّي)بدلاً من (نصيري) ، والكتاب : ٥٦٦/٣ .

[٨]البيت للنّوّاح الكلابيّ ، ينظر : الدّرر اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع:٢ /٤٩١ وهو بلاعزوٍفي بلاعزوٍفي الخصائص : ٤١٧/١، وما يجوز ِللشاعر في الضّرورة : ٢٥٨ .

فَإنَّ كِلاباً هذه عَشْرُ أَبْطُنٍ   وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبائِلِها العَشْرِ

وقد اختلف النحويّون في توجيه هذه الشَواهد، إذ جعلها بعضهم ضرورةً كالقزَّاز القيروانيّ (ت٤١٢هـ) [١]، وذهب سيبويه إلى حملها على المعنى إذ يقول : ((وزعم يونُس[٢] عن رُؤْبة أنّه قال : ثلاثُ أَنْفُسٍ، على تأنيث النَّفْس، كما يقال : ثَلاثُ أعيُنٍ لِلْعَين مِنَ النَّاس ، وكما قالوا : ثلاثُ أشْخُصٍ في النَّساء))[٣].

وكذلك فعل ابن جنّي في توجيه هذه الشواهد ، فقد تكلّم عليها في فصل بعنوان (الحمل على المعنى) وجعلها من شواهده[٤].

أمّا الدكتور محمد حماسة فقد رأى ((أنّ هذا خلطٌ يدعو إلى البلبلة والاضطراب ، ولابّد من فصل الشعر عن النثر في دراسةٍ خاصّةٍ، حتى لا يكون هناك ما سُمَّيَ بالحمل على المعنى))[٥]، المعنى))[٥]، يريد أنّ سبب الخلاف في هذه المسألة، هو أنّ القدماء لم يفصلوا بين النثر والشعر في التقعيد، ولو أنّهم فصلوا بينهما، لما اضطرُّوا إلى القول بالضرورة، أو الحمل على المعنى.

٢- ممّا عدّه القدماء من الضرورة : صَرْف الممنوع من الصَّرف ومنع المصروف. أمَّا صَرْفُ الممنوع من الصَّرف فهو كثيرٌ ولا خلاف بينهم في جوازه للضَّرورة[٦]. وعلَّلوا ذلك بأنّ الضرورة تَرُدّ الأشياء إلى أصولها. وقد قرّروا أنّ الأصل في الأسماء الصَرْف، وإذا صُرِفَ الممنوع فقد رُدَّ إلى الأصل وهو الصَّرْف . قال القزّاز القيروانيّ : ((اعلم أنّ كلَّ اسمٍ كان حَقُّه في الإعراب أن يكونَ مُنْصرِفاً، ولكنْ مُنِعتْ من الصّرف أسماءٌ لِعلَلٍ فيها. فإذا اضطرَّ شاعرٌ جاز له صرفُ مالا ينصرف؛ لأنّه يَردُّه إلى أصله))[٧].

---

[١]ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٢٥٤-٢٥٩ .

[٢] المتوفَّى عام ١٨٢هـ .

[٣] الكتاب : ٥٦٥/٣ .

[٤] الخصائص : ٤١١/٢ -٤٣٥.

[٥] لغة الشعر،دراسة في الضرورة الشعرية : ٢٣٠ .

[٦] ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين : البصريّين والكوفيّين المسألة (٧٠) ٢/ ٤٩٣ .

[٧] ما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٥٥ .

أمّا منع المصروف في الضرورة فقد اختلفوا فيه. قال ابن عُصْفور (ت٦٦٩هـ) : ((ومنه ترك صرف ما لا ينصرف. وفيه خلافٌ فأجازه الكوفيّون وبعض البصريّين، ومنعه س[١] وأكثر البصريّين. واحتجّ المانعون له بأنّه إخراج الاسم عن أصله ؛ لأنّ الأسماءَ المعربةَ الأصلُ فيها أن تكون منصرفةً، قالوا : وإنّما يجوز في الضَّرورة ردُّ الكلمة إلى أصلها لا إخراجها عن ذلك))[٢].

وقد اعتمد الكوفيّون في إجازتهم منع المصروف في الضرورة على شواهدَ كثيرةٍ، ولذلك لم يجد أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) بُدّاً من موافقتهم في هذه المسألة ، إذ قال : ((والذي أَذْهبُ إليه في هذه المسألة مذهبُ الكوفيّين ؛ لكثرة النَّقل الّذي خرج عن حكم الشُّذوذ لا لِقوته في القياس))[٣].

أما موقف الدّكتور محمّد حماسة من هذه المسألة فهو مختلفٌ لاختلاف المنهج، إذ يرى أنّ الفصل بين الشعر والنثر في التقعيد يحُلّ كثيراً من المشكلات اللغويّة، وذهب إلى أنّ خلط النّحاة بين المستوَيَيْنِ أدّى إلى أن تختلط قواعد الممنوع من الصَّرف في أيديهم، وإلى أن يتَّهمهم الباحثون بالاضطراب والتمحُّل، واختلفوا فيما بينهم اختلافاً غيرَ يسير[٤].

وبيّن الدكتور محمّد حماسة أنّ للشعر موقفاً خاصّاً من الأعلام، من ذلك جواز صرفه أو عدمه استناداً إلى عدم اللّبس فيها[٥]. وعدَّ ذلك من الاستعمالات الشعريّة الخاصة بالأعلام[٦].

فمن شواهد منع المصروف في العلم قول العبّاس بن مِرداس[٧]:

فما كان حِصْنٌ ولا حَابسٌ　　　يَفُوقَانِ مِرْداسَ فِي مَجْمعِ

---

[١] المقصود به سيبويه .

[٢] ضرائر الشّعر : ٧٨ .

[٣] الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين المسألة (٧٠): ٥١٤/٢.

[٤] ينظر:لغة الشَّعر- دراسة في الضرورة الشّعريّة : ٢٨٠ .

[٥]ينظر: لغة الشعر- دراسة في الضرورة الشّعريّة : ٢٨٠ .

[٦]ينظر: موقف الشعر من الأعلام : ١٢٧ .

[٧] ديوان العباس بن مِرداس : ١١٢ ، وضرائر الشعر : ٧٨ .

وقول عبد الله بن قيس الرقيّات[١]:

ومُصْعَبُ حِينَ جَدَّ الأمـ   ـرُ أَكثَرُهَا وَأَطيبُهَـا

وقول حسّان بن ثابت[٢]:

أو مِنْ بَنـي زُهرةَ الأَخْيارِ قد عَلِموا   أو مِنْ بنـي خلفَ الخُضرِ الجَلاعيد

ومن شواهد صرف الممنوع من الصَّرف في الأعلام قول امرئ القيس[٣]:

وَيَومَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيزةٍ   فَقَالتْ لَكَ الوَيْلاتُ إنَّكَ مُرْجِلي

وتعرَّض الدكتور محمّد حماسة بهذا الصدد للرّد على إبراهيم مصطفى في ذهابه إلى أنّ الأصل((في العلم ألّا ينوّن، ولك في كلّ عَلَمٍ ألّا تنوّنه، وإنّما يجوز أن تُلْحِقَه التنوين إذا كان فيه معنًى من التنكير وأردت الإشارة إليه))[٤].

ووجد الدكتور محمّد حماسة في رأي إبراهيم مصطفى بعض المآخذ المنهجية، يقول : ((والحقّ أنّ المرحوم إبراهيم مصطفى وقع هنا فيما يقع فيه كلّ معياريٍّ يحاول أن يَفْرِضَ قاعدةً ما على الاستعمالات اللغويّة، فلجأ إلى التأويلات والتخريجات والافتراضات الذّهنيّة، واستدلَّ بالشعر على النثر وعكس ذلك، وخَلَطَ بينهما))[٥]، وبيّن أنّ ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى من أنّ العَلَمَ المُنوَّن فيه معنى التنكير لا يستقيم له مع كلّ الشواهد التي نُوِّن فيها العَلَم . يقول : ((ولستُ أدري ماذا كان يقول الباحث الفاضل في مثل قول الشاعر[٦] :

---

[١] ديوان عبد الله بن قيس الرقيّات : ١٢٤والرّواية فيه :

لَمصْعَبُ عِنْدَ جِدِّ القو   لِ أكثرُها وأطْيبُها

[٢] ديوان حسان بن ثابت : ٨٤ . والجلاعيد : الأقوياء ينظر : القاموس المحيط _ مادّة(جلعد) :٢٧٤ .

[٣] ديوان امرئ القيس :١٨٣/١،و الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : ١٣٤ .

[٤] إحياء النحو : ١٧٩ .

[٥] لغة الشعر ،دراسة في الضّرورة الشّعريّة : ٢٨١ .

[٦]البيت للأحوص، في (شعر الأحوص الأنصاريّ) : ٢٣٧؛ والكتاب : ٢٠٢/٢.

سَلامُ اللهِ يا مَطرٌ عَليها   وَلَيسَ عَلَيكَ يا مطرُ السَّلامُ

هل (مطرٌ) الأول فيه معنى التنكير مع علميّته ومناداته؟ وهل هو غير الثاني الذي لم يُنوَّن))[١].

والذي يريد الدكتور محمّد حماسة أن يبيّنه في اعتراضه على إبراهيم مصطفى أنّ عدم تنوين العلم إنّما هو من لغة الشّعر الخاصّة ، بدليل أنّ جميع الشواهد التي اعتمد عليها من الشعر، ومن ثَمَّ لا مسوّغ للقول بأنّ العلم فيه معنى التنكير.

٣- يرى الدكتور محمّد حماسة أنّ ترخيم العَلَم من لغة الشّعر سواء أكان منادى أم غير منادى، وهو بذلك يخالف المتعارَف عند النّحويّين من أنّ الترخيم جائز في المنادى بشروطٍ معيّنة دون تفريقٍ بين مستويَي الشّعر والنَّثْر[٢].

والذي دفعه إلى هذا الرأي ما لحَظَه من أنّ ((كلَّ ما استشهد به النّحاة في باب الترخيم لم يكن إلّا من الشّعر، غير قراءة عليّ بن أبي طالب، وابن مسعود – رضي الله عنهما – ويحيى والأعمش: ﴿ وَنَادَوْا يَـٰمَالِ ﴿٧٧﴾ ﴾[٣]))[٤].بحذف الكاف وكسر الميم .

ويبدو أنّ هذه القراءة لم تكن كافيةً عند الدكتور محمّد حماسة للدَّلالة على أنّ الترخيم ليس مختصّاً بالشعر ، ويبدو أنّ شذوذها هو الذي دفعه إلى ذلك، فقد أورد نصاً لابن فارس يوحي بشكّه في القراءة، إذ يقول : ((والله أعلم بِصِحَّةِ ذلك))[٥].

وممّا يمكن أن يُؤْخَذَ على الدُكتور محمّد حماسة هنا، أنّه في رفضه هذه القراءة، وإن كانت شاذّة، قَد خالف المنهج الذي وَعَدَ أنْ يتّبعَه في تناول الضّرائر النّحويّة، ومن مفردات هذا المنهج

---

[١] لغة الشعر ، دراسة في الضّرورة الشّعريّة : ٢٨١ .

[٢] شرح الرّضيّ على الكافية : ٣٩٤/١ .

[٣] سورة الزُّخرف ، و تمامها: ﴿ وَنَادَوْا يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ قَالَ إِنَّكُم مَّـٰكِثُونَ ﴿٧٧﴾ ﴾ والقراءة في المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها : ٢٥٧/٢ .

[٤] موقف الشعر من الأعلام : ١٢٢ .

[٥] الصاحبيُّ في فقه اللّغة ،وسنن العرب في كلامها : ١٧٤ .

أنّ كلَّ ما كان له نظيرٌ في القرآن الكريم وقراءاته المختلفة لا يُعَدُّ ضرورةً[١]، أي أنّه ليس استعمالاً خاصّاً بالشّعر .

وهناك أمثلةٌ أخرى غير ما ذكرتُ ممّا أخذه الدكتور محمّد حماسة على القدماء في عدم فصلهم بين الشعر والنثر في التقعيد النّحويّ. ويمكن تلخيص موقفه من القدماء في أنّه لا يوافقهم في خلطهم بين الشعر والنثر؛ إذ لم يراعوا اختلاف كلِّ مستوًى عن الآخر. ويمكن أنّ نَعُدَّ ما قاله الدكتور محمّد عيد في كلامه على القضية نفسها تلخيصاً مُعَبّراً تعبيرا دقيقا عن موقف الدكتور محمد حماسة إذ يقول : ((والخلاصة أنّ موقف اللغويّين العرب من اختلاف مستوى اللّغة شعراً ونثراً، وأساس هذا الموقف تلخّصه العبارة الآتية :

النّظرة إلى اللّغة على أنّها وحْدةٌ تَخْضَعُ كلُّها للقواعد النّحويّة، دون مراعاةٍ مستقلةٍ لعُرْف الاستعمال ومطلب العروض))[٢].

خصائص لغة الشعر عند الدكتور محمد حماسة :

حاول الدكتور محمّد حماسة فيما بعد أن يدرس لغة الشعر، وأن يبيّن أهمَّ خصائصه اللغويّة، وما الظّروف التي تحيط بالشاعر في أثناء نظم الشعر، فقد تدفعه هذه الظّروف إلى أن يفارق اللّغة المعتادة التي تكاد تطرّد معها القواعد النّحويّة، وهي لغة النثر بمعناه العام الذي يرد في مقابل الشعر، ولذلك يقرّر الدكتور محمد حماسة أنّه لا خاصّيّة نثريّة ليس لها نظير في الشّعر، ولا ينفرد النثر ألا بشيئين اثنين هما بدل الغلط وبدل النسيان[٣].

وتكلّم الدكتور محمد حماسة على الفرق الأساس بين لغة الشعر ولغة النّثر، وقد اعتمد في ذلك على ما ذكره فندريس. يقول الدكتور محمّد حماسة : ((ينحصر الفرق الأساسيّ بين اللّغة الانفعاليّة (أو الإفصاحيّة) واللغة التعامليّة أو المنطقيّة – على حد تعبير فندريس – في تكوين الجملة))[٤].

---

[١] ينظر :لغة الشعر ،دراسة في الضرورة الشعريّة :١٥٠

[٢] المستوى اللغويّ للفصحى واللهجات وللنّثر والشّعر : ١٢٨ .

[٣] ينظر : لغة الشعر، دراسة في الضّرورة الشّعريّة : ٣٨٠ .

[٤] لغة الشعر،دراسة في الضّرورة الشّعريّة :٣٧٥، وينظر : اللغة :١٩١ .

ويقرَر فندريس أنّ اللغة الانفعاليّة أو(لغة الكلام) ((تقتصر على الاهتمام بإبراز رؤوس الفكرة؛ فهي وحدها التي تطفو وتسود الجملة؛ أمّا الروابط المنطقية التي تربط الكلمات بعضها ببعضٍ، وأجزاء الجملة بعضها ببعضٍ، فإمّا ألّا يدُلّ عليهما ألا دلالةً جزئيّةً بالاستعانة بالتنغيم والإشارة إذا اقتضى الحال، وإمّا ألا يدلَّ عليها مطلقاً، ويُتْرَكُ للذهن عناء استنتاجها. هذه اللّغةُ المُتَكلَّمةُ تقترب من اللغة التلقائيّة، ويطلق هذا الاسم على اللغة التي تنفجر تلقائيّاً من النّفْس تحت تأثير انفعالٍ شديدٍ . ففي هذه الحالة يضع المتكلّم الألفاظ الهامّة في القمّة؛ إذ لا يَتَيسَّرُ له لا الوقتُ ولا الفراغُ اللّذان يجعلانه يطابق فكرتَه على تلك القواعد الصّارمة المُتَرَوّية المُنظّمة، وعلى هذا النَّحو تَتَعارض اللغة الفجائيّة مع اللُّغة النَّحويّة))(١).

ووجد الدكتور محمّد حماسة في كلام فندريس هذا تفسيراً لبعض الظواهر النّحويّة في الشعر العربيّ، منها ((سقوط أدوات العطف وغيرها من وسائل الرّبط ، كحذف الفاء من جواب الشرط، ومن جواب (أمّا) وغير ذلك ممّا عدّه النّحاة ضرورة))(٢).

ولهذا قرّر الدكتور محمّد حماسة أنّ لغة الشعر لا يمكن أن توضع لها قواعدُ مطَّردةٌ؛ إذ يقول : ((والنَّتيجةُ التي نَخْلُصُ لها من هذا كلّه أنّ الشعرَ لغةٌ انفعاليّة ، يلجأ فيها الشاعر تحت تأثير الانفعال ، إلى ألفاظٍ وتراكيبَ يَعْتَقِدُ أنّها أدلُّ على المعنى من غيرها. وما دامت لغة الشعر انفعاليّةً؛ فليس من الممكن وضع قواعدَ صارمةٍ لها تتّسم بالاطّراد والاستمرار))(٣).

ويرى الدكتور محمّد حماسة أنّ خصائص لغة الشعر تتمثل في أمرين أوّلهما: الخصائص الفنّيّة ، وثانيهما الخصائص التركيبيّة (الصَرف والنّحو) (٤).

والأمر الأول، وهو الخصائص الفنية، إنّما هو وسيلة لتحديد الخصائص التركيبيّة التي تمثل خصائص لغة الشعر ((وتظهر الخصائص الفنّيّة للشعر في أمورٍ هي :

١–الخصائص الفنّيّة الشكليّة وهي الوزن والقافية، وهما يمثّلان الإطارَ الخارجيَّ لقصيدةٍ ما.

---

(١) اللغة : ١٩٤، ١٩٥، وينظر : لُغة الشعر ،دراسة في الضّرورة الشّعريّة: ٣٧٥ .

(٢) لغة الشعر، دراسة في الضّرورة الشّعريّة : ٣٧٥ .

(٣) لغة الشعر، دراسةٌ في الضّرورة الشّعريّة : ٣٧٨.

(٤) ينظر : لغة الشعر ، دراسة في الضّرورة الشّعريّة: ٣٧٢ .

٢–المضمون الداخليّ ، وهو ما يسمّيه النقاد بالتجربة الشعريّة .

٣–الربط الفنّي بين الشكل والمضمون في إطارٍ لغويٍّ تظهر فيه قدرة الشّاعر على الإبداع ، وموهبته في الخلْق الفنّيّ))[١].

إنّ تحديد خصائص لغة الشّعر ليس بالأمر السَّهل؛ لأنّ ذلك يقتضي أن يقفَ الدَّارس على نماذجَ شعريّةٍ كثيرةٍ يستقري فيها الخصائصَ اللغويّة التي يمتاز بها، وهذا يحتاج إلى جهدٍ يوازي الجهدَ الذي بذله القدماء في استقراء المادّة اللغويّة من منابعها، وتصنيفها والتقعيد لها. يقول الدكتور إبراهيم أنيس : ((ولكن هل من المستطاع أن تُحدَّدَ تلك الظّواهر اللّغوية التي اختصّ بها الشَّعر، أو على الأقلّ تلك التي شاعت في الأشعار؟ مَنْ شاء مِثْلَ هذا التحديد فعليه تَتَبُّعُ تلك الظَّواهر في شعر القدماء والمُحْدَثين، وفي كلّ عصور الأدب، بعد أن يتحدّد له أوّلاً نظامُ النثر في كلِّ أساليبه وفي كلّ عصوره أيضاً، ولعلّ مِنَ الباحثين من يضْطَلِعُ بمثل هذا العمل الضّخم في المستقبل))[٢].

وقد كان الدكتور محمّد حماسة أَحَدَ الباحثين الذين اضطلعوا بمثل هذا العمل، فقد حاول في أوّل أعماله العلميّة أن يدرس لغة الشعر ويستكشف خصائصه التي تميّزه من لغة النثر.

ويبدو أنّ الدكتور محمّد حماسة فَطِنَ إلى أنّ هذه الدراسة لا ينبغي لها أن تُقْتَطعُ عن جهود السابقين، ولذلك بدأ بدراسة الضّرورة الشعريّة في النّحو العربيّ . وعلى الرّغم من اختلافه مع القدماء في المنهج، لم يمنع هذا الاختلاف من الاستفادة من جهودهم في تحديد مواضع الضرورة في الاستعمال الشعريّ ، في تحديد خصائص لغة الشعر. يقول: ((ويمكننا أن نقول بإجمالٍ : إنّ كلَّ ما قال عنه النّحاة إنّه (ضرورةٌ) ، أو (كثيرٌ في الشعر) ، أو (فاشٍ في الشعر) ، أو (خاصٌ بالشعر) ، هو الذي يصوّر لنا بعض خصائص لغة الشعر الصرفيّة والنّحويّة، وبعض خصائصها يشترك معه النَّثر فيه))[٣].

---

[١] لغة الشعر، دراسة في الضّرورة الشعريّة : ٣٧٢ .

[٢] من أسرار اللغة : ٢٩٣ .

[٣] لغة الشّعر ، دراسة في الضرورة الشعريّة: ٣٨٠ .

وقد ركّز الدكتور محمّد حماسة على الوزن والقافية كثيراً، إذ هما يمثلان الجانب الشكليّ في القصيدة، وهما ضروريّان لأنّهما يُكسبانِ القصيدةَ صبغةً موسيقيّةً. والتزامهما في الشعر يُسهِم في اختصاصه بظواهرَ لُغويّةٍ معيّنةٍ .

أمّا القافية فإنّ التزامها في أواخر الأبيات يؤدّي إلى اختصاص الشعر بظواهرَ نحويّةٍ لا تكاد توجد في النَثر، ويرى الدّكتور محمّد حماسة أنّ لِلعرب اهتماماً خاصاً بالقافية أدّى بهم أن يخالفوا ما يقتضيه نظامُ الإعراب . يقول : ((وفي عمليّة البناء الشّعريّ تقوم القافيةُ الموحَّدةُ بدورٍ كبيرٍ في توجيه التركيب في البيت كلّه، حتى يَسْلَسَ القِيادُ آخر الأمر إلى قافيةٍ مطمئنّةٍ تأخذ موضعها من النّظام النّحويّ والنّسيج الشعريّ معاً، وعلى الشاعر أن يوائم بين متطلّبات البناء الشعريّ والبناء النّحويّ ، وإن كانا في الحقيقة غير منفصلَين، وفي بعض الأحيان يقف نظام النّحو في طريق النّظام الموسيقيّ في الشّعر، ولكنّ الشعر يُؤْثِرُ الجانبَ الموسيقيّ على ما سواه، تاركاً للنّحاة أن يعُدُّوا ذلك قاعدةً أو ضرورةً أو أن يتأوّلوا))[١].

وقد تمثّل هذا في شواهد شعريّةٍ كثيرةٍ جعلها الدّكتور محمّد حماسة تمثّل ظواهر نحويّة خاصة بالشعر. ومن هذه الظواهر :

١- كسر نون جمع المذكّر السالم، كما في قول جرير[٢] :

عَرفْنا جَعْفراً وبني أبيهِ وأَنْكرنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ

٢- يرى الدكتور محمّد حماسة أنّ ما يسمّيه النّحويّون:(الجرّ على الجوار) هو في حقيقة أمره، موافقةُ حركة رويّ البيت لحركة رويّ القصيدة كلّها[٣]، وذَكر شواهد عدَّة، منها قول امرئ القيس[٤]:

كأنَّ أباناً فِي أفانينَ وَدْقهِ كَبيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزمَّلِ

---

[١] العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والجديث : ٥٠٢ .

[٢] ديوان جرير :١ / ٢٢٩، والرواية فيه : "عرفنا جَعْفراً وبني عُبيدٍ" . وينظر: اللّغة وبناء الشّعر:٢٢٢ .

[٣] ينظر:اللغة وبناء الشعر : ٢٢٣ .

[٤] ديوان امرئ القيس : ٢٨٩/١. والرواية فيه : كأنّ ثبيراً في عرانين وبْله ، والخصائص : ٢٢١/٣.

قال الدكتور محمّد حماسة : ((و (كبير الأناس) هو المزمّل ، فحقّ (مزمّل) أن تكون مرفوعةً، ولكنّها جُرَّت موافقةً لرويّ القصيدة، وقال النُّحاة في الاحتيال لها إنّها جُرَّت على الجوار))[1].

٣- نَصْبُ الجُزْأَيْن بعد (إنّ) أو إحدى أخواتها، من خصائص لغة الشعر عند الدكتور محمّد حماسة[2]، فقد وردتْ في ذلك شواهدُ شعريّةٌ، منها قول عمر بن أبي ربيعة[3]:

إذا اسودَّ جُنْحُ اللَّيلِ فَلْتأْتِ ولتكُنْ　　خُطَاكَ خِفافاً إنَّ حُرَّاسَنا أُسْداً

٤- يرى الدكتور محمّد حماسة أنّ ما يسمّيه النحويّون (بالإجراء على الموضع)، إنّما هو من الظواهر المختصة بالشّعر، أو هو من لغته الخاصّة[4]، كقول عُقَيبة الأَسديَ[5]:

مُعَاوِيَ إنَّنا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ　　فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلَا الحَدِيدَا

وقد فسَّر سيبويه نصب (حديداً) بقوله : ((لأنّ الباء دخلتْ على شيءٍ لو لم تدخلْ عليه لم يُخِلَّ بالمعنى، ولم يُحتج إليها وكان نصباً، ألا ترى أنّهم يقولون: : حَسْبُكَ هذا، وبحسِبكَ هذا، فلم تغيّر الباءُ معنًى))[6]. ولم يُقنِعْ الدكتور محمّد حماسة هذا التفسير؛ إذ قال :((أمّا الشاعر فإنّه يريدها كذلك ؛ لأنّها تتّفق مع رويِّ قصيدته))[7].

٥- الحكم بزيادة (كان) وهي غير مستوفيةٍ للشروط التي حُدِّدت لزيادتها، مثل قول أمّ عقيلٍ بن أبي طالب[8]:

أنتَ- تكونُ – ماجدٌ نبيلُ　　إذا تَهُبُّ شَمْألٌ بَلِيلُ

---

(1) اللغة وبناء الشعر : ٢٢٤ .

(2) ينظر:اللغة وبناء الشعر : ٢٢٥ .

(3) لم أجده في ديوانه ،وهو في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٥٥/١ .

(4)ينظر: اللغة وبناء الشعر : ٢٢٦ .

(5) الكتاب : ٦٧/١، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٦٢١/٢ .

(6) الكتاب : ٦٧/١، ٦٨ .

(7) اللغة وبناء الشعر : ٢٢٦ .

(8) شرح ابن عقيل : ٢٩٢/١؛ وخزانة الأدب : ٢٢٥/٩ .

٦- يرى الدكتور محمّد حماسة أنّ حركة الرويّ هي السبب في إجازة أن يكون اسمُ كان نكرةً وخبرها معرفةً، مع أنّ النحويّين لا يجيزون ذلك. قال سيبويه : ((ولا يُبدأُ بما يكونُ فيه اللّبْس، وهو النكرة. ألا ترى أنّك لو قلت : كان إنسانٌ حليماً، أو كان رجلٌ مُنْطلِقاً ، كنتَ تُلْبِسُ؛ لأنّه لا يُسْتَنْكَرُ أن يكون في الدُّنيا إنسانٌ هكذا، فكَرِهوا أن يَبْدأوا بما فيه اللَّبْس، ويجعلوا المعرفة خبراً لِما يكون فيه هذا اللَّبْس))[١].

ويرى الدكتور محمد حماسة أنّ ذلك جائزٌ في لغة الشّعر بسبب التزام حركةِ الرويّ ، فهو عنده من خصائص لغة الشعر؛ ولذلك لم يقبل قولَ سيبويه : ((وقد يجوز في الشِّعر وفي ضَعْفٍ من الكلام))[٢]؛ لأنّه ((لم يذكرْ كلاماً آخر شاهداً على ذلك سوى الشّعر الذي نقلتُهُ عنه))[٣]، ومن هذه الشَّواهد قول خِداش بن زُهُير[٤]:

فإنَّك لا تُبالِي بَعْدَ حَوْلٍ   أَظَبْيٌ كانَ أمَّكَ أَمْ حِمارُ

وقول حسَّان بن ثابت[٥]:

كَأنَّ سَبيئةً مِن بَيتِ رأْسٍ   يكونُ مِزاجَها عَسَلٌ وَمَاءُ

٧- يقرّر الدكتور محمّد حماسة أنّ رويَّ القصيدة جعل الفعل المضارع يختصُّ بظواهرَ نحويّةٍ تخالف المطّرد من قواعد النثر، فيأتي منصوباً أو مجزوماً في حالة الرفع، أو مرفوعاً في حالة النصب والجزم، وقد أدّى ذلك إلى اتّساع تفسيرات النحويّين لهذه الظّواهر المختلفة، ومن ذلك:

---

(١) الكتاب : ٤٨/١ .

(٢) الكتاب : ٤٨/١ .

(٣) اللّغة وبناء الشعر : ٢٢٨ .

(٤) شعرخِداش بن زهيرالعامريّ:٦٦، والرواية فيه : فإنَّك لا يضرّك بعد حولٍ، والكتاب : ٤٨/١ .

(٥) ديوان حسّان بن ثابت : ١٨، والكتاب : ٤٩/١ .

أ – نَصْبُ الفعل المضارع في حالة الرفع والجزم : يرى الدكتور محمّد حماسة أنّ ما قاله النحويّون عن نون التوكيد الخفيفة من أنّها تتحوّل إلى ألف الوقف إنَّما هو وسيلةٌ لاحتواء هذه الظَّاهرة ، حتّى لا يقولوا إنّ الفعل نُصِبَ دون داعٍ[١].

ومن شواهد هذه المسألة قولِ الراجز[٢]:

يْحسَبُهُ الجاهِلُ مالم يعْلَما　　　　شَيخاً على كُرْسِيِّه مُعَمَّمَا

وقول النابغة الجعديّ[٣] :

فَمَنْ يكُ لم يَثْأَرْ بأعْراضِ قَومِهِ　　　　فِإنِّي وربِّ الراقِصاتِ لَأَثْأرا[٤]

وقال الدكتور محمّد حماسة بعد ذكر مجموعةٍ من شواهد المسألة : ((إنّني لستُ مطمئنّاً إلى أنّ الفتحةَ الطويلة التي في هذه الأفعال نونُ توكيدٍ، ولكنَّ الذي أطمئنُّ إليه أنّها (ألف الإطلاق)، وأنّ الشاعر نصب الفعل وَفْقاً للقافية، مُطَّرِحاً العلامةَ الإعرابيّةَ لاعتماده على قرائن أخرى توضّح معناه، ولكنّ النحاة يخشون على الإعراب وقواعده أن تتفلَّتَ من أيديهم، ولذلك لجأوا إلى ادّعاء أنّ الفعل مؤكَّدٌ بالنّون الخفيفة التي قُلِبَتْ ألِفاً في الوقْف))[٥].

ويمكن قبول رأي الدكتور محمد حماسة هذا، إذا اقتصر الأمرُ على الشواهد الشعريّة ، ولكنّ الواقع على خلافِ ذلك، فقد استشهد ابن جنّي لإبدال الألِف من نون التوكيد الخفيفة بآيةٍ قرآنيّة، وذلك أنّه قرَّر أنّ الألف تبدل عن النَّون الساكنة في ثلاثة مواضع، منها ((إبدالها من نون التوكيد الخفيفة إذا انفتح ما قبلها ووقفت عليها . وذلك نحو قوله تعالى:﴿ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾[٦] ، وإذا وقفتَ قلت : (لَنَسْفعا) ، وكذلك : اضْرِبَنْ زيداً، إذا وقفتَ قلت : اضربا))[٧].

---

[١] ينظر : اللغة وبناء الشّعر : ٢٢٨ .

[٢] الكتاب : ٥١٦/٣ .

[٣] ديوان النابغة الجعديّ٨٩ ، والكتاب : ٥١٢/٣ .

[٤] الراقصات : الإبل تمشي الرقصَ في سيرها . ينظر : الكتاب : ٣ /٥١٢ (الهامش).

[٥] لغة الشّعر،دراسة في الضرورة الشعريّة : ٢١٩ .

[٦] قال تعالى : ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ ﴾ سورة العلق .

[٧] سِرُّ صناعة الإعراب : ٣١٦/٢ .

إنّني أوافق الدكتور محمد حماسة في أنّ بعض هذه الشواهد لا تتوافر له شروط التَّأكيد، وهو الفعل المضارع المنفي بـ(لم) المجزوم بها[١].

وما كان من هذا القبيل يمكن أن نعد الألفَ فيها للإطلاق بسبب القافية كما رأى الدّكتور محمّد حماسة. أمّا ما توافر له شروط التأكيد فإنّني أميل إلى توجيه القدماء له من أنّ الألفَ مقلوبةٌ عن نون التوكيد في الوقف كالآية الكريمة .

ب- رَفْعُ الفعل المضارع المستحقّ للنصب[٢]. من ذلك قول أبي مِحْجَن الثَّقَفيّ[٣]:

ولا تَدْفِنَنَّي في الفَلاةِ فَإنَّني أَخَافُ إذا ما مِتُّ أنْ لا أَذُوقُها

ج-جَزْمُ الفعل المضارع المستحقّ للرفع[٤].

مثل قول قيس بن الخُطَيم[٥]:

إذا قَصُرتْ أَسْيافُنا كان وَصْلُها خُطانَا إلى أَعْدائِنا فَنُضَارِبِ

د-رفع الفعل المضارع المستحقِ للجَزْم[٦]. مثل قول جرير بن عبد الله البَجَلِيّ[٧]:

يا أقْرعُ بْنَ حَابِسٍ يا أَقْرعُ إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

٨- يرى الدّكتور محمّد حماسة أن بعض الأسماء يأتي منصوباً بسبب القافية ((ولكنّ النصب يسْهُلُ على النحويّين تأويله وتفسير دواعيه؛ لأنّهم يقدّرون فعلاً ناصباً لِلاسم))[٨] من ذلك ذلك قول القُطاميّ[٩]:

---

(١) ينظر:لغة الشعر،دراسة في الضرورة الشعريّة : ٢١٩ .

(٢) ينظر : اللغة وبناء الشعر : ٢٣١ .

(٣)شرح الرضيّ على الكافية : ٣٤/٤، وشرح الأشمونيّ : ٤١٥/٣ .

(٤)ينظر: اللُغة وبناء الشعر : ٢٣٢ .

(٥) ديوان قيس بن الخُطيم : ٨٨ ،الكتاب : ٦١/٣ .

(٦)ينظر:اللغة وبناء الشعر : ٢٣٢ .

(٦) الكتاب : ٦٧/٣،وأمالي ابن الشجريّ: ١٢٥/١ .

(٨) اللغة وبناء الشعر : ٢٣٤ .

(٩) ديوان القُطامِيّ : ٤١ ، والكتاب : ٢٨٤/١ .

فَكَرَّتْ تَبْتَغِيهِ فَوافَقَتْهُ		على دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السِّباعَا

٩- والقافية كذلك هي السبب – عند الدكتور محمّد حماسة – في ورود الاسم مرفوعاً وهو غير مستحقٍّ للرَّفْع من حيث الإعراب، ولذلك لم يَقبلْ تفسيرات النحويّين لما ورد من الشّواهد التي وُجِدَت فيها هذه الظاهرة(١). ومن هذه الشواهد قول الأخطل(٢):

**أمّــا كُلَيــبُ بــنُ يَرْبــوعٍ فَلَــيسَ لهــا		عِنْـــد المَفـــاخِرِ إيـــرادٌ ولا صَـــدَرُ**
**مِثْــلُ القَنافِــذِ هَــدَّاجُون قـــد بَلَغَــتْ		نجــرانَ أو بَلَغَــتْ ســوآتِهم هَجَــرُ(٣)**

وقول النَّابغة الذبيانيّ(٤):

**فَبِتُّ كَأنّي سَاوَرَتنِي ضَئِيلَةٌ		مِنَ الرُّقْشِ في أَنْيابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ (٥)**

وتعرّض الدكتور محمّد حماسة لظاهرة الإقواء في الشعر، وأعطى هذا الظاهرة مفهوماً يختلف عن مفهومها عند القدماء، فهو يرى أنّ اختلاف المجرى لا يكون في النُّطقِ والإنشاد، بل يكون بحسبِ القاعدة النَّحويّة(٦).

أمّا القدماء من اللغويّين فقد قرَّروا أنّ الإقواء يكون في القوافي . قال ابنُ قتيبة : ((كان أبو عمرٍو بن العلاء يذكر أنَّ الإقواءَ هو اختلافُ الإعراب في القوافي ، وذلك أنْ تكون قافيةً مرفوعةً وأخرى مخفوضةً كقول النّابغة(٧):

**قالتْ بنوُ عامرٍ خَالُوا بَني أَسَدٍ		يا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّاراً لأقْوامِ**

---

(١)ينظر: اللغة وبناء الشّعر : ٢٣٥، ٢٣٦ .

(٢) ديوان الأخطل : ١٠٩؛ وأمالي ابن الشجريّ : ١٣٦/٢ .

(٣) الهَدَجَان : مشي الشيخ، أو المشي في ارتعاش،ينظر: أمالي ابن الشجريّ : ١٣٦/٢.

(٤) ديوان النابغة الذُبيانيّ : ٣٣؛ والكتاب : ٨٩/٢.

٥ ساورتني : واثبتْني، الضَّئيلة : الدقيقة، والرُّقْش : جمع رقشاء، وهي الأفعى المنقطة بالسواد، والنَّاقِع : الخالص، أو الثابت . ينظر : الكتاب : ٢ /٨٩ (الهامش) .

(٦) ينظر:العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحيث: ٥٠٩ .

(٧) ديوان النَّابغة الذبيانيّ : ٨٢ وخالُوا بني أسد أي فارِقوهم واقطعوا حلفهم .

وقال فيها[١]:

تَبْدُو كَواكِبُهُ والشَّمسُ طالِعةٌ لا النُّور نورٌ ولا الإظْلامُ إظْلامُ))[٢]

وقد تناول الدكتور رمضان عبد التوّاب هذه الظاهرة، ورأْيُهُ فيها موافقٌ لرأي الدكتور محمّد حماسة إّلا أنّه جعلها من اللّحن في الإعراب إذ يقول : ((ويمكننا أن نَعُدَّ من اللّحن كذلك، ما يُسمَّى لدى العروضيّينَ بالإقواء. والإقواء في رأي اللغويّين المُحْدثين ليس في الحقيقة من الخطأ في الموسيقى ، كما يريد أصحاب العروض أن يحملونا على هذا الفهم، بل هو في الواقع خطأٌ نحويّ))[٣].

والدكتور محمّد حماسة يوافق الدكتور رمضان عبد التوّاب في أنّ (الإقواء) ليس في القافية كما يرى القدماء، إلّا أنّه يخالفه في عدّ هذه الظاهرة من اللّحن والخطأ؛ لأنّه يرى ((أنّ تخطئةَ العرب مظهرٌ من مظاهر المعياريّة المرفوضة))[٤].

أمّا الجانب الشكليّ الآخر الذي يُسْهِمُ في تحديد خصائص الشّعر فهو الوزن. وقد عرّفه حازم القرطاجنّي (ت٦٨٤هـ) بقوله : ((والوزن هو أن تكونَ المقادير المقفاة تتساوى في أزمنةٍ متساويةٍ لاتّفاقها في عددِ الحَرَكات والسَّكَنات والتَّرتيب))[٥]. وهو يمثّل ((الفرق الشكليّ الحاسم بين بين الشعر والنثر))[٦].

وبيّن الدكتور محمّد حماسة أنّ هناك ظواهر في الشّعر انكسر فيها قانون الإعراب، وخرج عن المعهود من شأنه، والدافع لذلك هو المحافظة على موسيقى البيت[٧]. وسأكتفي بإيراد هذه الظّواهر، مع ذكْر شاهدٍ واحدٍ لكلّ ظاهرةٍ :

---

[١] ديوان النَّابغة الذبياني : ٨٣ .

[٢] الشَّعر والشّعراء : ٤٥ .

[٣] فصول في فقه العربيّة : ٩١.

[٤] لغة الشّعر، دراسة في الضَرورة الشّعريّة :٢٧٩.

[٥]منهاج البلغاء وسراج الأدباء٢٦٣.

[٦]البناء العروضيّ للقصيدة العربيّة:١٦.

[٧] ينظر : العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث : ٥١١ .

١- عدم جزم الفعل المضارع الناقص بحذْف حرف العِلَّة[١]، كقول قيس بن زهير[٢]:

أَلمْ يَأْتيكَ وَالأَنْباءُ تَنْمِي ... بما لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ[٣]

٢- جزم الفعل الناقص في غير مواضع الجزم[٤]، كقول الشاعر[٥]:

مُحمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إذا ما خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبَالا

٣- ترخيم ما لا يُرخَّم في غير النَّداء[٦]، كقول لبيد[٧]:

دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ ... وَتَقادَمَتْ بِالحُبْسِ فالسُّوبَانِ

٤- حذف النّون من الأفعال الخمسة في حالة الرّفع[٨]، كقولِ أبي طالبٍ[٩]:

فَإِنْ سَرَّ قوماً بَعْضُ ما قَدْ صَنَعْتُمُ ... سَتَحْتَلِبُوهَا لا قِحاً غَيرَ بَاهِلِ[١٠]

٥- عدم حذف النّون من الأفعال الخمسة في حالتي الجزم والنصب[١١]، كقول الشاعر[١٢]:

لولا فَوارسُ من ذُهْلٍ وأُسْرَتِهِمْ ... يَومَ الصُّلَيْفَاءِ لمْ يُوفُونَ بالجَارِ

---

(١) ينظر : العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث٥١٢ .

(٢) الكتاب:٣١٦/٣ ،والخصائص:٣٣٣/١.

(٣) تنمي: تَبْلُغ، واللَّبون جماعة الإبل ذات اللبن .

(٤) ينظر :العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث٥١٢.

(٥) الكتاب:٨/٣ ،وشرح المفصَّل ٢٥٣/٤ .

(٦) ينظر : العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحيث : ٥١٣.

(٧) ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ: ٢٠٦ .

(٨) ينظر :العلامة الإعرابيّة في الجملة ،بين القديم والحديث: ٥١٤ .

(٩) شواهد التوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح : ٢٣٠ .

(١٠) ناقة لا قِحٌ وقارِحٌ يوم تحمل . والباهل : الإبل التي لاصِرار عليها . ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ٢٣٠.

(١١) ينظر : العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث: ٥١٥ .

(١٢) غير منسوب ينظر : الخصائص : ٣٨٨/١، والجنى الداني في حروف المعاني: ٢٨٠ .

٦-   جَزْمُ الفعل الصحيح الآخر في غير موضع الجزم[١]، كقولَ امرئ القيس[٢]:

فَالْيومَ أَشْربْ غَيرَ مُسْتَحْقِبٍ   إثْماً مِنَ اللهِ ولا وَاغِلِ[٣]

٧-   تسكين آخرِ المُعْرب[٤]، كقول الشاعر[٥]:

رُحْتِ وفي رِجْلَيكِ ما فِيهما   وَقَدْ بداهَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ

٨-   حذف الفتحة من الاسم المنقوص[٦]، كقول الشاعر[٧]:

يا دارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلّا أثافيْها[٨]

وليست هذه الظواهر النحويّة التي ذكرتها هي جميع خصائص لغة الشعر، كما أنّها ليست جميعَ ما ذكره الدكتور محمد حماسة، وإنّما تمثل هذه الخصائص الجانب الشكليّ في القصيدة المتمثل في الوزن والقافية.

ويُلْحَظُ أنّ تحديد الدكتور محمد حماسة لهذه الخصائص، جاء نتيجةً لما دعا إليه من ضرورة الفصل بين الشعر والنثر في التقعيد النحويّ ؛ ولذلك فإنّ أغلب الشواهد التي ذكرها، ترِد في كتب النحو القديمة على أنها تشتمل على ضروراتٍ شعريّة، والقول بالضرورة ناتج عن عدم الفصل بين مستويَي الشعر والنثر، وقد بيّن الدكتور محمّد حماسة كما ذكرتُ آنفاً أنّ هذهِ الضرورات تصوّر لنا ((بعض خصائص لغة الشعر الصَّرفيّة والنّحويّة))[٩].

---

[١] ينظر : العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث : ٥١٥ .

[٢] ديوانه : ٥٢٣/٢ .

[٣] غير مستحقبٍ : غيرُ مكتسبٍ إثماً، الواغِل : الداخل على القوم في شرابهم .

[٤] ينظر : العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث : ٥١٦ .

[٥] الكتاب : ٢٠٣/٤؛ والخصائص : ٧٤/١ .

[٦] ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة : ٥١٧ .

[٧] البيت للحُطيئة ،في ديوانه : ١١١؛ وتكملة البيت : بيت الطّوى فَصَاراتٍ فواديها، والكتاب : ٣٠٦/٣.

[٨] عفت : دَرَست، والأثافي : جمع أثفية، وهي الحجارة تنصب عليها القدور .

[٩] لغة الشعر : ٣٨٠؛ وينظر :٥٧ من الرَّسالة .

وقد سعى الدكتور محمّد حماسة في أكثر من دراسة إلى إكمال ما ابتدأ به من دراسة لغة الشعر وبيان خصائصها، ومن هذه الكتب (الجملة في الشعر العربيّ).

وسأقف هنا عند بعض القضايا التي حاول الدكتور محمّد حماسة فيها تحديد خصائص لغة الشعر، وذلك فيما يتعلّق ببناء الجملة .

يرى الدكتور محمد حماسة أنّ تعريف القدماء للجملة (عند من لا يفرِّقون بينها وبين الكلام)، ينطبق على النثر والشعر معاً، وهذا ناتج عن عدم تفريقهم بين مستويي الشعر والنثر في التقعيد[١].

من ذلك قول المبرّد : ((وإنّما كان الفاعل رَفْعاً لأنّه هو والفعل جملةٌ يَحْسُن عليها السكوت، وتجب بها الفائدةُ لِلمُخاطَب))[٢].

ويقَرِّر الدكتور محمّد حماسة ((أنّ حُسْنَ السكوت، غير وجوب السكوت، فكأنّ حُسنَ السكوت علامةٌ على كمال الجملة، وهذا مشروطٌ بكون الجملة مما يمكن أن يُنطق في نَفَسٍ واحدٍ بطبيعة الحال، وإذن ليس كلُّ سكوتٍ دليلاً على كمال الجملة . وليس عدمُ السكوتِ أيضاً دليلاً على عدم انتهاء الجملة))[٣].

وأعطى الدكتور محمّد حماسة مثالاً من النثر، وآخر من الشعر، ليبيّن خصائص الجملة فيهما، فاختار من النثر نصّاً من كلام الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، وهو قوله : ((جَنَّبك اللهُ الشُّبْهةَ، وعَصَمكَ من الحَيْرةِ ، وجعل بينك وبين المعرفةِ نَسَباً، وبين الصِّدْق سبَبَاً، وحَبَّبَ إليكَ التَّثَبُّتُ، وزيَّنَ في عَيْنَيْكَ الإنصاف، وأذاقَكَ حلاوة التقْوى ، وأَشْعَرَ قَلْبَكَ عِزَّ الحقّ، وأَوْدَعَ صَدْرَكَ بَرْدَ اليقين، وطَرَدَ عنك ذُلَّ اليَأْس، وعَرَّفَكَ ما في الباطلِ من الذِّلَّة، وما في الجَهْلِ من القِلَّة))[٤].

---

[١] ينظر :الجملة في الشعر العربيّ : ٢٤ .

[٢] المقتضب : ١٤٦/١ .

[٣] الجملة في الشعر العربيّ : ٢٤ .

[٤] الحَيَوان : ٢ ، ودلائل الإعجاز : ٩٧ .

فقارئ هذا النّص النثري، يجد نفسه يقف عند كلِّ جملة، وبوسعه((أنْ يقرأ كُلَّ جملتين معاً، أو كُلَّ ثلاث جمل إذا استطاع، ولكنّه إذا أراد الوقف بين الجمل لا يقف إلا على نهاية الجملة المرقومة بنقطة، برغم أنّ الجمل جميعاً تعاطفت بأعمّ حروف العطف، وهو الواو))[١].

وبيّن الدكتور محمد حماسة أنّ قارئ هذا النّص لا يستطيع – لالتزامه بحدود الجملة – أن يقرأه كهذا : ((جنّبك الله الشبهة وعصمك[٢]/من الحيرة وجعل بينك/وبين المعرفة نسباً وبين/الصدق سبباً و حبّب/ إليك التثبُّت وزيّن/ في عينيك الإنصاف وأذاقك/حلاوة التقوى وأشعَر/قلبك عِزَّ الحق وأودع/صدرك برْد اليقين وطرد/عنك ذُلَّ اليأس وعرَّفك/مافي الباطل من الذلة وما/في الجهل من القلَّة))[٣].

يقول الدكتور محمّد حماسة : ((إنّ إفسادَ النّص عن طريق القراءة السَّالِفة إفسادٌ بدون مقابل. إنّه خروج لا يحقِّقُ غَرَضَاً، و (انحرافٌ) لا يَهدِف إلى غايةٍ ؛ ولذلك يرفِضه السامعون ولا يُقِرُّونه))[٤].

أمّا الشعر، فإنّ سلوك الجملة معه مختلف؛ لأنّه محكوم بالوزن والقافية، والتزامهما قد يؤدي إلى كسر ((البناء المنطقيّ للجملة، فيقف على غير مواضع الوقوف، ويفصل بين أجزاء الجملة بعضها وبعض، ويشعِّث كثيراً من هذه الأجزاء، ويكون هذا مقبولاً فيه ؛ لأنّه فَصْلٌ وتَشْعيثٌ مقابل غايةٍ فنيّةٍ ، وتحطيمٌ يرمي إلى بناءٍ آخر ، فهو هَدْمٌ من أجل البناء الشعريّ، وكسْرٌ من أجل التركيب الفنّيّ))[٥].

واختار قصيدةً لِسُوَيدٍ بن أبي كاهل اليشكريّ ، يقول فيها[٦]:

بَسَطَتْ رابِعةُ الحبلَ لنا   فَوصَلْنا الحَبْلَ منها ما اتَّسَعْ

---

[١] الجملة في الشعر العربيّ : ٢٥ .

[٢] الشَّرْطة المائلة إشارة إلى الوقف .

[٣] الجملة في الشعر العربيّ : ٢٥ .

[٤] الجملة في الشعر العربيّ : ٢٦ .

[٥] الجملة في الشعر العربيّ : ٢٦ .

[٦] المفضَّليّات :١٩١.

حرةٌ تَجْلُو شَتِيتاً[١] واضِحاً   كَشُعاعِ الشَّمْسِ في الغَيْمِ سَطعْ

صَقَلتْهُ بِقَضِيبٍ نَاضرٍ   مِنْ أراكٍ طَيِّبٍ حتى نَصَعْ

وقد حلّل الدكتور محمد حماسة هذه الأبيات مبيَّناً أنّها مقسَّمة إلى أبيات، وليس إلى جُملٍ، أو بعبارة أخرى : إنّ قارئ هذا النَّص لا يبحث عن حدود الجملة حتى يقف عندها، بل إنّه سيجد نفسه منساقاً إلى موسيقى الشَّعر التي يُضْفيها الوزن، ((فكلُّ بيتٍ وحدةٌ إيقاعيّةٌ خاصةٌ، تتوالى فيها المقاطع الصوتيّة بنظامٍ مخصوصٍ يستغرق زمناً مُعيّناً لا يتعدَّاه))[٢].

وصفوة القول: إنّ أساسَ التقسيم في النَّثر مختلف عنه في الشعر، ((النثر مقسَّمٌ إلى جمل، والشّعر مقسَّمٌ إلى أبيات ، الجَملة هي وَحْدَةُ الكلام ، والبيت هو وَحْدة الشَّعر. نظام النثر يَحْسُنُ فيه الوقف على آخر الجملة ، ونظام الشعر يلزم فيه الوقف على نهاية البيت (القافية). الوقف على نهاية الجملة قيمةٌ دلاليّةٌ تدلّ على اكتمال معنى الجملة ، والوقف على قافية البيت قيمةٌ شعريّةٌ تدل على اكتمال دَورةِ وَحْدةِ الإيقاع (البيت) . والبيت في الشعر وحدةُ إيقاعٍ للقصيدة . والجملة في النثر وحدةٌ دلاليّة لِلكلام))[٣].

وحاول الدكتور محمد حماسة فيما بعد أن يثبتَ أنّ خصائص لغة الشَّعر التي عدّها القدماء ضرائرَ شعريّةً ، موجودة في الشعر الحرّ، وقد خصّص لهذا الغرض كتاباً مستقلاً، هو : (ظواهر نحويّة في الشعر، الحر، دراسةٌ نصّيّةٌ في شعر صلاح عبد الصبور)، وقد كشف عن هدفه من تأليف هذا الكتاب في أول عبارة فيه، حيث يقول : ((الفرْض الذي أحاول أن أمتحنه في هذا البحث، هو أنّ الشعر الذي أُطْلِقَ عليه مصطلح (الشعر الحر) ، يُعَدّ امتداداً للشعر العربيّ الذي أطْلِقَ عليه حديثاً (الشعر التقليديّ) أو (الشعر العموديّ) ، وقد فُرِضَ عليه هذا الوصف في مقابل (الشعر الحر)، والذي أعنيه بكون الشعر الحر امتداداً للشعر العموديّ ، أنّه يَسْلكُ مسلكاً مماثلاً له من حيث مسالكه اللغويّة ، ويحتاج إلى ما يحتاج إليه سالفه من بعض الاستعمالات الخاصّة التي وُصفت قديماً بأنَّها ضرورةٌ فيه))[٤].

---

[١] الشتيت : المتفرّق ، أراد أسنانها المفلَّجة . ينظر : المفضّليّات ١٩١ (الهامش) .

[٢] الجملة في الشعر العربيّ : ٢٧ .

[٣] الجملة في الشعر العربيّ : ٢٧، ٢٨ .

[٤] ظواهر نحويّة في الشعر الحرّ : ٥ .

ولهذا يُعَدُّ هذا الكتاب امتداداً وتكملةً لكتابه الأول (لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعريّة) الذي كان مخصصاً لدراسة الضرورة الشعريّة في الشعر العموديّ . يقول الدكتور محمّد حماسة : ((وقد رأيتُ ، بعد أن درستُ – فيما سبق – الضرورةَ الشعريّة في النحو العربيّ، وتعرَّفتُ رأيَ النحويّين القدماء في هذه القضيّة ، وعالجتُ كثيراً من ظواهرها، رأيتُ أنّ الشعر الحر، وقد تحرّر من الالتزام بالقافية الموحَّدة في القصيدة ، وتحرّر من الالتزام بالعدد المحدّد من التفعيلات في البيت، تكثر فيه هذه الظواهر التي عدّ أسلافُنا ورودَها في الشعر ضرورةً ، فنما لديّ إحساسٌ مبكرٌ بأنّ ورود هذه الظواهر في الشعر، ليس من الضرورة في شيء ، أو بعبارةٍ أخرى، ليست ضرورةً لغويةً : نحويّة أو صرفيّة ، ولكنّها – إن صَحَّ التعبير – ضرورةٌ فنّيّة))[١].

وقد اتخذ الدكتور محمد حماسة من شعر صلاح عبد الصبور أنموذجاً، ليكون مادةً يختبر فيها هذه المتغيّرات التركيبيّة المتمثلة في الظَّواهر النّحوية والصرفيَّة، والتي تعد من الضّرائر في الشعر العموديّ[٢].

وقبل أن يتناول الظواهر النحويّة في شعر صلاح عبد الصبور، أشار إلى وجود ظاهرة جديدة في الشعر الحر لم تكن موجودة في الشعر القديم ((وهي أن تبدأ القصيدة بحرف العطف : الواو. صحيحٌ أنّ بعض القصائد القديمة كانت تبدأ بالواو ولكنّها ليست الواو العاطفة ، بل واو رُبَّ))[٣].

وبيَّن أنّ في شعر صلاح عبد الصبور ثماني قصائد ، تبدأ كلٌ منها بالواو العاطفة[٤]، منها قصيدة (شَنْقِ زهران) التي مطلعها[٥]:

وثوى في جَبْهة الأرض الضياء

ومشى الحزنُ إلى الأكواخِ تنِّينٌ له ألفُ ذراع

---

[١] ظواهر نحويّة في الشعر الحر : ٥ .

[٢] ينظر : ظواهر نحويّة في الشعر الحر : ٣٧ .

[٣] ظواهر نحويّة في الشعر الحر : ٣٨، ٣٩ .

[٤] ينظر : ظواهر نحويّة في الشعر الحر : ٣٩ .

[٥]الأعمال الشعرية الكاملة لصلاح عبد الصبور :١١٥ .

بعد ذلك بدأ في عرض الظواهر النحويّة المخالفة للقواعد النحويّة في شعر صلاح عبد الصبور، وبيّن أنّ بعض هذه الاستعمالات لم تَرِدْ مكرّرةً في شعره ، ولذلك سمّاها : (استعمالات أحاديّة الورود) [1] ، وهي ما يأتي :

١- تحويل همزة القطع إلى همزة وصل[2]، وذلك في قوله[3]:

أو فاعطيني صندوقاً من كلمات

٢- عدم حذف حرف العلة من المضارع المعتل الآخر المجزوم[4]، وذلك في قوله[5]:

هل يضحك يا نجمي إنسانٌ مقصوم الظَّهر

يا نجمي

فلنتناجى

٣- إسكان عين (مع) [6]، وذلك في قوله[7]:

ونعيش مَعْ أيّامنا الملأى بيومِك واسعاً كالأمنيات

٤- إسكان ميم (لِمَ) الاستفهاميّة[8]، وذلك في قوله[9]:

ولِمْ نطيلْ عذابَه حتى الصباح

---

[1] ينظر : ظواهر نحويّة في الشعر الحر : ٤٤ .

[2] ينظر : ظواهر نحويّة في الشعر الحر : ٤٤ .

[3] الأعمال الشعرية الكاملة لصلاح عبد الصبور :٣٥٠ .

[4] ينظر : ظواهر نحويّة في الشعر الحر : ٤٦ .

[5] الأعمال الشعرية الكاملة لصلاح عبد الصبور :٣٣٧ .

[6] ينظر : ظواهر نحويّة في الشعر الحر : ٤٦ .

[7] الأعمال الشعرية الكاملة لصلاح عبد الصبور : ٣٤٥ .

[8] ينظر : ظواهر نحويّة في الشعر الحرّ : ٤٨ .

[9] الأعمال الشعرية الكاملة لصلاح عبد الصبور :٣٤١ .

٥- عدم تأنيث العدد للمعدود المذكَّر[١]، وذلك في قوله[٢]:

تِسْعُ ملايينٍ من المُكرِّرين

((ففي قوله (تسعُ ملايينٍ) مخالفتان، الأولى هي عدم تأنيث العدد للمعدود المذكّر، والأخرى هي تنوين كلمة (ملايين)، وحقها منع التنوين، لأنّها ممنوع من الصَرْف، ومع أنّ الوزن يمكن أن يستقيم مع عدم تَنْوينها، إلّا أنّنا نلاحظ أنّه قد حَرِصَ على وضع علامة التنوين فيها ضمن الكلمات المضبوطة في القصيدة))[٣]

وهناك استعمالات تمثل (ظواهر) نحويّة في شعر صلاح عبد الصبور، وهذه الظواهر في معظمها، تُعَدُّ من الضَّرائر النحويّة التي حدّدها القدماء في كتب النحو ، وفي كتب مستقلّة أُلِّفتْ لهذا الغرض.

ويُلْحَظُ أنّ من بين هذه الظواهر، ظواهر صرفيّة ، وذلك لأنّ الدكتور محمّد حماسة يتعامل ((مع مصطلح (النحو) بمفهومه الواسع الذي يشمل (قواعد) اللغة، سواءٌ أكانت قواعد خاصة ببنية الكلمة معجميّاً أو صرفيّاً ،أم كانت قواعد خاصة ببنية الجملة من حيث التركيب وعلاقة الكلمات بعضها ببعضٍ، وتأثير بعضها في الآخر))[٤].

وسأكتفي هنا بإيراد هذه الظواهر، مع التمثيل لكلّ ظاهرةٍ بمثالٍ واحد من شعر صلاح عبد الصبور :

١- الوقف على المنوَّن المنصوب بالسكون، وبدون قلب التنوين ألفاً[٥]، كقوله[٦]:

قد كنتُ فيما فات من أيّام

يا فتنتي محارباً صُلباً وفارساً هُمام

---

[١] ينظر:ظواهر نحويّة في الشعر الحر : ٤٩.

[٢] الأعمال الشعرية الكاملة لصلاح عبد الصبور :٢٩١ .

[٣] ظواهر نحويّة في الشعر الحر : ٤٩ .

[٤]ينظر : ظواهر نحويّة في الشعر الحر : ٥١ .

[٥]ينظر : ظواهر نحويّة في الشعر الحر ٥٢ .

[٦] الأعمال الشعريّة الكاملة لصلاح عبد الصبور : ٢٧٥ .

٢- صرف الممنوع من الصَّرْف[١]، كقوله[٢]:

سريتُ وحدي في شوارعٍ لغاتُها، سِماتها عماء

٣- منع المصروف من الصَّرف[٣]، كقوله[٤]:

وأبو تمّامَ الجد حزينٌ لا يترنَّم

٤- تقدير الفتحة على الفعل المضارع النَّاقِص (الواويّ واليائيّ) المنصوب[٥] كقوله[٦]:

قد آن للغريب أن يؤوب

للمركب الجانح أن يرسوْ على شطٍّ غريب

للجدول النّابِض أن يُفضيْ إلى نهرٍ رَحيب

٥- قصر الممدود[٧] كقوله[٨]:

حين فقدْنا الرِّضا

بما يُريدُ القَضَا

لم تنزلِ الأمطار

٦- مدُّ المقصور[٩] كقوله[١٠]:

---

[١] ينظر:ظواهر نحويّة في الشعر الحر : ٥٧ .

[٢] الأعمال الشعريّة الكاملة لصلاح عبد الصبور:٣٤٩ .

[٣] ينظر :ظواهر نحوية في الشعر الحر : ٥٩ .

[٤] الأعمال الشعريّة الكاملة لصلاح عبد الصبور :٢٠١ .

[٥] ظواهر نحويّة في الشعر الحر : ٦٠ .

[٦] الأعمال الشعريّة الكاملة لصلاح عبد الصبور :١٥٩ .

[٧] ينظر : ظواهر نحويّة في الشعر الحر : ٦٢ .

[٨] الأعمال الشعريّة الكاملة لصلاح عبد الصبور :٢٨٥ .

[٩] ينظر : ظواهر نحويّة في الشعر الحر : ٦٧ .

[١٠] الأعمال الشعريّة الكاملة لصلاح عبد الصبور :١٢٧.

والصَّمتُ لا يعني الرِّضاءُ بأنَّ أمنيةً تموت

٧-   تخفيف المشدَّد[١]، كقوله[٢]:

مرَّت أيامٌ يا موتانا مرَّت أعوام

يا شمسَ الحاضَرة الجرداء الصلْدة

يا قاسيةَ القلب النارِيْ

٨-   تشديد ما ليس مشدَّداً[٣]، كقوله[٤]:

كنّا على ظهر الطريق عصابة من أشقياء

متعذبين كآلهة

بالكُتْبِ والأفكار والُّدخَّان والزمن المقيت

٩-   إبدال الهمزة حرف مدّ من جِنس حركة ما قبلها في غير مواضع إبدالها[٥]، كقوله[٦]:

كقوله[٦]:

أو تُحرِقُه ناراً تتدفا

في شعلتها أيامٌ باردةٌ جوفا

١٠- قَطْع همزةِ الوصْل[٧]، كقوله[٨]:

---

[١]ينظر: ظواهر نحويّة في الشعر الحر : ٧٠ .

[٢] الأعمال الشعرية الكاملة لصلاح عبد الصبور :٣٢٦ .

[٣] بنظر :ظواهر نحويّة في الشعر الحر : ٧٦ .

[٤] الأعمال الشعرية الكاملة لصلاح عبد الصبور :١٢٥.

[٥] ظواهر نحويّة في الشعر الحر : ٨٢ .

[٦] الأعمال الشعرية الكاملة لصلاح عبد الصبور :١٨٧ .

[٧] ينظر : ظواهر نحويّة في الشعر الحر : ٨٨ .

[٨]الأعمال الشعرية الكاملة لصلاح عبد الصبور :١٤٥ .

وقالت لَيَ الأرضُ : ألْمُلْكُ لَكْ

١١- إشباع فتحة (أنا) في الوصل[١]، كقوله[٢]:

يا سيدتي عذراً

فأنا أتكلَّم بالأمثال لأنّ الألفاظ العريانة

هي أقسى من أن تُلْقيَها شَفِتَان

١٢- حذف نون الرَّفْع من الأفعال الخمسة بلا ناصبٍ ولا جازمٍ[٣]، كقوله[٤]:

أنا شاعر

ولكنْ لي بِظهر السوق أصحاب أخِلاَّءُ

تطول بنا أحاديث النَّدامى حين يَلْقَوْنِي

١٣- حذف الفاء من جواب الشرط إذا كان الجواب يقتضيها[٥]، كقوله[٦]:

فإنْ أذنتَ إننّي النّديم في الأسحار

١٤- عدم تكرار (لا) إذا دخلت على معرفة[٧]، كقوله[٨]:

وسألْتُ : مات؟ أجل. سأبكيه

سنبكيه معاً

ووجِمْتِ لا الجفنُ اختلج

ونهضتِ، ثم فتحتِ هذا الباب في صمتٍ ملول

---

(١) ينظر: ظواهر نحوية في الشعر الحر : ٩٦ .

(٢) الأعمال الشعرية الكاملة لصلاح عبد الصبور :٢٥٧،٢٥٨ .

(٣) ينظر :ظواهر نحويّة في الشعر الحر : ١٠٥ .

(٤) الأعمال الشعرية الكاملة لصلاح عبد الصبور :٢٢٩ .

(٥) ينظر : ظواهر نحويّة في الشعر الحر : ١٠٩ .

(٦) الأعمال الشعرية الكاملة لصلاح عبد الصبور : ١٧٤.

(٧) ينظر : ظواهر نحويّة في الشعر الحر : ١١٢ .

(٨) الأعمال الشعريّة الكاملة لصلاح عبد الصبور:٣٤١، ٣٤٢ .

المبحث الثالث

القياس

من القضايا التي نقدها الدكتور محمّد حماسة في منهج النّحويّين القدماء القياس، وهو في هذا ينطلق مّما أملاه عليه المنهج الوصفيّ الّذي يرفض القياس . يقول الدكتور تمّام حسّان:((ولقد حلَّ الاستقراء في البحث العلميّ محلَّ القياس مُنذُ قرونٍ ، وكان القياسُ من قَبلُ يسيطر على المفردات ، ويَدْمَغُ بعضَها بالشّذوذ إذا لم ترضخ لمقتضيات الانضواء تحت معاييره القياسيّة الجامدة))[١].

ورفْضُ الوصفيّين للقياس متأتٍّ من اعتمادهم على الاستقراء وحده في البحث اللُّغويّ ، ومن هنا وقفوا على النّقيضِ من منهج القدماء القياسيّ ، والحاصل أنّ المنهج الوصفيّ يختلف عن منهج القدماء ، في الوسيلة و الغاية ، فالمنهج الوصفيّ يقوم على الملاحظة و الاستقراء في التّقعيد ، أمّا منهج القدماء فإنّه يقوم على الاستقراء أيضاً إلّا أنّه ليس الوسيلة الوحيدة في ذلك، إذ يلجأ إلى القياس . فكلا المنهجينِ يسعى إلى وضع قاعدةٍ نحويَّةٍ ، إلّا أنّ المنهج الوصفيّ يسلُكُ إليها طريقاً مختلفةً من بعض الوجوه عن الطّريق التي يسلُكُها منهج النّحويّين القدماء إذ يحدّد المنهج الوصفيّ أربعَ خُطُواتٍ للوصول إلى القاعدة ، وهي:

١–**الاستقراء:** وهو مرحلة جمع المادّة اللُّغويّة من أهلها ،((وتُؤخذُ عادةً من إنسانٍ بعينه يُسمّى مساعد البحث))[٢] ويَشترط الدُّكتور تمّام حسّان أن يكون هذا المساعد ممّن نشأوا ونمَوا في ظلّ هذه اللُّغة ، أو اللَّهجة المدروسة حتّى يمكن عَدُّه ممثلاً صادقاً لنطقها[٣] .

٢–**التّقسيم أو التّصنيف:** وهي خطوةٌ مهمَّة من خُطُوات العمل التّقعيديّ في المنهج الوصفيّ ،إذ إنّ تراكم المادّة اللُّغويّة المُستَقْرَأةِ والتي جمع الباحث فيها عدداً هائلاً من المفردات التي يتناولها[٤]يجعل من الصَّعب التَّعامل معها ما لم تكن مصنّفةً في أقسام ، ويجب أن يكون

---

[١] اللّغة بين المعيارية والوصفية : ١٥٤ .

[٢] اللّغة بين المعيارية والوصفية : ١٥٣ .

[٣]ينظر: اللّغة بين المعيارية والوصفية : ١٥٣ .

[٤]ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٥٤ .

التّقسيم على وَفْق أسسٍ واضحةٍ ، وخاضعاً لقانون الحالات الموضوعيّة ، وغيرَ معتمِدٍ على هوى الباحث و انطباعاته الشَّخصيّة[١] .

والأساس الذي يُتّخذُ في التّصنيف عند الوصفيّين ((شيئان: الشَّكل و الوظيفة))[٢].

ويشرح الدُّكتور تمّام حسّان عملية التّصنيف والأسس التي تُتَّبعُ فيها بقوله:((يبدأ التّصنيف بمعرفة العلاقات بين المفردات ، فإذا كانت العلاقات بين المفردات علاقاتٍ وِفاقيّةٌ (أي وجه شَبَه) فهذه المفردات أجْدرُ أن تكون من صنفٍ واحدٍ ، وإذا كانت العلاقاتُ علاقاتٍ خِلافيّةٍ (أي فروقاً) فالأولى بهذه المفردات أن تُنسَب إلى أصنافٍ مختلفة))[٣].

٣– التَّجريد: يُقصد بالتَّجريد :((خلْقُ المصطلحات التي تدُلّ على الأقسام))[٤].

وأهميّة المصطلحات تكمن في أنَّها تُقلل الجهد على الباحث ، وتعصِمه من التّشتُّت ، فهو في المرحلة السّابقة صنّف كلّ طائفةٍ من المفردات بحسب التّشابه والاختلاف ، وربّما اجتمعت لديه أقسامٌ متعدّدةٌ ، فكان لزاماً وضع مصطلحاتٍ لكلّ قسم .

٤– التّقعيد: وهي الخطوة الأخيرة من خُطُوات وضع القاعدة في المنهج الوصفيّ ، وفيها يضع الباحث القاعدة استناداً إلى الخُطُوات السّابقة ، ف ((ينظر الباحث الى أنواع التّشابه المطَّردة بين المفردات التي تمّ استقراؤها ، فيصفها بعبارةٍ مختصرةٍ ، نحو: حين يقع الاسمُ مسنداً اليه يكون مرفوعاً ، ولا يتحوّل عن هذا الرفع إلّا في حالاتٍ خاصَّةٍ))[٥]

وهذه الخطوات موجودةٌ بصورةٍ أو بأخرى في منهج النّحويّين القدماء ، إلّا أنّ الوصفيّين نقموا عليهم إدخالهم المنهج القياسيّ في مجال البحث اللّغويّ .

والقياس الذي رفضه الوصفيّون في منهج القدماء له مدلولان:((أمّا أولهما فيرتكز على مدى اطِّراد الظَّاهرة في النّصوص اللُّغويّة مرويَّةً أو مسموعةً ، واعتبار ما يطَّرِدُ من هذه الظّواهر قواعدَ

---

[١]ينظر :مناهج البحث في اللغة : ٢٠٢ .

[٢]المنهج الوصفيّ في كتاب سيبويه : ٦٠ .

[٣]الأصول، دراسة إبيستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب: ٥٤ .

[٤]مناهج البحث في اللغة : ٢٠٢ .

[٥]اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٥٧ .

ينبغي الالتزام بها ، وتقويم ما يَشُذُّ من نصوص اللغة عنها . ومن ثَمَّ يرفض الأخذَ بالظّواهر الشّاذة ،ويَرُدُّ هذه الظّواهر، كما يرفض الأخذَ بالنّصوص التي تحملها مهما كان مصدر هذه النّصوص .

وأمّا المدلول الثاني للقياس فهو أنّه عمليّةٌ شكليّةٌ يتمّ فيها إلحاقُ أمرٍ ما بآخر لما بينهما من شَبَهٍ او عِلَّةٍ ، فيُعْطَى المُلحَقُ حكمَ ما أُلحِقَ به . ومن ثَمَّ فإنّ لهذ العمليّة أطرافاً أربعةً : المقيسُ ، والمقيسُ عليه ، والجامع بينهما ، والحكم))[1].

وإذا ما عقدنا موازنةً بين المدلول الأوّل الذي ذكره الدّكتور عليّ أبو المكارم ، والقاعدة عند الوصفيّين ، نجده يتوافق معها، أو يتوافق مع الجزء الأوّل منها على وجه الدِّقة ، فالقاعدة الوصفيّة(قياس) بهذا المفهوم من حيث إنّها ملاحظةُ أوجه الشَّبَه بين المفردات ووضعها في قانون هو القاعدة ، كما في المثال الذي ذكره الدُّكتور تمّام حسّان(إذا وقع الاسم مسنداً إليه في جملة يكون مرفوعا ...) .

فهذه قاعدةٌ عامَّة وُضِعَتْ بالنّظر إلى اللُّغة المستقراة ، ويمكن بالنّظر إلى هذه القاعدة أن نَصوغَ جُمَلاً تشتمل على اسمٍ مسندٍ إليه مرفوعٍ (قياساً)عليها.

أمّا الجزء الثاني من هذا المدلول وهو ما يجب على المتكلمينّ الالتزام به فيمثِّل نقطةَ خلافٍ بين المنهجين: الوصفيّ ، ومنهج النّحويّين القدماء ، يقول الدّكتور تمّام حسّان:((وليستِ القاعدةُ هنا قانوناً يفرِضُه الباحث على المتكلِّمين باللُّغة، فَمَنْ وافقه كان مُحسناً ومن خالفه كان مُسيئاً ، وإنّما هو تعبيرٌ عن شيءٍ لا حظه الباحث ، وكان عليه أن يَصِفَه بعبارةٍ مختصرة بقدر الإمكان . فالتّقعيدُ هنا وصفيّ لا أثرَ للمعيار فيه))[2]في حين يجب الالتزام بالقاعدة عند القدماء، ويُعَدُّ الخروج عنها خطأ يجب تصحيحه ، ومن الأمثلة التي تدُلُ على أنّ النّحويّين القدماء يفرضون القواعد ، قصّةُ عبد الله بن أبي إسحاق مع الفرزدق ، فقد((روى أبو عمرٍو بن العلاء أنّ ابنَ أبي إسحاقٍ سَمِع الفرزدق يُنشد:[3] .

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابنَ مَروَانَ لَم يَدَعْ ‍ ‍ ‍ ‍ مِنَ المال إلاّ مُسحتاً او مُجلَّفُ

---

[1] أصول التفكير النحوي : ٢٧ .

[2] اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٥٧ ، ١٥٨.

[3] ديوانه : ٣٨٦ ، والرواية فيه : مُجَرَّفُ بدلاً من مُجلَّفُ .

فقال له ابنُ أبي إسحاق: على أيِّ شيء ترفع(أو مُجَلَّفُ)؟ فقال: على ما يسوؤك وينوؤك))[1].

فمنهج ابن أبي إسحاق ومن جاء بعده من النّحويّين هو فرض القواعد على المتكلِّمين ، وهذه القاعدة إنّما وُضِعَتْ بالنّظر إلى كلام العرب أنفسهم ، أمّا المنهج الوصفيّ فلا يُبيحُ للنّحويّ أن يفرض على المتكلِّمين استعمالاً معيّناً ، ويرى أصحابه أنّ مسألة الصّواب والخطأ متروكةٌ للجماعة اللّغويّة . يقول الدّكتور تمَّام حسَّان معلِّقاً على قصّة ابن أبي إسحاق مع الفرزدق: ((وكلام الفرزدق هنا يوحي بالفرق الضَّخم بين نوعين من المعايير ، أوّلهما معايير المتكلِّم التي يراعيها باعتبارها مستوًى صوابيّاً اجتماعيّاً، وثانيها معايير النّحويّ التي خلقها بنفسه ، ويريد أنْ يفرضَها على الاستعمال ، ويتّخذها مستوًى صوابيّاً دراسيّاً))[2].

والمدلول الأوّل للقياس ما عبر عنه أبو البركات الأنباريّ بقوله:((وأمّا القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كلِّ مكان ، وإن لم يكن كُلُّ ذلك منقولاً عنهم ، وإنّما لَمّا كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول ، كان محمولاً عليه ، وكذلك كلّ مقيسٍ في صناعة الإعراب))[3].

فهذا التّعريف ينطبق على ما يسمّى بـ(القياس النحويّ) و((هو الأحكام النّحويّة التي تَصْدُقُ على النّصوص اللُّغويَّة الواردة بطريقةٍ واحدةٍ أُخِذَت منها القاعدة ، ثمَّ تُعمَّم تلك القاعدة على النّصوص التي لم تَرِد))[4].

أمّا المدلول الثاني للقياس بحسب شرح الدّكتور عليّ أبو المكارم فهو قائم على قياس حكم نحويّ على حكم آخر من غير أن يُفيد هذا القياس في معرفة صواب استعمالٍ ما أو خطئه ، ويسمَّى هذا النوع من القياس: بـ(القياس العقليّ) ، ((وهو قياس أحكامٍ على أحكامٍ لنوعٍ من المشابهة))[5] وينطبق هذا النوع من القياس على قول أبي البركات الأنباريّ :((حمل فرعٍ على أصلٍ بعلّةٍ ، وإجراء حكم الأصل على الفرع ... ولابدّ لكلّ قياسٍ من أربعة أشياء : أصلٌ، وفرعٌ،

---

(١) نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء: ٢٧- ٢٨ .

(٢) اللّغة بين المعيّارية والوصفيّة : ٢٠ .

(٣) الإغراب في جدل الإعراب : ٤٥ - ٤٦ .

(٤) أصول النحو العربي في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء عام اللّغة الحديث: ٨٣ .

(٥) أصول النحو العربي في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللّغة الحديث: ٨٣ .

وعلّةٌ، وحكمٌ، وذلك مثل أن تُركِّبَ قياساً في الدّلالة على رفع ما لم يُسمَّ فاعله فتقول: (اسم أُسنِدَ الفعل إليه مقدَّماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل) ، فالأصل هو الفاعل ، والفرع هو مالم يُسمَّ فاعله ، والعلِّة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع))(١).

والمدلول الثاني للقياس هو الذي رفضه ابنُ مضاء القرطبيّ (ت٥٩٢هـ) إذ يقول(٢):((والعرب أُمّةٌ حكيمةٌ ، فكيف تُشبِّه شيئاً بشيءٍ ، وتحكم عليه بحُكمِه ، وعلّة حكم الأصل غير موجودةٍ في الفرع ، وإذا فعل واحد من النّحويّين ذلك جُهِّل ، ولم يُقْبَلْ قولُهُ ، فَلِمَ ينسِبُون إلى العرب ما يُجَهِّلُ به بعضهم بعضاً ، وذلك أنّهم لا يقيسِون الشَّيء على الشّيء ، ويحكمون عليه بحكمه ، إلّا إذا كانت علَّةُ حكم الأصل موجودةٌ في الفرع ، وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل ، وتشبيههم (إنّ وأخواتها) بالأفعال المتعدّية في العمل))(٣) .

وموقف الدُّكتور محمّد حماسة من القياس ناتجٌ عن تأثُّره بالمنهج الوصفيّ كما عرضه الدُّكتور تمّام حسّان ، فهو يرفض القياسَ بمدلولَيْه السّابقين ، فالقاعدة إنّما هي شيء لاحظه الباحث فيسجِّلَه كما لاحظه وينتهي دوره عند الوصف ولا يتعدّاه . ويرفض القياس العقليّ الذي كان من نتائجه خلافٌ طويل بين النّحويِّين .

مظاهر القياس عند الدّكتور محمّد حماسة:

١- إقحام ما ليس لُغويّاً على مسائل النّحو:

يرى الدّكتور محمّد حماسة . أنّ القياس أدّى إلى أن يُثِيرَ النّحويّون مسائلَ((ما كان لها أن تُثار لولا هذا الاتجاه البعيد عن روح اللُّغة))(٤).

وقد ذكر أمثلةً من كتب النّحو القديمة أغلبها من كتاب(الإنصاف في مسائل الخلاف) لأبي البركات الأنباريّ ، منها:

---

(١) لُمَع الأدلة : ٩٣ .

(٢) وضع الدكتور شوقي ضيف لهذه الفقرة عنواناً هو (الدعوة إلى إلغاء القياس) ينظر: الرد على النحاة : ١٣٤ .

(٣)الردّ على النحاة : ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٤)لغة الشعر ، دراسةٌ في الضّرورة الشّعريّة: ٦٣ .

أ– قال الأنباريّ:((وأمّا البصريّون فاحتجُّوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّ العامل هو الابتداء، وإنْ كان الابتداء هو التعرّي من العوامل اللّفظيّة ، لأنّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثِّرةً حسّيّةً ، كالإحراق للنّار، والإغراق للماء ، والقطع للسّيف ، وإنّما هي أَماراتٌ ودَلالاتٌ ، وإذا كانت العوامل في محلّ الإجماع إنّما هي أماراتٌ ودلالاتٌ ، فالأمارة والدّلالة تكون بعدم شيءٍ كما تكون بوجود شيءٍ ، ألا ترى أنّه لو كان معك ثوبان وأردتَ أن تَمِيزَ أحدهما من الآخر ، فصبغتَ أحدهما ، وتركت صبغ الآخر، لكان تَرْكُ صَبْغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر؟ فكذلك هاهنا))[١].

ب– قال الأنباريّ:((والتّحقيق فيه عندي أن يقال: إنّ الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ ؛ لأنّه لا ينفكُّ عنه ، ورُتبَتُهُ أن لا يقع إلّا بعده ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ ، لابه ، كما أنّ النّار تُسخِّن الماء بواسطة القِدْر والحطب ، فالتّسخين إنّما حصل عند وجودهما ، لا بهما؛ لأنّ التّسخين إنّما حصل بالنّار وحدها فكذلك ها هنا))[٢].

وينبغي هنا أن نقف قليلاً عند هذين النّصَّين اللَّذين أوردهما الدُّكتور محمّد حماسة ليقول إنّ القدماء يقحِمُون على النّحو مسائلَ غير لُغويّةٍ ومنها العامل النّحويّ ، إذ لو تأمّلنا في كلام ابن الأنباري لوجدناه يصرّح بعدم القول بتأثير العامل على الصّورة التي أراد بعض المحدثين أنْ يلحقوها به، كما نجد ذلك في قول عبّاس حسن:((... فقد استقر في رأي النّحاة أنّ الحركات الإعرابيّة وما يتّصل بها إنّما هي أثرٌ لمؤثِّرٍ أوجدها ، ولا يتصَّورُ العقلُ وجودها بغيره))[٣] ومن هذا المنطلق في فَهْم نظريّة العامل جعل الدُّكتور تمّام حسّان فكرةَ العمل النّحويِّ خُرافة[٤].

في حين أنَّ التّأثير الذي يتحدَّث عنه أبو البركات الانباريّ إنّما هو وسيلةٌ لفهم ظاهرة اختلاف الحركات الإعرابيّة ، ولذلك فهو يختلف عن التّأثير الحسِّيّ كالإحراق للنّار ، والإغراق للماء ، والقطع للسّيف .

٢–الخلاف بين النّحويّن:

---

[١] الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين المسألة (٥) : ١ /٤٦.

[٢]الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين المسألة (٥): ١ /٤٦-٤٧.

[٣] اللغة والنحو بين القديم والحديث : ١٩٦ .

[٤] ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٨٩ .

يرى الدُّكتور محمّد حماسة أنّ القياس من أقوى الأسباب التي أدّت إلى اتِّساع هُوَّة الخلاف بين البصريّين و الكوفيّين، ((حتى إنّه لَيمكن إرجاع كلّ مظاهر الخلاف بينهما إلى القياس))[١].

وعلى الرَّغم من أنّ المذهب الكوفيّ يمتاز –كما يذكر كثيرٌ من الباحثين– بأنّه يُعطي السَّماع أهميّةً كبيرةً ، فهذا المذهب ((لِواؤُه بيد السّماع لا يَخْفِرُ له ذمّةً ، ولا ينقُضُ له عهداً، ويهون على الكوفيّ نَقْضُ أصلٍ من أصوله ونَسْفُ قاعدةٍ من قواعده ، ولا يهون عليه اطِّراحُ المسموع على الأكثر))[٢]،على الرّغم من هذا ، يرى الدُّكتور محمّد حماسة أنّ القياس((كان مَحكَّ الخلاف بينهم وبين البصريّين))[٣].

وقد انطلق الدّكتور محمّد حماسة في نقد كلٍّ من المذهبين مّما يمتاز به كلّ منهما من الآخر ، فيرى أنّ منهج الكوفيّين في القياس على كلّ مسموع ، أدّى إلى الخلط بين مستويات اللُّغة المختلفة ، ((ومن هنا خلطوا بين الشِّعر والنَّثر خلطاً غير مسوَّغٍ ، واستدلوا بأبياتٍ تُعدُّ من لغة الشّعر الخاصّة على جواز بعض المسائل التي لا تَرِدُ إلّا في الشِّعر))[٤].

أمّا البصريّون فيرى أنّهم كانوا معياريّين إلى أبعد مدى[٥]، ولهذا لم يرتضِ تفضيل بعض المحدثين المذهبَ البصريّ على الكوفيّ ، كالدُّكتور إبراهيم أنيس الذي يقول:((...غير أنّ الأَخْذَ بمذهب الكوفيّين قد يؤدِّي بنا في آخر الأمر إلى نوعٍ من الاضطراب والفوضى في تقعيد القواعد وتنظيم مسائل اللُّغة ؛ إذ يترتّب عليه خلوّ اللُّغة من الاطّراد والانسجام ، وهما شرط مهمٌّ في الفَهمِ والإفهَام))[٦].

ويقول: الدّكتور محمّد حماسة معلِّقاً:((وعلى ذلك نرى الدّكتور أنيس ومن لفّ لفّه يتّجهون وِجهةً معياريّةً بحتةً في ثنائهم على تلك الطّريقة التي سلكها البصريّون))[٧] .

---

[١] لغة الشعر ، دراسةٌ في الضّرورة الشّعريّة: ٦٥ .

[٢] نَظَرات في اللغة والنحو : ١١ .

[٣]لغة الشعر ، دراسة في الضّرورة الشّعريّة: ٦٥ .

[٤] لغة الشعر،دراسةٌ في الضّرورة الشعريّة: ٦٧ .

[٥] ينظر: لغة الشعر ، دراسة في الضّرورة الشّعريّة: ٦٧

[٦]من أسرار اللغة : ١٣

[٧]لغة الشعر،دراسة في الضّرورة الشعريّة: ٦٧

يظهر من هذا أنّ الدّكتور محمّد حماسة لم يكن يعنيه البتّة تفضيلُ أحدِ المذهبَيْنِ على الآخر، بل إنّه انتقد كلا المذهبين ، ولاسيّما فيما يتعلّق بالقياس الذي يتعارض مع المنهج الوصفيّ الاستقرائيّ ، ولذلك لم يتردَّدْ في ذهابه إلى فَشَلِ القياس منهجاً للدّرس النّحويّ(١).

٣– معياريّة القاعدة :

المعياريّة أو المنهج المعياريّ هو ما وُصِفَ به منهجُ النّحويّين القدماء من بعض اللّغويّين العرب المحدثين . يقول: الدّكتور كمال بشر: ((و الاتجاه المعياريّ هو الاتِّجاه السائد في النّحو العربيّ . والمعياريّة مبنية على أساس فكرةٍ تقليديّةٍ مشهورةٍ تمثِّلها العبارة الآتية: اللُّغة هي ما يجب أنْ يتكلَّمَه النّاس، وليست ما يتكلَّمُه النّاسُ بالفعل))(٢).

والوصفيّون المحدثون يرفضون هذه الفكرة ؛ إذ يرون أنّه لا ينبغي للباحث أن يضع معاييرَ للصّواب والخطأ ، فالباحث بهذا المنهج((لا تعدو وظيفته تسجيل الواقع اللُّغويّ كما هو ، بدون التّورُّط في مسائل الصّواب والخطأ))(٣).

وقد أخذ الدّكتور محمّد حماسة بهذه الفكرة والتزمها فهو كثيراً ما يصف منهج النّحويّين القدماء بأنّه منهج معياريّ يسعى إلى طرد القواعد ثُمَّ يقف على النّقيض من هذا المنهج ، فيرى ((أنّ المستوى الصّوابيَّ لا يفرضه الباحث ، ولكنّه مرتبطٌ بالجماعة اللّغويّة وعلاقاتها بالأفراد الذين يكوّنونها ، وأنّ ما تتّفق عليه الجماعة اللغويّة أنّه صوابٌ في عصرٍ معين، يكون هو الصّواب اللّغويّ لها، وأنّ الخطأ اللّغويّ هو الذي تستنكره الجماعة اللُّغويّة ، لكنّها إذا قَبِلَتْه بعد ذلك في الاستعمال، وتداولته فيما بينها ، لا يمكن وصفه حينئذٍ بأنّه خطأ))(٤) .

ويرى الدّكتور محمّد حماسة أنّه ((ينبغي لتحديد الصّواب والخطأ اللّغويَّيْنِ أن يُقَسَّمَ تاريخُ اللُّغة إلى مراحل ، وكلُّ مرحلةٍ تُقَسَّمُ إلى مستوياتٍ ، ثُمَّ يُدرَسُ كلّ مستوًى على حِدَةٍ في ظروفه اللّغويّة المرتبطة بالجماعة اللغويّة لتحديد ما تقبله الجماعة اللغويّة من ذلك المستوى المعين وما

---

(١) ينظر: لغة الشعر ،دراسةٌ في الضرورة الشعريّة: ٦٧ ، و:اللغة بين المعياريّة والوصفيّة ٤٩ - ٥٠ .
(٢) دراسات في علم اللغة :٥٠ .
(٣) دراسات في علم اللغة:٥٠ .
(٤) لغة الشعر،دراسة في الضّرورة الشّعريّة: ٣٦٠ .

تستنكره ، وهل قبلت فيما بعد ما استنكرته أوّلاً .. إلخ ، ولا شكّ أنّ هذا جهدٌ دونه صعوبات ، ولكنّه مع ذلك يَقِفُنا على تاريخ لُغتنا الغامض))[1] .

وهذه الفكرة – فيما يبدو – قد استوحاها من أستاذه الدّكتور تمّام حسّان ، حيث يقول:((أمّا الوصفيّة فاللّغة أمامها جهازٌ متحرِّكٌ يخضع للوصف في إحدى مراحله، ولكنّه يتطوّر ويتحَّرك مع الزّمن ، فيحتاج بعد تطوره إلى تجدُّد وصفه في حالته الجديدة . وبهذا لا يسمح المنهج الوصفيّ للنّحو أن يتجمد في مكانه محاولاً أن يُوقِفَ تطوّرَ اللّغة ويجمدها على حالها ، وهيهات ؛ فإنّ القوانين الاجتماعيّة أقوى من قواعد النّحو ، ومن أمانيّ رجال النّحو))[2].

وقد اطلق الدّكتور محمّد حماسة حكما قاسياً على النّحويّين القدماء فيما يتعلَّق بتحديد الصّواب والخطأ، حيث يقول: ((إنّنا ، بعد ذلك ، لا نَعْتَسِفُ إذا قلنا إنّ نحاتنا قد أخطأوا في تحديد الصّواب من الخطأ))[3].

ويبدو أنّه قد أحسَّ بقسوة هذا الحكم فاستدرك قائلا:((ولسنا نفرض عليهم منهجاً لم يُدرِكْه عصرُهُم أو تقتضيه ثقافتُهُم ، ولكنّ ما أُثِرَ عنهم هو الذي يَحكُمُ عليهم))[4].

وينبغي أن أشير بهذا الصّدد ، إلى أنّ بعض المحدثين لم يقبلوا النّقد الموجَّه إلى القدماء ، ووصف النّحو العربيّ بأنّه معياريّ يسعى إلى تحديد الصّواب والخطأ ، فالدُّكتور عبدُهُ الراجحيّ يذهب إلى أنّ تعريف ابن جنّي للنحو بأنّه:((انتحاءُ سَمْتِ كلام العرب في تصرُّفِه من إعرابٍ وغيرِه ، كالتّثنية ، والجمع ، والتّحقير ، والتّكسير ، والإضافة ، والنَّسَب ، والتّركيب، وغير ذلك ، لِيُلْحِقَ من ليس من أهل اللّغة العربيّة بأهلها في الفصاحة))[5].

يذهب إلى أنّ هذا النّص المهمّ يضع أمامنا حقائق ، منها ((أنّ الدّرس النّحويّ عند العرب لم يكن (معياريّاً) كما يذهب بعض الدّارسين المحدثين ، لكنّه تقديمٌ لكلام العرب كما هو ، وهو ما

[1] لغة الشعر – دراسة في الضرورة الشّعريّة : ٣٦١ .
[2] اجتهادات لغويّة : ١٤ .
[3] لغة الشعر، دراسةُ في الضّرورة الشعريّة: ٣٦١ .
[4]لغة الشعر، دراسةٌ في الضَرورة الشعريّة: ٣٦١ .
[5] الخصائص : ١/ ٣٤ .

يمكننا أنّ نفهمه من لفظة (انتحاء) ، ومن الطّريقة التي فسّرَ بها ابن جنّي كثيراً من الظّواهر النّحويّة))[١].

ويرى الدّكتور محمّد حسن عبد العزيز أنّ ((النّظرة المعياريّة إلى اللّغة مقبولةٌ بل ضروريّةٌ في كثير من الأحوال ، فهي لازمةٌ في المراحل المختلفة لتعليم اللّغة القوميّة ... وقد حافظتْ الأعمال التي خلّفها لنا النُّحاة العرب في وضع قواعد اللُّغة العربيّة ، حافظت على العربيّة الفُصحى فترةً طويلةً من الزّمن دون أن تتطور تطوراتٍ كبيرةً ، كما حدث ذلك في اللّاتينيّة حيث تشعّبت إلى لهَجاتٍ متعدّدةٍ ، وهي الآن لغات قوميّة ، وقد فعلوا ذلك بهدف المحافظة على القرآن الكريم ، والخوف من أن يتطّرق إليه التّغيير والتّبديل))[٢].

ويرى الدّكتور نعمة رحيم العزاويّ ((أنّ المعياريّة تظهر في دراسة اللّغة مرتين: الأولى خلال عمليّة (الوصف) ، والأخرى بعد انتهاء الواصف من استخلاص قوانينها وصياغة نظامها ، وهدفُ(المعياريّة) حين تظهر خلال (الوصف) اطّرادُ القواعد ، والحرصُ على تمثيلها للاستعمال العامّ للُّغة ،و تجنُّب ما يَنقُضها ويصطدم بها من الشَّاذ والنّادر وسائر ما ينحرف عن مجرى اللّغة العامّ لهذا السّبب أو ذاك))[٣].

وما ذهب إليه الدّكتور نعمة رحيم العزاويّ يدلّ على أنّه لا يرى تعارضاً بين الوصفيّة والمعياريّة كما يصوّر ذلك بعض المحدثين . وهذا ما أكّده الدّكتور عبد السّلام المسدِّيّ إذ رفض فكرة أن تكون الوصفيّة والمعياريّة فكرتين متنافرتين ، وعدّ ذلك من الأخطاء الجوهريّة ، إذ يقول: ((فالخطأ الجوهريّ الذي وقع فيه–إذن – كثيرٌ منّا ، هو اعتبار الوصفيّة والمعياريّة شُحنتَيْنِ متنافرتَيْنِ ، حتّى اعتبرنا أنَّ الألسنيَّ من حيث يلتزم بالوصفيّة ، تحتَّمَ عليه الطَّعْنَ في المعياريّة))[٤].

ومهما يكن من أمرٍ فإنّ مفهوم المعياريّة عند الدّكتور محمّد حماسة ، ومن تأثّر بهم من الوصفيّين يتجاوز قضيّةَ تحديد المستوى الصّوابيّ إلى قضايا أخرى قد تمثِّل نقطة افتراقٍ بين

---

[١]فقه اللغة في الكتب العربية : ١٥٠

[٢]مدخل إلى علم اللغة : ١٤٢

[٣] مناهج البحث اللغويّ بين التراث والمعاصَرة : ١٤٥

[٤] الفكر العربيّ والألسنيّة : ١٤

منهجينِ مختلفينِ: أوّلهما يكتفي بالواقع المنطوق ، إذ يركِّز اهتمامه ((على التّركيب الشّكليّ أو البنية الظّاهريّة لِلُّغة))[1] .

وثانيهما يتجاوز الواقعَ اللُّغويّ المنطوق إلى التّفسير وما يستتبع ذلك من القول بالحذف والاستتار والتّقدير ، وهو ما يتمثّل في النّحو العربيّ القديم .

والوصفيّون البنيويّون يرفضون هذه الظّواهر. قال الدّكتور سامي علي جبار: ((والوصفيّة منهج يقوم على ظاهر اللُّغة دون التّعمق في تفسير الظّواهر اللُّغويّة والنَّحويّة ؛ لذلك كان العامل النَّحويّ ، والحذف ، والتَّقدير ، والقياس ، والأمثلة المصنوعة ، على رأس قائمة ما شَمِله مِعْوَلُ الوصفيّين في هدْم النحّو القديم))[2] .

مظاهر المعياريّة عند الدّكتور محمّد حماسة:

أوّلاً: القول بتراكيب لم تُسمع عن العرب ، ولم يقولوا بها:

وقد ذكر الدّكتور محمّد حماسة نماذج من كتب النّحو يظهر فيها إجازة النّحويّين تراكيبَ معيّنةً لم تتكلَّم بها العرب ، منها:

١– قال سيبويه :((وكان عيسى بن عمر يقول(يا مَطَرًا) ، يُشبِّهُهُ بقوله يا رجلاً[يجعله إذا نُوِّنَ وطال كالنَّكرة] ، ولم نَسْمعْ عربيّاً يقوله ، وله وجهٌ من القياس إذا نُوِّنَ و طال كالنَّكرة))[3]

٢– وقال المبرد:((هذا بابٌ من الذي والتي ألَّفه النّحويّون ، فأدخلوا(الذي) في صلة(الذي) ، وأكثروا في ذلك))[4] .

٣–وقال ابن جنّي: ((وأجاز أبو الحسن: ضُرِبَ الضَّربُ الشَّديدُ زيداً ، ودُفِعَ الدَّفْعُ الذي تعرف إلى محمّدٍ ديناراً ، وقُتِلَ القَتْلُ يومَ الجمعة أخاك ، ونحو هذه من المسائل . ثُمّ قال: هو جائز في القياس ، وإن لم يَرِدْ به الاستعمال))[5]. قال الدكتور محمد حماسة بعد ذكر هذه النّماذج

---

[1] أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ١٠٩ .

[2] في المناهج اللغويّة المعاصرة : ٥٠٨ - ٥٠٩ .

[3] الكتاب : ٢/ ٢٠٣.

[4] المُقتَضَب : ٣/ ١٣٠ .

[5] الخصائص ١/ ٣٩٧

وغيرها:((هذه النّقول المختلفة صريحةُ الدَّلالة على أنّ النّحاة وقفوا موقفَ المتكلِّم في اختراع تعبيراتٍ في اللُّغة وفرضها))[١].

ثانيا: رفْضُ بعض ما جاء عن العرب وسُمِعَ عنهم:

يرى الدّكتور محمّد حماسة أنّ القياس كما دفع بالنّحويّين إلى اختراع تراكيب لم تُسمَعْ عن العرب وفرضها على المتكلِّمين ، دفعهم أيضاً إلى عكس هذا، ذلك أنّهم رفضوا بعض ما سُمِعَ عن العرب[٢]، ومن النماذج التي ذكرها على ذلك ما رواه أبو حاتمٍ سَهْلُ بن محمّد بن عثمان (ت٢٥٥هـ) قال: ((قال الأصمعيّ: يقال في الوعيد والتّهدُّدُ : قد رَعَدَ فلانٌ لنا وبَرَقَ ، ورَعَدْنا و بَرَقْنا . لا يقال: أَرْعَدَ فلانٌ ولا أبْرَق، قال أبو زيد: بل يقال ذلك . قلت للأصمعيّ : الكميت يقول:

أَبرِقْ وَأَرْعِدْ يَا يَزِيـ ... دُ فَمَا وَعِيدُكَ لِي بِضَائِر[٣]

فقال: الكُمَيتُ ليس بحُجَّةٍ ، كأنّه يقول: هو مُوَلَّد . قلت: فأخبرنا به أبو زيدٍ عن العرب أنّه سَمِعَهُ من الفصحاء فأبى))[٤].

ولا أرى في هذه الرِّواية نموذجاً صالحاً لما يريد الدُّكتور محمّد حماسة أن يمثِّل به ؛ لأنّها تمثل نقاشاً في حُجيِّة شاعر من عدمها ، ولو ثبت عند الأصمعيّ حُجيّةَ شعر الكُمَيت لما رفض هذا الاستعمال الذي ورد في شعره .

ثالثا: تخطيء العرب:

لم يرتضِ الدُّكتور محمّد حماسة منهج القدماء في فرض القواعد على المتكلِّمين ، وذلك لأنّه –كما ذكرتُ– يرى أنّ بيان الصّواب والخطأ في الاستعمالات اللُّغويّة متروكٌ للجماعة اللُّغويّة ، وليس من حقِّ اللُّغويّ أن يحكم بصحّة استعمالٍ لُغويٍّ أو خطئه . ويرى أنّ النّحويّين تجاوزوا في فرض قواعدهم وخطّأوا العرب الذين ينتمون إلى عصور الاستشهاد . ولم يرتضِ ما ذهب إليه

---

[١] لغة الشعر ،دراسةٌ في الضّرورة الشّعريّة: ٧٠

[٢] لغة الشعر : ٧١

[٣] ديوانه : ١٣٢ .

[٤] مجالس العلماء: ١٤١

الدّكتور شوقي ضيف ، وعبد الخالق عضيمة من أنّ مراد القدماء من مصطلحات(الغَلَط واللّحن) ما شذَّ عن القياس[١] .

ورأى أنّهما متأثران بما قاله ابن هشام الأنصاريّ عن سيبويه:((ومراده بالغَلَط ما عبَّر عنه غيرُه بالتّوهُّم ، وذلك ظاهرٌ من كلامه ، ويوضِّحه إنشادُهُ البيت ، وتوهّم ابن مالك أنّه أراد بالغلط الخطأ ، فاعْتُرِضَ عليه بأنّا متى جوّزنا ذلك عليهم زالت الثّقة بكلامهم ، وامتنع أن نُثبتَ شيئا نادراً لإمكان أن يقال في كلّ نادر : إنّ قائله غَلِطَ))[٢].

ورأى أنّ ذلك غير مقبول ، ((لأنّ مصطلح الشّذوذ لم يكن غريباً عليهم بل كانوا يستعملونه، فإذا كانوا يريدونه على وجه الحقيقة فلماذا لم يطلقوه على ما ادَّعوا أنّه غَلَطٌ من غير حاجةٍ إلى تأويل ؟ والواقع أنّهم كانوا يَعنُون هذه اللّفظة تماماً))[٣].

والذي أراه أنّ الدّكتور محّمد حماسة قد وَهِمَ كما وَهِمَ ابن مالك ، إذ يُفهم من كلامه أنّه متابع له في ردّه على سيبويه في تغليط العرب ، ورأى أنّه أراد بالغلط الخطأ .

والواقع أنّ الغلط ليس مرادفا للّحن ، إذ إنّ الغلط ضربٌ من الشّذوذ عن المطَّرد ، وهو يقع في كلام العرب ولكنّه لا يقاس عليه ، كما في قول سيبويه (وهو الذي اعترض عليه ابن مالك)[٤] :((واعلم أنّ ناساً من العرب يَغْلَطُون فيقولون : إنّهم أجمعون ذاهبون ، وإنّك وزيدٌ ذاهبان ، وذاك أنّ معناه معنى الابتداء ، فَيُرى أنّه قال: هم ، كما قال[٥] :

ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

على ما ذكرتُ لك))[٦].

---

[١]ينظر:المدارس النحوية : ١٦١، و المقتضب ١/٢٦١ ، الهامش (٢) .

[٢]مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢/ ٦٢٢.

[٣] لغة الشعردراسة في الضرورة الشّعريّة: ٧٢ .

[٤] ينظر: شرح الكافية الشافية :١/ ٥١٥ .

[٥]البيت لزهير بن أبي سلمى ، وهوفي ديوانه : ٧٦ ، والروايه فيه : ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائيا.

[٦] الكتاب ٢/ ١٥٥.

وقد عقد ابن جنّي باباً بعنوان(باب في أغلاط العرب) ذكر فيه أمثلةً كثيرةً من(أغلاط العرب)[١] وهو لا يعني بالأغلاط:(الخطأ) ، يدلُّ على ذلك ما خَتَمَ به البابَ وهو قوله: ((وهذا بابٌ في غاية السَّعَةِ ، و تَقَصِّيه يذهب بنا كلَّ مذهبٍ . وإنَّما ذكرتُ طريقَه وسَمْتَهُ لِتأْتَمَّ بذلك ،وتَتَحَقَّقَ سَعَةَ طُرُقاتِ القوم في القول . فاعْرِفْه بإذن الله تعالى))[٢].

أمّا اللَّحْنُ –وإنْ تعدّدت معانيه–[٣] فقد استقرّ في عُرْف اللُّغويّين والنّحويّين أنّه خطأٌ وانحرافٌ في الاستعمال ، وهو لا يقع ممّن يدخل ضمن عصور الاحتجاج ، وإنّما يقع ممّن تجاوز تلك العصور ، ولذلك نجد في كتب النّحو ، ولا سيَّما المتأخِّرة منها ، إطلاق حكم التلحين على بعض الشُّعراء المولَّدين[٤].

رابعاً: التّأويل والتّقدير والحذف والاستتار والتّشبيه والحمل على المعنى:

لم يفرِّق الدّكتور محمّد حماسة بين هذه المصطلحات ، ولم يبيّن المراد منها بصورةٍ واضحةٍ ، وإنّما مضى في انتقاده النّحويّين في لجوئهم إلى هذه الوسائل لتستقيم لهم القواعد التي هي عندهم قوانين لابدّ أن تُفرض على المتكلِّمين[٥].

وهو بذلك يُدرج مصطلحَ (التّأويل) ضمن مصطلحاتٍ أخرى بوصفها وسائل يلجأ إليها النّحويّون من أجل أن تطَّردَ لهم القواعد . والحقيقة أن مصطلح (التّأويل) مفهوم عامّ تندرج ضمنه المصطلحات الأخرى . قال الدّكتور عليّ أبو المكارم : ((التأويل– إذاً– هو محاولة إرجاع النّصوص التي لم تتوافر فيها شروط الصِّحَّة نحويّاً إلى موقفٍ تتَّسم فيه بالسَّلامة النّحويّة ، أو بتعبيرٍ آخر هو صَبُّ ظواهر اللُّغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد))[٦] .

وبعد عرضٍ مفصّل لمفهوم التأويل في اللّغة ومحاولة ربطه بالمفهوم الاصطلاحيّ لهذا المصطلح عند القدماء ، يقول الدُّكتور عليّ أبو المكارم :((نصل من هذا كلّه إلى أنّ التّأويل عند

---

[١]ينظر: الخصائص : ٣/ ٢٧٣ ـ ٢٨٢ .

[٢] الخصائص ٣ :/ ٢٨٢ .

[٣] ينظر: من أسرار اللّغة ١٧٤-١٧٧ ، ولحن العامة والتطور اللغويّ : ١٣ -٣٤ .

[٤] ينظر: ٤٦-٤٨ من الرسالة .

[٥] لغة الشعر، دراسة في الضّرورة الشعريّة: ٧٥ .

[٦]الحذف والتقدير في النحو العربيّ: ٢٠٤ .

النّحاة مظهرٌ من مظاهر الالتزام بالنّصوص ، وأنّ الالتزام بهذا المعنى يتضمَّن طرفين أو يمتدُّ على جبهتَين:

أوّلاً: الأخذ بالنّصوص الموافقة للقواعد .

وثانياً: تأويل النّصوص المخالفة للقواعد تأويلاً يَبْعُدُ بها عن التّأثير في القواعد ذاتها؛ إذ يفسِّرها و يصوغها بشكل ينأى بها عن معارضتها ، أو يُضْعِفُ من قيمة هذه المعارضة ويُلغي أثرها))[1].

بعد ذلك خصّص فصلاً مستقلّاً أطلق عليه:(أساليب التّأويل النّحويّ) ومنها الحذف والتّقدير [2].

ومهما يكن من أمرٍ، فقد بدا رفض الدّكتور محمّد حماسة للتّأويل ووسائله واضِحاً في المرحلة الوصفيّة من بحثه النّحويّ ، ورأى أنّ القدماء لجأوا إلى هذه الظّواهر((لأنّهم نظروا إلى القواعد على أنّها قوانينُ لابدّ أن تفرض على المتكلّمين ، ولذلك أرادوا أن يُظهروا هذه القواعد في صورةٍ مُحكَمَةٍ حتّى لا يتطرّقَ إليها شكٌّ))[3] .

ويصف هذه الظّواهر بأنّها أمورٌ ذهنيّةٌ عقيمةٌ فيقول: ((فمحاولة الاطّراد هي المسؤولة عن كلّ ما أصاب النّحو من هذه الأمور الذهنيّة العقيمة التي تختلف باختلاف الاتّجاهات و المذاهب))[4].

ولشّدة تمسُّكِهِ برفض هذه الظّواهر ، لم يجد الدّكتور محمّد حماسة حَرَجاً في أن يختلف مع بعض أساتذته لاختلاف المنهج ، وظهر هذا واضحاً في مناقشة أستاذه عليّ النّجديّ ناصف.

فالأستاذ عليّ النّجديّ يُقِّرُ بوجود هذه الظّواهر في النّحو العربيّ ويدافع عنها، ويرى أنّ ((علماء اللُّغة لم يخلقوا التّأويل والتّقدير خَلْقاً، ولا تكلّفوا القول فيهما ارتجالاً، ولكنّهم اعتمدوا فيهما على مبادئَ سليمةٍ ، وأصولٍ مقرَّرةٍ ، فقاسوا النّظير على النّظير، واستدلُّوا بالحاضر على الغائب،

---

[1] أصول التفكير النحويّ : ٢٣٣.

[2]ينظر: أصول التفكير النحويّ : ٢٥١ وما بعدها .

[3]لغة الشعر ،دراسةٌ في الضّرورة الشّعريّة: ٧٥

[4]لغة الشعر ،دراسةٌ في الضّرورة الشّعريّة: ٧٥

ورأوا المحذوف في المذكور ، تهديهم روايةٌ واسعةٌ ، وملاحظةٌ بارعةٌ ، وتجربةٌ طويلةٌ ، وحِسٌّ لُغويٌّ غيرُ مدخول))[١] .

ولكنّ الدّكتور محمّد حماسة لم يرتضِ من أستاذه هذا الرأي ، ورأى أنّ الذي أملاه عليه إيمانه بوجود الفلسفة والمنطق في النّحو . يقول:((وإذا كان أستاذنا الفاضل يرى هذا ، فليس ذلك إلّا لأنّ سيادته يُقِرّ وجودَ الفلسفة والمنطق في النحو بمفهوم علمائنا القدماء))[٢] .

وذلك في قول عليّ النجديّ :((... مع أنّ الأمر ينبغي أن يكون إلى النّص أولّاً ، ثُمَّ إلى الفلسفة والمنطق بعده ، يُدرَسُ النّص لاكتناه خفاياه ، والكشفِ عن مصادره وموارده ، ثُمَّ تجيء الفلسفة والمنطق فيعملان عملهما في ضوء النّتائج التي انتهت إليها دراسة النّص))[٣].

يقول الدّكتور محمّد حماسة مبيِّنًا موقفه مما ذهب إليه عليّ النّجدي : ((ولو رأى سيادتُهُ ما ارتآه الدّارسون المحدثون من إلغاء القياس وإخفاقه منهجاً في دراسة اللُّغة ، وتنحية الفلسفة والمنطق عن اللُّغة ، لأنّ لِلُّغةِ منطقها الخاصّ بها ، لَكان من أوّل الداَّعين إلى إلغاء التّأويل والتّقدير . فالرأي هنا مختلِفٌ لاختلِاف المنهج))[٤].

ومُنطَلَقُ الدّكتور محمّد حماسة في رفض هذه الظّواهر ، هو اقتناعه التّامّ بأفكار المنهج الوصفيّ البنيويّ ، الذي يعتمد على الجانب المنطوق فحسب ، وهو متأثِّر في هذا بآراء أساتذته ولاسيَّما الدّكتور تمّام حسّان الذي يقول عن التّقدير :((والتّقدير بليِّةٌ فلسفيّة ميتافيزيقيّة ومنطقيّة ابتُلِيَ بها النّحو العربيّ ولا زال يُبتَلَى))[٥] .

ويرى الدّكتور محمّد حماسة أنّ التّقديرَ أمرٌ شخصيّ يختلف من باحث لآخر، وأعطى مثالاً لذلك من مسائل الخلاف بين النّحويّين، وهي مسألة(تقديم معمول الاسم عليه)[٦].

---

[١] من قضايا اللغة والنحو ٩١ ، ٩٢

[٢] لغة الشعر، دراسةٌ في الضّرورة الشّعريّة: ٧٦

[٣]من قضيا اللغة والنحو : ١٠٥

[٤]لغة الشعر ،دراسةٌ في الضّرورة الشّعريّة: ٧٦

[٥]مناهج البحث في اللغة : ١٩ .

[٦]ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين : البصريّين والكوفيّين المسألة (٢٧) : ٢٢٨/١.

فقد احتجّ الكوفيّون على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه بقوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾[1]والتّقدير عندهم ((عليكم كتابَ اللهِ ، أي الْزموا كتابَ اللهِ ، فنُصِبَ كتابُ الله بعليكم ، فدلّ على جواز تقديمه))[2] أمّا البصريّون فقد منعوا تقديم المفعول على اسم الفعل ، وقالوا :إنّ((**(**كتابَ الله**)** ليس منصوباً بعليكم ، وإنّما هو منصوبٌ لأنّه مصدر ، والعامل فيه فعل مقدَّرٌ، والتقدير فيه : كَتَبَ كتاباً اللَّهُ عليكم ، وإنّما قُدِّرَ هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدَّم عليه))[3].

قال الدّكتور محمّد حماسة:((وهكذا نرى التّقدير صراعاً من وراء النّص لمحاولة إخضاعه لقاعدةٍ ما ، و إن لم يغيِّر من طريقة نطقه شيئا))[4].

خامساً: الشّذوذ ، والنّدرة ، والقلّة :

يجمع بين هذه المصطلحات مفهوم عامٌّ، وهو مخالفة الشائع المطَّرِد في القياس والاستعمال، أمّا من حيث التّفصيل فإنّ لكلّ مصطلحٍ من هذه المصطلحات مفهوماً خاصّاً به ، فيُعرَّف الشّاذّ بأنّه ((ما يكون بخلاف القياس من غير النّظر إلى قلّة وجود وكثرته))[5].

وقد حاول ابن هشام الأنصاريّ أنّ يُفَرِّقَ بين المصطلحات التي تُقابل الكثرة ، إذ يقول فيما ينقله عنه السُّيوطيّ: ((اعلم أنّهم يستعملون غالباً ، وكثيراً ، ونادراً ، وقليلاً ، ومطَّرِداً ، فالمطّرد لا يتخلَّفُ ، والغالب أكثر الاشياء ولكنّه يتخلَّف ، والكثير دونه ، والقليل دونه ، و النّادر أقلّ من القليلِ))[6] .

---

[1]سور النساء وتمامها : ﴿ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُواْ بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ ۚ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَٰضَيْتُم بِهِۦ مِنۢ بَعْدِ ٱلْفَرِيضَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٢٤﴾ ﴾

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين : البصريّين والكوفيّين المسألة(٢٧) ١/ ٢٢٨.

[3]الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين : البصريّين والكوفيّين المسألة (٢٧)١/٢٣٠.

[4] لغة الشعر ، دراسة في الضرورة الشّعريّة: ٧٦

[5]الأشباه والنظائر في النحو : ١/ ٢٢٩.

[6]الاقتراح في علم أصول النحو : ٣٦ .

ولكنّ هذا التّفريق لم يُرض الدّكتور محمّد حماسة ؛ إذ رأى في تحديد ابن هشام لهذه المصطلحات أنّه تحديد نسبيٌّ تنقُصُهُ الدِّقَّةُ (١).

والذي يريد أن يثبتَهُ الدّكتور محمّد حماسة هنا أنّ أحكام الشّذوذ والقلّة والنّدرة جاءت نتيجة للمنهج القياسيّ الذي اتّبعه النّحويّون ، وهي عنده مظهرٌ من مظاهر المعياريّة(٢) .

سادسا: ضرورة الشّعر:

وهذه هي القضيّة الأبرز فيما تعرّض له الدّكتور محمّد حماسة في منهج النّحويّين القدماء ، وقد تناولها من جوانب عِدَّة مبيّناً أسباب نشأتها في منهجهم ، وهذه الأسباب تتلخّص في جانبين:

أمّا الجانب الاوّل فيمثّل الجانب الاستقرائيّ في منهج القدماء ، وكيفيّة تعاملهم مع مصادر الاستشهاد المختلفة. فالضّرورة متأتّية من الخلط بين المستويات اللّغويّة ومنها الشّعر والنّثر وقد وقفتُ عند هذا الجانب في المبحث سابق .

وأمّا الجانب الثاني: فيمثل الجانب القياسيّ في منهجهم ، وذلك أنّهم سعوا إلى طرد القواعد التي وضعت بالنّظر إلى المستويات المختلفة من غير تفريق بينها ، ورأوا أنّ هذه القواعد يجب أن تكون مطّردة ، ومن ثَمَّ حكموا على ما خالفها من ظواهر بأنّه شاذّ أو نادرٌ ، أو ضرورة .

فالحكم بالضّرورة مظهر من مظاهر المعياريّة ومحاولة طرد القواعد في منهج القدماء عند الدّكتور محمّد حماسة٣ .

(١)ينظر: لغة الشعر ، دراسةٌ في الضّرورة الشّعريّة: ٨٢.

(٢)ينظر: لغة الشعر ، دراسةٌ في الضّرورة الشّعريّة: ٨٠ .

٣ ينظر : لغة الشعر – دراسة في الضرورة الشعريّة : ٨٥-٨٦ .

الفصل الثاني

الجملة العربيّة ، مفهومها و أقسامها

توطئة:

انطلق الدّكتور محمّد حماسة في دراسة الجملة العربيّة من منطلقاتٍ منهجيّةٍ حديثةٍ . هذه المنطلقات تمثّل نقاط خلافٍ بين منهج المحدثين الوصفيّين ، ومنهج النّحويّين القدماء ، ومن ثَمَّ فإنّ دراسته للجملة في هذه المرحلة تختلف شكلاً ومضموناً عمّا عهدناه في كُتُب النّحويّين القدماء. وآراؤه في الجملة وما يتعلّقُ بها تتجاوز الخلافات الجزئيّة اليسيرة مع القدماء إلى ما يمكن أن نعدّها محاولةً جديدةً لإعادة وصف الجملة العربيّة .

وقبل أن يشرع الدّكتور محمد حماسة في تناول موضوع الجملة ، وقف عند المنهج الذي عرض فيه القدماء الجملة وأقسامها ، فالجملة لم تكن نقطة البدء في دراستهم النّحويّة ، وإنّما كان الحديث عنها مُفرَّقًا ضمن الأبواب النّحويّة المختلفة ، وقد أدّى هذا التّفريق إلى عدم تحديد الصّور الشّكليّة للجملة العربية تحديداً دقيقاً ، بحيث تكون دراستهم بعد ذلك تحليلاً نحويّاً لها [1].

ومن هنا فقد سعى الدّكتور محمّد حماسة إلى أن يعطي تصوّراً دقيقاً عن الجملة قبل أن ينتقل إلى تناول الجزئيّات الأخرى التي تتألّف منها ، لأنّه يعتقد –متأثّراً بمنطق الدّراسات اللّغويّة الحديثة– أنّه من الوهم والخطأ أن ((نبدأ من الألفاظ لتأليف النّظام ، وذلك بإجراء عمليّة جمعٍ بينهما ، بينما الواجب هو الابتداء من الكلّ المتضامن ابتغاءَ أن نصِلَ بالتّحليل إلى العناصر التي يتألّف منها هذا الكلّ))[2] .

وأشار الدّكتور عبد الرحمن أيوب ((إلى وجود مذهبين في الدِّراسة ، أحدهما يبدأ بالجزء وينتهي منه إلى الكلُّ ، كما يفعل البنّاء حين يضع حجراً فوق حجرٍ حتّى ينتهي إلى بناءٍ كامل . وثانيهما ينظر إلى البناء الكامل و يتبيَّنُهُ حجراً حجراً ، دون أن يُزِيحَ أحداً من الأحجار عن

---

[1] ينظر :العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث: ٢٥ .
[2] اللغة والمنطق في الدراسات الحاليّة : ٧٥.

موضعه من البناء . والصّنيع الأوّل صنيع من يُكوّن الشّيء ، أمّا الصّنيع الثاني فصنيع من يصفُ تكوينه ، دون أن يتدخّل فيه بشيء .

وهذا الفرق بين من يبني البناء ومن يصفه ، هو نفس الفرق بين المدرسة اللّغويّة التّقليديّة – ومنها مدرسة النّحاة العرب – وبين المدرسة اللُّغويّة التّحليليّة الحديثة ، التي تصف التّركيبَ اللّغويّ دون أن تفصلَ أجزاءه بعضها عن بعض))[1] .

وقد اختار الدّكتور محمّد حماسة المذهب الحديث ، وآثر أن يبدأ بالكلّ ، وهو الجملة ، وحاول أن يقدِّم تقسيماً جديداً لها على وَفْق أسسٍ حديثة تُباين الأسس التي على وَفْقها وضع القدماء تقسيمهم للجملة .

---

[1] دراسات نقدية في النحو العربيّ : ٢ - ٣ .

المبحث الأول

مفهوم الجملة وأسس تصنيفها

أوّلا: مفهوم الجملة:

يُعَدُّ مفهوم الجملة من الأسس التي بنى عليها الدّكتور محمّد حماسة تقسيمه الجديد للجملة، وهو في تحديد مفهومها يختلف عن تحديد النّحويّين القدماء ، لارتباطه بأفكار منهجيّةٍ حديثةٍ .

وإذا ما أردنا الوقوف عند مفهوم الجملة عند القدماء ، فإنّنا نجدهم ينقسمون في ذلك على مذهبين :

المذهب الاوّل: يسوّي بين مصطلحي (الكلام) و(الجملة) ويعطيهما مدلولاً واحداً .

المذهب الثاني: يُفرّق بينهما ويُعطي كلّ مصطلحٍ مدلولاً محدّداً يختلف عن الآخر[(١)] .

ويمثّل المذهب الأوَّل مرحلةً تاريخيّةً متقدِّمةً ، فقد ظهرت هذه التّسويّة مع ظهور مصطلح (الجملة) ، الذي سبقه إلى الظهور قرينُهُ الآخر وهو(الكلام) بوصفه مصطلحاً نحويّاً[(٢)].

ويرى عددٌ من الدّارسين أنّ أوّل من استعمل مصطلح (الجملة) بوصفها مصطلحاً نحويّاً هو المُبَرِّد[(٣)] ، فقد ذكرها في باب الفاعل حيث يقول: ((وإنّما كان الفاعل رفعاً لأنّه هو والفعل جملةٌ يحسُن عليها السّكوت ، وتجب بها الفائدة للمخاطب ، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت: قام زيدٌ فهو بمنزلة قولك: القائم زيدٌ))[(٤)] .

والصّحيح أنّ أبا زكريا الفرّاء قد سبق المبرِّد إلى استعمال (الجملة) بوصفها مصطلحاً نحويّاً[(٥)] ، وذلك في كلامه على قوله تعالى:﴿ وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ ۚ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ

(١) ينظر : العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث : ٢٦ - ٣٢ ، وبناء الجملة العربيّة : ٢١ - ٣٢ ، ومقومات الجملة العربية : ١٨ - ٤٨ .

(٢) ينظر: بناء الجملة العربية : ٢١

(٣) ينظر: بناء الجملة العربية : ٢٣ ، ومقومات الجملة العربية : ٢٠ ، والجمل المحتملة للاسميّة والفعليّة : ١٣

(٤)المقتضَب : ١٤٦/١ .

(٥)ينظر : الجملة العربيّة في دراسات المحدثين : ١٩

﴿أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴿١٩٣﴾﴾[1] حيث يقول: ((فيه شيءٌ يرفع (سواءٌ عليكم) ، لا يظهر مع الاستفهام ، ولو قلت: سواءٌ عليكم صَمْتُكُم، ودعاؤُكُم تبيّن الرّفع الذي في الجملة))[2] . وفي قوله: ((وتقول: قد تبيّن لي أقام زيدٌ أم عمرٌو ، فتكون الجملةُ مرفوعةً في المعنى ؛ كأنّك قلت: تبيّن لي ذاك))[3]

ومهما يكن من أمرٍ فقد سُوِّي بين مصطلحي (الجملة) و(الكلام) عند الفريق الأوّل ، ويمكن عدّ تلك التسوية المرحلةَ الأولى في تاريخ نشأة مصطلح (الجملة) وتطوّره ، ولن أقف طويلاً عند أقوال النّحويّين الذين يسوّون بين المصطلحين ، ولكنّني سأذكر منها كلام ابن جنّي لاعتماد الدّكتور محمّد حماسة عليه في تحديد مفهوم (الجملة) . يقول الدّكتور محمّد حماسة: ((التّعريف الذي نرتضيه للجملة هو تعريف ابن جنّي ؛ لأنّه يناسب الفهم اللّغويّ الحديث ، ولأنّه يُتيحُ لنا الفرصة لإعادة تصنيف الجملة))[4] .

وهو قول ابن جنّي:((أمّا الكلام فكلُّ لفظٍ مستقلٍّ بنفسه ، مفيدٍ لمعناه ، وهو الذي يسميّه النّحويّون الجمل ، نحو: زيدٌ أخوك ، وقام محمدٌ ، وضُرِب سعيدٌ ، وفي الدار أبوك ، وصَهْ ، ومَهْ ، ورُوَيدَ ، وحاءِ ، وعاءِ في الأصوات ، وحسِّ ، ولبِّ ، وأُفٍّ ، وأوَّه))[5] .

ويبدو أنّ الدّكتور محمّد حماسة قد وقف عند ظاهر هذا النّص الذي يكتفي بعنصري الاستقلال والإفادة من غير اشتراط الإسناد بطرفيه : (المسند والمسند إليه) لفظاً أو تقديرًا .

والواقع أنّ ابن جنّي لم يكن يريد بتعريفه للكلام أو الجملة إسقاط اشتراط الإسناد في الجملة لفظاً أو تقديرًا، بل هو سائرٌ في ذلك على سُنّة من سبقه من النّحويّين وعلى رأسهم سيبويه الذي عرّف المسندَ و المسندَ إليه بقوله: ((وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلّم منه بُدّا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه ، وهو قولك: عبدُ الله أخوك ، وهذا أخوك ، ومثل

---

[1] سورة الأعراف .
[2] معاني القرآن :٢/ ١٩٥.
[3] معاني القرآن :٢/ ٣٣٣.
[4] العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث: ٨٣.
[5] الخصائص : ١/ ١٧ .

ذلك : يذهبُ عبدُ الله ، فلابدَّ للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بُدٌّ من الآخر في الابتداء))[1] .

فكلام سيبويه هذا يدُّل دلالةً صريحةً على أنّه لا بُدَّ من وجود المسند والمسند إليه في الجملة .

وأخذَ ابنُ جنّي بهذه الفكرة والتزمها ، يدُّل على ذلك عباراتٌ صريحةٌ أعرب فيها عن التزامه بفكرة التّقدير والحذف لإكمال ركني الجملة التي فقدت أحدَ عنصريها الإسناديَّين [2] . ومن الأمثلة على ذلك قوله: ((وقد حُذِفَ الخبرُ ، نحو قولهم في جواب مَنْ عِنْدَكَ ؟ : زيدٌ ، أي زيدٌ عندي ، وكذا قوله تعالى ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾[3] ، إن شئتَ كان على : طاعةٌ وقولٌ معروف أمثلُ من غيرهما، وإنْ شئتَ كان على: أمْرُنا طاعةٌ وقولٌ معروف ، وعليه قوله: [4]

فَقَالَتْ: عَلَى اسْمِ اللهِ أَمْرُكَ طَاعَةٌ وإِنْ كُنْتُ قَدْ كُلِّفْتُ مَا لَمْ أُعَوَّدِ))[5]

وقوله: ((وقد حُذِفَ أحدُ مفعولَيْ (ظننت) ، وذلك نحو قولهم : أزيدًا ظننته منطلقاً ؟ ألا ترى أنّ تقديره : أظننت زيداً منطلقاً ظننته منطلقاً ؟ فلمّا أضمرتَ الفعلَ فسَّرتَه بقولك: ظننته ، وحذفتَ المفعولَ الثاني من الفعل الأوّل المقدَّر اكتفاءً بالمفعول الثاني الظّاهر في الفعل الآخر . وكذلك بقيّة أخوات ظننت))[6] .

فابن جنّي في هذا النّص يُعمِلُ وسائل التأويل كالقول بالحذف والتّقدير لتكتمل عناصر الجملة ذهنيّاً إذ لا وجود لها في الظّاهر المنطوق ، وهو في هذا يختلف عمّا يذهب إليه المحدثون، ومنهم الدّكتور محمّد حماسة .

---

(1) الكتاب : ٢٣/١ .
(2) ينظر : الخصائص :٣٦٠/٢ – ٤١١ ، وابن جنيّ النحويّ : ٢٠٢ .
(3) سورة محمد وتمامها : ﴿ فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا۟ ٱللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴿٢١﴾ ﴾
(4) القائل عمر بن أبي ربيعة ،والبيت في ديوانه: ١١٦ .
(٥)الخصائص : ٢/ ٣٦٢.
(6) الخصائص ٢/ ٣٧٤

فالمحدثون لا يعترفون بوجود المسند والمسند إليه في كلّ جملةٍ . قال الدّكتور محمّد عيد بعد نقله كلام سيبويه الذي نقلته قبل قليلٍ : ((فهذه (اللّابُدّيّة) لما تقوم به الجملة قد فرضتْ عدم استغناء كلٍّ من ركنَي الجملة عن الآخر ، كما فرضت على المتكلّم النّطقَ بهما [١]

وامتدّ ذلك إلى الباحثين في النّحو فطبّقوا مبدأ (اللّابُدّيّة) هذا بتقدير أحدهما إذا لم يوجد مع الآخر ، بل استفحلَ الأمرُ فقدّروهما معاً مع خُلُوِّ الكلام منهما.

والدّراسات اللّغويّة الحديثة لا تعترف بهذه (اللابُدّيّة) في فهم الجملة ، فالجملة حقيقةً هي التي تؤدّي الفائدة كاملةً ، أمّا تكوينها الشّكليّ فلا يُشترط فيه أن يوجد في النطق مسند ومسند إليه ، بل تتحقّق الفائدة الكاملة بوجودهما ، وقد تتحقّق بكلمةٍ واحدة إذا أدّت المعنى المفيد))[٢] .

فالمُعوَّلُ عليه عند المحدثين في تحديد الجملة ظاهرُها المنطوق ، فضلاً عن الإفادة والاستقلال ، ولمّا كانت بعض الكلمات تؤدّي الإفادة والاستقلال ، فلا مانع حينئذٍ أن تتكون الجملة من كلمةٍ واحدةٍ . يقول فندريس: ((والجملة تقبل بمرونتها أداءَ أكثر العبارات تنوّعاً ؛ فهي عنصرٌ مطّاطٌ . وبعض الجمل يتكون من كلمةٍ واحدة : (تَعَالَ) ، و (لا) ، و(وأسفاه) ، و(صَه!) ؛ كلُّ واحدةٍ من هذه الكلمات تؤدّي معنًى كاملاً يكتفي بنفسه))[٣].

وينبغي أن أشير هنا إلى أنّ الدّكتور محمّد حماسة وغيره من المحدثين قد أخذوا مفهوم (الكلام) عند القدماء ، وجعلوه تعريفاً للجملة ، وهذا لا يعني موافقتهم في التّسويّة بينها وبين الكلام ، وذلك بأنّ الكلام عند المحدثين يرد في مقابل مصطلح (اللغة) [٤].

فالكلام عندالمحدثين يمثّل الجانب المنطوق ، أمّا اللّغة فهي نظام تجريديٌّ يجتهد المتكلمون ألّا يخرجوا عنه في أثناء الكلام ، وعلى هذا ((فالكلام عملٌ ، واللّغة حدود هذا العمل ، والكلام سلوكٌ ، واللّغة معايير هذا السّلوك ، والكلام نشاط ، واللّغة قواعد هذا النّشاط ، والكلام حركة ، واللّغة نظام هذه الحركة ، والكلام يُحَسُّ بالسّمع نطقاً والبصر كتابةً ، واللّغة تُفهم بالتّأمل في

---

(١) لم يبين الدكتور محمّد عيد ما يعنيه بفرض النطق بركني الجملة على المتكلم ، والواقع أنّه لا يمكن فرض ركني الجملة في حالة النطق ، ولذلك أرى أنّه لم يكن دقيقاً في هذه العبارة .

(٢) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث : ١٨٥ – ١٨٦ .

(٣)اللغة : ١٠١ .

(٤) ينظر: أسس علم اللغة : ١١٥ ، ومناهج البحث في اللغة : ٣٠ – ٥٦ وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي : ٥١ .

الكلام . فالذي نقوله أو نكتبه كلام ، والذي نقول بحسبِه ونكتب بحسبه هو اللّغة ، فالكلام هو المنطوق وهو المكتوب ، واللّغة هي الموصوفة في كتب القواعد ، وفقه اللّغة والمعجم ، ونحوها ، والكلام قد يحدث أن يكون عملاً فردياً ، ولكنّ اللّغة لا تكون إلّا اجتماعيّة))[١] .

وعلى الرغم من أنّ الدّكتور محمّد حماسة قد أثنى على القدماء في استعمالهم مصطلح الكلام ((من حيث كونه عملاً حيّاً ، ونشاطاً تنفيذيّاً للنِّظام اللّغويّ))[٢]مشيراً بذلك إلى التّحليل الاشتقاقيّ الذي قدّمه ابن جنّي للكلام [٣]. على الرّغم من هذا الثّناء فإنّ مدلول (الكلام) عند المحدثين يختلف عنه عند القدماء ، فالكلام عند المحدثين لا يُشترط فيه تمام الفائدة ، بخلاف القدماء الذين اشترطوا فيه ذلك . يقول الدّكتور شعبان صلاح[٤] : ((ومعنى هذا أنّ الكلام لا يَشتَرِطُ تمامَ الفائدة لكي يتحققَ مفهومه ، فأيُّ نشاطٍ صوتيٍّ أو كتابيٍّ مبنيٌّ على قواعد اللّغة ، سواءٌ أكان كلمةً أم جملةً ، أم عدّةَ تعبيراتٍ هو في نظر الباحث الحديث كلامٌ . أمّا الجملة فلابُدّ فيها من تمام الفائدة))[٥].

وهذه التفاتةٌ ذكيّةٌ من هذا الباحث لخّص فيها اختلاف مفاهيم بعض المصطلحات بين القدماء والمحدثين .

وبناءً على هذه التّفرقة نستطيع أن نحدِّد موقف الدّكتور محمّد حماسة من آراء القدماء فيما يتعلق بالتّسويّة بين (الجملة) و(الكلام) ، أو التّفرقة بينهما .

لقد اتّخذ الدّكتور محمّد حماسة من تعريف ابن جنّي للكلام مفهوماً للجملة ؛ لأنّه يناسب الفهم اللّغويّ الحديث[٦]. والواقع أنّ مفهوم (الكلام) عند أغلب النحويّين لا يختلف في شيءٍ عن مفهومه عند ابن جنّي ، فهم يكادون يتّفقون على أنّه((ما سُمِعَ وفُهِمَ))[٧]. كما يقول ابن فارس، أو

---

[١] اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٢ .
[٢] العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث : ٢٧ .
[٣] ينظر:الخصائص ١/ ١٣ – ١٥ .
[٤] بعد إيراده تفرقة الدكتور تمام حسان بين اللغة والكلام .
[٥] الجملة الوصفيّة في النحو العربيّ : ١٨ .
[٦] ينظر : العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث : ٨٣ .
[٧] الصاحبيّ في فقه للغة وسنن العرب في كلامها : ٤٧ .

أو أنّه ((القول المفيد بالقصد ، والمراد بالمفيد: ما دلّ على معنى يحسُن السُّكوت عليه))[1] كما يقول ابن هشام الأنصاريّ .

ومما يدلّ على أنّ النّحويّين يكادون يتّفقون على مفهوم الكلام ، أنّ عبارة (حُسْنِ السّكوت) التي وردت في كلام ابن هشام المتأخِّر(٧٦١هـ) ، وردت في أقدم كتابٍ نحويٍّ وصل إلينا ، وهو كتاب سيبويه[2] ، حيث يقول: ((ألا ترى أنّك لو قلتَ: فيها عبدُ اللهِ ، حَسُنَ السُّكُوتُ وكان كلاماً مستقيماً ، كما حَسُنَ واستغنى في قولك: هذا عبدُ الله))[3] .

فاختلاف الدّكتور محمّد حماسة مع من يسوّون بين (الجملة) (والكلام) يكمنُ في تحديدِ مفهوم الكلام ؛ لأنَّ (الكلام) عندَه يقابل مصطلح (اللّغة) ، وهذا يعني أنَّه يوافقهم في تحديدِ مفهوم (الجملة) ؛ لأنّها تساوي مفهوم (الكلام) عندهم الذي ارتضاه للجملة . وهذه الموافقة تقف عند المفهوم العام للجملة ، أمّا من حيث التّفصيل فقد اختلف معهم، كاختلافه معهم في اشتراط الإسناد بطرفيه ، وما يستتبع ذلك من القول بالحذف والتّقدير لإكمال عنصري الجملة ذهنيّاً .

وقد انتقد الدّكتور محمّد حماسة مذهب التّسويّة إذ رأى أنّها ((تؤكّد أنّ النّحاة لم يأْبهوا لشخصيّة الجملة ، بوصفها نواةً تركيبيّةً))[4] .

أمّا موقف الدّكتور محمد حماسة من الذين يفرّقون بين (الجملة) و(الكلام) فيتعلّق بمفهوم (الجملة) ؛ وذلك أنّهم وسّعوا من مدلولها ؛ إذ لم يشترطوا فيها الاستقلال والإفادة . يقول الرضي(٦٨٦هـ) : ((والفرق بين الجملة والكلام ، أنّ الجملة ما تضمّن[ت] الإسناد الأصليّ ، سواءٌ كانت مقصودةً لذاتها ، أو لا ، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذُكِرَ من الجمل ، فيَخرُج المصدرُ وأسماءُ الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبّهة ، والظّرف مع ما أُسْنِدَتْ إليه .

والكلام ما تضمّن الإسناد الأصليّ وكان مقصوداً لذاته ، فكلُّ كلامٍ جملةٌ ولا ينعكس))[5] .

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٤٩٠/٢ .
(٢) ينظر : مفهوم الجملة عند سيبويه : ٢١٢ ـ ٢٢١ .
(٣) الكتاب : ٢/ ٨٨
(٤)العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث :٢٦.
(٥)شرح الرضيّ على الكافيّة : ١/ ٣٣ .

وممّا يدلّ على اختلاف الدّكتور محمّد حماسة مع مَنْ يفرِّقون بين (الجملة)، و(الكلام) ، أنّه لم يعدَّ ما سماه ابن جنّي بـ(بالجملة الكبيرة)[١] وما سماه ابن هشام بـ(الجمل الكبرى)[٢]قسماً مستقلاًّ من أنواع الجمل [٣].

وأودُّ أن أشير هنا إلى وجود فرقٍ بين (الجملة الكبيرة) عند ابن جنّي ، (والجملة الكبرى) عند ابن هشام .

فالجملة الكبيرة وردت في كلام ابن جنّي على قراءة الرفع في قوله تعالى﴿ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ﴿٧﴾ ﴾[٤]برفع (السماءُ) ، وقد رجّح هذه القراءة ، ((قال أبو الفتح : الرفع هنا أظهر من قراءة الجماعة ؛ وذلك أنّه صرفه إلى الابتداء ؛ لأنّه عطفه على الجملة الكبيرة التي هي قوله تعالى: ﴿ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴿٦﴾ ﴾[٥]فكما أنّ هذه الجملةَ مركّبةٌ من مبتدأ وخبر، فكذلك قوله تعالى : (والسَّماءُ رَفَعَها) جملة من مبتدأ وخبر معطوفة على قوله: ﴿ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴿٦﴾ ﴾))[٦].

فابن جنّي جعل مصطلح (الجملة الكبيرة) للجملة الأولى المعطوف عليها ، والجملة المعطوفة لم تحتلّ وظيفةً في جملةٍ أخرى كما هو الحال في الجملة الصُّغرى عند ابن هشام التي تحتلّ وظيفةَ في الخبر في الجملة الكبرى . يقول:((الكبرى : هي الاسميّة التي خبرها جملة ، نحو: زيدٌ قامَ أبوهَ ، وزيدٌ أبوه قائمٌ ، والصّغرى: هي المبنيّة على المبتدأ ، كالجملة المُخْبَر بها في المثالين))[٧] .

ويبدو أنّ الدّكتور محمّد حماسة أراد (الجمل الكبرى) ، ولكنّه سوّى بينها وبين (الجملة الكبيرة) عند ابن جنّي فظنّهما شيئاً واحداً ، حين قال:((والجمل التي يدخل في بنائها مركباتٌ

---

(١) ينظر : المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها : ٢/ ٣٠٢ .
(٢) ينظر: مغني اللبيب : ٢/ ٤٩٧ ، الإعراب عن قواعد الإعراب :٦٢.
(٣) ينظر : العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث: ٨٤.
(٤)سورة الرحمن .
(٥) سورة الرحمن .
(٦) المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها : ٢/ ٣٠٢ .
(٧) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٢/ ٤٩٧ .

إسناديّة من هذا النّوع [١] تسمّى (الجمل المركّبة) ، أو (الجمل الكبيرة) كما يسميها ابن جنّي ، وهي التي يسميها ابن هشام (الجملة الكبرى) ولن نعدّ الجملة المركّبة قسماً من أقسام الجملة ؛ لأنّه لا فرقَ بينها وبين غيرها إلّا في أنَّ أحدَ أجزائها (مركَّبٌ إسناديٌّ)))[٢] .

وقد وصف الدّكتور حسين عليّ فرحان رأي الدّكتور محمّد حماسة هذا بأنّه التفاتةٌ ذكيةٌ وقولٌ سليم[٣] .

ومهما يكن من أمرٍ فإنّ مفهوم الجملة عند الدّكتور محمّد حماسة ينبني على أساسين:

الأول: المبنى ، وهو الصّورةُ المنطوقة للجملة ، ومن ثَمَّ لا يلجأُ إلى التقدير لإكمالها ، فالجملة قد تتكوّن من كلمةٍ واحدةٍ مثل: (قُمْ) أو (صَهْ).

الثاني: المعنى ، وهو الاستقلال والإفادة ، ولذلك لا تُعدُّ الجملة الصّغرى ، أو الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب عنده من الجمل . ولذلك أضاف إلى تعريف ابن جنّي تعريف تشالز هوكت((وهو أنَّ الجملة هي الشّكل النّحويّ الذي لا يكون تركيباً في شكلٍ نحويٍّ آخر، أي التّركيب الذي لا يُعدّ أحد المكونات في تركيبٍ آخر))[٤] .

وبمدار هذين الأساسين اللّذين يمكن أن نعدّهما تلخيصاً لمفهوم الجملة عنده ، حدّد الدّكتور محمّد حماسة موقفه من آراء القدماء والمحدثين في مفهوم الجملة .

فعندما عرض رأي ابن فارس في الكلام ، وذلك إذ يقول: ((زعم قومٌ أنّ الكلامَ ما سُمِعَ وفُهِمَ ، وذلك قولنا قام زيدٌ ، وذهب عَمروٌ . وقال قومٌ : الكلامُ حروفٌ مؤلّفةٌ دالّةٌ على معنًى . والقولان عندنا متقاربان ، لأنّ المسموع المفهوم لا يكاد يكون إلّا بحروفٍ مؤلّفةٍ تدلّ على معنى))[٥] . لم يوافقه في أنّ التّعريفَين متقاربان ؛ ((لأنّ أوّلهما لا يَشترِطُ مجموعةَ حروفٍ ، أي كلمات ، ولا يَشترط الإسناد أو التأّليف ، وهو تعريفٌ دقيقٌ ، قريبٌ منه تعريف السّير آلان جاردنر للجملة[٦]

---

[١] يعني بهذا النوع الجمل المستعملة للخبر ، أو الحال ، أو النعت ، أو للمضاف إليه ...إلخ ، وهي الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب ، ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب : ٦٣ – ٦٩ .

[٢]العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث : ٨٤

[٣] ينظر : الجملة العربيّة في دراسات المحدثين : ٦٧

[٤] العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث : ٨٣

[٥]الصاحبيّ في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : ٤٧

[٦]((حيث قال بأنّ الجملة مثالٌ للكلام تُنطقُ وتُسمَعُ وتشير إلي معنًى محدّد)) . دراسات نقدية في النحو العربي : ١٢٦ .

أمّا التّعريف الثاني فإنّه يَشترطُ أن يكون الكلامُ أو الجملةُ (مؤلّفاً) من (حروف) ، وهذا التّعريف مع صِحّته يدفع بالدّارس أن يقدّر و يتأوّل عندما يجد جملةً مفيدةً من(حرفٍ) واحد مثلاً حتّى يكون الكلام حروفاً مؤلّفةً))[١].

ونعطي إلى جانب هذا المثال ، مثالاً من موقف الدّكتور محمّد حماسة من آراء المحدثين التي لا تتوافق مع المفهوم الذي ارتضاه للجملة ، وهو رأي الدّكتور مهدي المخزوميّ .

فالدّكتور المخزوميّ يعرِّف الجملة بأنّها((الصّورة اللّفظيّة الصّغرى للكلام المفيد في أيةِ لُغةٍ من اللُّغات))[٢] ، أو ((هي أقلّ قدرٍ من الكلام يفيد السّامع معنىً مستقلاً بنفسه))[٣] .

وقد ارتضى الدّكتور محمّد حماسة المفهوم الذي قدّمه الدّكتور مهدي المخزوميّ ، ولكنّه لم يوافقْه في تطبيقه على صور الجمل المختلفة ؛ وذلك لأنّه اشترط الإسناد في الجملة ،إذ يقول : ((وليس لازماً أن تحتوي العناصر المطلوبةَ كلَّها ، قد تخلو الجملة من المسند إليه لفظاً ، أو من المسند ، لوضوحه وسهولة تقديره ، كخلوّها من المسند إليه في نحو قول المستهلّ : الهلالُ واللهِ ، ومن المسند في نحو قولك :خرجتُ فإذا السّبُعُ ، أو نحو قولك: (زيدٌ) في جواب من قال لك : من كان معك أمسِ ، ونحو قولهم: لولا عليٌّ لَهلك عُمَر))[٤] .

فمفهوم الجملة عنده من حيث تطبيقه على بعض صور الجملة ، لا يقف عند الجانب المنطوق ، وإنّما يتجاوزه ، وسبب التجاوز اشتراطُه وجود المسند والمسند إليه في كلّ جملة ، وهذا يمثّل نقطة افتراقٍ بينه وبين الوصفيّين البنيويّين الذين لا يعترفون بهذا الشّرط ، وهو ما عبّر عنه الدّكتور محمّد عيد بمبدأ (اللاّبُدّيّة) في تكوين الجملة [٥] .

و ناقش الدّكتور محمّد حماسة مفهوم الجملة عند الدّكتور مهديّ المخزوميّ فيما يتعلق بأسلوب النِّداء . فهذا الأسلوب لا يَعُدّه الدّكتور مهدي المخزوميّ جملةً ، وذلك لأنّه حدّد شروط انعقاد الجملة بقوله: ((والجملة التامة التي تعبر عن أبسط الصّور الذهنيّة التامة التي يصحّ السّكوت عليها ، تتألّف من ثلاثة عناصرَ رئيسيّة ، هي

---

[١] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ٢٩.
[٢]في النحو العربي نقد وتوجيه : ٣١ .
[٣]في النحو العربي نقد وتوجيه : ٣٣ .
[٤] في النحو العربي نقد وتوجيه : ٣٣
[٥] ينظر: أصول النحو العربي : ١٨٥ ــ ١٨٦ .

١- المسند إليه ، أو المُتحدَّث عنه ، أو المبنيُّ عليه.

٢- و المسند الذي يُبْنى على المسند إليه ، ويُتَحدَّث به عنه .

٣- والإسناد ، أو ارتباط المسند بالمسند إليه)).[١]

وعند كلامه على أسلوب النِّداء صرح بأنّه لا يَعدُّه جملةً ، مخالفاً بذلك النّحويّين القدماء الذين يعدّونه جملةً فعليّة[٢] ، ومخالفاً كذلك الدّكتور عبد الرحمن أيوب الذي عدّه جملةً غير إسناديّة[٣]. يقول الدّكتور مهدي المخزوميّ: ((ونحن إذ نتّفق مع الدّكتور في مخالفته القدماء ، نختلف معه في تسمية مثل هذا التّعبير جملةً ؛ لأنّ الجملة إنّما تقوم على أساسٍ من إسنادٍ يؤدّي إلى إحداث فكرةٍ تامّةٍ ، ولا يقوم مثل قولهم : (يا عبدَ الله) على مثل ذلك الأساس ، ولا يؤدّي مثل تلك الفكرة ، ولأنّ مثل قولهم: (يا عبدَ الله) لا يعدو أن يكون أداةً للتّنبيه ، ولفتِ نظر المنادى ، ولا يختلف عن أمثاله من الأدوات التي تؤدّي ما يؤديه مثل هذا التّعبير من وظيفة ، مثل (ألا) للتنّبيه ، و(ها) التي للتّنبيه أيضاً ، وغيرهما ، إلّا في أنّه مركبٌ لفظيٌّ لا يرتفع إلى منزلة الجملة ، ولا يصحُّ تسميته بالجملة أيضاً))[٤] .

ولم يرتضِ الدّكتور محمّد حماسة عدم عدّ الدكتور المخزوميّ أسلوبَ النِّداء جملةً ، لأنّه يتعارض مع تعريفاته لها التي وصفها بأنّها صحيحة ، حيث يقول: ((فهنا نجد أنّ الدكّتور المخزوميّ بعد تعريفاته السّابقة للجملة ، وهي تعريفاتٌ صحيحة ، يعود مرةً أخرى فيشترط الإسناد مقوّماً من مقومات الجملة))[٥].

ويرى الدّكتور محمّد حماسة أنّ اشتراط الدّكتور مهدي المخزوميّ للإسناد في الجملة فضلاً عن الإفادة والاستقلال لم يطّرد له في كلّ أنواع الأساليب ، كما في (أسلوب الشرط) الذي يتكوّن من جملتين تربطهما أداة شرط ، وكلّ منهما جملة تحقق فيها شرط الإسناد ، ومع ذلك لم يكتمل معنًى كامل ، ولم يؤدِّ فائدةً يحسن السّكوت عليها ، ويرى أنّه تراجع بعض التّراجع مع هذا

---

[١] في النحو العربي نقد وتوجيه : ٣١
[٢] ينظر:المقتصد في شرح الإيضاح : ٧٥٣/٢ ، و مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب : ٢/ ٤٩٣
[٣] ينظر : دراسات نقديّة في النحو العربيّ : ١٢٩
[٤]في النحو العربي نقد وتوجيه :٥٣ ــ ٥٤
[٥]العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٧٣

الأسلوب [١] . يشير بذلك إلى قول الدّكتور مهدي المخزوميّ: ((ليست جملة الشّرط جملتين إلّا بالنّظر العقليّ ، والتّحليل المنطقيّ . أمّا بالنّظر اللُّغويّ فجملتا الشّرط جملةٌ واحدة ، وتعبيرٌ لا يقبل الانشطار ،لأنّ الجزأين المعقولين فيها إنّما يعبران معاً عن فكرةٍ واحدة ؛ لأنّك إذا اقتصرتَ على واحدة منهما أخللتَ بالإفصاح عمّا يجول في ذهنك ، وقصّرتَ عن نقل ما يجول فيه إلى ذهن السّامع))[٢] .

ويبدو أنّ الدّكتور محمّد حماسة ظنّ أنّ الدّكتور مهدي المخزوميّ يعدّ وجود الإسناد دليلاً على وجود الجملة أو أنّ الإسناد يؤدي إلى إحداث فكرة تامّة ، ولذلك استدرك عليه بأسلوب الشّرط ، يقول الدكتور محمد حماسة : ((ولست أدري ماذا يقول الدّكتور المخزوميّ عن (قائمٌ أبوه) في جملةٍ مثل (محمّد قائمٌ أبوه) ، فقد تحقّق الإسناد بين (قائم) و (أبوه) ، وهي مع ذلك ليست في –هذا السّياق– جملةً مستقلّة))[٣] .

والذي أراه أنّ الدّكتور محمّد حماسة لم يكن موفقاً في ردّه على الدّكتور مهدي المخزوميّ فيما يتعلّق باشتراط الإسناد ، فاشتراط الإسناد لا يعني بالضرورة أنّه حيث وُجِدَ وُجِدت الجملة ، وإذا لم يوجد الإسناد لم توجد الجملة ، إذ إنّ كلام الدّكتور مهدي المخزوميّ واضحٌ في أنّ الجملة لا تكون إلّا إذا كانت مفيدةً يحسُن السُّكوت عليها ، واشترط مع الإفادة أن تحتوى على الإسناد بطرفيه ، فالجملة عنده تتبني على ركنين :

الأوّل: الاستقلال والإفادة .

الثاني: الإسناد بطرفيه .

ولا يمكن أن تتكوّن جملةٌ عنده ما لم تقمْ على هذين الركنين ، ومن هنا لم يعدّ (أسلوب النِّداء)جملةً لعدم وجود الإسناد فيه مع أنّه قد تحقّق فيه ركنا الإفادة والاستقلال . ولم يعدّ (جملة الشّرط) جملتين على الرَّغم من وجود الإسناد في جزأيها كلّ جزءٍ على حدة ، لعدم إفادة كلّ جزء واستقلاله .

---

[١] ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٧٤
[٢]في النحو العربي نقد وتوجيه : ٥٧ ــ ٥٨
[٣] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٧٤ ، ٧٥ .

ولذلك أرى أنّ نقطة الخلاف الوحيدة بين الاتِّجاه ٱلّذي يمثِّله الدّكتور مهدي المخزومي ، وبين الاتِّجاه الذي ينتمي إليه الدّكتور محمّد حماسة [١] هي اشتراط الإسناد و عدمه وظهر أثر هذا الخلاف في (أسلوب النّداء) .

ثانيا: أسس تصنيف الجملة عند الدكتور محمّد حماسة :

تفرّعت عن مفهوم الجملة عند الدّكتور محمّد حماسة مجموعةٌ من الأسس التي بنى عليها تقسيمه الجديد للجملة ، وترتبط هذه الأسس بعضها ببعضٍ بحيث تشكِّل بمجموعها أساساً عامّاً وهو مفهوم الجملة . وبعبارةٍ أخرى : إنّ مفهوم الجملة عند الدّكتور محمّد حماسة يؤدّي بالضّرورة إلى القول بأسسٍ جديدةٍ هي في الحقيقة نتائجُ ترتّبت على المفهوم الذي قدمّه للجملة .

ويمكن حصر هذه الأسس في النقاط الآتية:

١- لمّا كان الدّكتور محمّد حماسة قد ارتضى تعريف ابن جنّي للكلام مفهوماً للجملة، ورأى أنّه سيتيح الفرصة لإعادة تصنيفها ، فإنّ هذا المفهوم سيؤدِّي إلى عدم عدّ ما سُمّي عند القدماء بالجملة الكبرى ، أو الجمل التي لها محلّ من الإعراب جملاً ، ولهذا أضاف إلى تعريف ابن جنّي تعريف تشارلز هوكت[٢] .

٢-ومفهوم الجملة عند الدّكتور محمّد حماسة يقود إلى الأساس الثاني ، وهو عدم عدّ الإسناد شرطاً ضروريّاً فيها ، ولا داعي لتكلّفه ، وقد أدّى ذلك إلى إيجاد قسمٍ أطلق عليه : (الجمل غير الإسناديّة)، فالجمل الإسناديّة عنده هي التي ((يظهر الإسناد فيها واضحاً ، لا يحتاج إلى التواءٍ بالنّص ، أو إعمال للتقدير))[٣] .

---

[١] يمكن عدّ الدكتور عبد الرحمن أيوب الممثّل الحقيقي لاتجاه عدم اشتراط الإسناد في الجملة وهو أوّل القائلين بهذه الفكرة من المحدثين . ينظر: الجملة العربيّة في دراسات المحدثين : ٦٩

[٢]ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة : ٨٣ – ٨٤ وهذه النقطة تلخيص وإعادة لما فصلنا القول فيه في الجزء الأول من هذا المبحث وإنّما ذكرتها هنا ليتضح ما يؤدي إليه القول بهذا الأساس في النقاط الأخرى .

[٣] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٨٤ .

أمّا الجمل غير الإسناديّة فيرى أنّه((لا حاجة بنا من أجل فهمها إلى تكلّف صورةٍ ذهنيّةٍ لها نقيمها على سواء الإسناد ، إذ إنّ تكلّفَ الإسناد قد يخرجها عن الوجه الذي أُدِّيَت به ، والغرض الذي سيقت له))[١] .

٣-ومن الأسس المهمّة التي أقام عليها الدّكتور محمّد حماسة تقسيمه الجديد للجملة ، تطبيقه الدّعوة إلى إلغاء نظريّة العامل ، وما يستتبعه من القول بالحذف والتّقدير ، وهو في هذا ينطلق من أسسٍ منهجيّةٍ حديثةٍ تختلف عن منهج النّحويّين القدماء ، إذ إنّ أهمّ الفروق التي تُميِّز((البحث الحديث في بناء الجملة عن البحث العربيّ ، يكمن في أنّ الجهد العربي دار – إلى حدٍّ بعيد– حول نظريّة(العامل) ، بينما يضع البحث الحديث هدفه دراسة التّركيب الشّكليّ لعناصر الجملة وسيلةً للتّعبير عن معنًى))[٢].

وعلى الرّغم من أنّ الدّكتور محمّد حماسة سيلغي العمل بنظريّة (العامل) في تقسيمه الجديد للجملة ، آثر أن يُبْقي على المصطلحات التي تقوم على هذه النظريّة ، ((مثل الفعل – الفاعل– المفعول به– والمفاعيل الأخرى ، وكذلك (الجارّ) و(المجرور) ، إذ يُلْحَظ فيها (العامل) و(المعمول)))[٣] ، ويرى أنّه لا يمكن التّخلص من هذه المصطلحات ، ((لأنّها ارتبطت بتراثنا ، وبفكرنا النّحويّ على مدى قرونٍ طويلةٍ ، والواجب – إذن – أن نستعملها مفرَّغةً من التأثير والتأثّر بل بوصفها أساساً لدلالة الجملة))[٤] .

٤– وعدم اشتراط الدّكتور محمّد حماسة الإسنادَ في كلّ جملة أدّى إلى وجود أساسٍ مهمٍّ في تقسيمه للجملة ، وهو الاعتماد على الشّكل والمعنى بحسب وجود الإسناد وعدمه .

فالجمل التي تشتمل على الإسناد تنسب إلى صدورها ، أي يُعتمد فيها على الشّكل والكلمة المصدَّرة إذا كانت طرفاً في الإسناد ، وهو في هذا يتّفق مع القدماء من حيث المبدأ إلّا أنّه يختلف معهم في تقسيم الكلم[٥]. ولأهميّة هذا الموضوع ولِما يترتّب عليه من القول بجملٍ جديدة ، سأفرد له مبحثاً مستقلاً .

---

[١] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ٨٤ .
[٢] مدخل إلى علم اللغة (د. محمود فهمي حجازي): ١١٤.
[٣] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٨٥ .
[٤] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٨٥.
[٥] ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٨٥ .

٥-أمّا الجمل غير الإسناديّة فإنّ أساس تصنيفها هو المعنى التّركيبيّ ، ولذلك رفض الدّكتور محمّد حماسة أن يكون للأداة اعتبار في أساس التّقسيم[١] . والمقصود بالمعنى التّركيبيّ هو المعنى ((الحاصل من تضامٍّ صيغٍ معيّنة كالتّعجُّب و النّداء و القسم و التّحذير و الإغراء و المدح و الذّم و الخالفة (اسم الفعل) ، كلٌّ منها مع ما تُضامّه من أدواتٍ أو أسماء))[٢] .

٦- ومن الأسس التي بحسبها قدّم الدّكتور محمّد حماسة تقسيمه للجملة ، الوقوف عند الفرق بين النّموذج والاستعمال ، والفرق بينهما كالفرق بين اللّغة والكلام ((كلٌّ من النّموذج واللّغة نظامٌ مخزون في أذهان المتكلّمين باللّغة المعيّنة ، يجد طريقه إلى التّنفيذ عند الاستعمال الحيِّ))[٣] .

فالنّموذج صورةٌ تجريديّةٌ ، أو قالبٌ ثابتٌ يصوغ المتكلّمُ بحسبه الجمل في واقعها المنطوق ، وقد قرّر الدّكتور عبد الرحمن أيّوب ، الذي يبدو أنّ الدّكتور محمّد حماسة متأثّرٌ به في هذه الفكرة ، أنّ علماء اللّغة المحدثين ((قد فرّقوا بين الجملة باعتبارها أمراً واقعيّاً ، وبينها باعتبارها نموذجاً يصاغ على قياسٍ منه عددٌ عديدٌ من الجمل الواقعيّة . ولتوضيح ذلك أذكر لك أنّ عبارة (المبتدأ والخبر جملة اسميّة) ، تصف نموذج الجملة الاسميّة ، بينما تصف عبارة (محمّدٌ قائمٌ جملة اسميّة) مثالاً واقعيّاً لهذا النّموذج المشار إليه في العبارة الأولى .

وإذا صحّ أنّ العبارة الأولى تصف نموذج الجملة الاسميّة ، وأنّ الثانية تصف مثالاً لها ، فإنّه من اللازم أن نفرّق بين نماذج الجمل التي توجد في لُغةٍ من اللّغات ، وبين الأمثلة التي تتردّد في استعمالنا لكلٍّ منها))[٤] .

وانطلاقاً من هذه الفكرة بيّن الدّكتور محمّد حماسة أنّ بعض النّماذج تثبت على وضعٍ مخصوصٍ لأداء معنًى مخصوصٍ ، كصيغتَيْ (ما أَفْعَلَهُ) و (أَفْعِلْ بِهِ) ، أي أنّ هاتين الصيغتين لا تنتميان إلى النّماذج الرئيسة للجمل ، وتمتاز هاتان الصيغتان أو النّموذجان بأنّ صورة الاستعمال لا تُغيّر صورة النّموذج ، فيقال مثلاً: ما أَحْسَنَه ، وأَحْسِنْ به[٥].

---

(١) ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٨٦ .
(٢) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٨٦ .
(٣) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث :٨٧ .
(٤) دراسات نقدية في النحو العربي : ١٢٥ .
(٥) ينظر :العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٨٧ .

وثمَّةَ نوعٌ آخر من التّعبيرات في اللُّغة العربيّة لا يمكن إخضاعه لنموذجٍ معينٍ. يقول الدّكتور محمّد حماسة: ((وفي العربيّة أيضا تعبيراتٌ تَوَقَّفَ بها سيرُ الحياة ، وجَمُدت على وضعٍ معينٍ ، بحيث تُستعمَلُ نموذجاً ، واستعمالاً أو مثالاً في الوقت نفسه ، مثل: صَهْ ، ومَهْ ، و حيَّهل ... إلخ))[1].

وبيّن الدّكتور محمّد حماسة أنّ ثمّة ما يجمع بين النوعين السابقين في جملةٍ واحدة ، مثل نِعْمَ الثّوابُ جمد صيغةً ونموذجاً ، أي أنّها لم تُصَغْ بحسب نموذجٍ معين بحيث يمكن أن يصاغَ على مثالها أمثلةٌ متعددةٌ . أمّا (الثّواب) ، فقد جَمُد وظيفةً فحسب ، يمكن أن يتغيّر مثاله فيقال: نِعمَ الخُلُقُ ، ونِعمَ الأَدَبُ[2]. ومعنى جمود الوظيفة ثبوتها على شكلٍ وظيفيّ محدّد ، فلا يمكن أن يأتي (جملة) أو(شبه جملة) .

وغرض الدّكتور محمّد حماسة من الوقوف عند هذه النّماذج ، التّنبيه على أنّ تقسيمه للجمل لنْ يُهملَ الفروق التي تميّز الأنماط التركيبيّة بعضها من بعض . يقول: ((وتقسيمُنا يُقيمُ وزناً كبيراً لكلّ هذه الأنواع ، ولا يقسرها جميعاً على نمطٍ واحدٍ ترفضه طبيعتها))[3] .

---

[1] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٨٧ .
[2] العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث : ٨٧ .
[3] العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث : ٨٧ .

المبحث الثاني

أقسام الكَلِم

من المعروف أنّ النّحويّين القدماء قسّموا الكَلِمَ على ثلاثة أقسام ، وهي الاسم ، والفعل ، والحرف .

ويكاد يكون هذا التّقسيم من المسلّمات عندهم ، يدلّ على ذلك بعض النّصوص التي تكشف عن الاقتناع التّام بهذا التَّقسيم ، فالزّجاجيّ ينقل الإجماع عليه إذ يقول: ((فأوّل ما نذكر من ذلك إجماعَ النّحويّين على أنّ الكلامَ اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ . وحُقِّقَ القولُ بذلك ، وسطّره في كتابه سيبويه ، والنّاسُ بعده غير منكرين عليه ذلك))(١).

وقال ابن فارس: ((أجمع أهلُ العلم أنّ الكلامَ ثلاثةٌ : اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ))(٢) .

ولثقتهم بهذا التّقسيم واطمئنانهم إليه ، رأى بعضُهم ، وهو المبرِّد أنّه ينطبق على اللُّغات كافّةً ، وليس مقصوراً على اللُّغة العربيّة إذ يقول:((لا يخلو الكلامُ عربيّاً كان أو أعْجَميّاً من هذه الثّلاثة))(٣) . بل قد بلغ الأمر بالزجّاجيّ أن يتحدّى أن يأتيَ أحدٌ بقسمٍ رابعٍ ، إذ يقول: ((والمدَّعي أنّ للكلام قسمًا رابعًا ، أو أكثر منه مخمّنٌ أو شاكٌّ ، فإنّ كان متيّقناً فَلْيُوْجِدْ لنا في كلام العرب قسماً خارجاً عن أحد هذه الأقسام ، ليكون ذلك ناقضاً لقول سيبويه ، ولن يجد إليه سبيلا ، وليس يجب علينا تركُ ما قد تيقنّاه وعرفناه حقيقةً ، وصحّ في العقول لِشَّكٍّ من شَّكّ بغير دليلٍ ولا برهانٍ ؛ لأنّ الشكوكَ لا تدفع الحقائقَ ، وبالله التّوفيق))(٤) .

ولم يقف النّحويّون عند مجرّد الحكم بأنّ أقسام الكَلِم ثلاثةٌ ، وإنّما مضوا يقدمون الأدّلة والبراهين على انحصارها في هذه الثلاثة (٥). ويمكن أن نعدّ ما ذكره أبو البقاء العكبَريّ (ت٦١٦هـ) تلخيصاً لهذه الحُجَج إذ يقول : ((إنّما عُلِمَ كون الكلم ثلاثاً فقط من وجهين:

---

(١) الإيضاح في علل النحو : ٤١

(٢) الصاحبيّ في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: ٤٨ .

(٣) المقتضَب ١/ ١٤١ .

(٤) الإيضاح في علل النحو : ٤٣ .

(٥) ينظر: في هذه الأدلة : الإيضاح في علل النحو : ٤١ – ٤٦ ، و أسرار العربية ٣ – ٤ ، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٣٠ – ٣١ ، والأشباه والنظائر ٢/ ٣ – ٥ .

أحدهما: أنّ الكلام وُضِع للتّعبير عن المعاني ، والمعاني ثلاثةٌ : معنًى يُخبر به ، ومعنًى يُخبر عنه ، ومعنًى يَربط أحدَهما بالآخر ، فكانت العبارات عنها كذلك .

الثاني: أنّهم وجدوا هذه الأقسام تعبّر عن كلّ معنًى يخطر في النّفس ، ولو كان هناك قسمٌ آخر لم يُوقَف عليه لكان له معنًى لا يمكن التعبيرُ عنه))[١].

وقد بقيَ التّسليمُ بهذا التّقسيم الثلاثيّ للكَلِم في كلّ مراحلِ النّحو العربيّ المتعاقبة ، ولم يخرجْ عنه أحدٌ من النّحاة المشهورين ، ويبدو أنّهم قد آمنوا بمقالة الزّجاجيّ إنّ أحداً لا يستطيعُ أنْ يأتيَ بقسمٍ رابعٍ ، ولذلك قالوا عن أبي جعفر بن صابر الذي أوجدَ قسما رابعاً سمّاه (الخالِفة) إنّه لا يُعْتَدُّ بخلافِه[٢] . وهو نحويٌّ لم يَنلْ من الشُّهرة ما نالها غيره من النحويّين ، ولم يذكر السُّيوطيّ في ترجمته سوى أنّه ((الذاهب إلى أن للكلمة قسماً رابعاً قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير[٣]))[٤].

ولم يقف الامر بالنّحويّين القدماء عند عدم الاعتداد برأي ابن صابر هذا ، بل إنّ بعضهم من جعل من رأيه هذا وسيلةً لإثارة الاستغراب والتّندُّر ، قال أبو حيّان:((وحكى لنا الأستاذ أبو جعفرٍ بن الزبير شيخُنا عن صاحبه أبي جعفر بن صابر أنّه كان يذهب إلى أنّ ثَمَّ رابعاً، وهو الذي نسمّيه نحن (اسمَ فعلٍ) ، وكان يسمّيه (خالفةً) ، إذ ليس هو عنده من الثلاثة ، حكى لنا ذلك عنه أستاذنا أبو جعفرٍ على سبيل الاستغراب والاستندار لهذه المقالة))[٥].

وعلى الرّغم من أنّ النّحويّين القدماء لم يعتدّوا برأي ابن صابر ، ولم يأْبهوا له ، وذكره بعضهم على سبيل الاستغراب والاستندار لمقالته ، وجد المحدثون في رأيه سابقةً تدعو إلى الإعجاب والقبول[٦] .

---

(١) اللّباب في علل البناء و الإعراب :١/ ٤٣ .

(٢) ينظر شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربيّة ١/ ٢٥١ ، وحاشية الصبان على شرح الأشمونيّ : ١/ ٦١ .

(٣) هو أحمد بن إبراهيم بن الزبير العاصميّ الجيانيّ ، إمام في اللغة والنحو وهو شيخ أبي حيان الأندلسيّ ، من مؤلفاته الذيل على صلة ابن بشكوال . توفي عام (٧٠٨ هـ) . ينظر إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويّين : ٢٤ ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١/ ٢٩١ ، ٢٩٢ .

(٤) بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة : ١ /٣١١.

(٥)التّذيل والتكميل في شرح كتاب التّسهيل : ١/ ٢٢ – ٢٣ .

(٦)من المستغرب أنّ أول من استعمل مصلح الخوالف للدلالة على قسم مستقل من أقسام الكلم ،وهو الدكتور تمام حسان ، لم ينسب هذا الرأي إلى ابن صابر الأندلسيّ و الأغرب من هذا أنّه ينسبه إلى الفراء حيث يقول: ((ولقد استعرت اسم الخالفة لأدّل به على هذه العبارة ، ممّا رواه الأشمونيّ (٩٢٩هـ) عن الفراء من أنّه كان يسمي اسم الفعل (خالفة) ، وإن كان بعض المحدثين قد تعودوا نسبة ذلك إلى ابن جابر(كذا) الأندلسيّ)) = =اللغة العربية معناها ومبناها : ٨٩ ، وقد أحال رأي الفراء إلى باب أسماء الأفعال من شرح الأشمونيّ من غير

فيرى الدّكتور فاضل السّاقيّ في محاولة ابن صابر هذه كسراً للطّوق الذي فرضه النّحويّون القدماء على تقسيم الكَلِم ، ورأى أنّ وضعه قسماً رابعاً للكلم يمثّل إشارةً إلى الدّعوة إلى إعادة النّظر في هذا التّقسيم(١) .

وقال الدّكتور محمّد حماسة بعد أن ذكر اختلاف القدماء فيما يسمّى بـ (اسم الفعل) : ((وبعد هذا الخلاف وهذه الآراء المتضاربة لا يعتدّون برأي عالمٍ مجتهدٍ وضع الأمر في موضعه الصحيح وقال : إنّ اسم الفعل لِما له من خصائصَ مختلفةٍ عن الاسم والفعل ، قسمٌ قائمٌ برأسه من أقسام الكلام))(٢).

ووصف الدّكتور عليّ أبو المكارم رأي ابن صابر بأنّه جوهرةٌ ، إذ قال: ((وفي التّراث النّحويّ جواهرُ حقيقيّةٌ عالجت قصور هذا التّقسيم ، من بينها جوهرة أحمد بن صابرٍ ، ذلك النّحويّ المغمور الذي رأى حرصاً على سلامة التّقسيم واتّساقه مع واقع اللّغة أن يضيف إلى الأقسام الثلاثة رابعًا هو الخالفة))(٣) .

يُعدّ موضوع (أقسام الكلم) عند المحدثين من الموضوعات التي تعدّ مدخَلاً مهماً للدّراسات الصّرفيّة والنّحويّة على حدٍّ سواء (٤) .

وصنّف الدكتور تمّام حسّان أقسام الكلم ضمن مباحث علم الصَّرف ، وإنْ كان يردُ في كتب النّحويّين القدماء على أنّه موضوع نحويّ . يقول: ((وإذا كان النّحاةُ العرب قد قدّموا لدراسة النّحو ببابٍ صرفيّ هو(هو الكلام وما يتألّف منه) ... فإنّ صنيعهم هذا يُشيرُ إلى أنّ النّحو لا يفتأ يستخدم معطيات الصّوتيّات، والصّرف المختلفة في عرض الأغلب الأعمّ من تحليلاتِه، وفي الرمز لعلاقاتِه وأبوابِه))(٥) .

أن يذكر الجزء والصفحة ، والواقع أنّ الأشموني لم ينسب ذلك إلى الفراء بل بم ينسبه إلى نحويّ بعينه ، وإنّما اكتفى بالقول : ((وقيل هي قسمٌ برأسه سُمّى خالفة الفعل)) شرح الأشمونيّ : ٣/ ٢٨٩ .

(١) ينظر: أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة :٢٧ . ولم ينسب الدكتور فاضل الساقي القول بالخالفة إلى نحويّ معيّن ، ولكنّ رأيه هذا ينطبق على ابن صابر الأندلسيّ ؛ لأنّه هو القائل بـ(الخالفة) .

(٢) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ٩٠ .

(٣) التراكيب الإسناديّة : ٨ .

(٤) ينظر: دور البنية الصرفيّة في وصف الظاهرة النحويّة وتقعيدها : ٣٧ .

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها :٨٦ .

وإذا كان موضوعُ أقسامِ الكَلِمِ من الموضوعاتِ الصّرفيّةِ ، فلا يعني هذا انفصالَه عن المباحث النّحويّة ، وذلك أنّ من المقرّر في الدّرس اللّغويّ الحديث أنّ المستويات اللّغويّة ((متشابكةٌ متداخلةٌ إلى درجةٍ تُحيلُ عزل بعضها عن بعضٍ عزلاً كاملاً غير دقيقٍ ، بل غير مقبولٍ من ثقات الدّارسين))[1].

ولم يبحث الدّكتور محمّد حماسة موضوع أقسام الكَلِمِ إلّا لأهميّته في تقسيم الجملة ، إذ إنّ بعض أقسام الجمل ستُصنَّف بحسب الكلمة المصدّرة فيها ، وهي الجمل التي أطلق عليها : الجمل التّامة أو (الجمل الإسناديّة)[2].

وقد وقف الدّكتور محمّد حماسة عند بعض آراء المحدثين في تقسيم الكَلِم ، فعرض آراء ساطع الحصريّ ، والدّكتور حسن عون ، والدّكتور إبراهيم أنيس ، والدّكتور تمّام حسّان[3].

والذي يهمُّني من هذه الآراء رأي الدّكتور تمّام حسّان لاعتماد الدّكتور محمّد حماسة عليه في تقسيم الجمل ، ولِتفضيله هذا التقسيم على التقسيمات الأخرى التي انتقدها ؛ لأنّ بعضها – كما يرى– ليس نابعاً من اللّغة العربيّة ، وبعضها الآخر غيرُ واضحِ الأسسِ .

أمّا رأي الدّكتور تمّام حسّان فإنّه – كما بيّن الدّكتور محمّد حماسة – قد مرّ بمرحلتين:[4]

المرحلة الأولى: في كتابه (مناهج البحث في اللّغة) ، وقسّم فيه الكلم على أربعةِ أقسامٍ هي :

١–الاسم .
٢– الفعل .
٣–الضّمير، ويشمل ضمير الشخص (أنا ... إلخ) ، وضمير الصلة (الذي... إلخ) ، وضمير الإشارة (هذا ... إلخ) .
٤–الأداة .[5]

(١)التفكير اللغويّ بين القديم والجديد : ٢٨٥ .
(٢)ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٠٦ .
(٣) ينظر: العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث : ٩٢ – ١٠٥ .
(٤)ينظر:العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث : ٩٨ .
٥ ينظر: مناهج البحث في اللّغة :٢٠٢ .

وبيّن الدّكتور محمّد حماسة أنّ تقسيم الدّكتور تمّام حسّان في هذه المرحلة ، هو تقسيم الدّكتور إبراهيم انيس[١] ، وما توجّه إلى تقسيم الدّكتور إبراهيم أنيس من نقدٍ يتوجه بالضّرورةِ إلى تقسيم الدّكتور تمّام حسّان في هذه المرحلة[٢].

والنّقد الذي وجّهه الدّكتور محمّد حماسة إلى تقسيم الدّكتور إبراهيم أنيس ، يتمّثلُ في أنّ الأسس التي وضعها للتّفريقِ بينَ أجزاء الكلام مجملةً ، وترتّبَ على هذا الإجمال ((تداخلُ بعضِ الأقسام في بعضها الآخر ، فاندرجت الصِّفةُ تحتَ الاسم مع اختلافها عنه ، واندرج العددُ تحتَ الضّميرِ[٣] مع كونه من الاسماء ، واندرج بعضُ الظّروف تحت الأداة مع كونه من الأسماء ، ولم نعرف أين يوضع (اسم الفعلُ) مع انفرادِه بخصائصَ خاصّة))[٤] .

المرحلة الثانية: في كتابه (اللُّغة العربيّة معناها ومبناها) ، وقد قسّم فيه الكلم على سبعة أقسامٍ هي :

١-الاسم : ويشتملُ على خمسةِ أقسامٍ :

الأوّل: الاسم المُعَيّن كالأعلامِ ، والأجسامِ ، والأعراض المختلفة [٥] .

الثاني: اسم الحدث ، ويصدُقُ على المصدر ، واسم المصدر (المصدر الميميّ) ، واسم المرّة ، واسم الهيئة [٦] .

الثالث: اسم الجنس ، ويدخل تحته اسم الجنس الجمعيّ ، كعربٍ وتُرْك ، واسم الجمع ، كإبل ونساء [٧] .

الرابع: ما أطلق عليه مصطلح (الميميّات) ، وهي ((مجموعةٌ من الأسماء المشتقةِ المبدوءة بالميم الزائدة ، وهي اسمُ الزمانِ ، واسم المكان، واسم الآلة))[٨].

---

[١]ينظر: من أسرار اللّغة ٢٤٠-٢٥١ .
[٢] ينظر: العلامة الإعرابيّة في الجملة : ٩٩ .
[٣] وضع العدد مع قسم الضمير يوجد في تقسيم الدكتور إبراهيم أنيس فقط .
[٤] العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث : ٩٨ .
[٥] ينظر: اللغة العربيّة معناها ومبناها : ٩٠ .
[٦] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها : ٩١ .
[٧] ينظر: اللغة العربيّة معناها ومبناها : ٩١ .
[٨] اللغة العربية معناها ومبناها : ٩١ .

الخامس: الاسم المبهم ، ويَقصدُ به ((طائفةً من الأسماء التي لا تدلّ على معيّن ؛ إذ تدل عادةً على الجهات والأوقات و الموازين ، والمكاييل ، والمقاييس والأعداد، ونحوها))[١] .

٢- الصّفة ،((وهي كلّ كلمةٍ تدلّ على موصوفٍ بالحدث))[٢] . وتشمل: صفة الفاعل ، و صفة المفعول، وصفة المبالغة، والصِّفة المشبّهة، وصفة التّفضيل[٣].

وتدخل هذه المفردات ضمن قسم (الاسم) عندَ القدماء ، ولكنّ الدكتور تمّام حسّان لم يوافقهم في هذا، ورأى أنّها ((خارجةٌ عن التّعريف الذي ارتضاه النّحاة للاسم حين قالوا: الاسم ما دلّ على مسمّى))[٤].

٣- الفعل ،((وهو كلمةٌ تدلُّ على حدثٍ وزمنٍ ، والدّلالة على الحدث والزّمن هو المعنى الصّرفيّ للفعل ، وهي وظيفتُه الصرفيّة المركّبَة ، بمعنى أنّ كلاً من الزمن والحدث جزءٌ من معنى صيغة الفعل))[٥] . ويشمل الفعل الماضي والمضارع والأمر[٦].

٤- الضّمير ، أخرج الدّكتور تمّام حسّان (الضمير) من قسم (الاسم) وجعله قسماً مستقلاً من أقسام الكلم ؛ إذ ((لا يدلّ الضّمير على مسمًّى كالاسم ، ولا على موصوفٍ بالحدث كالصّفة ، ولا على حدثٍ وزمنٍ كالفعل ، لأنّ دلالة الضّمير تتجه إلى المعاني الصّرفيّة العامة ... والمعنى الصّرفيّ العامّ الذي يُعبِّر عنه الضمير، هو عموم الحاضر أو الغائب ، دون دلالةٍ على خصوصِ الغائب أو الحاضر))[٧] .

ويشمل قسم (الضّمير) عند الدّكتور تمّام حسّان طائفةً من الكلمات التي كانت تدخل في مسمّى الاسم عندَ القدماء وهي الضّمائر، وأسماء والإشارة ، والأسماء الموصولة [٨].

---

[١]اللغة العربيّة معناها ومبناها : ٩١ .
[٢]أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة : ١٧٠ .
[٣] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها : ٩٩ .
[٤]اللغة العربية معناها ومبناها : ٩٩ . والواقع أنّه ليس جميع النحويين ارتضوا التعريف الذي ذكره الدكتور تمّام حسّان للاسم ، وللوقوف على شيء من اختلافهم في تعريف الاسم ينظر: الحُلل في إصلاح الخّلل من كتاب الجمل : ٥٩ – ٦٤ .
[٥]أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة : ١٧٥ .
[٦]ينظر : اللغة العربيّة معناها ومبناها : ١٠٤ – ١٠٨ .
[٧]اللغة العربية معناها ومبناها : ١٠٨ .
[٨]ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها : ١٠٩ .

٥- الخوالف: يقول الدّكتور تمّام حسّان : ((الخوالفُ كلماتٌ تستعمل في أساليبَ إفصاحيّةٍ؛ أي في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقفٍ انفعاليٍّ ما والإفصاح عنه))[١] .

وتشمل الخوالف :

أ-خالفة الإخالة : وهي ما يطلق عليه القدماء : (اسم الفعل)[٢] ، ويرى الدّكتور تمّام حسّان أنّهم يقسّمونها ((اعتباطاً ودون سندٍ من المبنى أو المعنى إلى اسم فعل ماضٍ كهيهات ، واسم فعل مضارعٍ كـ(وَيْ) ، واسم فعل امرٍ كـ(صَهْ)))[٣].

ب-خالفة الصّوت ، نحو هلّا لزجر الخيل ، وكِخْ للطفل ، وعاه للإبل ، وهَجْ للغنم ... إلخ[٤] .

خ-خالفة التّعجُّب: للتعجُّبِ صيغتانِ قياسيّتانِ هما: (ما أَفعَلَهُ ، وأَفْعِل بِهِ)[٥] .

أمّا صيغة(أَفْعِلْ) فينقل ابنُ مالك الإجماع على فعليّتِه :((لأنّه على وزنٍ مختصٍّ بالأفعال))[٦] .

وأمّا صيغة(أفْعَلَ) فمختلفٌ فيها ، فيرى البصريّون ومن وافقهم من الكوفيّين أنّها فِعلٌ ، ويرى بعض الكوفييّن أنّها اسم [٧] .

ولكنّ الدّكتور تمّام حسّان له رأي مختلف عن آراء النّحويّين القدماء إذ رأى أن لا دليل على فعلية خالفة التّعجُّب وأشار إلى أنّ ((هناك ما يدعو إلى الظّنّ أنّ خالفة التّعجّب ليست إلّا أَفْعَل تفضيل تُنُوسِيَ فيه هذا المعنى ، وأُدخِلَ في تركيبٍ جديد لإفادة معنًى جديد يمتُّ إلى المعنى الأوّل بصلةٍ))[٨] .

د-خالفة المدح أو الذّم : يستعمل للمدح والذّم ألفاظ معيّنة منها (نِعْمَ) ، و (بئسَ) ،و حبّذا ولا حبّذا [٩] .

---

[١]اللغة العربيّة معناها ومبناها : ١١٣ .
[٢] ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣/ ٨٣ – ١٠٧ .
[٣]اللغة العربيّة معناها ومبناها : ١١٣ .
[٤] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها : ١١٤ .
[٥]ينظر: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك : ١٤٧/٣ .
[٦] شرح التسهيل ٣/ ٣٠ .
[٧]ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين : البصريّين والكوفيّين : ١/ ١٢٦ المسألة (١٥) ، والتبيّين والتبيّين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ٢٨٥ .
[٨]اللّغة العربيّة معناها ومبناها : ١١٤.
[٩] ينظر:شرح الرضي على الكافية : ٤/ ٢٣٧ .

وقد اختلف النحّويّون القدماء في فعليّة هذه الألفاظ أو اسميّتها [1] . أمّا الدّكتور تمّام حسّان فيرى أنْ تُضمَّ هذه الألفاظ إلى قسمٍ مستقلٍّ من أقسام الكَلِم وهو (الخوالف) ؛ لأنّها تباين الاسماء والأفعال ، وجمدت على صيغةٍ واحدةٍ لأداء معنًى مخصوص[2].

وأودّ أن أشيرَ هنا إلى أنّ الدّكتور إبراهيم السّامرائيّ قد وقف عند اختلاف النّحويّين في فعليّة (حبّذا) و (لا حبّذا) ، ورأى فيهما رأيا قريباً مّما ذهب إليه الدّكتور تمّام حسّان فيما بعد، إذ يقول: ((إنّ هذه الآراء المتضاربة لَتبدي للباحث الحديث أنّ معترك النّحاة كان ميدان اجتهادٍ ، وكأنّهم وحدهم يملكون هذه اللّغة فيصرّفون أمرها، ويفرّقون أصولها ، ويجمعونَ شتاتها ؛ ولذلك فقد كَثُرت أقوالُهم في (حبّذا) ،ولم يقتربوا من الحقيقيةِ اللّغويّة ، وهي أنّ هذه لفظةٌ جمدت على هذا النّحو الخاصّ ، فليست هي من قَبيل الأسماء الأخرى ، كما هي ليست من سائر الأفعال ، ولكنّها لفظةٌ يُعرِبُ بها المعربون عن الحالات التي يمدحون فيها شيئاً أو يستحسنونه))[3].

٦-الظّرف: يرى الدّكتور تمّام حسّان أنّ القدماء توسّعوا في مفهوم الظّرف ، بحيث صارت الظّرفيّة تتناول الكثير من الكلمات معنًى ومبنًى[4].

وشرح الدّكتور فاضل مصطفى السّاقيّ الظّرف عند الدّكتور تمّام حسّان بأنّه ((كلمةٌ تدلّ على معنًى صرفيٍّ عام هو الظرفيّة الزمانيّة أوالمكانيّة ، فالدّلالة على الظرفيّة هي وظيفة الظّروف ، أو هي معناها المُعبِّر عن العلاقات الزمانيّة أو المكانيّة بالوظيفة))[5].

ويدخلُ تحتَ قسم (الظّرف) عند الدّكتور تمّام حسّان بعض الألفاظ التي هي:((مبانٍ تقع في نطاق المبنيّات غيرالمتصرِّفة فتتّصل بأقرب الوشائج بالضّمائر و الأدوات))[6].

ومثّل لها على النّحو التالي :

---

[1] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٩٧ المسألة (١٤) ، وارتشاف الضَّرَب من لسان العرب : ٤/ ٢٠٤١ – ٢٠٦٥ .
[2] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها : ١١٥ .
[3] النحو العربيّ نقد بناء : ١٠٨ .
[4] ينظر: اللغة العربيّة معناها ومبناها : ١١٩ .
[5] أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة : ١٩٦ .
[6] اللغة العربية معناها ومبناها : ١١٩ .

ظرف زمان	ظرف مكان
إذْ	أينَ
إذا	أنّى
إذاً	حيثُ
لمّا	
أيّان	
متى [١]	

٧–الأداة : الأداة مفهومٌ له دلالةٌ محدّدةٌ عند المحدثين وتُعَرَّف بأنّها: ((عناصرُ أو وسائلُ نحويّةٌ ليس لها معنًى مستقلٌّ خاصٌّ بها . ليست شيئا أكثر من وسائل ، وظيفتُها التّعبير عن العلاقات الداخليّة بين أجزاء الجملة))[٢] .

وقد جعلَ الدّكتور تمّام حسّان (الأداة) قسماً مستقلاً من أقسام الكَلِم ، وتوسّع فيه فأدخل ضمنه بعض الأسماء والأفعال في تقسيم القدماء ، وتنقسم الأداة عنده على قسمين:

((–الأداة الأصليّة ، وهي الحروف ذات المعاني كحروف الجرّ والنّسخ والعطف إلخ .

–الأداة المحوّلة وقد تكون هذه:

ظرفيّة ، إذ تستعمل الظّروف في تعليق جمل الاستفهام والشّرط .

أو اسميّة ، كاستعمال بعض الأسماء المبهمة في تعليق الجمل مثل: كَمْ ، وكيفَ ، في الاستفهام والتّكثير والشرط أيضاً .

أو فعليّة لتحويل بعض الأفعال التّامّة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها ، مثل كان و أخواتها ، وكاد وأخواتها .

أو ضميريّة كنقل مَنْ، وما ، وأيّ إلى معاني الشّرط ، والاستفهام ، والمصدريّة الظرفيّة ، والتّعجّب إلخ))[٣] .

ويُلحَظُ أنّ الدّكتور تمّام حسّان قد توسّع في مفهوم الأداة ، فشمل بعض الكلمات التي كانت تدخل في قسم الأفعال ، كالأفعال النّاقصة ، والقول بعدم فعليّتها انعكس في تقسيم الجملة

---

[١]اللغة العربية معناها ومبناها : ١١٩ .
[٢]دور الكلمة في اللغة : ٥٣ ، وينظر : دراسات في الأدوات النحوية : ٢٤.
[٣]اللغة العربية معناها ومبناها : ١٢٣ .

الدُّكتور محمّد حماسة ، إذ لم يعدَّ الجمل المصدّرة بها من الجمل الفعليّة . بل عدّها من الجمل الاسميّة [١] .

هذا هو تقسيم الدُّكتور تمّام حسّان للكَلِم ، وقد اعتدّ به اعتداداً كبيراً ، واعتَقَدَ أنّه أدقُّ من تقسيم القدماء ، وقد صرّح بتفضيل تقسيمه هذا بقوله :((إنّما مثلي بالنّسبة لهذا النّموذج [٢] ومثل البصريّين بالنّسبة لنموذجهم ، كمثل رجلين أرادا أن يكشفا عن بنية ضاحيةٍ صغيرةٍ من مدينةٍ ، إذ تتكون هذه الضّاحية من ثلاث مجموعات من المباني ، فأمّا أحد الرجلين – والمثل هنا للبصريّين – فقد ركب طائرةً عموديّةً توقفت به في الجوّ فوق هذه الضّاحية بمسافةٍ قليلةٍ تمكّنه من رؤية المباني المذكورة دون بقيّة المدينة ، فاطّلع فرأى هذه المباني من ثلاث كتل (والمثل للاسم ، والفعل ، والحرف) ، فأقرّ بذلك ، ورضي به وجعل ذلك في صلب معلوماته عن الضّاحية .

وأمّا الرجل الآخر(والمثل لشخصي المتواضع) فلم يركب الطائرة ، و[إنّما][٣]قصد إلى هذه الكتل ماشياً فدخلها واحدةً بعد الأخرى ، فوجد كلّ كتلة مكونة من بنايات متلاصقة بحيث لا يُدرك من يُشرف عليها من الطّائرة إلّا أنّها كتلة واحدة . حين رأى تعدد البنايات في كلّ كتلة ذهب يتفرّس في صورة كلٍّ منها ، والغرض الذي تستعمل من أجله ، فخرج من تجربته هذه بزعم أنّ ما رآه راكب الطّائرة ثلاثة أقسام هو في الحقيقيّة سبعة أقسام للمباني لا ثلاثة))[٤] .

وقد اعتمد الدّكتور محمّد حماسة – كما أشرتُ – هذا التّقسيم وفضّله على التّقسيمات التي اقترحها غيره من المحدثين ، ((لوضوح الأسس التي استند إليها وتنوّعها))[٥].

وعلى الرّغم من تفضيله لتقسيم الدّكتور تمّام حسّان واعتماده ، وجد الدّكتور محمّد حماسة في هذا التقسيم بعض الملاحظات يمكن تلخيصها في الأمور الآتية :

١– لم يرتض الدّكتور محمّد حماسة عدَّ (الرسم الإملائيّ) بوصفه مبنًى يساعد على التّفريق بين أقسام الكَلِم . يقول :((وإنّني أرى هنا ألّا نعدّ هذا مبنًى من المباني التي نعتمد عليها في التّفريق بين أقسام الكلام ؛ إذ إنّ الكتابة ما هي إلّا رموز يتحكَّم في وضعها المتكلِّمون باللُّغة ، والرّسم الإملائيّ اصطلاح لا يتيسَّر له التّمثيل الدّقيق للنّطق ، والمعروف أنّ الرُّموز الكتابيّة قاصرة عن الوفاء بالمنطوق ، وثمّة اختلاف بين عصرٍ وآخر في هذه الرّموز ، وهذه الرموز الكتابيّة تتطور من جيلٍ لآخر))[٦].

[١] ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٥٠ .
[٢]يقصد به نموذج كتابه : (اللغة العربية معناها ومبناها) .
[٣]في الكتاب (إمّا) ولعلها خطأ طباعيّ .
[٤]مقالات في اللغة والأدب ١/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨.
[٥] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٠٢ .
[٦] العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث : ١٠٠ ــ ١٠١ .

٢-يرى الدّكتور محمّد حماسة أنّ قسم (الظروف) في تقسيم الدّكتور تمّام حسّان يمكن أن يُضمّ إلى الأدوات لأنّها (أي الظّروف) ((تستخدم أيضاً في الرّبط بين أجزاء الكلمة ، والتعليق فيها كذلك))[١] .

٣-فضّل الدّكتور محمّد حماسة أنْ يُطلق على ما سماه الدّكتور تمّام حسّان: (خالفة الإخالة) ، ويعني به (اسم الفعل) في تقسيم القدماء ، فضّل أن يطلق عليه مصطلح(الخالفة) فقط من غير تقييد ؛ لأنّه يرى أنّ مصطلح الدكتور تمّام حسّان ليس له سندٌ من استعمال لغويٍّ . يقول: ((ولست أرى – في الحقيقة– لهذا المصطلح سنداً من استعمال لغويّ ، و لذلك فضّلتُ تسمية اسم الفعل بما سماه به ابن صابر (الخالفة) ، ويصبح تجرُّدُه من المقيّدات مميّزًا له عن غيرِه من الخوالف))[٢] .

---

[١] العلامة الإعرابية في الجملة : ١٠٣.

[٢] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٢٧ .

المبحث الثالث

أقسام الجملة

قسَّم الدّكتور محمّد حماسة الجملة العربيّة على ثلاث مجموعات رئيسة ، وكلُّ مجموعةٍ منها تستندُ إلى أساسٍ معيّن من الأسس السّابقة ، وهي :

١ – الجمل التّامة: وهي الجمل الإسناديّة التي يكون فيها الإسناد مقصوداً بالذات ، ويلزم فيها تضامّ عنصري الإسناد . يشير بذلك إلى أنّه لابدّ من وجود المسند والمسند إليه في الجملة ، فلا يُحذف أحدهما حذفاً واجباً . أمّا الحذف الجائز ، وهو الذي تدلّ عليه قرينةٌ حاليّةٌ أو مقاليّة فيعترف الدكتور محمّد حماسة بوجوده . يقول:((ولا يحذف أحدهما إلّا إذا دلّت عليه قرينةٌ حاليّةٌ أو مقاليّةٌ ، بحيث يكون المستمع في غير حاجةٍ إليه ، بل يصبح ذكره زائداً عمّا يقتضيه الموقف اللغويّ المعيّن ، وبحيث تفهم دلالة العنصر الباقي بعد الحذف مراعًى فيه جانب المحذوف))[١] .

٢ – الجمل الموجزة : ويعني بها الجمل التي يُذكر فيها عنصرٌ واحدٌ من عناصرِ الإسناد ، ويُحذف الثاني حذفاً واجباً [٢] .

٣ – الجمل غير الإسناديّة: وهي جملٌ لا يتوافر فيها الإسناد ، وإنّما وُجِدت للتعبيرِ عن موقفٍ انفعاليٍّ ما والإفصاحِ عنه [٣].

وسأتحَدّثُ عن هذه المجموعات الثلاث بشيءٍ من التفصيل فيما يأتي :

أوّلا: الجمل الإسناديّة :

[١] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٠٥ .
[٢] ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ١٠٥ .
[٣] ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ١٠٥.

قسّم الدّكتور محمّد حماسة الجمل الإسناديّة على ثلاثة أقسام ، وهي: الجملة الاسميّة ، والجملة الفعلية ، والجملة الوصفيّة [١] .

وقد استند في تقسيم (الجمل الإسناديّة) إلى أساسٍ شكليٍّ إذ نسبها إلى صدورها ، بشرط أن تكون الكلمة المصدّرة مما تصلح أن تشغل وظيفةً إسناديّةً في الجملة ، وهو ما عبّر عنه ابن هشام بقوله: ((مرادُنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه فلا عبرةَ بما تقدّم عليها من الحروف))[٢].

١- الجملة الاسميّة:

تتألف الجملة الاسميّة عند الدكتور محمّد حماسة من مسند إليه ومسند ، أومن مبتدأ و خبر ، والمبتدأ لابدّ أن يكون اسماً أو ضميراً[٣] ، أمّا الخبر فلابدّ أن يكونَ وصفاً أوما ينقل إليه من الاسم أو الجملة ، أو الجارّ والمجرور أو الظرف نحو: محمّدٌ مجتهدٌ ، و محمّدٌ أخوك ، ومحمّد في البيت ، ومحمّد عندك ، ومحمّدٌ حضر مبكراً [٤].

وأودّ أن أشير هنا إلى أنّ الدكتور محمّد حماسة ضمّ الجملة المُصدّرة بـ (الضمير) إلى (الجملة الاسميّة) ، في حين أنه ارتضى إفراده بقسمٍ مستقلٍّ من أقسام الكلم ، متابعاً في ذلك الدكتور تمّام حسّان ، وكان عليه – بناءً على أساس تقسيم الجمل الإسناديّة – أن ينسبَ إلى الضمير جملةً مستقلةً ، فتكون هناك (جملة ضميرية) كما هو الحال في (الجملة الوصفيّة) .

ولعلّ الدكتور محمّد حماسة لم يفردْ للضمير جملةً مستقلّةً ؛ لأنّه لم يجد فرقاً واضحاً بين الجملة المصدّرة به وبين المصدّرة باسم ؛ ولكنّه – فيما أحسب – لم يُشِرْ إلى هذه المسألة ؛ لأنّها ستوقعه في إشكالٍ يتعلّق بتقسيم الدكتور تمّام حسّان للكلم الذي ارتضاه . فهو إمّا أن ينسب إلى الضمير جملةً مستقلّةً، و إمّا أن يُخالف الدكتور تمّام حسّان فيضم (الضمير) إلى قسم (الاسم) .

ولا يَعُدُّ الدكتور محمّد حماسة الجمل المصدّرة بـ (كان وأخواتها) من الجمل الفعليّة ، بل هي من الجمل الاسميّة ؛ لأنّها عنده ليست أفعالاً كما هو الحال عند القدماء ، بل رجّح فيها ما

---

[١] ينظر :العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث : ١٠٦.
[٢]مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢/ ٤٩٢ .
[٣]أفرد الضمير لأنّه قسم مستقل من أقسام الكلم عند الدكتور تمام حسان .
[٤]العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٠٦ .

ذهب إليه الدكتور تمّام حسّان من أنّها أدواتٌ منقولة من الفعل للدلالة على الزمن في الجملة الاسمية التي تخلو من الدلالةِ على الزمنِ[١] .

يقول الدكتور تمّام حسّان :((وممّا يعضد اعتبار هذه الكلمات بين الأدوات ، أنّها تدخل على الأفعال كما تدخل الأدوات ، فتقول: كان يفعل ، وأمسى يفعل ، وليس يفعل ، وما فتئ يفعل ، وكاد يفعل ، وعسى يفعل ، (والأكثر أن يفعل) ، وذلك شبيه بدخول الأدوات الأصليّة على الأفعال في نحو: سوف يفعل ، وقد يفعل ، وإنْ يفعل ، ولم يفعل ، مع فارق واحد هو أنّ الفصل جائزٌ في الحالة الأولى ، وغير جائزٍ في الحالة الثانية ، وهذا أمرٌ يعود إلى طبيعة التضام بين الكلمتين))[٢] .

وبيّن الدكتور محمّد حماسة أنّه لن ينسب إلى الأدوات المصدّرة جملاً مستقلةً ((وإذن ليست هذه جملة فعليّة – في تقسيمنا– بل هي جملة اسميّة))[٣] .

وحاول الدكتور محمّد حماسة ألّا يكون ما ذهب إليه مفصولاً عن آراء القدماء فمضى يستدلّ ببعض النصوص القديمة على أنّ (الأفعال النّاقصة) ما هي إلّا أدواتٌ للدلالة على الزمن منها قول سيبويه : ((تقول: كان عبدُ اللهِ أخَاكَ، فإنّما أردتَ أن تخبر عن الأخوّة ، وأدخلتَ (كان) لتجعل ذلك في ما مضى))[٤].

وقول سيبويه أيضاً:((واعلم أنّه إذا وقع في هذا الباب نكرةٌ ومعرفةٌ ، فالذي تشغلُ به (كان) المعرفةُ ؛ لأنّه حدّ الكلام ؛ لأنّهما شيءٌ واحد ، وليس بمنزلة قولك: ضرب رجلٌ زيداً ، لأنّهما شيئان مختلفان ، وهما في (كان) بمنزلتهما في الابتداء إذا قلتَ: عبد الله منطلق . تبتدئ بالأعرف ثمّ تذكر الخبر))[٥] .

ويقول ابن يعيش:((اعلم أنّه إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة ، فالذي يجعل اسم (كان) المعرفة ؛ لأنّ المعنى على ذلك ؛ لأنّه بمنزلة الابتداء والخبر ، ألا ترى أنّك إذا قلتَ : كان زيدٌ قائماً ، فـ (قائم) هنا خبرٌ عن الاسم الذي هو (زيد) ، كما كان في الابتداء كذلك .

---

[١] ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٤٩ – ٥٠ .
[٢]اللغة العربية معناها ومبناها : ١٣١ .
[٣]العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٨٦ .
[٤]الكتاب : ٤٥/١ .
[٥]الكتاب : ٤٧/١ .

وقول النحويّين: خبر (كان) إنّما هو تقريب وتيسير على المُبتدِئ ؛ لأنّ الأفعال لا يُخبر عنها))[1].

ولم يرتض الدكتور مهدي الشّمريّ عدّ جملة (الأفعال الناسخة) من الجمل الاسميّة ، وبيّن أنّ هذا متأتٍّ من ((تجاهل هيأة الفعل الناقص وصيغته الصرفيّة ، وتأثّره وتأثيره في معنى الجملة وتغييره لإعرابِها))[2].

ومهما يكن من أمرٍ فإنّ الدكتور محمّد حماسة نظر إلى صدر الجملة المسند إليه ، وأغفل (كان وأخواتها) الداخلة على الجملة الاسميّة ، لأنّها عنده أدواتٌ فحسب ، في حين أنّ القدماء نظروا إلى التشابه الشكليّ بين (الأفعال الحقيقيّة) ، و(الأفعال النّاقصة) [3] . ومن ثَمّ عدّوا الجمل المصدّرة بها من الجمل الفعليّة [4] .

وفي تحليل الجمل الاسميّة يقرر الدكتور محمّد حماسة أنّ المبتدأ يكون مرفوعاً بعلامة الرفع المعروفة ، ولا يفقد هذه العلامة إلّا في أربع حالات :

أولاها: بسبب المناسبة ، عندما يضامّ (الياء) نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلۡإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكۡرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ ﴿١٥﴾ ﴾[5]. (فربّي) في هذه الآية مبتدأ ، ولا علامة للرفع فيه ، ذلك ؛ لأنّ الدكتور محمّد حماسة لا يعترف بما يسمى بالإعراب التقديريّ [6] ، ووجد في آراء القدماء ما يعضد رأيه وهو قول ابن خالويه في إعراب هذه الآية : (((ربّي) : رُفِعَ بالابتداء ، ولا علامة للرّفع فيه ؛لأنّ الياء تذهب بالعلامة))[7].

وثانيتها : الاسم المنقوص أو المقصور لا علامة فيهما مقدرة ، متابعاً في ذلك أيضاً رأي ابن خالويه في إعراب الاسم المنقوص أو المقصور [8] .

[1] شرح المفصل : ٤/ ٣٤٠ .
[2] الأفعال الناسخة في دراسات المحدثين : ٦١ .
[3] ينظر: الأفعال الناسخة في دراسات المحدثين : ٦١ .
[4] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٩٢/٢ .
[5] سورة الفجر .
[6] ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٢٤٧ .
[7] الطارقيّة في إعراب ثلاثين سورة من المفصل : ١٩٨ .
[8] ينظر: الطارقيّة في إعراب ثلاثين سورة من المفصل : ١٦١ ، و والعلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٠٦ .

((وثالثتها إذا ضامّت الجملة أدوات النسخ (إنّ وأخواتها) إذ يخرج المبتدأ عن حالة الرفع إلى حالة النصب ، أو حالة البناء على الفتح في بعض حالات (لا) النافية للجنس))[١] .

ويُلحظُ أنّ الدكتور محمّد حماسة يُبقي على المبتدأ حُكمَه بعد دخول النواسخ ، بخلاف القدماء الذين يقررون أنّ المبتدأ إذا دخل عليه ناسخ يتحول حكمه فيصير اسماً بعد أن كان مبتدأ[٢] .

ورابعتها : إذا كان المبتدأ اسماً منقولاً عن جملة ، نحو: (تأبط شراً) ، أو مجروراً بحرف جرّ زائد ، أو عَلَماً مبنيّاً أو مصدراً مؤولا [٣] .

أمّا المسند أو الخبر فيرى الدكتور محمّد حماسة أنّه يكون مرفوعاً إذا كان اسماً أو وصفاً فحسب ، أي إذا كان مفرداً [٤] ، فتظهر عليه العلامة الإعرابية إذا كان صحيحاً ولم تدخل تدخل عليه (كان وأخواتها) فإنّه حينئذٍ يكون منصوباً [٥] .

ويفقد الرفع إذا كان مضافاً إلى ياء المتكلم نحو: محمّدٌ صديقي ، أو كان مقصوراً ، نحو: معيشتي رضاً ، أو منقوصاً نحو: زيدٌ قاضٍ [٦] .

وإذا كان الخبر مركباً (جملة) فإنّه يحتاج إلى رابط يربطه بالمبتدأ إذا لم يكن الخبر هو نفس المبتدأ في المعنى نحو : قَولِي لا إله إلّا الله[٧] .

ولم يرتض الدكتور محمّد حماسة تعميم القدماء الربطَ إذ جعلوه بين المبتدأ أو الخبر المفرد ، وذلك أنّهم أجمعوا على تحمّل الخبر المشتقّ ((إذا كان اسمَ فاعلٍ أو صفة مشبهة به ولم يعمل في الظّاهر))[٨] .

---

[١] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٠٧ .
[٢] ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى : ١٢٧ .
[٣] ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٠٧ .
[٤] أي ليس جملة ولا شبه جملة .
[٥] ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٠٧ .
[٦] ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٠٧ .
[٧] ينظر: المقرِّب : ٨٩ ــ ٩٠ .
[٨] التبيين عن مذاهب النحويّين: البصريّين والكوفيّين : ٢٣٦ .

وذهب الكوفيّون والرمانيّ [1] إلى أبعد من ذلك إذ جعلوا الخبر الجامد يتحمّل الضمير أيضاً[2].

يقول الدكتور محمّد حماسة :((وقد عمّم النحاة الربط فجعلوه بين المبتدأ والخبر المفرد ، حتى إنّ بعضهم ذهب إلى أنّ الخبر المفرد الجامد يتحمل ضميراً ، مع أنّ الجملة في هذه الحالة متماسكة عن طريق الإسناد ، وبسبب إرادة تعميم الربط قدَّر النحاة فعلاً أو وصفاً إذ كان الخبر جاراً ومجروراً أو اسماً منقولا إلى الظرفيّة ، حتى يكون الفعل أو الوصف متحمّلاً لضميرٍ يربط الخبر بالمبتدأ))[3] .

ويرى الدكتور محمّد حماسة أنّ الخبر مفردٌ في مثل هذه الجملة :الوردُ لونُه جميلٌ؛ ((لأنّ هذا الرأي يُعفينا من مشقة الإعراب المحليّ ، فضلاً عن التعقيد في الإعراب))[4].

وقسّم الدكتور محمّد حماسة الجملة الاسميّة على نوعين : النوع الأول : الجملة الاسميّة المطلقة ، والنوع الثاني : الجملة الاسميّة المقيّدة [5].

والذي يعنيه بالجملة الاسميّة المطلقة ((هو الجملة الاسميّة التي لا تقييد فيها من أيّ نوعٍ. والمقيّد في هذه الحالة هو (الناسخ) بأنواعه المختلفة))[6] .

أمّا الجملة الاسميّة المقيّدة فهي الجملة التي قُيّدت بأحد المقيِّدات . [7] .

ويكون التقييد بإضافة معنًى إلى الجملة لم يكن موجودًا من قبل، ((وتتمثل هذه المعاني المقيّدة في معاني المقاربة، والرجاء، و الشروع ، و التوكيد، والتمني، والاستدراك، والتشبيه، والنّفي))[8] .

---

[1]هو علي بن عيسى بن علي ، من كبار النحويّين أخذ عن أبي بكر بن السراج وأبي بكر بن دريد توفِّيَ عام(٣٨٤ هــ) . ينظر: نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء : ٢٣٣ ــ ٢٣٥ ، وإنباه الرواة على أنباه النحاة : ٢/ ٢٩٤ ــ ٢٩٧ .

[2]ينظر: التبيين عن مذاهب النحويّين البصريّين والكوفيّين : ٢٣٦ .

[3]العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٠٩ .

[4]العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٠٩ .

[5]ينظر: الجملة الاسميّة بين الإطلاق والتقييد : ١٥٤ .

[6]الجملة الاسميّة بين الإطلاق والتقييد : ١٥٤ .

[7]ينظر: الجملة الاسميّة بين الإطلاق والتقييد : ١٥٤ .

[8]الجملة الاسمية بين الإطلاق والتقييد: ١٥٤ .

ويشترط الدكتور محمّد حماسة في الجملة الاسمية المقيَّدة أن ينصبَّ القيد على طرفيها فإذا قلنا مثلاً : كان الله غفوراً رحيماً ، أو إنَّ الله غفورٌ رحيمٌ ، فإنّ هاتين الجملتين تعدّان من الجمل المقيَّدة ؛ لأنّ (كان) و (إنّ) قد انصبّا على المبتدأ والخبر معاً [1] . أمّا إذا قلنا: ((محمّدٌ كان صادقاً أميناً ، فإنّ هذه الجملة ليست جملة اسميّة مقيّدة بل مطلقة ؛ لأنّ انصباب (كان) هنا ليس على المبتدأ ، بل على ضميرِهِ))[2] .

٢- الجملة الفعليّة :

تتكوّنُ الجملة الفعليّة عند الدكتور محمّد حماسة من (فعل + فاعل) أو (فعل + نائب فاعل) ، ويُشترط في الفعل في هذا النوع من الجمل أن يكون ماضياً ، أو مضارعاً غير مبدوءٍ بالهمزة ، أو النون ، أو التاء للمخاطب الواحد ، أوفعل الأمر لغير المخاطب الواحد [3] .

وهو يريد بهذه الشروط أن يُثبِتَ أنّ (الجملة الفعليّة) لابدّ أن يوجد فيها عنصران إسناديّان لفظاً لا تقديراً ، ولذلك أفرد الجمل التي يستتر فيها الفاعل وجوداً وضمها إلى مجموعة (الجمل الموجزة) [4] .

ويرى الدكتور محمّد حماسة أنّ الرتبة في هذا النوع من الجمل ملتزمةٌ ، إذ يجب أن يتقدّم الفعل ويتأخر الفاعل عن فعله [5]. يقول الدكتور محمّد حماسة : ((ومهما يكن من تكلّف البصريّين في التقدير ، أو فزعهم إلى مِشْجَب الضرورة الشعريّة ، فإنّنا نرى رأيهم مخالفين من يذهب إلى التوسع في ذلك فيرى أنّ مثل (محمّد قام) جملة فعليّة ؛ لأنّ في ذلك لَبْسًا بين الجملة الاسميّة والجملة الفعليّة ، واللغة بطبيعتها تنزع إلى عدم اللّبس))[6].

والذي يشير الدكتور محمّد حماسة إلى مخالفته هو الدكتور مهديّ المخزوميّ الذي رأى أنّ قولنا: ((طلع البدرُ ، والبدر طلع : جملة فعليّة ، أمّا الجملة الأولى فالأمر فيها واضحٌ ، وليس لنا فيه خلافٌ مع القدماء ، وأمّا الجملة الثانية فاسمية في نظر القدماء ، وفعليّة في نظرنا؛

---

[1]ينظر: الجملة الاسمية بين الإطلاق والتقييد: ١٥٤ .
[2]الجملة الاسميّة بين الإطلاق والتقييد: ١٥٥ .
[3]ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١١٠ .
[4]ينظر: العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القدماء والحديث : ١١٩ .
[5]اينظر : لعلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١١١ .
[6]العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١١١ .

لأنّه لم يطرأ عليها جديد إلّا تقديم المسند إليه ،وتقديم المسند إليه لا يغيرّ من طبيعة الجملة ؛ لأنّه إنّما قُدِّم للاهتمام به))[١] .

وأساس تقسيم الجمل عند الدكتور مهدي المخزوميّ ليس صدر الجملة ولكنّ الأساس عنده هو المسند ونوعه في الجملة ، فالجملة الفعليّة ((هي الجملة التي يدلّ فيها المسند على التجدُّد ، أو التي يتّصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً مُتجدِّداً ، وبعبارةٍ أوضح هي التي يكون فيها المسند فعلاً ؛ لأنّ الدلالة على التجدُّد إنّما تُستَمَدُ من الأفعال وحدها))[٢].

وقد استند الدكتور محمّد حماسة في ردّه على الدكتور مهدي المخزوميّ إلى ما ذكره المبرِّد في الرد على القائلين بجواز تقدُّم (الفاعل) على (الفعل)، إذ يقول: ((فإذا قلتَ: عبد الله قام ، فـ(عبد الله) رُفِعَ بالابتداء ، و(قام) في موضع الخبر ، وضميره الذي في (قام) فاعلٌ .

فإن زعم زاعمٌ أنّه إنّما يُرفع (عبد الله) بفعله فقد أحال من جهاتٍ :

منها أنّ(قام) فعلٌ ، ولايرفع الفعل فاعلين إلا على جهة الإشراك ؛ نحو: قام عبد الله وزيدٌ ، فكيف يرفع عبدَ اللهِ وضميره ؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيره، بَانَ لك ، وذلك قولك: عبد الله قام أخوه ، فإنّما ضميره في موضع أخيه .

ومن فساد قولهم أنّك تقول: رأيتُ عبد الله قام ، فيدخل على الابتداء ما يُزيله ويبقى الضمير على حاله .

ومن ذلك أنّك تقول: عبد الله هل قام ؟ فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام ، ومحالٌ أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله .

ومن ذلك أنّك تقول: ذهب أخواك ، ثُمَّ تقول: أخواك ذهبا . فلو كان الفعل عاملاً كعمله مقدّماً لكان موحّداً ، وإنّما الفعل في موضع خبر الابتداء ، رافعاً للضمير كان ، أو خافضاً أو ناصباً . فقولك : عبد الله قائمٌ بمنزلة قولك: عبد الله ضَرَبْتُهُ ، وزيد مررت به))[٣] .

---

(١)في النحو العربيّ نقد وتوجيه : ٤٢ .
(٢)في النحو العربيّ نقد وتوجيه: ٤١ .
(٣)المقتضب : ١٢٨/٤ .

وعلى الرغم من أنَّ بعض الأسباب التي ذكرها المبرد لا تتوافق ومنهج الدكتور محمد حماسة كالقول بالعامل ، نجده يأخذ برأيه بعدم جواز تقدم الفاعل على فعله . يقول :((ونحن– وإن كنّا لانوافق المبرِّد على بعض الأسباب التي ذكرها لعدم جواز تقدّم الفاعل – نرى رأي النحاة في أنّ الاسم المتقدّم هنا مبتدأ ، والفعل الواقع بعده جملة في الأصل وقعت موقع الخبر ، وقامت بوظيفته على سبيل(النقل) فصار خبرًا مركّبًا))[1] .

٣- الجملة الوصفيّة :

تتألّف الجملة الوصفيّة عند الدكتور محمّد حماسة من وصف (اسم فاعل ، أو صفة مشبهة ، أو صيغة مبالغة ، أو اسم مفعول) + اسم مرفوع ، أو ضمير شخصيّ منفصل للرفع . مثل: أناجحٌ أخواك ؟ ما حاضرٌ أنتم ، ما محبوبٌ الخائنون. [2]. وتسمية هذا النوع بـ (الجملة الوصفيّة) متأتٍّ من التقسيم الذي ارتضاه الدكتور محمّد حماسة للكلم ، وهو تقسيم الدكتور تمّام حسّان .

يقول الدكتور محمّد حماسة: ((والحقّ أنّ موقف النحاة من هذه الجملة كموقفهم من اسم الفعل ، فاسم الفعل فيه مَشابِهُ من الاسم ومن الفعل ، وليس متمحِّضاً لأحدهما ، ومع ذلك لم يعدّوه قسماً مستقلاً بنفسه وأضافوه إلى الاسم قسراً وكرهاً، وكذلك الجملة الوصفيّة ينظرون إليها على أنّها تتألف من (مبتدأ + فاعل) ، وكلاهما مسندٌ إليه ، والجملة لابدّ أن تكون مكوّنة من مسندٍ ومسندٍ إليه في نظرهم ، ومع ذلك تجاوزوا عن هذا مع الجملة الوصفيّة ، فهي بذلك فيها جزءٌ من الجملة الاسميّة وجزءٌ من الجملة الفعليّة ، أي أخذت المسند إليه من كلتيهما ، وكما عدّوا اسم الفعل من ضُرُوب الاسم ، عدّوا الجملة الوصفيّة كذلك من الجملة الاسميّة))[3]

وقد وقف الدكتور شعبان صلاح من قبل عند بعض إشكالات جملة(الوصف) عند القدماء ، وبيّن أنّ عدّها مع الجمل الاسميّة يُوقِعُ في تناقض ، يقول: ((ولابدّ هنا أن نقرر تناقض النحاة في مثل هذا الإسناد الوصفيّ ، فهم يعدّون (قائم) في مثل (أ قائم الزيدان؟) مبتدأ ،

---

(١) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم الحديث :٧٦ .
(٢) ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث:١١٢.
٣ العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث :١١٢ .

ويعربون ما بعده فاعلاً سادًّاً مسدَّ الخبر . والمبتدأ – كما هو معروفٌ – من قَبيل المسند إليه ، كما أن الفاعل من نفس القبيل ، فكيف تتكوّن الجملة من مسندين إليهما فقط ؟))[1].

ولهذا ارتأى الدكتور شعبان صلاح ، والدكتور محمّد حماسة أن يفردا الجملة الوصفيّة بقسمٍ مستقلٍّ عن الجملة الاسميّة ؛ لاختلافها عنها من عدّة وجوهٍ ، منها :

١– الجملة الاسميّة يتطابق فيها المبتدأ والخبر من حيث الإفراد والجمع ، والتذكير ،و التأنيث ، فيقال: محمّد حاضرٌ ، والمحمدون حاضرون . بخلاف الجملة الوصفيّة فلا يلزم تطابق جزأَيْها ؛ إذ يبقى (الوصف) على حالة الإفراد نحو: أناجحٌ المحمّدان ؟ وأ ناجحٌ المحمدون؟[2] .

٢– الجملة الاسميّة تدخل عليها النواسخ المختلفة ، أمّا الجملة الوصفية فلا ((تدخل عليها النواسخ التي تفيد التوكيد ، و التمنّي ، والترجّي، والاستدراك ، والتشبيه ، أي (إنّ وأخواتها) ، ولا تقبل من النواسخ الأخرى إلّا (ليس)))[3] .

٣–يُشترط في الجملة الوصفيّة أن تُسبق بنفيٍ أو استفهامٍ ، و إن كان الكوفيّون وابن مالك لا يشترطون هذا الشرط [4]، ولا يُشترط ذلك في الجملة الاسمية [5].

٤– الرتبة في الجملة الوصفيّة مُلتَزَمةٌ بين الوصف وفاعله فلا يتقدّم مرفوعه على الوصف ، وهي غير ملتزمة في الجملة الاسميّة إذ يجوز أن يتقدَّم الخبر على المبتدأ كما هو معروف[6].

٥–لايجوز حذف أحد طرفي الجملة الوصفيّة بخلاف الجملة الاسمية [7] .

وأشير بهذا الصدد إلى أنّ الدكتور علي أبو المكارم من الباحثين المحدثين الذين قالوا بالجملة الوصفيّة ، إلّا أنّ دواعي قوله بها يختلف عمّا وجدناه عند الدكتور محمّد حماسة و الدكتور شعبان صلاح .

---

[1] الجملة الوصفيّة في النحو العربيّ : ١٦١ .
[2] ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١١٣ .
[3] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١١٣ .
[4] ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٢ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/ ٦ .
[5] ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة ين القديم والحديث : ١١٣ .
[6] ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١١٤ .
[7] ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١١٤ .

يُعرّف الدكتور عليّ أبو المكارم الجملة الوصفيّة بأنّها ((الجملة التي يقع المسند فيها وصفاً مشتقاً عاملاً عمل الفعل ، والوصف يتناول اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، والمنسوب)) [١]

ومع اعترافه بهذا النوع من الجمل رفض الاعتبارات التي استند إليها بعض الدارسين أمثال الدكتور محمّد حماسة ، والدكتور شعبان صلاح [٢] .

وقد لخص هذه الاعتبارات في أمرين:

أولهما: عدّ الوصف نوعاً مستقلاً من أنواع الكلمة العربية .

وثانيها: الرغبة في التخلص مما يمكن وصفه بازدواجيّة التحليل[٣] . كما نجد ذلك النص النص الذي نقلته عن الدكتور شعبان صلاح [٤] .

وهذان الأمران غير مسلّمٍ بهما عند الدكتور عليّ أبو المكارم ؛ فهذه الاعتبارات التي تميّز(الوصف) من (الاسم) ((سواءٌ من حيث مبناه أومن حيث معناه ، لا ينبغي أن تُلغي اسميّتَه ورعايةً لأهمّ الخصائص الشكليّة والسياقيّة المتمثلة في العلامات [المُميّزة][٥] لأنواع الكلمة العربية من ناحية ، و أخذاً بمنهج التكامل بين مستويات التحليل من ناحيةٍ أخرى ، ومقتضى هذين الجانبين أنّ (الوصف) نوع من الاسم ، وإنّ تميّزَ ببعض الخصائص ، وأقصى ما يمكن أن يقال فيه إنّه يمثّل (وَحدةً) صغرى في إطار الاسم))[٦] .

أمّا الجانب الثاني وهو الرغبة في التخلص من الازدواجيّة ، فيرى أنّ القول بها((نابعٌ من تصور أنّ لفظ (المبتدأ) كلفظ (الفاعل) لا يكون إلّامسنداً إليه ، فإذا تكوّنت الجملة من (مبتدأ) و (فاعل) فقد خلت من المسند . وهو تصورٌ غير صحيحٍ في جملته ، وإن صحّ بالنسبة لمصطلح (الفاعل) وحده ، ذلك أنّ المبتدأ كما يقع مسنداً إليه يقع أيضاً مسنداً))[٧] .

---

[١] مقومات الجملة العربية : ١٤٧ .
[٢]ينظر: التراكيب الإسناديّة : ٨٣ ــ ٨٦ .
[٣]ينظر: التراكيب الإسناديّة : ٨٣ .
[٤]ينظر: الجملة الوصفيّة في النحو العربيّ : ١٦١ .
[٥]في الكتاب (متميزة) وهو خطأ طباعيّ .
[٦]التراكيب الإسناديّة : ٨٤ .
[٧]التراكيب الإسنادية : ٨٤ .

ومع هذا فإنّ الدكتور علي أبو المكارم يُقرّ بوجود (الجملة الوصفية) اعتماداً على الفروق بينها وبين الجملة الاسمية المقرّرة في التراث النحويّ . ورأى أنّ القدماء على وعيٍ بالبنيان الخاصِّ بهذه الجملة[١].

فالدكتور علي أبو المكارم وافق الدكتور محمّد حماسة ، والدكتور شعبان صلاح في القول بالجملة الوصفيّة ، إلّا أنّه استند في القول بها إلى التراث النحويّ . يقول: ((وهكذا نَخْلُصُ إلى أنّ مصطلح (الجملة الوصفيّة) وإنْ كان حديث النشأة ، فإنّه تراثيٌّ الدلالة ؛ ذلك أنّه – في جوهره – ليس أكثر من تعبيرٍ عن ظاهرةٍ ثابتةٍ أقرها النحاة أنفسهم حين تناولوها بالتقنين بَدءاً من تحديد مكوناتها وعلاقاتها وخصائصها، وانتهاءً بمقابلتها بغيرها)) [٢].

ثانياً: الجمل الموجزة :

يعني الدكتور محمّد حماسة بالجمل الموجزة الجمل التي تتألف من طرف واحد[٣] . وهذه وهذه الجمل عند القدماء مكوّنةٌ من طرفين حُذِفَ أحدهما حذفاً واجباً ، والدكتور محمّد حماسة لا يعترف بهذا النوع من الحذف . يقول: ((ولم أُدْرِجْ هذا النوع في القسم الأول ؛ لأنّ البحث لا يرتضي الاعتراف بما يُسمَّى بالحذف الواجب ، أو الاستتار الواجب ، أو الإضمار الواجب)) [٤] .

.

ويرى الدكتور محمّد حماسة أنّ الذي دعا النحويين القدماء ((إلى عدّ هذا النوع من الجمل جملاً تامةً هو الاعتقاد بأنّ الجملة لابدّ لها من ركنين أساسيّين من جانب ، والإيمان بنظريّة العامل من جانب آخر))[٥] .

و قسّم الدكتور محمّد حماسة الجملة الموجزة على ثلاثة أقسام ، وهي: الجملة الفعلية الموجزة ، والجملة الاسمية الموجزة ، والجملة الجوابية الموجزة [٦] .

١–الجملة الفعلية الموجزة :

---

[١] ينظر: التراكيب الإسناديّة : ٨٥ .
[٢] التراكيب الإسناديّة : ٩٢ .
[٣] ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١١٦ .
[٤] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١١٦ .
[٥] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١١٦ .
[٦] ينظر :العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١١٩ .

و((هي كلُّ فعلٍ استتر فاعله وجوباً عند النحاة ، فصورة الفعل التي يوجد عليها صيغةٌ مغنيةٌ عن وجود طرفٍ آخر))[1].

ويتمثّل ذلك في حالتي التكلّم مطلقاً ، والخطاب للمفرد المذكر فينتج عن ذلك أربع حالات وهي :

١-الفعل المضارع المبدوء بالهمزة مثل : أتكلّمُ ، أوافقُ ، ويرى الدكتور محمّد حماسة أن يكتفي في إعرابها بالقول : فعلٌ مضارعٌ للمتكلِّم[2] .

٢-الفعل المضارع المبدوء بالنون ، مثل نتكلمُ و نوافقُ ، وإعرابها عنده : فعل مضارع للمتكلمين[3].

٣-الفعل المضارع المبدوء بالتاء للمخاطبِ ، مثل تتكلمُ ، وتوافق ، وإعرابها عنده : فعل مضارع للمخاطَب [4].

٤-فعل الأمر للمخاطَب الواحد ، مثل استقم ، وإعرابه عند الدكتور محمّد حماسة : فعل أمرٍ للمخاطب[5] .

وينبغي أن أشيرَ هنا إلى أنّ الدكتور فاضل السامرائيّ قد ذهب إلى أنّ(فعل الأمر) فيه إسنادٌ ؛ لأنّه موجهٌ إلى مخاطب مطلوب منه القيام بالفعل ، هذا من الناحية العقليّة [6] .

أمّا من الناحية التركيبيّة فيرى أنّ فعل الأمر مسند إلى ضميرٍ مستترٍ كما قال القدماء ، واستدلّ على ذلك بما يأتي :

أ-في قولنا: اذهبْ أنت وزيدٌ ، يُعرب الضمير المنفصل (أنت) توكيداً ، وعلى ذلك يكون الضمير مستتراً وجوباً هو الفاعل (المؤكَّد) وإلّا فما الكلمة المؤكَّدة ؟ [7]

---

[1] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١١٩ .
[2] ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١١٩ .
[3] ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١١٩ .
[4] ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١١٩ – ١٢٠ .
[5] ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٢٠ .
[6] ينظر: تحقيقات نحويّة : ٥٨ .
[7] ينظر: تحقيقات نحويّة: ٥٩ .

ب-((إنّك تقول: (اذهب الآن ومحمّدٌ) ، فنقول: ما إعراب (محمّدٌ) ههنا ؟ فلابدّ أن يقولوا: هو معطوف ، فنقول: وما المعطوف عليه؟ ، وأين هو؟ فلا أظنُّهم إلّا أن يقدِّروا ضميراً مستتراً في الفعل (اذهب) [و] يعطفون عليه الاسم الظاهر))[1] .

ج- ((ثُمَّ نعود إلى العبارة السابقة وهي (اذهبْ أنت و زيدٌ) ، فنقول: ما إعراب (زيد) في هذه العبارة ؟

فلابدّ أن يقولوا : هو معطوف ، فنقول: وما المعطوف عليه ؟ فهم بين أن يقولوا إنّه معطوف على الضمير البارز (أنت) ، أو يقدّروا ضميراً مستتراً يعطف عليه الضمير ولا يكون غير ذلك))[2] .

وبيّن الدكتور فاضل السامرائيّ أنّه يمكن الاستدلال بهذه الأدلة أيضاً على استتار الضمير في نحو(أذْهبُ) و (نَذْهبُ) و(تذهبُ) ممّا يستتر وجوبًا[3].

٢- الجملة الاسمية الموجزة :

عرّف الدكتور محمّد حماسة الجملة الاسمية الموجزة بأنّها ((كلُّ اسمٍ أفاد معنًى مستقلاً يَحسُنُ السكوتُ عليه عندَ ذكره))[4] .

وقرّر أنّ نماذج هذا النوع نظر إليها القدماء على أنّها جمل اسميّة بعضها حُذِفَ فيه المبتدأ وجوباً ، وبعضها حذف فيه الخبر وجوباً ، ومن ذلك :

١- الاسم المرفوع بعد (لولا) الامتناعيّة بشرط أن يفيد مع الاسم معنى مستقلاً ، مثل قوله تعالى :﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴿١٠﴾ ﴾[5] .

---

[1] تحقيقات نحوية : ٦٠ .
[2] تحقيقات نحوية : ٦٠ .
[3] ينظر: تحقيقات نحويّة : ٦٠ .
[4] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث :١٢٠ .
[5] سورة النور

وقد ذهب الزمخشريُّ إلى أنّ جواب (لولا) في هذه محذوف ، ولم يذكر تقديره حيث قال: ((وجواب (لولا) متروكٌ ، وتركه دالٌّ على أمرٍ عظيمٍ لا يُكْتَنَهُ ، ورُبَّ مسكوتٍ عنه أبْلَغُ من منطوقٍ به))[1] .وقول الزمخشريّ هذا ينسجمُ مع رأي الدكتور محمّد حماسة .

في حين أنّ بعض النحويّين والمفسِّرين يقدّرون جواباً لـ(لولا) يقول: ابن عطيّة الأندلسيّ[2]:((والجواب في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ ﴾ ،الآية محذوف ، تقديره: لكَشَفَ الزناة بأيسرَ من هذا ، أو لَأخذَهُم بعذابٍ من عنده ، ونحو هذا من المعاني التي أوجب تقديرَها إبْهامُ الجواب))[3]. وممّن ذهب إلى التقدير : أبو البركات الأنباريّ ، وأبو حيّان[4].

أمّا إذا ذُكِرَ جواب (لولا) في الجملة ، وذلك حين لا تستقلُّ مع الاسم المرفوع بعدها بمعنًى مستقلٍّ ، فليست من الجمل الموجزة عند الدكتور محمّد حماسة[5].

وقد رجح أنّ الخبر ليس محذوفاً ، وارتضى في ذلك رأى ابن الطّراوة[6] الذي ذهب إلى ((أنّ جواب (لولا) أبداً هوخبر المبتدأ))[7].

٢- الاسم المعطوف عليه اسمٌ آخر بواو المعيّة مثل: (كلُّ رجلٍ وضيعَتُه)[8] .

ولم يرتضِ الدكتور محمّد حماسة تقديرَ خبرٍ محذوفٍ وجوباً تقديره (مقترنان)[9] . إذ يقول: ((ولا نرى هذا التقدير لأنّ الجملةَ مفيدةٌ ، ويكفي في إعرابها أن نقول: كلٌّ : اسمٌ مرفوع

---

[1]الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ٤/ ٢٧٢ .

[2]هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحيم ، صاحب التفسير . كان فقيهاً جليلاً عارفاً بالأحكام والحديث والتفسير ، نحوياً ولغوياً أديباً. توفي (٥٤١هـ) .ينظر: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين : ١٧٦ ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢ : / ٧٣ – ٧٤ .

[3] المُحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ٣٥٠/٦ – ٣٥١ .

[4]ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٩٤ ، وتفسير البحر المحيط : ٦/ ٤٠٠ .

[5]ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ١٢٠ .

[6]هو سليمان بن محمّد بن عبد الله السبائيّ النحويّ من أهل مالِقة ، يُكنى أبوالحسين ، يعرف بابن الطراوة أخذ النحو عن أبي الحجاج الأعلم . توفي(٥٢٨هـ) ينظر: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين : ١٣٥ ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١/ ٦٠٢ .

[7]مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٣٦٠/١ ، وينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٢٠ – ١٢١ .

[8] ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث :١٢٢ .

[9]ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٤٤/٢ .

مُصَاحَبٌ ، رجلٍ مضاف إليه ، الواو عاطفة بمعنى (مع) ، ضيعتُهُ معطوف عليه . ومن الواضح أنّ الضمير يربط بين الاسمين))[١].

وقد وجد الدكتور محمّد حماسة في التراث النحويّ ما يؤيّد رأيه ؛ إذ يقول الأشمونيّ: ((وزعم الكوفيّون والأخفش أنّ نحو: كلُّ رجلٍ وضيعَتُه ، مستغنٍ عن تقدير خبر؛ لأنَّ معناه مع ضيعته ؛ فكما أنّك لو جئت بـ(مع)موضع الواو ، لم تحتجْ إلى مزيدٍ عليها وعلى ما يليها في حصول الفائدة ، كذلك لا تحتاج إليه مع الواو ومصحوبها))[٢] .

٣- المصدر المضاف الواقع بعدهُ حالٌ لا يصلح للإخبار مثل: ضَرْبِي زيداً قائماً [٣] .

وقد اختلف النحويون كثيراً في هذه المسألة ، وعبّر السيوطيّ عن ذلك بقوله : ((وهذه المسألة طويلة الذيول ، كثيرة الخلاف ، وقد أفردتُها قديماً بتأليفٍ مستقلّ))[٤] .

ورأى الدكتور محمّد حماسة ((أن نكتفي في إعراب الاسم المرفوع ببيان نوعه وعلامته الإعرابية ، وإعراب الضمائم الأخرى بما تقتضيه وظائفها))[٥].

ويبدو أنّ الدكتور محمّد حماسة قد رجَّح المذهب الأول من المذاهب التي ذكرها السيوطيّ في إعراب مثل هذه الجملة ، وهو أنّ (((ضربي) مرتفع على أنّه فاعلُ فعلٍ مضمرٍ ، تقديره : يقع ضَرْبي زيداً قائماً ، أو ثبت ضَرْبي زيداً قائماً))[٦] .

وممّا يدلّ على هذا الترجيح ذهابُهُ إلى أنّ الأصل في جملة (ضربي زيدًا قائماً) ((هو ضربتُ زيداً قائماً ، ولكنَّ الفعل تحول إلى مصدرٍ لإفادة التكرار ، وأنّ ذلك لا يحدث إلّا في حالة قيام زيد ، و هذا جانب معنويّ لابأس من الإشارة إليه في الإعراب فيقال: مصدرٌ محوّلٌ من الفاعل للتكرار المشروط))[٧] .

---

[١] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٢٢ .
[٢]شرح الأشمونيّ : ٣٤٤/١ .
[٣]ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٢٢ – ١٢٣ .
[٤]همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٢/ ٤٤ .
[٥]العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٢٣ .
[٦]همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/ ٤٤ .
[٧]العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٢٣ (الهامش)

والجانب المعنويّ الذي أشار إليه الدكتور محمّد حماسة ينطبق على الإعراب الذي ذكره السيوطيّ ؛ لأنّ المصدر الذي يدل على التكرار موجود مع تقدير الفعل .

٤- المصدر الذي يجاء به بدلاً من اللّفظ بفعله سواءٌ أكان مقصوداً به الخبر أم الإنشاء ، وسواء أكان مرفوعا أم منصوبا ، مثل: سمعٌ وطاعةٌ ، وصبرٌ جميل ، وقوله:تعالى : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ۚ فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا۟ ٱللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴿٢١﴾ ﴾[١]

أمّا المنصوب من المصادر فهي التي سماها سيبويه ((المصادر التي يدعى بها ، وذلك قولك : تُرْباً ، وجَنْدَلاً ، وما أشبه هذا))[٢] .

ويرى الدكتور محمّد حماسة أنّه ((يكفي في إعراب هذه الأسماء أن نقول: مصدرٌ مرفوع ، أو مصدر منصوب))[٣] .

والاكتفاء بهذا الإعراب يعني أنّ الجملة تمَّت بركنٍ واحدٍ هو المصدر المرفوع أو المنصوب ، وما دام الركن الآخر الذي هو الفعل محذوفاً وجوباً فلا داعى لتقديره ؛ ((إذ إنّ دلالة الكلام المذكور كافيةٌ ومغنيةٌ عمّا سواه ، والبحث عن(عامل) هو الذي يدعو إلى التقدير أو الإضمار))[٤] .

٣- الجملة الجوابية الموجزة :

يعني الدكتور محمّد حماسة بالجمل الجوابية الموجزة ((كلَّ ما كان إجابةً لسؤالٍ ، وكان مكتفياً بنفسه مغنياً في موقعه عمّا سواه ، مفهماً للمراد))[٥]. وهي التي يكتفى فيها بذكر عنصر واحد من عناصر التركيب إذا ذكر وحده في سياق الإجابة عن سؤالٍ ، ويكون مُفهماً يَحْسُنُ السكوت عليه[٦]

[١]سور محمد
[٢]الكتاب : ١/ ٣١٤ .
[٣]العلامة الإعرابية في الجملة بين القيم والحديث : ١٢٤ .
[٤]العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٢٤ .
[٥]العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحيث : ١٢٥ .
[٦] ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٢٥ – ١٢٦ .

ويرى كذلك أنّ أدوات الجواب تكون وحدها جملاً مفيدةً في سياقها ، متابعاً في ذلك ابن طلحة[١] الذي رأى ((أنّ الكلمة الواحدة قد تكونُ كلاماً إذا قامت مقامَ الكلامِ كـ(نَعَمْ) ،و (لا) في الجواب))[٢] .

ثالثاً: الجمل غير الاسناديّة :

وهي مجموعةٌ من الجملِ لا يتوافرُ فيها الإسناد ، وتشملُ سبعة أنواعٍ من الجمل ، وهي جمل الخوالف (جملة الخالفة ، وجملة التعجُّب، وجملة المدح و الذم ، وجملة خالفة الصوت) فضلاً عن جملة النداء ، وجملة القسم ، وجملة الإغراء و التحذير [٣].

١- **جملة الخالفة** (اسم الفعل) : اقتصر الدكتور محمّد حماسة في هذا النوع على مصطلح (الخالفة) دون تقييد ، تمييزاً لها عن باقي أنواع الخوالف ، وقد سمّاها الدكتور تمّام حسّان – كما رأينا – (خالفة الإخالة)[٤] إلّا أنّ محمّد حماسة آثر الاقتصار على (الخالفة) فقط[٥] .

وتتكونُ جملة الخالفة من خالفة (اسم الفعل) ، وقد تكون هذه الخالفة منفردة فتكون وحدها جملة مستقلة ، وقد يكون معها ضميمةٌ مرفوعة أو منصوبة .

ويكفي في إعراب جملة الخالفة أن نقول عن الخالفة : إنّها خالفة ، وإذا كان معها ضميمة مرفوعة أو منصوبة يُنَصُّ عليها في الإعراب ، ففي جملة (هيهاتَ العقيقُ) نقول : هيهات : (خالفة) ، (العقيق) ضميمة للخالفة مرفوعة [٦].

---

[١] هو محمّد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك أحمد بن خلف ابن الأسعد النحويّ من أهل يابرة في الأندلس لقي السهيليّ وسمع عليه (الروض الأُنُف) غلب عليه تحقيق العربية والقيام عليها ، توفي(ت ٦١٨ هـ) ، ينظر: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين : ٣١٥، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : ١/ ١٢١ – ١٢٢

[٢] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ٣٣ .

[٣] ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة العربية بين القديم والحديث : ١٢٧ – ١٢٨ .

[٤] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها : ١١٣ .

[٥] ينظر: العلامة الإعرابية بين القديم والحديث : ١٢٨ .

[٦] ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٢٩ .

٢- **الجملــة التعجبيّــة:** تشـمل الجملـة التعجُّبيـة عنـد الـدكتور محمّـد حماسـة صـيغتَيْ التعجُّب القياسيّتَين عند القدماء ، وهي (ما أَفْعَلَه) و (أَفْعِلْ بهِ) [١] .

وقد ذكر الدكتور محمّد حماسة اختلاف النحويّين في تحليل هاتين الصيغتين من غير أن يوافق أيّاً منها ؛ لأنّها لا تتوافق مع فكرته ومنهجه[٢].

ورأى الدكتور فاضل السامرائيّ أنّ القدماء تمحّلوا في إعراب جملة التعجُّب حيث يقول: ((ولعلّ الذي ألجأهم إلى هذا هو الإعراب ، فالنحاة يرون ضرورة إعراب كلّ تعبيرٍ ولو ألجأهم إلى مسخ التعبير وإفساده .

ونحن نرى أنّه لا داعي لإعراب كلّ تعبير ، فهناك تعبيرات لا داعي لإعرابها بل يُكتَفَى بوصفها وهذا منها . أو يعرب على صورة أخرى ليس فيها مثل هذا التمحّل))[٣].

والإعراب الذي اقترحه الدكتور محمّد حماسة لصيغتَي التعجُّب يتلخّص فيما يأتي:

فعبارة (ما أَجْمَلَ السّماءَ) ، تُعرب على النحو الآتي :

ما : أداة تعجُّب .

أجْمَلَ : خالفة تعجُّب .

السماءَ : متعجَّب منه منصوب .

وعبارة (أجْمِلْ بالسماءِ) تعرب على النحو الآتي:

أجْمِلْ : خالفة تعجَّب .

الباء : حرف جرّ .

---

[١]ينظر: شرح الرضي على الكافية :٤/ ٢٢٨ .

[٢]ينظر: في الخلاف في إعراب صيغتي التعجب : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين : البصريين والكوفيين : ١٢٦/١- ١٤٨ .

[٣]معاني النحو : ٤/ ٦٥٢ – ٦٥٣ ، وقد ذكر الدكتور فاضل السامرائيّ أكثر من خيار في إعراب جملة التعجب ، أحد هذه الخيارات يتوافق مع إعراب الدكتور محمد حماسة ، ينظر: معاني النحو ٤/ ٦٥٣ (الهامش) .

السماء : متعجَّبٌ منه مجرور بالباء [١] .

٣- جملة المدح والذمّ : يرى الدكتور محمّد حماسة أنّ عدم الاتفاق بين النحويّين على اسمية (نِعْمَ وبِئْسَ) أو على اسميتهما يسوغ عدّهما في قسمٍ آخر لا هو بالاسم ولا بالفعل ، ورجّح أن يعدهما خالفتَين : إحداهما للمدح : (نِعْمَ) ، والأخرى للذم(بئس)[٢] .

وعدّ الدكتور محمّد حماسة التعبير بهذه الخوالف الأربع من (التعبيرات المسكوكة)[٣] ؛لأنّ التعبير بها((يلزم طرقاً مخصوصةً بحيث لا تتغيّر صورتها ، ولا يتغيّر ما تقرّر لها من الرتبة ؛ لأنّها جاريةٌ مجرى الأمثال))[٤].

والحقُّ أنّ القدماء كانوا على وعْيٍ بهذه المسألة وهي لزوم جملة المدح والذمّ طريقةً واحدة . قال المبرِّد : ((وأمّا (حبّذا) فإنّما كانت في الأصل : حبّذا الشيء ؛ لأنّ (ذا) اسمٌ مبهمٌ يقع على كلّ شيء . فإنّما هو حبّ هذا ، مثل قولك: كَرُمَ هذا . ثمّ جُعِلَتْ (حبّ) و (ذا) اسماً واحداً ، فصار مبتدأ ولزم طريقة واحدة على ما وصفتُ لك في (نِعْمَ) ، فتقول: حبَّذا عبدُ اللهِ ، وحبّذا أَمَةُ اللهِ .

ولا يجوز حبَّذِه ؛ لأنّهما جُعِلا اسماً واحداً في معنى المدح ، فانتقلا عمّا كانا عليه قبل التسمية ؛ كما يكون ذلك في الأمثال))[٥]

ومهما يكن من أمرٍ فإنّ الدكتور محمّد حماسة يختلف مع القدماء في إعراب جملة المدح والذم ، وقد انطلق في اختيار الإعراب الذي يرتضيه من فكرة المعنى يقول: ((وقبل أن نحلِّل جملة المدح أوالذم ، ينبغي أن نشير إلى أنّ الاسم المخصوص بالمدح أو الذم هو في معناه الاسم المضامّ لخالفة المدح أو الذم ، ولذلك عندما يكون المخصوص بالذم أو المدح مبتدأ لا يحتاج التركيب الخبريّ إلى رابطٍ ؛ لأنّه يكون مثل تكرار المبتدأ بنفسه))[٦].

---

[١] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٣٣ .
[٢]ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٣٣ .
[٣]ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها : ١١٥ .
[٤]العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم الحديث :١٣٤ .
[٥]المقتضب : ٢/ ١٤٣ ، وينظر: الأصول في النحو : ١/ ١١٥ .
[٦]العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٣٥ .

واستند في ذلك إلى قول سيبويه : ((واعلم أنّه محالٌ أن تقول : عبدُ الله نِعْمَ الرجلُ ، والرجلُ غيرُ عبدِ الله ، كما أنّه محالٌ أن تقول: عبدُ الله هو فيها ، وهو غيرُه))[1] .

وعلى هذا فقد حلّل الدكتور محمّد حماسة جملة المدح والذم في نحو (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ) على النحو الآتي : ((

نِعْمَ : خالفة مدح .

الرجلً : ضميمة المدح مرفوع .

زيدٌ : بدلٌ من الرجل))[2] .

وحلّل جملة (نِعْمَ رجلًا زيدٌ) على النحو الآتي :((

نِعْمَ : خالفة مدح

رجلاً : تمييزٌ منصوب

زيدٌ : ضميمة المدح مرفوع))[3]

ويرى الدكتور حسين علي فرحان أنّ إعراب الدكتور محمّد حماسة هذا ((مستوحًى من الإعراب الذي اقترحه إبراهيم السامرائيّ لـ(حبّذا) و (نِعْم) وما حُمِلَ عليهما ، باستثناء كلمة (الخالفة) التي استعملها الدكتور محمّد حماسة ولم يستعملها الدكتور إبراهيم السامرائيّ في إعرابه))[4].

والذي أراه أنّه ليس بالضرورة أن يكون إعراب الدكتور محمّد حماسة مستوحًى من إعراب الدكتور إبراهيم السامرائيّ إذ إنّ اختلاف الألفاظ والمصطلحات ليس مقصوراً على مصطلح (الخالفة) . يقول الدكتور إبراهيم السامرائيّ: ((ومثل هذا نستطيع أن نقول في (نِعْمَ الولدُ محمّدٌ)،

---

[1] الكتاب : ٢/ ١٧٧ .
[2] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٣٧ .
[3] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث : ١٣٧ .
[4] الجملة العربية في دراسات المحدثين : ١٠٢ .

فـ(نِعْمَ) من ألفاظ المدح مبنيّاً على الفتح ، و(الولدُ) اسمٌ مرفوعٌ واقعٌ في حيّز المدح ، و(محمّد) بدلٌ من الولد))[١].

فنلحظ أنّه ليست (الخالفة) هي نقطة الخلاف الوحيدة ؛ ذلك أنّ الدكتور محمّد حماسة يستعمل كلمة (ضميمة) للدلالة على الممدوح ، واستعماله هذين المصطلحين ، أعني (الخالفة) ، و(الضميمة) يدلّ على أنّه يستند إلى أفكارٍ منهجيّةٍ مختلفةٍ بعض الشيء عن أفكار الدكتور إبراهيم السامرائيّ ، والقول بالبَدَلِيَّة ليس مقصوراً على الدكتور السامرائي حتى نستدلّ به على استيحاء الدكتور محمّد حماسة إعرابَه ، بل هو قديمٌ ، وممّن ذكره المبرِّد إذ يقول: ((فإن زعم زاعمٌ أنّ قولك : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، إنّما (زيدٌ) بدلٌ من (الرجل) مرتفعٌ بما ارتفع به ، كقولك: مررتُ بأخيك زيدٍ ، وجاءني الرجلُ عبدُ الله . قيل له: إنّ قولك : جاءني الرجلُ عبدُ الله ، إنّما تقديره – إذا طرحتَ الرجلَ – جاءني عبدُ الله . فقل : نِعْمَ زيدٌ ، لأنّك تزعُمُ أنّه بـ(نِعْمَ) مرتفعٌ . وهذا محالٌ ؛ لأنّ الرجلَ ليس يُقصَدُ به إلى واحدٍ بعينه ، كما تقول : جاءني الرجلُ ، أي جاءني الرجلُ الذي تعرف . وإنّما هو واحدٌ من الرجال على غير معهود تريد به هذا الجنس ، ويُؤَوَّلُ (نِعْمَ الرجلُ) في التقدير إلى أنّك تريد معنى محموداً في الرجال ، ثمّ تُعرِّف المخاطَبَ مَنْ هذا المحمود))[٢].

وممّن اختار مذهب القول بإنّ المخصوص بالمدح (بدلٌ) : عباس حسن، وهو في هذا سابقٌ للدكتور إبراهيم السامرائيّ ، فقد أشار إلى((أنّ هناك رأياً قديماً آخر أولى بالاعتبار، لِخُلوِّه من تلك العيوب وغيرها[٣] ؛ هو : إعراب المخصوص (بدلاً) من الفاعل))[٤].

٤- **جملة خالفة الصوت** : تتكون جملة خالفة الصوت من كلمةٍ واحدةٍ هي(خالفة الصوت) ، فهي عند الدكتور محمّد حماسة جملة مستقلة، وإنْ لم يحدث فيها تركيب[٥] .

وعلى الرغم من أنّ الأشمونيّ يقرّر ((أنّ هذه الأصوات لا ضميرَ فيها ، بخلاف (أسماء الأفعال) ، فهي من قَبِيل المفردات ، وأسماءُ الأفعال من قَبيل المُركَّبات))[٦] . على الرغم من هذا

---

[١] النحو العربيّ نقدٌ وبناء : ١٠٩ .
[٢] المقتضب : ٢/ ١٤٠ .
[٣] ذكر عباس حسن ثلاثة أوجهٍ لإعراب جملة (المدح والذم) ، ورأى أنّ كلاً منها قائمٌ على الحذف والتقدير أو التقديم والتأخير مع الركاكة والضعف . ينظر: النحو الوافي : ٣/ ٣٧٨ – ٣٧٩ .
[٤] النحو الوافي : ٣/ ٣٧٩ .
[٥] ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٣٧ – ١٣٨ .
[٦] شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك : ١/ ٣١٢ .

هذا يعدّها الدكتور محمّد حماسة يعدّها جملة مستقلة وإنّ كانت مفردةً لا ضمير فيها ؛ لأنّه لا يشترط التركيب والإسناد في الجملة ، والمعوّل عنده : الاستقلال والإفادة ، قد رأينا من قبل أنّه ارتضى تعريفَ ابن جنيّ للجملة ، ومن أمثلته: ((حاءِ ، وعاءِ في الأصوات))[١] .

٥- **الجملة النّدائيّة :** لم يرتض الدكتور محمّد حماسة عدَّ النحّويّين القدماء (جملةَ النّداء) جملةً فعليّةً ، ورأى أنّها جملةً لا إسناد فيها تكون من (أداة نداء) + (الاسم المنادى)[٢].

وهو في هذا يتابع الدكتور عبدالرحمن أيوب في عدّها (جملةً غير إسناديّة) ، فأخرجها عن نطاق الجمل الاسميّة والفعليّة [٣] ، ويختلف مع الدكتور مهدي المخزوميّ الذي لم يَعُدَّ (أسلوبَ النداء) جملةً أصلاً[٤] .

ورجحّ الدكتور محمّد حماسة في هذا الصدد ما ذهب إليه أبو عليٍّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ) من ((أنّ الاسم مع الحرف يكون كلاماً في النّداء ، نحو: يا زيدُ))[٥].

و يبدو أنَّ أبا عليٍّ الفارسيّ لم يكن صريحاً في القول بأنّ (النّداء) ليس جملةً فعليّةً ؛ بل إنّني وجدتُ في كلامه ما يشير إلى خلاف ذلك ؛ إذ يقول: ((العمل بالعبارة عنه : (ناديتُ) ، فانتصب الاسم بعد (يا) ، وصار في موضع نصبٍ كما ينتصب بعد (ناديتُ) . إلّا أنّ الفصل بين ما ينتصب بالعمل نفسه ، وما ينتصب بالعبارة ، أنّه إذا انتصب بالعبارة كان خبراً ، وإذا انتصب بالمُعبَّر عنه لم يكن خبراً))[٦] .

ورأى الدكتور محمّد حماسة أن((يُكتفى في إعراب أسلوب النّداء بأن يقال: (حرف نداء) ، و(منادى) منصوب أو مبنيّ))[٧]

[١]الخصائص : ١٧/١ ، و ينظر : العلامة الإعرابيّة في الجملة ين القديم والحديث : ١٣٨ .
[٢]ينظر: العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث : ١٣٨ – ١٣٩ .
[٣]ينظر: دراسات نقديّة في النحو العربيّ : ١٢٩ .
[٤]ينظر: في النحو العربيّ نقد وتوجيه : ٥٣ .
[٥]همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ١/ ٣٤ ، وينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٣٩ .
[٦]التعليقة على كتاب سيبويه : ١/ ٣٢٧ .
[٧] العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث : ١٣٩ ، ويلحظ هنا أنّ الدكتور محمّد حماسة قد استعمل مصطلح الحرف وكان الأولى به أن يستعمل مصطلح الأداة ؛ لأنّها هي المستعملة في تقسيم الدكتور تمام حسّان للكلم .

٦- **الجملــة القســميّة** : القسـم بأسـاليبه ، وطرائـق صـوغه المختلفـة مـن الجمـل غيـر الإسناديّة عند الدكتور محمّد حماسة ، إذ تتعاون الأداة ، والعلامة الإعرابيّة ، والتضام في تحديد أسلوب القسم[١] .

وأساليب القسم التي حدّدها محمّد حماسة تنحصر في صورتَين:

الصورة الأولى : كلمات لا تكون إلّانصّاً في القسم بصيغتها ، مثل: لَعمرُكَ ، أيمُنُ اللهِ ، يمينُ اللهِ [٢] . ((فعمرُك ، وأيمُنُ اللهِ مبتدآن حُذِفَ خبراهما وجوباً ، أي لَعَمْرُكَ قسمي ، وأيمُنُ اللهِ يميني))[٣].

الصورة الثانية : كلّ مجرورٍ بالواو أو التاء أو الباء[٤] .

وأشار الدكتور محمّد حماسة إلى أنّه كان من الممكن عدّ النوع الأول من أساليب القسم من أنواع الجمل الموجزة ، ولكنّه عدل عن ذلك لما رآه من أنّ هذه الجمل تمتاز بأنّها أساليب إفصاحيّة مسكوكة تأخذ صوراً خاصةً مستنداً في ذلك إلى ما ذكره محمد الأمير([٥]) من أنّ جملة القسم ((جملةٌ إنشائيّة أُكِّدتْ بها الأخرى))[٦] .

وفي إعراب الجملة القسميّة بنوعيها يقرر الدكتور محمّد حماسة أنّه يكون بذكر ((كون الأداة أداةَ قسمٍ ، والمقسم به مجرور مع الأداة ، إذا كانت الجملة القسميّة من النوع الثاني(والله ، تالله) ، وإذا كانت من النوع الأول(لعَمْرُكَ) فاللّامُ هنا لامُ قسمٍ ، وعَمرُكَ مُقسمٌ به مرفوع))[٧].

---

[١] ينظر : العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث : ١٣٩ .
[٢] ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة يسن القديم الحديث : ١٤٠ .
[٣] شرح التصريح على التوضيح : ٢٢٧/١ .
[٤] ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٤٠ .
[٥] هو محمد بن محمد بن أحمد بن عبد العزيز السنباويّ الأزهريّ ، عالمٌ بالعربيّة ، من فقهاء المالكيّة ، اشتهر بالأمير لأنَّ جدّه كانت له إمرةٌ في الصّعيد ، من أشهر مؤلّفاته : حاشيةٌ على مغنى اللّبيب . توفِّيَ بالقاهرة عام(١٢٣٢هـ) . ينظر : الأعلام : ٧١/٧ ، والوسيط في تاريخ النّحو العربيّ : ٢٤٤ .
[٦] حاشية الأمير على المغني : ١/ ٩٨ . وينظر: العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث : ١٤٠ .
[٧] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٤١ .

٧- **الجملة التحذيريّة والإغرائيّة** : يرى الدكتور محمّد حماسة أنّ التحذير و الإغراء من المعاني التي تُؤدَّى بأشكالٍ لغويّةٍ خاصَّةٍ لا إسناد فيها[١] على الرغم من أنّ النحويّين عدُّوها من الجمل الفعليّة[٢] .

ووقف الدكتور محمّد حماسة بهذا الصدد عند كلام سيبويه على التحذير والإغراء ، وهو قوله: ((وحذفوا الفعل من (إيّاك) لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام ، فصار بدلاً من الفعل))[٣] . وقال سيبويه عن استعمال اسم منصوب معطوف عليه اسمٌ آخر ، مثل: شأنَكَ والحجّ : ((وإنّما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنَّوا [٤] لِكثرتها في كلامهم ، واستغناءً بما يرون من الحال ، وبما جرى من الذكر ، وصار المفعول الأول بدلاً من اللفظ بالفعل))[٥].

يقول الدكتور محمّد حماسة : ((ومؤدَّى كلامِ سيبويه أنّ الموقف اللغويّ يتّضح بقرائنه الحاليّة (استغناءً بما يرون من الحال) ، وقرائنه المقاليّة (وبما جرى من الذكر) ، وبالشيوع الذي يصير معه التركيب كالمَثَل (لكثرتها في كلامهم) ، وتقتضي في بعض أنواع المواقف الواناً خاصّةً من التعبير لها هيئةٌ خاصة))[٦] .

وعلى الرغم من مدحه لسيبويه وارتضاء طريقته ، لم يرتض الدكتور محمّد حماسة جعله (إيّاك) مفعولا به لِفِعْلٍ مضمر[٧] .

ويرى الدكتور محمّد حماسة أنّه يكفي في إعراب جملتَي (الإغراء والتحذير) أن يقال: ((إنّ (إياك) للتحذير ، و أمّا الأسماء المنصوبة فيكفي أن نقول عنها : إنّها منصوبة على التحذير أو على الإغراء ، أو (مُحذَّرٌ منه) و (مُغرىً به)))[٨]

---

[١]ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث : ١٤١ .
[٢]ينظر: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك : ٣/ ٣٠٠ .
[٣]الكتاب : ١/ ٢٧٤ .
[٤]يعنى ذكروا بعدها شيئا ثانيا ، ينظر : الكتاب ١/ ٢٧٥ . (الهامش)
[٥]الكتاب ١/ ٢٧٥ .
[٦] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٤١ – ١٤٢ .
[٧] ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٤٢ .
[٨]العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٤٣ .

الفصل الثالث

العلامة الإعرابيّة

المبحث الأول

ظاهرة الإعراب ونظرية العامل

هذا المبحث مخصّصٌ للحديث عن موقف الدُّكتور محمّد حماسة من ظاهرة الإعراب نفسها من حيث هي ظاهرةٌ لُغويّة ، ومن تفسير النّحويّين القدماء لهذه الظّاهرة الذي نتجت عنه نظريّة تُعَدُّ من أبرز ظواهر النّحو العربيّ إن لم تكن أبرزها وهي نظريّة العامل النّحويّ .

وبناءً على هذا فقد جعلتُ الحديث في هذا المبحث دائراً في إطار هاتين القضيّتَين .

أولاً : ظاهرة الإعراب :

الإعراب من أبرز ظواهر اللُّغة العربيّة ؛ إذ بقيت محتفظةً به في عصورها المتلاحقة بخلاف اللّغات السّاميّة الأخرى التي اختفى منها الإعراب أو كاد .يقول: يوهان فك: ((لقد احتفظت العربيّة الفصحى في ظاهرة التصّرف الإعرابيّ ، بسمةٍ من أقدم السِّمات اللُّغويّة التي فقدتها جميع اللُّغات السَّاميّة – باستثناء البابليّة القديمة – قبل نموّها وازدهارها الأدبيّ))[1] .

وبحث الدُّكتور محمّد حماسة أصالةَ الإعرابِ في اللُّغة العربيّة سالكاً في ذلك المنهجَيْن التاريخيّ والمقارَن ، وأوّل رأي يسجِّلُه في هذا المجال ، هو أنّ البحث في إطار اللُّغات الأخرى التي لا تنتمي إلى الأرومة السَّاميَّة لا يُفيدُ في تفسيرِ ظاهرةِ الإعراب في اللّغةِ العربيّة . يقول:((وليس مّما يفيد العربيّة في شيءٍ أن نلتمس لوجود الإعراب فيها على صورته المعروفة ضرورياً من المعاذير فنقحم الحديث عن وجود إعرابٍ في لغةٍ أخرى لا تنتمي إليها اللُّغة العربيّة كاللاتينيّة أو غيرها ، فلن يُسوِّغ ذلك وجودَ الإعراب في العربيّة ، ولن يُعينَ على فهم هذه الظاهرة فيها ، و

[1] العربية ، دراسات في اللغة و اللهجات و الأساليب :١٥ .

ينبغي بدلاً من ذلك أن ندرسَ العربيّة نفسَها في مراحلِها القديمة ، وأن نقارنَ ظواهرها اللّغويّة بأخواتِها السّاميّات ، فذلك أدنى للغاية وأشبه بالصواب)) [١] .

والذي يريد أن يثبتَه الدُّكتور محمّد حماسة من قضيّة الإعراب أصالتُه في اللّغة العربيّة ، وقد وقف في ذلك عند آراء المستشرقين وغيرهم . ومنهجه في ذلك هو الانطلاق من بعض الأدلّة التاريخيّة الثابتة التي تكادُ تكون محلَّ إجماعٍ بين الدّارسين في المجال التاريخيّ والمقارَن.

فمن ذلك ذهاب كثير من المتخصصين في المنهج التاريخيّ والمقارَن إلى أنّ اللغة الساميّة التي انحدرت منها لغاتُ هذه الأسرة لغةٌ مندثرةٌ لا نملك منها نصوصًا مكتوبةً ولا مرويّة[٢] . وفي الوقتِ نفسِه يكادون يتّفقونَ على أنّ اللُّغة العربيّة قد احتفظت ((أكثر من أخواتِها بكثيرٍ من الصُّور الصّادقة لعناصرِ اللُّغة الأولى))[٣] .

ومن هذه الحقيقة ينطلقُ الدُّكتور محمّد حماسة في تقريرِ أنّ البحث في اللُّغات السَّاميّة لا يجدي في إثبات قِدَم الإعراب في اللُّغة العربيّة ، ((فما دامت هي أقرب اللغات الشقيقات إلى الأُمّ السامية المندثرة – في رأي كثير من الدارسين– فإنّ العكس يكون هو الصّحيح ؛إذ يُستدلُّ على وجود ظاهرةٍ ساميّةٍ في لُغةٍ من أخواتِها بوجود هذه الظّاهرة نفسِها في العربيّة))[٤] .

ومع هذا فإنّ الدكتور محمّد حماسة لم يُغلِق بابَ الإفادة من المقارَنة بين اللغات السّاميّة نهائيّاً ، إذ قال:((وكلّ ما يمكن أن يقالَ في هذا الصّدد أنّ الظاهرةَ إذا وُجِدَتْ في الأخوات السّاميّة ، أو في مجموعة منها فإنّه يُسْتَأْنَسُ بوجودها في مجموعةٍ منها على أنّ الظّاهرة أصيلة ، ولا يُعَدُّ دليلاً على قِدم هذه الظاهرة))[٥] .

---

[١] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٥٥ .
[٢] ينظر : تاريخ اللغات السامية :٤ ، ومدخل إلى علم اللغة (د . محمود فهمي حجازي) :١٦٥ -١٦٦ ، والمستشرقون والمناهج اللغويّة :٥١ .
[٣] اللغات السامية :١٤ ، وينظر: الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث : ٤٦٣ - ٤٦٤ .
[٤] العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث :١٥٩ .
[٥] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث :١٥٩ .

ومهما يكن من أمرٍ فإنّ أصالةَ الإعرابِ في العربيّةِ أمرٌ تَوافرَ على إثباته ثُلّة غير قليلةٍ من الباحثين ، وصار من فضول القول ترديدُ ما قالوه ، ورأْيُ الدكتور محمّد حماسة فيه رأي من سبقه الذين أثبتوا أصالة الإعراب في العربيّة وفنّدوا شُبَهَهَ القائلين بخلاف ذلك[١] .

وقد بحث الدكتور محمّد حماسة الإعراب من عدّة أوجهٍ ، فبعد أن أثبت أصالة الإعراب انتقل إلى الحديث عن تحديد العلامات الإعرابيّة ، وقد بحث هذه القضيّة في أكثر من محور ، فمن حيث تحديد الرمز الكتابيّ وأثره بحث وضع رموز للعلامات الإعرابيّة تاريخيّاً ، فذكر قصّة وضع أبي الأسود الدؤليّ نُقَطَ الإعراب[٢] ، ولم يُغفلْ في هذا المجال الوقوفَ عند أهمّ مرحلةٍ في تاريخ الدراسات اللغوية عند العرب عموماً ، وفي تاريخ وضع علامات الإعراب على وجه الخصوص ، وأعني بها ما ابتكره الخليل بن أحمد من وضع علاماتٍ للإعراب مأخوذة من الحروف[٣] .

ويرى الدكتور محمّد حماسة أنَّ هذا الابتكار ((يؤكّد إدراك السلف العظيم كُنْهَ العلاقة بين الحركات وحروف المدّ على المستوى الصوتيّ))[٤].

ووقف الدّكتور محمّد حماسة في هذا المحور عند خلاف القدماء في محلِّ الحركة من الحرف ، وهو مبحثٌ صوتيٌّ ، وهو الخلاف الذي ذكره ابن جنيّ ، وذكر فيه ثلاثة مذاهب :

المذهب الأوّل : ونسبه ابن جنيّ إلى سيبويه ، وهو أنّ الحركة تحدُث بعد الحرف .

المذهب الثاني : وهو أنّ الحركة تحدُث مع الحرف ، وهو مذهب أبي عليّ الفارسيّ .

المذهب الثالث : أنّها تحدُثُ قبله[٥] .

ولم يرجِّح الدكتور محمّد حماسة أحد هذه الآراء ، ولعلّ سبب ذلك فيما يبدو أنّه لم يرَ في هذا الخلاف فائدةً ، وفي قوله الآتي ما يُشير إلى ذلك . يقول: ((وعلى هذا قد يكون هذا الخلاف

---

[١]ينظر على سبيل المثال : دراسات في فقه اللغة : ١١٧ ـ ١٤١ ، وفصول في فقه العربيّة : ٣٧١ ـ ٣٩٦ .
[٢]ينظر: العلامة الإعرابيّة في الجلة بين القديم والحديث: ١٧٧ ، وينظر: في قصّة أبي الأسود الدؤلي : إيضاح الوقف والابتداء: ٣٩ ــ ٤٢ .
[٣]ينظر: العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث : ١٧٨ .
[٤]العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث : ١٧٨ ، ١٧٩ .
[٥] ينظر: سِرُّ صناعة الإعراب : ١/ ٤٣ ــ ٤٦ ، والخصائص ٢/ ٣٢١ ــ ٣٢٨ .

دالّاً على إعمال الفِكْرة ، وإنعام النظر ، ولُطْف المأتى))[١] . والذي يلفت النظر في كلام الدكتور محمد حماسة تخطئته لسيبويه في كلامه على لهجة تميم وبعض أسدٍ في إبدال الكاف للمؤنث شيناً في الوقف ، وذلك حيث يقول : ((فأمّا ناسٌ كثيرٌ من تميمٍ وناسٌ من أسد فإنَّهم يجعلون مكان الكاف للمؤنّث الشين . وذلك أنّهم أرادوا البيان في الوقف ؛ لأنّها ساكنةٌ في الوقف ، فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث ، وأرادوا التحقيق والتوكيد في الفصل ؛ لأنهم إذا فصلوا بين المذكر والمؤنث بحرفٍ كان أقوى من أن يفصلوا بحركة)) [٢] .

يقول الدكتور محمّد حماسة: ((ويُلاحظ هنا خطأ سيبويه في التعليل ؛ لأنّ الوقف لا حركة فيه ، ومراد هذه اللّهجة هو الفصل بحرفٍ آخر هو الشين غير الحرف الذي يحدُث معه اللّبس عند الوقف عليه وهو الكاف ؛ لأنّك إذا قلتَ: رأيتُكْ ، بالوقف لا يُعرفُ هل هو للمذكر أو للمؤنّث))[٣] .

والذي ألْحظُهُ أنّ الدكتور محمّد حماسة أعاد التعليل الذي ذكره سيبويه ولم يَزِدْ عليه شيئاً . أما التّخطئة فتتعلق بآخر عبارةٍ في كلام سيبويه ، ومؤدّاها أنّ الفصل بالحرف أقوى من الفصل بحركة ، ويبدو أنّ الدكتور محمّد حماسة وقف عند ظاهر هذه العبارة وخَطَّأ سيبويه في تفضيله الفصل بـ (الشين) على عدم الحركة في الكاف . والذي أراه أنَّ سيبويه لم يُرِدْ هذا الظاهر ، وإنّما أراد أنّ الفصل بحرفٍ لا يؤثِّر فيه الوقف في الدلالة على المؤنث أقوى من الفصل بحركة تزول عند الوقف ، وعلى هذا لا يكون سيبويه مخطئاً كما رأى ذلك الدكتور محمّد حماسة .

أمّا من حيث المستوى الصرفيّ فعلاقة العلامة الإعرابيّة به تتمثل في أثرها في بناء الكلمة ، ووقف في هذا الصدد عند كلام الزجاجيّ في ((باب القول في الإعراب أحركةٌ هو أم حرف))[٤] . إذ بيّن أنَّ النحويّين انقسموا في ذلك على مذهبَين :

فيرى أصحاب المذهب البصريّ أنّ الإعرابَ حركةٌ ، أمّا الكوفيّون فيرون أنّ الإعراب يكون حركةً وحرفاً[٥].

---

(١) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٨ .

(٢) الكتاب : ٤/ ١٩٩ .

(٣) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث :١٨١ .

(٤) الإيضاح في علل النحّو : ٧٢ .

(٥) ينظر : الإيضاح في علل النحو :٧٢ .

أمّا الدكتور محمّد حماسة فيرى أنّ هذا الخلاف ((قائمٌ على أساسٍ نظريّ بحت ، وليس وراءه من هدفٍ إلّا المحاجّة العقليّة البارعة ، ولو كان بحثهم هذا قائماً على التّتبُّع التاريخيّ مثلاً، أو المقارنة بين اللغات السّاميّة ، لَكان لهذه الآراء مدلولها الذي يُعتدُّ به ، ويُعَوَّلُ عليه))[١].

وقد ركَّز الدكتور محمّد حماسة في هذه القضيّة على آراء المستشرقين وغيرِهم ، وتتلخّص مجمل هذه الآراء في((أنّ العلامة الإعرابيّة في اللغة العربية بقايا لِلواصقَ كانت تدلُّ على معانٍ معيّنة))[٢].

ومع اعتراف الدكتور محمّد حماسة بجهود المستشرقين في معرفة تاريخ اللغة العربيّة ومحاولة تفسير ظواهرها اعتماداً على المقارنة بينها وبين أخواتها الساميات ، إلّا أنّه يرى أنّ ما ذهبوا إليه في هذا المجال لا يمكن الأخذ به على أنّه رأيٌ قاطعٌ . يقول: ((ولكنّنا الآن لا نستطيع القول بأنّ هذه العلامات الإعرابية آثارٌ باقيةٌ لِلواصقَ كانت تَدُلُّ على ما تدل عليه هذه العلامات على سبيل اليقين ، ولا نملك الآن إلّا أن نقول: إنّ هذه العلامات لواحقُ صوتيةٌ وُجِدَتْ هكذا مع أقدم النّصوص اللّغويّة في اللّغة العربيّة ، ومهما يكن من أمرٍ فإنّ البحث عن الأصل التاريخيّ لهذه العلامات يُغري بالتتبُّع والدراسة التي ينبغي أن تقوم على الوثائق الصحيحة ، بدلاً من أن تقوم على الحَدْس والتخمين)) [٣] .

ومن حيثُ مصطلح (الإعراب) ودلالته بيّن الدكتور محمّد حماسة أنّ هناك أمرين ينبغي تناولهما في هذه الزاوية ، وهما المصطلح الخاصّ بعلامات الإعراب ، ودعوى أصليّة بعض العلامات ، وفرعيّة بعضها الآخر[٤].

أمّا النقطة الأولى فقد وقف فيها عند خلاف البصريّين والكوفيّين في التفريق بين علامات الإعراب و علامات البناء أو عدم التفريق، فمذهب البصريّين التفريق بينهما ، ولعلّ سيبويه هو رائدهم في هذا التفريق ، وقد بيّن ذلك بقوله : ((فالرّفع والجرّ والنصب والجزم لحروف الإعراب ،

---

[١] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث :١٨٦ .
[٢] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٨٨ ، وينظر: التطور النحويّ للغة العربية : ١٢١ ، وإحياء النحو ٤٣ – ٤٤ .
[٣] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٨٩ - ١٩٠ .
[٤] ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٩٠ .

وحروفُ الإعراب للأسماء المتمكّنة ، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة ، والتاء ، والياء ، والنون))[١].

وقال أيضاً :((وأمّا الفتح ، والكسر ،والضم، والوقف ، فللأسماءِ غيرِ المتمكّنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنًى ليس غير))[٢].

أمّا الكوفيّون فإنّهم خالفوا البصريين في هذا ((وسمّوا الضمّة اللازمة رَفْعاً ، و الفتحة و الكسرة نَصْباً وجرّا))[٣]. وعلى الرغم من أنّ الدكتور محمّد حماسة لم يُوافقِ البصريّين في ربط ألقاب الإعراب بالعامل ، إلّا أنّه رجّح مذهبهم في التفريق بين ألقاب الإعراب والبناء . يقول : ((ونحن في هذا لا نرى ما يراه الكوفيّون من جواز إطلاق ألقاب الإعراب على البناء ؛ لأنّ ظاهرة الإعراب ينبغي أن تختصّ بعلاماتها الدالّة عليها ؛ إذ هي قرينةٌ من القرائن التي تُعينُ على جلاء المعنى في الجملة ، وأمّا علامات البناء فليس لها هذا الدور ، ولذلك نتمسّك بما دعا إليه البصريّون الذين لا يُطلقون الضمَّ ويريدون به الرفع مثلاً إلّامع القرينة))[٤].

أمّا النقطة الثانية فهي ما أطلق عليه:((دعوى أصليّة بعض علامات الإعراب وفرعيّة بعضها الآخر))[٥] . وقد قرّر النحويّون القدماء أن أصل الإعرابِ أن يكون بالحركات ، قال عبد القاهر الجرجانيّ:((واعلم أنّ أصل الإعراب أن يكون بالحركات ، و إنّما يُعدَلُ عنها لسبب))[٦].

وقال الرضيّ: ((وكلّ ما سوى الضم في الرفع ، والفتح في النصب ، والكسر في الجرّ فروعها))[٧] ووقف الدكتور محمّد حماسة عند معنى الأصليّة والفرعيّة في علامات الإعراب قائلاً :((ماذا يعني النحاة من أصلية الحركات وفرعيّة ما عداها ؟ هل يعني هذا أنّ الإعراب كان في أوّليّة أحواله بالحركات ، ثم حدث تطوّر فيه مع تطوُّر اللغة فَتُوُسِّعَ فيه بما هو فرعٌ عن هذه الحركات؟))[٨]

---

[١] الكتاب : ١/ ١٣ .
[٢] الكتاب : ١٥/١ .
[٣] شرح المفصل : ١/ ١٩٨ .
[٤] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٩٣ .
[٥] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٩٣ .
[٦] المقتصد في شرح الإيضاح :١/ ١٠٣ .
[٧] شرح الرضي على الكافية : ١/ ٧١ .
[٨] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٩٦ .

ويبدو واضحاً أنّ الدكتور محمّد حماسة لا يذهب إلى أنّ الأصل عند القدماء هو الأصل التاريخيّ ، فقد اعترض في هذا الصّدَدْ على الدكتور حسن عون في ذهابه إلى أنّ الإعراب بالحركات أسبق تاريخيّاً من الإعراب بالحروف مستدلّاً بكلام النحويين على أصليّة بعضها وفرعيّة بعضها الآخر[١] حيث يقول: ((ولنا في صنيع النحاة وفي اصطلاحهم تأييد لما ذهبنا إليه ، فقد قالوا إنّ هذه الحروف في تلك الأنواع التي تعرب بها ليست إلّا نيابةً عن حركات الإعراب))[٢]ولم يرتضِ الدكتور محمّد حماسة هذا الرأي ، وألمح إلى أنّه لا يعدو أن يكون افتراضاً افتراضاً لا تثْبُتُ أدلّتُه أمام المناقشة ، ذلك بأنّ ((دلالة قول النحاة بأنّ الحركات أصلٌ في الإعراب لغيرها ينبغي أنْ تُؤخذ في سياق الفهم النحويّ العام لنحاتنا ؛ إذ إنَّهم لم تكن دراستهم قائمةً على التَّتبُّع التاريخيّ ، أو دراسة الظواهر النحويّة دراسة تاريخيّة))[٣] .

والفهم النحويّ العامّ الذي أشار إليه الدكتور محمّد حماسة لا يدُلّ على أنّ المعنيَّ بالأصل عندهم هو الأصل التاريخيّ ، فقد وجد الدكتور محمّد حماسة في كلام ابن جنيّ ما يدلّ على هذا الفهم، وذلك في كلامه على أصول الكلمات المُعَلَّة . يقول ابنُ جنيّ: ((وإنّما معنى قولنا : إنّه كان أصله كذا : أنّه لو جاء مجيء الصحيح ولم يُعلّل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا . فأمّا أن يكون استُعْمِلَ وقتاً من الزمان كذلك ، ثم انْصُرِفَ عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحدٌ من أهل النظر))[٤] .

وبعد عرضٍ مفصلٍ لحجج النّحويين القدماء وتعليلاتهم في أن الحركات أصلٌ في الإعراب[٥]، يرى الدكتور محمّد حماسة في هذه الحجج والعلل المختلفة أنّها((ترفٌ عقليّ لا حاجة باللُّغة إليه لأنّه فاقد فكريّ لا محصول له))[٦].

أمّا رأيه هو في هذه الأصليّة والفرعيّة التي يتحدّث عنها القدماء فيُعرِبُ عنه بقوله :((أمّا نحن فنرى أنّ كلَّ علامةٍ من علامات الإعراب أصليّةٌ في نفسها ، فالضمة علامة إعرابٍ أصليّة

---

[١]ينظر: اللغة والنحو ، دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة : ٨٢ .
[٢] اللغة و النحو ، دراسات تاريخية و تحليلية ومقارنة : ٨٤.
[٣]العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٩٦ ، ١٩٧ .
[٤]الخصائص ١/ ٢٥٧ .
[٥]ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٩٩ – ٢٠٣ .
[٦]العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٢٠٣ .

فيما يمكن أن توجد فيه ، والواو علامة إعراب أصليّةٍ في الكلمات التي توجد فيها وكذلك بقيّة العلامات)) [١] .

ثانياً: نظريّة العامل:

العامل النحويّ من أبرز ظواهر النّحو العربيّ ؛ لأنّه مرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً بظاهرة الإعراب التي تُعدُّ من أبرز ظواهر الُّلغة العربيّة ، وعلاقة العامل النّحويّ بالإعراب تتمثّل في أنّها تفسيرٌ له ، فالإعراب ظاهرة لغويّة أصيلة في اللغة العربية ولكنّ الخلاف بين القدماء والمحدثين وقع في تفسير هذه الظاهرة .

فالقدماء –كما هو معروفٌ– يفسِّرون الإعراب بأنّه أثرٌ ناتج عن مؤثِّر، وهذا المؤثر هو العامل . وتظهر هذه الفكرة في أوّل كتابٍ نحويّ يصل إلينا ، إذ يقول سيبويه: ((وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجارٍ لِأَفْرُقَ بين ما يدخُلُه ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العامل – وليس شيءٌ منها إلّا وهو يزول عنه – وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيءٍ أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عاملٍ منها ضربٌ من اللّفظ في الحرف ، وذلك الحرفُ حرفُ الإعراب)) [٢]

وسار النّحويّون في ما بعد على ذلك ، فربطوا الإعراب بالعامل ، إذ نجد ذلك في أغلب كتب النّحو العربيّ ، منها على سبيل التمثيل قول ابن عصفور:((الإعراب اصطلاحاً: تغيُّر آخر الكلمة لعاملٍ يدخل عليها في الكلام الذي بُنِيَ فيه لفظاً أو تقديراً عن الهيأة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيأةٍ أخرى)) [٣] .

ولا أريد أن أتوسع هنا في ذكر آراء النحويّين في العوامل سواء أكانت لفظيّةً أم معنويّةً ، وفي ماهيّة العامل ، ومعنى أثره ، وهل هو أثرٌ حقيقيٌّ أم هو مجرّد أماراتٍ وعلامات ، فهذه أمورٌ وإن كانت محلَّ خلافٍ بين القدماء ، إلّا أنّ الخلاف فيها لم يؤثرْ في وجود العامل أصلاً [٤].

---

[١] العلامة الإعرابية بين القديم والحديث : ٢٠٤ .
[٢] الكتاب ١٣/١ .
[٣] المقرِّب : ٤٧ .
[٤] ينظر في مناقشة هذه القضايا : أصول النحّو العربيّ في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث : ٢٠٠ – ٢٠٨ .

ولم يقف الدكتور محمّد حماسة عند هذه المسائل كثيراً ، ولكنّه وقف بشيءٍ من التفصيل عند رأيي اثنين من النحويين القدماء ، أحدهما ابن جنيّ ، والآخر ابن مضاء القرطبيّ.

أمّا ابن جنيّ فيرى الدكتور محمّد حماسة أنّه لم يخرج ((عن مألوف النحاة في نظرته للعامل النحويّ في معالجته للنّصوص ، أو في تناوله للأوجه الإعرابيّة المختلفة في كتبه المتعدّدة))[١].

فابن جنيّ يطبِّق نظرية العامل في أثناء معالجته للنصوص المختلفة كما يطبقها غيره من النحويّين ، وهذا ما أكده الدكتور فاضل السامرائيّ فقد ذكر أمثلةً من كتب ابن جنيّ تدلُّ على أنّه يأخذ بهذه النظريّة[٢] منها قوله: ((ألا ترى أنّك إذا قلتَ : قام بكرٌ، ورأيت بَكراً ، ومررت ببكرٍ ، فإنّك إنّما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل))[٣].

أمّا الذي يَلْفِتُ النظرَ في كلام ابن جنيّ على العامل فهو ذهابه إلى أنّ العامل الحقيقيّ ليس هو العوامل اللّفظيّة والمعنويّة وإنّما هو المتكلِّم نفسه . يقول: ((وإنّما قال النحويّون : عاملٌ لفظيّ وعامل معنويّ لِيُرُوكَ أنّ بعض العمل يأتي مُسبَّباً عن لفظٍ يصحبه، كمررتُ بزيدٍ ، وليت عَمراً قائمٌ ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظٍ يتعلَّق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول . فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم ، إنّما هو للمتكلِّم نفسِهِ ، لا لشيءٍ غيره . وإنّما قالوا : لفظيّ ومعنويّ لَمّا ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامّة اللّفظ لِلَّفظٍ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ . وهذا واضحٌ))[٤].

ولم يتّخذ الدكتور محمّد حماسة من كلام ابن جنيّ هذا دليلاً على أنّه يرفض نظريّة العامل ، ولكنّه استدلّ به ((على أنّ جوهر نظريّة العامل هو ما يسمى بالقرائن النحويّة ، وأنّ العامل في نقائه الفطريّ فهمٌ صحيحٌ لعلائق التركيب))[٥] .

---

[١] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٢٢٣ .
[٢] ينظر: ابن جنيّ النحويّ : ١٩٣ – ١٩٤ .
[٣] المنصف : ١/ ٤ .
[٤] الخصائص : ١/ ١٠٩ – ١١٠ .
[٥] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٢٢٤ .

ويمضي الدكتور محمّد حماسة في تفسير كلام ابن جنيّ على العامل بما يوافق نظريّة القرائن، وألمح إلى أنّه كانت لديه فكرةٌ جديدةٌ عن التعليق في الجملة ، أو ترابط الوظائف النحويّة فيها ، ولكنّه اكتفى بهذه الإشارة العابرة خشية الخروج عن المألوف، واتقاءً لِغَضْبَةِ النّحاة[١].

وممّا يلفت النظر في تعليقات الدكتور محمد حماسة على رأي ابن جنيّ هذا أنّه لم يَرْبِطْهُ بمذهبه الاعتزاليّ كما فعل هذا ابن مضاء القرطبي ، وتابعه على ذلك بعض المحدثين كالدكتور فاضل السامرائيّ[٢]، وإنّما حاول أن يَرْبِطَه بأفكارٍ لغويّةٍ حديثةٍ ، كالقول بعُرفيّة اللغة ، وأنّ التغيير الحاصل في ظواهرها منسوبٌ للجماعة اللغويّة ، وقد جزم بأنّ ابن جنيّ يقصد بالمتكلّم هنا مجموعة المتكلّمين باللغة . يقول : ((وإنّ ابن جنيّ بالتأكيد يقصد بالمتكلّم هنا مجموعة المتكلّمين باللغة ، ويريد أن يقول: إنّ العُرْفَ اللُّغويّ هو الذي يحددُ الرفع ، والنصب ، والجرَّ ، والجزم))[٣] .

ووقف الدكتور محمّد حماسة عند رأي ابن مضاء القرطبيّ في دعوته إلى إلغاء العامل ، وهي دعوةٌ ((لم يُكتبْ لها في حياة صاحبها مثلما كُتبَ لها في عصرنا الحاضر))[٤] .

وقد رأى ابن مضاء في ردّه على النحاة أنّ العامل وإن كان محلّ إجماعٍ من النحويين ، ينبغي أن يحذف من النّحو . يقول:((قَصْدِي في هذا الكتاب أن أحْذِفَ من النحو ما يستغني النّحويّ عنه، وأُنَبِّهَ على ما أجمعوا على الخطأ فيه . فمن ذلك ادّعاؤهم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعاملٍ لفظيّ ، وأنّ الرفع منها يكون بعاملٍ لفظيٍّ وبعاملٍ معنويٍّ))[٥] .

والذي يهمُّني من دعوة ابن مضاء هذه ، موقف الدكتور محمّد حماسة منها والموقف الذي أسجّله عليه في ذلك ، أنّه لم يَعْبَأْ بدعوة ابن مضاء كثيراً ، ولم يتّخذها مثالاً يُحتذى ، كما فعل ذلك بعض المحدثين[٦] ، بل إنّه انتقدها في أكثر من أمر ، وأوّل ملحوظةٍ سجّلها على هذه الدعوة الدعوة أنّها قائمة على أساسٍ غيرِ لُغويّ إذ يقول:((ولعلنا ندرك لأوّل وهلةٍ أنّ دعوة ابن مضاء ليست قائمةً على أساس لغويّ ، بل هي قائمة على أساس منطقيّ دينيّ أو شرعيّ ، ولذلك سمَّى

---

[١]ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٢٤٤ .
[٢]ينظر: الرد على النحاة : ٧٧ ، وابن جنيّ النحويّ : ١٩٧ .
[٣]العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٢٢٤ .
[٤]العلامة الإعرابية في الجملة ين القديم والحديث : ٢٢٥ .
[٥]الرد على النحاة : ٧٦.
[٦]كالدكتور محمد عيد في كتابه: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث الحديث .

بعض الباحثين العامل عنده (العامل التوقيفيّ)[١] . فهو ينسب الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ، إلى الله سبحانه وتعالى))[٢].

ولم يقف الدكتور محمّد حماسة في نقده لدعوة ابن مضاء عند هذا الحدّ ، إذ مضى يناقشه في الأساس الدينيّ لدعوته ورأى أنّه ((قد وقع فيما أراد أنْ يُوقِعَ النحاة فيه من الحرج الدينيّ ؛ لأنّه يرى أنّ في تقدير بعض أنواع العوامل افتراءً على الله ، وانتحالَ كلامٍ لم يقُلْه سبحانه))[٣] .

ويقول الدكتور محمّد حماسة: ((ومن الممكن أن نتوجّه بهذا السؤال إلى ابن مضاء : أليس رَبَّ تميمٍ هو ربُّ الحجازيّين ؟ وإذا كان الجواب بالنفي فإنّ ابن مضاء حينئذٍ يكون قد خرج عن رِبْقة الإسلام ، وإذا كان الجواب بالإيجاب فإنّنا نقول له: لماذا يَنصِبُ اللهُ الخبرَ بعد(ما) الحجازيّة، ويرفعه بعد (ما) التميميّة ؟ ولماذا بنى الله باب (حَذَامِ)على الكسر عند الحجازيّين ، وجعل ما آخره راء عند بني تميم كذلك ، ثم أعرب ما ليس آخره راءً عندهم ؟ ولماذا بنى الله (أمسِ) على الكسر عند الحجازيين إذا أردتَ به اليوم الذي قبل يومِكَ ، وقسمه عند بني تميم قسمين ، فمرّة هو معرب إعراب ما لا ينصرف ، وأخرى هو مبنيٌّ على الكسر نصباً وجرّا ، ومعرب بالضمّة رفعا ؟))[٤] . إنّ هذه التساؤلات التي يوجِّهها الدكتور محمّد حماسة إلى ابن مضاء تعبّر عن إنكارٍ واضحٍ للمنهج الذي سلكه ، والرأي الذي تبنّاه في تفسير العامل .

ولايعني نقد الدكتور محمد حماسة ابن مضاء تجريدَ دعوته من الجوانب الإيجابيّة ؛ إذ صرّح بأنّ ابن مضاء يُحالفه التوفيق عندما يتعامل مع النّصوص مباشرة بصرف النظر عن الجانب النظريّ الذي قرّره[٥] . من ذلك قول ابن مضاء: ((ومما قالوا فيه ما لم يُفهَمْ ، وأضمروا فيه ما يخالف مقصد القائل ، أبوابُ نصب الفعل ، وقد تكلّمتُ منها على باب الفاء والواو ؛ لِيُستَدَلَّ بهما على غيرهما ، ويُعْلَمَ أنّ ما أضمروه لا يُحتاجُ إليه في إعطاء القوانين التي يُحفظ بها كلام العرب))[٦] . وعرض لفاء السببيّة ، وواو المعيّة في تناولٍ وصفه الدكتور محمّد حماسة بأنّه

---

[١]هو الدكتور مهدي المخزومي في كتابه مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : ٣٠٥ .
[٢]العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٢٢٧ .
[٣]العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٢٢٧ ، وينظر: من قضايا اللغة والنّحو : ١٠٥ .
[٤]العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٢٢٧ ــ ٢٢٨ ، وقد أشار الدكتور تمام حسان إلى شيءٍ من هذا ، ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية : ٥٦ ــ ٥٧ .
[٥]ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٢٣٠ .
[٦]الرد على النحاة : ١٢٣ .

((أقرب لروح اللغة ووصفها الدقيق ، ورَبَطَ بين العلامة الإعرابية ودلالة الجملة من غير تقديرٍ لـ(أنْ) المضمرة وجوباً في رأي النّحاة))[1] .

أمّا موقف الدكتور محمّد حماسة من نظريّة العامل فيتبيّن بوضوح أنّه ضد هذه النظريّة ، على الرغم من وجود إشاراتٍ هنا وهناك تشير إلى أنّ العاملَ وسيلةٌ لفهم العلاقات النّحوية في الجملة ، منها قوله: ((وليست العوامل في أوّل أمرها إلّا ملاحظة تضامّ أجزاء الكلام بعضها إلى بعض ، والتعليق فيها أو ارتباط الوظائف ، غير أنّ تقدُّمَ الزمن وطول العهد بالدراسة النحويّة ، والتخصص فيها ، وإرادة الاستمرار لها وتيّارات الثقافة الوافدة ، وتطور العلوم الأخرى ، هذه كلُّها أدَّت إلى الابتعاد عن الغاية الأولى لنشأة النّحو ، وأصبحت دراسة النّحو نفسُها هدفاً وغايةً ، فَوَجَدَتْ نظريّةُ العامل مع بقيّة المسائل النحويّة من التفريع العقليّ والتشعُّب في البحث ما أدّى بالعامل إلى ما صار إليه))[2] وأشار مرة اخرى إلى قولٍ قريبٍ من هذا[3] . فتبيّن من هاتين الإشارتين أنّه يرى أنّ العاملَ في أوّل عهده وسيلةٌ ناجحةٌ لتعليم اللّغة العربيّة ، إلّا أنّ النحويّين – كما يرى– تجاوزُوا هذه الغاية ، وجعلوا من العامل غايةً في نفسه ، وعقّدوا النحو ، وتوسّعت شُقّةُ الخلاف بينهم فيما لا طائل من ورائه .

ومن هنا لم يتردّد الدكتور محمّد حماسة في القول بأنّ ((معظم المآخذ التي تؤخذ على النحو العربيّ سببها هو (العامل)بكلّ ما يترتب عليه من مشكلات))[4]. وبعد أن أعطى الدكتور محمّد حماسة رأيه بإجمالٍ في نظرية العامل ، شرع في عرضٍ مفصَّل لـ(مآخذ) النحو العربيّ التي سبّبها (العامل) .وسأوجز القول في مآخذ (العامل) عند الدكتور محمّد حماسة فيما يأتي :

١– توسيع شُقّةِ الخلاف بين البصريّين والكوفيّين ، وبين أتباع الاتّجاه الواحد أنفسهم ، وأعطى أمثلة عدة من كتب النّحو العربيّ ، أغلبها من كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين) لأبي البركات الأنباريّ[5] .

---

[1] العلامة الإعرابية في الجملة القديم والحديث : ٢٣٠ .
[2] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٢١٩ .
[3] ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٢٥٧ – ٢٥٨ .
[4] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٢٣٠ .
[5] ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ٢٣١ – ٢٣٧ .

٢– يرى الدكتور محمّد حماسة أنّ من آثار فكرة العامل في النحو العربيّ ((أنّه شغل النحاة عن دراسة الجملة العربيّة دراسةً أسلوبيّة ، بل تعلّقت الدراسة بالبحث عن العوامل ، فتوزّعت قواعد الحكم الواحد على أبوابٍ مختلفة))[١] .

ورأي الدكتور محمّد حماسة هذا لم يكن مرضيّاً من الدكتور عطا موسى ؛ إذ رأى أنّ الدكتور محمّد حماسة((بالغ حين ذهب إلى أنّ العامل شغل النحاة عن دراسة الجملة دراسة أسلوبيّة))[٢] .

ولكنّ الدكتور عطا موسى لم يعطِ أمثلةً من كتب النحو العربيّ يمكن أنْ تعد أمثلة واضحة لدراسة الجملة دراسة أسلوبية ، وإنّما تجاوز ذلك إلى أعمال البلاغيّين ولاسيّما في علم المعاني[٣].

٣– ومن آثار نظريّة العامل عند الدكتور محمّد حماسة أنّ النحويّين القدماء أخضعوا قواعد ترتيب الجملة للعامل ، وتناولوها في إطار جواز تقدّم المعمولات على عواملها وعدم جواز ذلك . ويرى أنّهم((قد يجنحون في خلال ذلك كله إلى افتراض الأساليب ، ولا يعنيهم إنْ كان ذلك يتحقق في الواقع ، أو لا))[٤].

٤– يرى الدكتور محمّد حماسة أنّ النحويين القدماء ، اضطروا في سبيل الإقناع بالعوامل ومدى تأثيرها إلى إقحام ما ليس لغويّاً على مسائل اللغة والنحو ، وذكر أمثلةً متعددةً [٥] ذكرتُ طرفاً منها عند الحديث عن موقف الدكتور محمّد حماسة من القياس في الفصل الأوّل[٦]

٥– ومن أظهر آثار نظريّة العامل في النحو العربيّ عند الدكتور محمّد حماسة ((هو القول بالحذف والإضمار وتأويل النصوص ، و تغيير الرواية حتى يستقيمَ عمل العامل ويطَّرِد ، والطعن على رواية الخصم ، والحكم بالشذوذ والندرة والقلة والضرورة ، وتخطيء بعض ما رُويَ عن

---

[١]العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٢٣٧.
[٢]مناهج الدرس النحويّ في العالم العربيّ في القرن العشرين : ١٥٤ .
[٣] ينظر : مناهج الدرس النحويّ في العالم العربي في القرن العشرين : ١٥٤ .
[٤]العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٢٤٠ .
[٥]ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القيم والحديث : ٢٤٢ – ٢٤٤ .
[٦]ينظر :٨٠ ـ ٨١ من الرسالة .

العرب واصطناع نصوصٍ حسب العوامل بصرف النظر عن وجودها لغويّاً أو عدم وجودها، وتشذيذ بعض القراءات القرآنية وتعدُّد الأوجه في العبارة الواحدة))[١] .

٦- كذلك تُعدُّ نظريّة العامل عند الدكتور محمّد حماسة((مسؤولةً عن الإعراب المحليّ والإعراب التقديريّ ، فما دام المؤثِّرُ - أي العامل- موجوداً ، وجب البحث عن المُتَأثِّر أي المعمول، ولابدّ من اعتبار محلّ التأثير ، وتقدير علامة هذا التأثير إذا لم يمكن ظهورها))[٢] .

وملخّص القول أنّ رأي الدكتور محمّد حماسة في نظرية العامل مستمدٌ من آراء أساتذته المتأثرين بالمنهج الوصفيّ الحديث، ومن أبرز من تأثّر بهم في هذا المجال الدكتور تمّام حسّان الذي يقول: ((ما العاملُ إذاً ؟ الحقيقةُ أنْ لا عاملَ . إنّ وضع اللغة يجعلها منظمةً من الأجهزة ، وكلّ جهازٍ منها متكامل مع الأجهزة الأخرى ، ويتكوّن من عددٍ من الطرق التركيبيّة العرفيّة المرتبطة بالمعاني اللغويّة ، فكلّ طريقةٍ تركيبية منها تتجه إلى بيان معنًى من المعاني الوظيفيّة في اللغة . فإذا كان الفاعلُ مرفوعاً في النحو فلأنّ العرف ربط بين فكرتي الفاعليّة والرفع دون ما سببٍ منطقيٍّ واضحٍ ، وكان من الجائز جداً أن يكون الفاعل منصوباً ، والمفعول مرفوعاً، لو أنّ المصادفة العُرفيّة لم تجرِ على النحو الذي جرت عليه))[٣].

وقد وجد الدكتور محمّد حماسة في نظرية القرائن التي ابتدعها الدكتور تمام حسان بديلاً لنظريّة العامل فقال: ((وصفوة القول أنّه في ضوء دراسة القرائن في الجملة من لفظية ومعنوية تنتفي الحاجة إلى العامل النّحويّ وما جرّه من مشكلاتٍ في النّحو العربيّ))[٤] .

---

[١] العلامة الإعرابية في الجملة لبين القديم والحديث : ٢٤٤ ــ ٢٤٥ .
[٢] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٢٤٧ .
[٣] اللغة بين المعيارية و الوصفية : ٥٧ .
[٤] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٢٦٤ .

المبحث الثاني

دلالة العلامة الإعرابيّة

أولاً : دلالة الإعراب على المعاني عند القدماء :

وُجِدَت قضيّة دلالة الإعراب على المعاني منذ الخطوات الأولى لنشأة النحو العربيّ ، وذلك أنّ بعض الروايات التي أرّخت لنشأة النحو تشير إلى أنّ من أهمّ الأسباب التي دعت إلى وضع قواعد تعصم اللّسان من الخطأ واللّحن ، هو أنّ بعض الأخطاء في الإعراب يؤدي إلى تغيير المعنى المراد ، ويزداد الأمر خطورةً إذا تعدّى الخطأ مجال كلام الأفراد فيما بينهم إلى قراءة القرآن الكريم ، ولعلّ أشهر الروايات التي تُذكر في هذا الشأن أنّ قارئاً قرأ قوله تعالى : ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ﴾[(١)] بجرِّ (رسولِهِ) ،وهذا خطأٌ فادحٌ يؤدي إلى الكفر، سببُه الخطأ في الإعراب[(٢)] .

فهذه الرواية وغيرها تدلّ على أنّ علامات الإعراب دلائل على معانٍ ، وهذه الفكرة هي البذرةُ الأولى لعلمِ النّحو . وقد اتّخذت الدكتورة بتول قاسم ناصر من بعض الروايات التي تُذكر في أسباب نشأة النحو دليلاً على أنّ علم الدلالة نشأ بنشأة النحو أو أنّ النحو نشأ بنشأة علم الدلالة[(٣)].

بناءً على هذا يمكن أن نعدّ دلالة العلامة الإعرابية على معانٍ حقيقةً مسلّمةً عند الرعيل الأوّل من نحاتِنا القدماء ، ولم يَردعنهم ما يشير إلى تشكيكٍ بهذه الحقيقة أو يذهبُ إلى خلافها إلى أن جاء محمد بن المستنير المعروف بقطرب برأيه المخالف لإجماع القدماء على مرِّ العصور[(٤)].

ومن هذه الحقيقة المسلّمة عند القدماء بدأ الدكتور محمد حماسة بمناقشة هذه القضية محاولاً تقديمَ تفسيرٍ لما يقصده القدماء بالإعراب ، وما نوع المعاني التي يكشف عنها هذا الإعراب

---

(١)سورة التوبة ،وتمامها : ﴿ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣﴾ ﴾

(٢)ينظر: في هذه الرواية : الخصائص ٢/ ٨ ، ونزهة الألِبّاء في طبقات الأدباء : ١٩ ، ٢٠ .

(٣)ينظر: دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء : ٢٦ .

(٤)ينظر: الإيضاح في علل النحو : ٦٩ - ٧١، والأشباه والنظائر في النحو : ١ / ٨٤ -٨٦ .

أمّا المقصود بالإعراب فقد بين الدكتور محمد حماسة أنه يطلق ويراد به أمران في التراث النحويّ[١]

أولهما: ما يرادف علم النحو ، ((فهو إذن أعمُّ من العلامات الإعرابيّة وحدَها))[٢].

وثانيهما: العلامات الإعرابيّة فقط ،ويتضح ذلك في كلام ابن يعيش حين يقول: ((والإعراب : الإبانة عن المعاني المختلفة باختلاف أواخر الكَلِم ، لِتعاقُبِ العوامل في أوَّلِها))[٣].

وممّن ذهب إلى المدلول الأول ابنُ فارس . يقول: ((من العلوم الجليلة التي خُصَّت بها العرب : الإعرابُ الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصلُ الكلام ، ولولاه ما مُيِّزَ فاعلٌ من مفعولٍ ، ولا مضافُ مِن منعوت ، ولا تعجّبٌ من استفهامٍ ، ولا صدرٌ من مُصَدَّر، ولا نعتٌ مِن تأكيدٍ))[٤].

وقد صرّح ابن فارس في موضعٍ آخر بأنّ مفهوم الإعراب عنده هو ما يقابل علم التصريف ، وذلك في ((باب الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل ، والفهم من السامع ، يقع ذلك بين المتخاطبَين من وجهين : أحدهما الإعراب ، والآخر التصريف))[٥] .

وممّن ذهب إلى المفهوم الثاني للإعراب ابنُ قتيبة ، إذ يقول متحدثاً عن أهمية الإعراب : ((ولها الإعراب الذي جعله الله وَشْيَاً لكلامها ، وحِلْيةً لنظامها ، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامَين المتكافئَين ، والمعنيَين المختلفَين ، كالفاعل والمفعول لا يُفَرَّقُ بينهما إذا تساوت حالاها في إمكان الفعل أن يكون لكلّ واحد منها إلّا بالإعراب))[٦].

وقد استدلّ الدكتور محمد حماسة بقولِ ابن قتيبةَ : ((وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين))على أنّه يعني بالإعراب مُجرَّدَ العلامة الإعرابية التي هي جزء من مجموعة أنظمةٍ تساعد على التفريق بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين.

---

[١] ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ٢٧٨ ، ٢٧٩ .
[٢] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ٢٧٨ .
[٣] شرح المفصل : ١٩٦/١ .
[٤] الصاحبيُّ في فقه اللغة وسُنن العرب في كلامها : ٤٣ .
[٥] الصاحبيُّ في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : ١٤٣ .
[٦] تأويل مشكل القرآن:٧٥، ٧٦ .

يقول الدكتور محمد حماسة : ((فدقة ابن قتيبة هنا في جَعْله الإعرابَ أحدَ ما يحدد المعانيَ التي هي المعاني الوظيفيّة ، ولم يجعلْه وحده الفارق بين المعاني كما نرى عند غيره من علماء العربيّة))[١].

وإذا كان من المُسلَّم به عند النحويين القدماء أنّ الإعراب يكشف عن معنًى في الجملة ، فما طبيعة هذا المعنى ، وما نوعه عند الدكتور محمد حماسة ؟

ونوع المعنى الذي أشير إليه متأتٍّ من نظريّة تعدُّد المعاني التي أخذ بها الدكتور تمّام حسّان وهو ما يُطلق عليه مصطلح (تشقيق المعنى) . يقول : ((فنحن نُشَقِّقُ المعنى إلى نَسَقٍ من الوظائف المكوّنة له ، ونحدّ كلَّ وظيفةٍ بأنّها استعمالُ شكلٍ لغويٍّ معيّنٍ ، أو عنصرٍ لغويٍّ معيّن في سياق . ومعنى هذا أنّنا ننظر إلى المعنى باعتباره مركباً من علاقة الماجريّات ، والجراماطيقا (بفروعها) ، والمعجم ، والدلالة ، وكلٌّ من هذه الجهات يتناول نصيبَه الدراسيّ من هذا المركب ، والبحث في ماجريّاته المناسبة))[٢].

ويَعني الدكتور تمّام حسّان بـ(الماجريّات) ما يُحيطُ بموضوعِ التَّحليل من عناصرَ ، فتشمل((التكوينَ الشخصيّ ، والتاريخَ الثقافيَّ للشخص ، ويدخل في حسابها الماضي ، والحاضر ، والمستقبل))[٣] .

والمعاني التي تنتج عن عمليّة (التشقيق) ثلاثة ، وهي تتضافر لتكوين المعنى الدلاليّ . يقول الدكتور تمّام حسّان : ((ومن هنا أيضاً دعت الحاجةُ المنهجيّة إلى تشقيق المعنى إلى ثلاثة معانٍ فرعية، أحدها: المعنى الوظيفيّ ، وهو وظيفة الجزء التحليليّ في النظام أو في السياق على حدٍّ سواء . والثاني : المعنى المعجميّ للكلمة . وكلاهما متعددٌ ومحتملٌ خارج السياق ، وواحدٌ فقط في السياق ، والثالث المعنى الاجتماعيّ ، أو معنى المقام ، وهو أشمل من سابقيه ويتصل بهما على طريق المكامنة))[٤] .

---

[١]العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ٢٧٦ .
[٢]مناهج البحث في اللغة : ٢٥٣ .
[٣]مناهج البحث في اللغة : ٢٥٢ . وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٣٧ .
[٤]اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٨ - ٢٩ . وينظر: العربية وعلم اللغة البنيويّ - دراسة في الفكر اللغويّ الحديث: ٢٢٢- ٢٢٣ .

ولا أريد هنا أن أتوسع في عرض آراء الدكتور تمام حسان ، ولكنَّ الذي يهمني منها أنَّه جعل معانيَ النحو (المعاني الوظيفيّة) جزءاً من مجموعة أجزاء تتضافر لإنتاج المعنى المفيد ، وهو ما يطلق عليه (المعنى الدلاليّ) كما في الشكل الآتي:[١]

المعنى الدلالي

المعنى المقالي

وهو مكون من المعنى الوظيفي + المعنى المعجمي وهو يشمل القرائن المقالية كلما وجدت

المعنى المقامي

وهو مكون من ظروف اداء المقال وهي التي تشتمل على القرائن الحالية (وكل ذلك يسمى المقام)

بناءً على هذا فإنّ الاقتصار على المعاني الوظيفيّة وحدها لا يُنتج معنى دلاليّا ، ذلك بأنّ المعنى الوظيفيّ إنّما هو تحديد وظائف الجملة من فاعليَّةٍ و مفعوليَّةٍ وغيرِهما ، بالاعتماد على قرائن التعليقِ المختلفة، ومنها العلامة الإعرابيّة ، ولكي يوضّح الدكتور تمّام حسّان فكرتَه نَظَمَ بيتاً هُرائيّاً ليس له معنًى دلاليّ ، ولكنّه يشتمل على معانٍ وظيفيةٍ ، وهو[٢]:

قاصَ التَّجينُ شِحالَه بِتَريسِهِ ال   فاخي فلم يَسْتَفْ بِطَاسِيةِ البَرَنْ

وقد أعرب هذا البيت إعرابًا مُفصّلًا لِيبيِّن أنه يحتوي على معانٍ وظيفيّةٍ ، ففيه فاعلٌ ومفعولٌ به ، وجارٌّ ومجرور ، ومضافٌ و مضاف إليه..إلخ[٣] .

وقد أخذ الدكتور محمد حماسة بنظريّة (تشقيق المعنى) واعتمدها في عرض آراء القدماء فيما يتعلّق بالمعنى الذي يكشفُ عنه الإعراب .

وممّا يلفت النظرَ في عرضه هذه الآراءَ أنّه حاول أن يُثبتَ أنّ بعض القدماء مَنْ يفرِّقون بين المعنى الوظيفيّ الذي تكون (العلامة الإعرابية) إحدى القرائن التي تكشف عنه ، والمعنى الدلاليّ الذي يتدخّل (المقام) في الكشف عنه وتجليته .

(١)اللغة العربية معنا ومبناها : ٣٣٩ .
(٢)ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها : ١٨٣ .
(٣)ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٨٣ ، ١٨٤ .

وممن وقف عند آرائهم في هذا الصدد ابن جنيّ ، إذ يقول مبيّناً دور الإعراب:((هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ؛ ألا ترى أنّكَ إذا سمعتَ: أكرم سعيدٌ أباه ، وشكر سعيدًا أبوه ، علمتَ برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعلَ من المفعول ، ولو كان الكلام شَرْجَاً[١] واحداً لاستُبهِمَ أحدهما من صاحبه .

فإن قلتَ: فقد تقولُ ضرب يحيى بشرى ، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً ، وكذلك نحوه ، قيل : إذا اتفق ما هذه سبيله ، ممّا يخفى في اللّفظ حاله أُلزِمَ الكلامُ من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب . فإنْ كانت هناك دلالة أخرى من قِبَل المعنى وقع التصرُّف فيه بالتقديم والتأخير ، نحو: أكل يحيى كمثرى : لك أن تُقَدِّمَ وأن تُؤخِّر كيف شئت ، وكذلك ضربت هذا هذه ، وكلّم هذه هذا ، وكذلك إن وَضَحَ الغرضُ بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرُّف، نحو قولك : أكرم اليحييان البشرَيَيْن ، وضرب البشرييَن اليحيون ، وكذلك لو أومأت إلى رجلٍ وفرس ، فقلتَ : كلَّم هذا هذا فلم يُجِبْهُ ، لَجعلتَ الفاعل والمفعول أيَّهما شئت ؛ لأنّ في الحال بياناً لما تَعني . وكذلك قولك: وَلَدتْ هذه هذه ، من حيثُ كانت حال الأمّ من البنت معروفةً غير منكورة . وكذلك إن ألحقتَ الكلامَ ضرباً من الإتباع جاز لك التصرُّفُ لِما تُعقِبُ من البيان ، نحو: ضرب يحيى نفسَه بشرى ،أو كلَّم بشرى العاقلَ مُعَلَّى، أو كلَّم هذا وزيداً يحيى))[٢].

فكلام ابن جنيّ هنا يشتمل على فكرتين تتوافقان مع ما يريد الدكتور محمد حماسة أن يقرِّره:

أولاهما: أنّه لم يجعلِ الإعرابَ وحده هو الفارِق بين المعاني، إذ تتضافر قرائنُ أخرى للكشف عنه، كقرينة الرتبة ، أو المطابقة ، أو السياق[٣].

وثانيتهما: أنّ ابن جنيّ يفرّق بين نوعين من المعاني ، وهي المعاني الوظيفيّة التي يكشف عنها الإعراب فضلاً عن القرائن الأخرى ، والمعنى الدلاليّ الذي يتدخّل (المقام) للكشف عنه ، وهذا ما حاول الدكتور محمد حماسة أن يثبته من خلال إيراد تساؤل، حيث يقول: ((لقد رأينا في نصِّ ابن جنيٍّ السابق استعمالَين لكلمة المعاني والمعنى ، وكلٌّ منهما مختلف عمّا يدلُّ عليه الآخر، فالإعراب هو(الإبانة عن المعاني بالألفاظ) ، ويقول: فإنْ كانت هناك دلالة أخرى من قبل

---

[١] الشرج :النوع ينظر :القاموس المحيط- مادة(شرج) -:١٩٥ .
[٢]الخصائص ١/ ٣٥ .
[٣]ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ٢٨٠ .

(المعنى) وقع التصرُّف فيه بالتقديم والتأخير، نحو: أكل يحيى كمثرى ، وفي النص نفسه ((لأن في الحال بيانا لما تعني)) وما تعني هو (المعنى)، فأيُّ هذه المعاني يُبِيْنُ عنها الإعراب))[1]

وممن وقف الدكتور محمد حماسة عند أقوالهم من القدماء الزركشيّ وأهمية رأي الزركشيّ عند الدكتور محمد حماسة تَكْمُنُ في أَنَّهُ أَلْمحَ إلى وجود نوعيَن مختلفين من المعاني ، أحدهما معنًى يكشف عنه الإعراب ويميّزه ، وثانيهما معنًى يجب على من يريد أن يُعربَ كلامَ الله تعالى أن يتبيّنه قبل أن يُقدمَ على الإعراب ، ويتّضح النوع الأوّل في قوله:((والإعرابُ يُبيّن المعنى ، وهو الذي يميّز المعانيَ ، ويُوقِفُ على أغراض المتكلمين ، بدليل قولك: ما أحسن زيداً ، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن . وكذلك فرَّقوا بالحركات وغيرها بين المعاني ، فقالوا: مِفْتَح للآلة التي يُفتحُ بها ، ومَفْتَح لموضع الفتح ، ومِقَصّ للآلة ، ومَقَصّ للموضع الذي يكون فيه القصّ، ويقولون : امرأةٌ طاهرٌ من الحيض ؛ لأنّ الرجل لا يشاركها في الطهارة))[2] .

وعلى الرغم من أنّ الزركشيّ قد أتبع الكلام على دلالة الحركات الإعرابيّة بالكلام على دلالة الحركات الأخرى التي تدّل على معانٍ معيّنةٍ ، وهي ليست من الإعراب في شيءٍ ،على الرغم من هذا فإنّ صَدْرَ كلامه واضحٌ في أنّ الإعراب يبيّن المعنى ويوقف على أغراض المتكلمين . ولعلَّ كلامه على دلالة حركات الصيغة وتأثيرها في المعنى كما يحصل في (مِفتَح)، (مَفتَح) ، وكذلك في كلامه على كلمةِ (طاهر) التي اختصّت بالمرأة ، وهي تدخل في الدلالة المعجمية ، يشير إلى قرائن أخرى غير (العلامة الإعرابيّة) تساعد على فهم المعنى الوظيفيّ في الجملة[3] .

وإذا كان الزركشيّ قد قّرر أنّ الإعراب يبين المعنى ويُوقِفُ على أغراض المتكلمين ، فلابدّ أنّه أراد بقوله الآتي معنًى آخر غير المعنى الذي يكشف عنه الإعراب يجب على الناظر في كتاب الله أن يفهمه قبل أن يُقدِم على الإعراب وإلّا كان متناقضاً . يقول: ((وعلى الناظرِ في كتاب الله ، الكاشفِ عن أسراره ، النظرُ في هيأة الكلمة وصيغتها ومحلّها، ككونها فاعلةً او مفعولةً ، أو

---

[1] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ٢٨١ .
[2] البرهان في علوم القرآن : ١/ ٣٧٧ - ٣٧٨ .
[3] ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٣٨٣ - ٣٨٤ .

في مبادئ الكلام، أو في جواب، إلى غير ذلك من تعريف أو تنكير ، أو جمع قلةٍ أو كَثْرةٍ ، إلى غيرِ ذلك .

ويجبُ عليه مراعاة أمورٍ:

أحدها: وهو أوّل واجبٍ عليه، أن يفهم معنى ما يريد أن يُعْرِبَه ، مفرداً كان أو مركَّباً ، قبل الإعراب فأنّه فرع المعنى ، ولهذا لا يجوزُ إعراب فواتحِ السور ، إذا قلنا بأنّها من المتشابه الذي استأثره اللهُ بعلمه)) [1] .

فهما – إذاً – نوعان من المعاني لا نوعٌ واحد ؛ ((إذ كيف يكون الإعراب مبيّناً للمعنى ثم يُوجب على الناظر في القرآن أن يفهم المعنى قبل الإعراب؟)) [2] ولعلّ الذي يوجب الزركشيّ تعلُّمه من المعاني المعنى المعجميّ للكلمات فضلاً عما يحيط بالآية من ملابسات ، وهي تتعاون مع المعنى النحويّ (الوظيفيّ) الذي يتكفّل ببيانه الإعراب وغيره من القرائن المختلفة ، ومن هنا جزم الدكتور محمد حماسة بأنّ ((هذا النص بهذا الفهم قاطع الدلالة بأنّ الإعراب – بمعنى العلامة الإعرابية – فرعُ المعنى النحويّ ، لا المعنى الدلاليّ أو الاجتماعيّ)) [3] .

وبعد عَرْضِ الدكتور محمد حماسة لنظرية المعنى الوظيفيّ عند الدكتور تمّام حسّان التي وقفتُ عندها سابقاً ، أشار إلى أنّ النحويّين القدماء كانوا على وعيٍ بهذه المسألة إذ قال: ((و نحاتنا رحمهم الله– لم يَغِبْ عنهم هذا المعنى فكثيراً ما ينصُّون على أنّ المعنى(الدلاليّ) في جانب والإعراب في جانبٍ آخر؛ لأنّ الإعراب يكشف عن معانٍ وظيفيّةٍ لا دلاليةٍ)) [4]. و أشار بهذا الصدد إلى قول سيبويه في مواضعَ متعددةٍ من كتابه : ((فهذا تمثيلٌ وإن كان لا يستعمل في الكلام)) [5].

وملخّص القول أنّ الدكتور محمد حماسة يريد أن يثبت فيما يتعلّق بدلالة الإعراب أمرين:

---

[1] البرهان في علوم القرآن ١/ ٣٧٨.
[2] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ٢٨٥ .
[3] العلامة الإعرابية في الجملة بين الحديث: ٢٨٥ .
[4] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ٢٨٦ ، ٢٨٧ .
[5] الكتاب : ١/ ٣٥٣ ،وينظر:١/ ٣٧٤ ،و ١/ ٣٨٩ .

الأول: أنّ المعانيَ التي يكشف عنها الإعراب هي المعاني الوظيفيّة من فاعليّةٍ ومفعوليّةٍ وغيرِها .

الثاني : أنّ العلامة الإعرابية ليست هي القرينة الوحيدة التي تكشف عن هذه المعاني الوظيفيّة ، بل هناك قرائنُ أخرى في الجملة تساعد على الكشف عنها ، وإذا كانت العلامة الإعرابيّة قرينة لفظية من مجموعة قرائن للكشف عن المعاني الوظيفية في الجملة ؛ فإنّه يبغي التفريق بين(الحالة الإعرابية) و (العلامة الإعرابية)، والمقصود بالحالة الإعرابية في هذا المقام الوظيفة النحوية، وينبغي أن أشيرَ هنا إلى أنّ هذه الفكرة مستوحاة من الدكتور عبد الرحمن أيّوب مع اختلافٍ في بعض التفاصيل . فقد بين أنّ هناك فرقاً بين (الإعراب) والموقع الإعرابيّ، وبين الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابيّة .

أمّا الفرق بين الإعراب والموقع الإعرابيّ عنده فهو أنّ الموقع الإعرابيّ ((أمرٌ متغيّرٌ يعرض للكلمة ، أمّا الإعراب فهو- كما سبق- أمرٌ ذاتيٌّ فيها لا يتخلّف عنها، فالكلمة(محمد) تُوصف بالإعرابِ بصرف النظر عن موقعها الذي يتغيّر من تركيب إلى تركيب ، ولا يمكن لهذه الكلمة أن تكون غير معربة. والكلمة (هذا) مبنيّةٌ ولا يمكن أن تكون سوى ذلك))[١].

أمّا (الحالة لإعرابية) فتعني عنده ما تستحقه الوظيفة النحويّة من حكم إعرابيّ. والأحكام الإعرابية هي ما يطلق عليها القدماء مصطلح (ألقاب الإعراب) وهي الرفع والنصب والجر والجزم[٢]. يقول الدكتور عبد الرحمن أيوب : ((والحالة الإعرابية أمرٌ اعتباريّ ذهنيّ ، أمّا العلامة الإعرابية فأمرٌ لفظيّ ، فالذي يظهر على الفاعل (محمد) في المثال في السابق[٣] هو الضمّ وليس الرفع ، وإذا كانت العلامة الإعرابية أمراً لفظيّاً فمن غير السليم أن نقول بأنها مقدرةٌ أو منويّةٌ أو غير ذلك من العبارات التي يُرَدّدها النحاة ؛ لأنّ الكلمة أو الصوت الذي لم يُلفظْ أمرٌ لا وجود له . من أجل ذلك قلنا بوجود أمرين مختلفين ، هما الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابيّة، والحالة يمكن أن تُلْحظ في الذهن لأنّها أمرٌ اعتباريّ ، أمّا اللّفظ فلا يمكن أن يُلحظ، بل إنّه يقال أو لا يقال ، ولا ثالث لهذين الاحتمالين))[٤]

---

[١]دراسات نقدية في النحو العربي : ٤٥ .
[٢]ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي : ٤٧ – ٤٩ .
[٣]وهو ضرب محمدٌ عليّاً .
[٤]دراسات نقدية في النحو العربي: ٤٨ .

أمّا الدكتور محمد حماسة فقد اقتصر على مصطلح (الحالة الإعرابيّة)، ولعلّه أراد توسيع مدلوله لِيشملَ إلى جانب الموقع الإعرابيّ، الحكمَ الإعرابيّ وهو (الحالة الإعرابيّة) عند الدكتور عبد الرحمن أيّوب . وممّا يدل على هذا أنّني وجدتُه في مكانٍ آخرَ من مؤلّفاتِه قد فرّق بين (الموقع الإعرابي) و (الحالة الإعرابيّة) و(العلامة الإعرابية)[١] وبيّن أنّ الفرق بين هذه المصطلحات الثلاثة يمكن أن يُلحَظ في تناول المُعْرِبِين ، ((فهم عندما يعربون الكلمة الواقعة خبراً– مثلاً– يقولون : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. فقولهم : خبر ،إشارةٌ إلى الموقع وقولهم: مرفوع ، إشارة إلى الحالة الإعرابية، وقولهم : علامة رفعه الضمة الظاهرة ، إشارةٌ إلى العلامة الإعرابيّة))[٢].

معاني الإعراب في الفعل المضارع :

واجهتِ النحويّين القدماء وكذلك المحدثين مشكلةٌ تتعلق بإعراب الفعل المضارع ، وسبب المشكلة أنّ الإعراب فيه لا يكشف عن معانٍ وظيفيةٍ كما هو الحال في الأسماء، ومن هنا تعددت وجهات النظر في تفسير الإعراب في الفعل المضارع وتعليله .

أمّا القدماء فقد انحصر الخلاف بينهم في أصليّة الإعراب في الفعل المضارع وعدمه، فذهب البصريّون إلى أنّ الإعراب أصلٌ في الأسماءِ فرعٌ في الأفعال . [٣]

قال: الزجاجيّ: ((احتجاج البصريّين لذلك: قالوا الدليل على صِحَّة ما قلنا: إجماعُ الجميع على أنّ الإعراب إنّما دخل الكلام لِيفصلَ بين المعاني المُشكِلة ، ويُدَلُّ به على الفاعل والمفعول ، والمضاف و المضاف إليه وسائر ذلك من المعاني التي تعتور الأسماء ، غيرِ قُطْرُب ، وقد ذكرنا مذهبه فيما تقدم وبيّنّا فساده وما يلزمه فيه . قالوا : وهذه المعاني موجودةٌ في الأسماء دون الأفعال والحروف ، فوجب لذلك أن يكون أصل الإعراب للأسماء ، وأصل البناء للأفعال والحروف))[٤]

---

[١]ينظر: بناء الجملة العربية : ٨٨ ، ٩٠ .
[٢]بناء الجملة العربية : ٩٠ .
[٣]ينظر: الإيضاح في علل النحو : ٧٧ - ٨٢ . والتبيين عن مذاهب النحويين : البصريين والكوفيين : ١٥٣ - ١٥٥ . ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ١/ ٥٤ ، ٥٥ .
[٤]الإيضاح في علل النحو : ٧٧ .

فالبصريّون قصروا استحقاق الإعراب وأصليّته على ما يؤديه من معانٍ وظيفيّةٍ في الأسماء ، ومن ثَمَّ ذهبوا إلى أنّ الإعراب في الفعل المضارع ليس أصيلاً ، و((إنّما حُمِلَ الفعلُ المضارعُ على الاسمِ في الإعرابِ لأنَّه ضارعَ الاسم ، ولهذاُ سُمِّيَ مضارعاً ، والمُضارَعةُ: المُشَابهة))[1].

أما الكوفيّونَ فقد استدلّوا على أصليّة الإعراب في الفعل المضارع ، بمعانٍ يؤديها الإعراب في الفعل المضارع غير المعاني الوظيفيّة ، فالمعنى الإعرابيّ عندهم- كما يرى الدكتور عبد القادر المهيريّ – ((أوسع نطاقاً مما هو عند مُنافسيهم ، فهو يتجاوز الوظيفة في معناها الضيق لِيشملَ كيفيّة أداء الفعل لمعناه، وبصفة أعمّ : نوعَ الخطاب الذي يوجهه المتكلم إلى المخاطب ، أو الموقف الذي يتوخاه المتكلم من خطابه))[2].

ومن هنا لم يرتضِ الدكتور محمّد حماسة مذهبَ البصريّين ، ورأى أنّ مذهبهم ((يُلغي دعواهم في الإعراب من كونه مميّزاً للمعاني وفارقاً بينها ، وكان يجب عليهم أن ينظروا في المعاني التي يفيدها إعرابُ الفعل ، ويجعلوا إعرابَ الفعل قسماً مستقلّاً بنفسه، لكنّهم صَعُبَ عليهم أن تكون للعلامات الإعرابيّة دلالاتٌ أخرى غير دلالة الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة، فهان عليهم إفراغُها من معانيها ، وأن يجعلوا إعراب الفعل غير أصيلٍ وغير حقيقيّ))[3] . واستحسن لذلك مذهب الكوفيين ، ورأى أنّه أكثر تمشّياً مع طبيعة اللغة ؛ إذ رأوا أنّ الإعراب أصلٌ في الأسماء والأفعال معاً[4] .

فرأْيُ الدكتور محمّد حماسة في جَعْل إعراب الفعل المضارع قسماً مستقلاً بنفسه مستندٌ إلى أنّ الإعراب فيه يؤدي معنًى لا يمكنُ إنكاره ، كما في المثال المشهور: لا تأكل السّمكَ وتشرب اللّبن ((بالنصب نَهْيٌ عن الجمع بينهما ، وبالجزم نَهْيٌ عنهما مطلقاً ، وبالرفع نَهْيٌ عن الأول وإباحة الثاني))[5] .

---

[1] أسرار العربية : ٢٥ .
[2] دور الإعراب (ضمن أشغال اللسانيات واللغة العربية) :٦٤ ، ٦٥ .
[3] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ٣٠٧ ، ٣٠٨ .
[4] ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ٣٠٨ .
[5] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ٤٤ .

ومن المعاني التي يؤديها الإعراب في الفعل المضارع ، دلالتُهُ على الأزمنة المختلفة ،ودلالتُهُ عليها أحدُ الأدلة التي استدلّ بها الكوفيّون على أصليّة الإعراب في الفعل المضارع(١) .

ويبدو أنّ مشكلة إعراب الفعل المضارع لم تقف عند آراء البصريين والكوفيين ، فالمحدثون قد اختلفوا أيضاً في إعراب الفعل المضارع .

ومن أبرز من تكلَّم على هذه المسألة الدكتور مهدي المخزوميّ فقد رأى رأياً جديدا في الفعل المضارع وهو أنّه مبنيّ لا معرب ودليله على ذلك أنّ تغيير الحركات فيه لا يؤدي إلى معانٍ إعرابية وهي المعاني الوظيفية ، ورأى أنّ تعاقب ((الحركات على آخر الفعل المضارع كتعاقبها على آخر الفعل الماضي ، فإنّه يُفتحُ آخره ، نحو: كتبَ ، ويُضمُّ ، نحو: كتبُوا ، ويُسكَّن نحو: كتبْتُ ، ولم يقلْ أحدٌ من النّحاة إنّه معرب . وكتعاقبها في(حيث) وأشباهها، و(حيث) هذه تُبْنى على الضّمّ والفتح والكسر، وقد رُوِيتْ الأوجه الثلاثة كلُّها ، رواها الكسائيّ وغيره ولم يقل أحدٌ إنّها معربة))(٢) .

ومعنى هذا أنّ الإعراب عند الدكتور مهدي المخزوميّ ما أوجد معانيَ وظيفيةً، ولَمّا كان تغيُّرُ آخر الفعل المضارع لا يعطي هذه المعاني لم يكن وجه للقول بإعرابه عنده ، ولذلك حكم بتخطئة القدماء في ذهابهم إلى إعراب الفعل المضارع لشِبْهِه بالاسم ، إذ قال بعد ذكر أوجه الشِّبْه بين الفعل المضارع والاسم التي ذكرها ابو البركات الأنباريّ(٣): ((وقد قادهم هذا الوهم إلى ارتكاب الخطأ في سلوك (يَفْعلُ) في المعربات ، فتشبثوا بالمضارعة الموهومة ، وعدّدوا المضارَعة سبباً لإعرابه))(٤) . فهو لم يعترف بوجود شِبْهٍ بين الفعل المضارع والاسم ، ومن ثَمَّ فإنّ((الاسم وحده هو الذي يتحمّل هذه المعاني الإعرابيّة ، والاسم وحده هو المعرب، وهو وحده الذي يتغيّر آخره والمعاني الإعرابية فيه، فإذا كان مسنداً إليه رُفِعَ ، وإذا كان مضافاً إليه خُفِض ، وإذا كان مفعولاً نُصِبَ))(٥) .

---

(١)ينظر: الإيضاح في علل النحو : ٨٠ .
(٢)في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٣٣ .
(٣)ينظر: أسرار العربية : ٢٥ ــ ٢٧ .
(٤)قضايا نحوية : ٩٠ .
(٥)قضايا نحوية : ٨٣ .

ولا يعني هذا أنّ الدكتور مهدي المخزومي يُنكر أن تكون لعلامات الإعراب في المضارع دلالةٌ مطلقاً، إذ رأى أنّ هذه الحركات التي تَلْحَقُ الفعل المضارع وُجِدتْ ((من أجل تمييز زمن الفعل المضارع وتخصيصه ، فبناؤه مجرّداً من الأدوات يُستعمل في الحال والمستقبل ، ولا دلالة له على أحدهما ، فإذا أُريد له أنّ يدلَّ على الزمن الماضي اتّصل في النفيّ بلم أو لمّا، وسُكِّن آخره، ... وإذا أريد له أن يَخْلُصَ للمستقبل سبقتْه : أنْ ، ولن ، وإذن))[١]

وإذا كان الدكتور مهدي المخزوميّ لم يمنح الفعل المضارع حكم الإعراب على الرغم من دلالة حركاته على الزمن ، فإنّ الدكتور أحمد عبد الستار الجواري قد اتخذ من الدلالات الزمنية المختلفة التي تؤديها حركات الفعل المضارع دليلاً على أنّه معرب[٢] .

ومهما يكن أمرٍ فإنّ هذه الآراء إنّما هي محاولاتٌ لتفسير الفعل المضارع وما يطرأ عليه من تغيُّر حركات آخره ، وينبغي لكي يكون التفسير صحيحاً ومقبولاً أن لا يتجاوز الظاهرة اللغوية القائمة التي تتمثل في الاستعمال اللغويّ ، فالفعل المضارع حين يتغير آخره فإنّ هذا التغيُّر لا يكون لأسبابٍ صوتيّةٍ كما في الفعل الماضي ، وإنما يكون ليدلَّ على معانٍ معيّنةٍ ، هذا ما يشهد به الاستعمال . فإذا قلنا مثلاً: لا يضرب محمدٌ خالداً، كانت حركة الفعل المضارع هي الفيصل لتحديد نوع التركيب ، فالرفع يجعله نفياً ، والجزم يجعله نهياً[٣] . والأمثلة على ذلك كثيرة .

فهذه الحقيقة اللغوية تُحتِّم علينا أن نعيدَ النظر في بعض الأحكام النحويّة المقررة ، فإذا قرّر بعض النحويّين أنّ الإعراب يُؤتى به للكشف عن المعاني الوظيفيّة ، فلا بأس أن نعدّل من هذه القاعدة ونقرّر أنّ الإعراب يُؤتى به للفرق بين المعاني بصورةٍ عامةً ، فتشمل حينئذٍ الأسماء والأفعال على السواء ، وهذا ما ألمح إليه الدكتور محمّد حماسة في النّص الذي نقلته قبل قليل حين نقد طريقة البصريين في قصر دلالة العلامة الإعرابيّة على الأسماء وحدها .

ثانيا: رأي إبراهيم مصطفى في معاني الإعراب :

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٣٤ .
(٢) ينظر: نحو الفعل : ٣٤ .
(٣) ينظر: الجملة العربية والمعنى : ٤٦ – ٤٧ .

إنّ المحور الأساس الذي دارت عليه أفكار إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النّحو) هو دلالة العلامات الإعرابيّة[١] . على الرغم من تأكيده أنّ النحو ((هو قانونُ تأليفِ الكلام، وبيانٌ لِكلِّ ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة ، والجملة مع الجمل ، حتّى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدّيَ معناها))[٢].

ومع هذا بقيت هذه المقولة بمنزلة مقدمةٍ نظريّةٍ لاحظَّ لها في التطبيق الفعليّ ، إذ لا نجد في كتابه هذا بحثاً في الجملة وبنائها وتقسيمها ، وانحصر البحث في دلالة العلامات الإعرابيّة ، إذ جعل بعض العلامات الإعرابيّة أعلاماً على معانٍ ، وجرد بعضها الآخر من المعاني ، ومضى فيما بقي من كتابه يبرهن على صِحَّة مذهبه ويدافع عنه .

يقول إبراهيم مصطفى: ((ولا بأس أن أبادر إليك بتقرير ما رأيتُه في ذلك جملةً لِنُحْسِنَ تَصوَّرَه معاً ، ثم نأخذ في تفصيله ومناقشته في أبواب النحو باباً باباً

فأمّا الضمة فإنّها عَلَمُ الإسناد ، ودليلٌ أنّ الكلمة المرفوعة يراد أن يُسنَدَ إليها ويُتحدَّثَ عنها .

وأمّا الكسرة فإنّها علم الإضافة ، وإشارةٌ إلى ارتباط الكلمة بما قبلها ، سواءٌ كان هذا الارتباط بأداةٍ أو بغير أداة ، كما في : كتابُ محمّدٍ ، وكتابٌ لِمحمّدٍ .

ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه ، إلاّ أن يكون ذلك في بناءٍ أو في نوعٍ من الإتباع .

أمّا الفتحة فليست علامةَ إعرابٍ ولا دالّةً على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبّة عند العرب ، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلّما أمكن ذلك ؛ فهي بمثابة السكون في لغة العامة .

فلِلإعرابِ الضمةُ والكسرةُ فقط ، وليستا بقيةً من مقطعٍ ولا أثراً لعاملٍ من اللّفظ ؛ بل هما من عمل المتكلم لِيَدُلَّ بهما على معنًى في تأليفِ الجملة ونَظْمِ الكلام))[٣].

---

[١] ينظر : في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث : ٧١ .
[٢] إحياء النحو: ١ .
[٣] إحياء النحو : ٤٩ - ٥٠ .

وقد بيّن الدكتور محمّد حماسة أنّ إبراهيم مصطفى قد اعتمد في رأيه هذا على أصلين اختارهما من ملاحظته لآراء القدماء[١].

الأصل الأوّل: دلالةُ الحركات على المعاني ، والحركات هنا مفهومٌ واسعٌ يشمل إلى جانب العلامات الإعرابية الحركاتِ التي تكون في أول الكلمة وفي وسطها .

الأصل الثاني: هو أنّ العربيةَ لغةُ إيجازٍ ، وأنّ العرب كانوا يتخفّفون في القول ما وجدوا السبيل إلى ذلك ، ومن مظاهر التخفُّف عندهم أنّهم((يَحذفون الكلمة إذا فُهِمَت ، والجملةَ إذا ظهر الدليل عليها ، والأداةَ إذا لم تكن الحاجةُ ملجئةً إليها ، كالتاء – علم التأنيث– يُلحقونها بالوصف لِتُدلَّ على تأنيث الموصوف ، مثل: مؤمنة و صابرة ، فإذا كان الوصف خاصّاً بالمؤنث تركوها استغناءً عنها كما في أيِّم ، وظِئْر، ومُرْضِع . وحركةُ الإعراب قد يعاملونها هذه المعاملة فلا يلتزمونها إذا أُمِنَ اللَّبْس ، قال ابن مالك[٢] :

وَرَفْعَ مَفعولٍ بِهِ لَا يَلتَبِس   ونَصْبَ فَاعِلٍ أَجِزْ ولا تَقِسْ))[٣]

ويرى الدكتور محمّد حماسة أنّ إبراهيم مصطفى وقف بين هذين الأصلين ، وأعطى بعض العلامات معانيَ مطَّرِدةً ، وفرّغ بعضها الآخر من المعاني مطلقاً[٤] .

ويظهر أنّ ابراهيم مصطفى وقف عند هذين الأصلين ليهيّئَ القارئ لِتقبُّل رأيه الجديد والغريب ، فعرض لذلك أصلين يمثّل أحدهما القواعد العامة المطّرِدة التي أجمع عليها الجميع أو كادوا ، وهو دلالة العلامة الإعرابيّة على المعاني.

ويمثل الأصل الثاني الترخّص في القواعد المقرّرة عند أمن اللبس ، كما في نصب الفاعل ، ورفع المفعول ، فكأنّه بذكر هذين الأصلَين يومئ إلى أنّه لا يرمي إلى اطّراح الأصول المقرّرة جملةً ، ومن هنا أبقى على الضمة والكسرة دلالتهما ، واتّخذ في الوقت نفسه من رخصة التجّوز في العلامات الإعرابية عند أمن اللّبْس منفذاً لتجريد الفتحة من دلالتها .

---

[١] ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث :٣٢١ – ٣٢٢ .
[٢]شرح الكافية الشافية : ٢/ ٦١٢ ، والبيت فيه :
ورَفعَ مَفعُولٍ به لَا يَلتَبس   مَعْ نَصبِ فَاعِلٍ رَوَوا فلَا تَقِسْ
[٣]إحياء النحو : ٤٨ ، ٤٩ .
[٤]ينظر:العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث٣٢٢.

وقد ناقش الدكتور محمّد حماسة رأيَ إبراهيم مصطفى في دلالة الإعراب ، وركّزتِ المناقشةُ على الأمور التي خرجت عن الأصل الذي وضعه . ومن هذه الأمور ما يأتي :

١- أنّ اسم (إنّ واخواتها) المنصوب لا ينسجم مع فكرتة ، وهي أنّ الرفعَ علمُ الإسناد ، فاضطرّ لكي يستقيم له الأصل إلى تخطيء النحويّين فقال:((إنّ النحاة قد اخطأوا فَهْمَ هذا الباب وتدوينَه ، ثم تجرّأوا على تغليط العرب في بعض أحكامه))[١] .

ولم يقف الدكتور محمّد حماسة طويلاً عند المناقشة التي عقدها إبراهيم مصطفى لإثبات أنّ اسمَ (إنّ) أصله الرفع ، وأنّ رفعه صحيحٌ جائزٌ. ولكنّه رأى أنّ إبراهيم مصطفى((تكلّف تكلّفاً فيه غيرُ قليلٍ من العَنَتِ والمشقّة))[٢] .

وركز الدكتور محمد حماسة في مناقشة إبراهيم مصطفى على ما ذهب إليه من أنّ النحويّين غلّطوا العرب في باب (إنّ وأخواتها)، ورأى أنّه فعل الشيء نفسَه حين قال: ((وذلك أنّهم لَمَّا أكثروا من إتْباع (إنّ) بالضمير جعلوه ضميرَ نصبٍ ووصلوه بها ،وكثُرَ هذا حتى غَلَبَ على وهْمِهِمْ أنّ الموضع للنّصب، فلما جاء الاسم الظاهر نُصِبَ أيضاً))[٣] .

وقال الدكتور محمّد حماسة معلّقاً: ((وهل لا يمكن القول بأنّ العربَ جاءت بضمير النصب بعد (إنّ) وأخواتها لأنّ الظاهر بعدها منصوب ؟ ولكنّ محاولة الاطّراد تدفع إلى التّجيهل والتخطيء ومجاوزة التّجمل))[٤] .

٢- يرى الدكتور محمّد حماسة أنّ تفسير إبراهيم مصطفى لإعراب الممنوع من الصرف بالفتحة بدل الكسرة تفسيرٌ متهافت ؛ ((إذ بنى تفسيره هذا على مقدماتٍ غير مسلّمٍ بها))[٥] ، وذلك أنّ إبراهيم مصطفى لَمَّا رأى أنّ جرّ الممنوع من الصرف بالفتحة لا ينسجم مع الأصل الذي

---

[١] إحياء النحو: ٦٤ .
[٢] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٣٢٥ .
[٣] إحياء النحو : ٧٠ .
[٤] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٣٢٥ .
[٥] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ٣٢٧ .

قرّره راح يتأوّلُ لذلك فرأى أنّ فَتْحَ الممنوع من الصرف متأتٍّ من وجود لَبْسٍ بينه وبين المضاف إلى ياء المتكلِّم إذا حُذِفَت هذه الياء ، ومن ثَمّ عُدِلَ عن الكسرة إلى الفتحة لإزالة هذا اللبس[١] .

٣- من الأمور التي لا تنسجم مع أفكار إبراهيم مصطفى : بابُ المثنى ، وهو الباب الذي اعترف بأنّه شذّ عن أصله ، حين قال: ((ولم يبْقَ من العلامات الفرعيّة إلّا باب المثنى، ونُقَرّرُ أنّه شذّ عن أصلنا ، ولكنّ باب التثنية في العربيّة غريبٌ كباب العدد ؛ إذ يُذكَّر فيه المؤنث ويؤنَّث المذكر ، ومن توسّع في درس المثنى ، ورأى وضع العرب له مرّةً موضع المفرد ، وأخرى موضع الجمع تجلّى له حقيقةَ ما نقول))[٢] .

وقد وصف الدكتور محمّد حماسة إبراهيم مصطفى بأنّه كان شجاعاً عندما أقرّ بأنّ باب المثنى شذّ عن أصله[٣] . ولكنَّ هذه الشجاعة تَدُلُّ من وجهٍ آخر على ((أنّ الأمر كلّه لا يعدو أن يكون فرضاً للأصول التي يُرادُ لها أن تنتظم العربية كلَّها ، ووسماً لما لا يطابقها بالشذوذ ، وإذا كان اسلافنا رحمهم الله قد فعلوا هذا في الأمثلة اليسيرة ، فإنّ المرحوم إبراهيم مصطفى قد فعل هذا في أبوابٍ كاملةٍ في العربيّة كباب المثنى ، واسم (لا) النافية للجنس ، وإذا كان الأمر على هذا النحو فإنّ من الأيسر والأوفق أن نتّبع ما قاله النحاة القدماء))[٤] .

٤- ومما لَحَظَه الدكتور محمّد حماسة على إبراهيم مصطفى ، أنّه((أهمل الإشارة الى الإعراب التقديريّ والمبنيّات وغيرها من الكلمات التي لا تظهر عليها الضمّة أو الكسرة، ويُخيَّلُ إليَّ أنّه أهمل هذا الجانب عن عَمْدٍ ؛ لأنّ مثل هذه المسائل تهدم له مُدّعاه، وتنقض أصوله المقررة، فماذا هو قائل في هذه الجملة : (الهدى هدى الله)، هل كلمة (الهدى) الأولى لديه مسند إليه أو لا؟ وإذا كانت مسنداً إليه فأين عَلَمُ الإسناد وهو الضمّة ؟))[٥]

وبعد أن ناقش الدكتور محمّد حماسة إبراهيم مصطفى في الأمور التي خرجت عن أصله والتي ذكرتُ طرفاً منها ، بيّن أنّ الذي أوقعه في هذه الإشكالات المنهجُ الذي اتبعه في دراسة النحو ، وهو أنّه بدأ من (دلالة العلامات الإعرابية) ورأى أنّ هذا ((هو خطأ النحاة القدماء وخطأ

---

[١] ينظر: إحياء النحو : ١١٢ .
[٢] إحياء النحو : ١١٣ .
[٣] ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٣٢٧ .
[٤] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٣٢٧ .
[٥] العلامة الإعرابية في الحملة ببين القديم والحديث : ٣٢٧ - ٣٢٨ .

الأستاذ إبراهيم مصطفى من وجهة نظرنا، ولكنّ دراسة النحو ينبغي أن تبدأ من دراسة نظام الجملة ، واستكشاف العلاقات بين أجزائها والقرائن التي تعمل على تماسكها وجلاء المراد منها وإزالة اللّبس في وظائفها))[1] .

والواقع أنّ النحويّين القدماء لم يجعلوا من دلالة العلامات الإعرابية منطلقاً لهم في الدرس النحويّ على الصورة التي وُجدت عند إبراهيم مصطفى، فمن الواضح أنّ بين المنهجين بوناً واسعاً في المقدِّمات والنتائج ، ومن هنا لا أرى الدكتور محمّد حماسة موفّقاً في الحكم بتخطئة القدماء وكأنّهم سلكوا الطريق نفسه الذي سلكه إبراهيم مصطفَى ، وأدّى به إلى غير قليلٍ من العنت والمشقة في توجيه ما خرج عن نظريته .

وإذا كان الدكتور محمّد حماسة قد ارتضى منهجاً جديداً في البحث النحويّ ، فلا يعني هذا أنّ يخطّئَ منهجاً آخر يختلف في بعض الوجوه عن المنهج الذي ارتضاه .

ثالثا: إنكار دلالة العلامات الإعرابية:

هذا هو الاتجاه الثالث من الاتجاهات التي وقف عندها الدكتور محمّد حماسة في تفسير العلامات الإعرابية ودورها في الكلام . وقبل أن يبسُطَ القول في ذكر أقوال منكري دلالة العلامة الإعرابية ، ويذكر حججهم في ذلك ويناقشها ، وقف عند قضية نسبة هذا القول إلى الخليل بن أحمد .

وأوّل من نسب هذا القول إلى الخليل هو الدكتور إبراهيم أنيس مستنداً إلى ما نقله سيبويه عن الخليل إذ قال: ((وزعم الخليلُ أنّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهنَّ يلحَقْنَ الحرف لِيُوصَلَ إلى التكلّم به . والبناءُ هو الساكن الذي لا زيادة فيه . فالفتحة من الألف ، والكسرة من الياء ، والضمة من الواو . فكلّ واحدةٍ شيءٌ مما ذكرتُ لك))[2] .

وقد استدلّ الدكتور إبراهيم انيس بهذا النص ليدعم فكرته وهي أنّ الحركة الإعرابية لا مدلولَ لها [3] .

---

[1] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٣٢٨ .
[2] الكتاب: ٤/ ٢٤١ – ٢٤٢ .
[3] ينظر: من أسرار اللغة : ٢٠٢ .

وتابع الدكتور إبراهيم أنيس بعضُ المحدثين في نسبة القول بعدم دلالة العلامة الإعرابية إلى الخليل، إلّا أنّهم لم يتابعوه فيما ذهب إليه من رأي . ومن هؤلاء محمّد الأنطاكيّ ، فقد بيّن أنّ الباحثين قديماً وحديثاً قد اختلفوا في أمر الحركات الإعرابية من حيث دلالتها على معانٍ إعرابية أو أنّها لا تدلّ عليها ، وجعل الخليلَ بن أحمد على رأس الفريق الذي نفى أن تكون الحركاتُ الإعرابية دوالَّ على شيءٍ مستدلّاً بالنص الذي ذكره سيبويه[١] .

وممّن اشار الدكتور محمّد حماسة إلى أنّهم ينسبون عدم دلالة الحركة الإعرابية إلى الخليل الدكتور إبراهيم السامرائيّ[٢] .

والواقع أنّ الدكتور إبراهيم السامرائيّ لم يكن صريحاً في هذا ، إلّا أنّ في كلامه ما يوحي بتردُّدٍ في نسبة هذا القول إلى الخليل . ولعلّه – فيما أظنُّ– قد تهيَّبَ ذلك فأبقى عبارتَه مطلقةً لا تُعربُ عن رأيٍ واضحٍ محدَّدٍ . يقول الدكتور السامرائيّ : ((ويختلف الرأي في دلالة الحركات على المعاني الإعرابية بين القدماء والمحدثين في اللغة العربية . و أوّل من أشار إلى هذه المشكلة من القدامى الخليل بن أحمد))[٣].ثُمَّ نقل نصَّ سيبويه السابق.

وبعد ذلك انتقل إلى الجيل الذي تلا الخليل و سيبويه والكسائيّ، وبيّن انّ أبا القاسم الزجاجيّ يُمثِّلُ رأي الذاهبين إلى أنّ الحركات دوالّ على معانٍ إعرابية وأنّ قطرباً يمثل رأي الذاهبين إلى عدم دلالتها[٤] .

وبعد أن عرض رأي قطرب الذي يمثل رأي الذاهبين إلى أنْ لا دلالةَ للعلامة الإعرابية ، قال:((وفي هذا الرأي توضيحٌ وإبانةٌ لرأي الخليل الذي أسلفنا ذكره))[٥] .

وهذا النص إن دلّ على شيءٍ فإنّه يدل على أنّ الدكتور السامرائيّ كان أمْيلَ إلى أنّ ينسبَ هذا القول إلى الخليل بن أحمد، ولكنّه لم يشأْ أن يصرِّح بذلك . وإذا كان الذي فعله قطرب توضيحاً وإبانةً عن رأي الخليل فهذا يعني أنّه هو الذي يمثل رأي القائلين بعدم دلالة العلامة الإعرابية .

---

[١] ينظر : الوجيز في فقه اللغة : ٣١٤ .
[٢]ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٣٢٩ . (الهامش)
[٣] التطور اللغوي التاريخيّ : ٥٤ ، وينظر الفعل زمانه وأبنيته : ٢٢٣ ، وفقه اللغة المقارن : ١٢٠ .
[٤]ينظر: التطور اللغوي التاريخيّ : ٥٤ ،و الفعل زمانه وأبنيته : ٢٢٣ ، وفقه اللغة المقارَن : ١٢٠ .
[٥]التطوّر اللغويّ التاريخيّ : ٥٤ .

ومع هذا فقد صرح الدكتور السامرائيّ في مكانٍ آخر ، بأنّ قطرباً قد انفرد بهذا الرأي((ولم يقلْ بمقالته نحويٌّ أو لغويّ آخر غيره))[١] .

ومهما يكن من أمر فإنّ الدكتور محمّد حماسة قد رفض نسبة هذا القول إلى الخليل ، ولم يكتفِ بِمجرَّد الرفض ، فقد ناقش هذه القضية من عدة وجوه منها أنّ ترتيب كتاب سيبويه وتنظيمه لا يسمحان بإقحام نصوصٍ غريبةٍ عن الفكرة التي يتناولها ، ذلك بأنّ سيبويه ((يبدأ من عنوان الباب بعباراتٍ متّصلةٍ لا تتيح الفرصة لالتقاط الأنفاس ، فإذا كانت نسبة هذا النّصِّ صحيحة إلى سيبويه، وكانت مؤدّيةً للمعنى الذي فَهِمَه بعضُ الباحثين المحدثين ، فلعلّ لها موضعاً آخرَ في الكتاب غير هذا الموضع))[٢] .

ومع هذا فقد أعطى الدكتور محمّد حماسة احتمالاً يمكن أن يُسْتَنبَطَ من هذا النّص قد ينسجم مع رأي من يَحتجُّ به على أنّ الخليل لا يرى للعلامة الإعرابية دلالةً ، ذلك أنّ سيبويه لَمّا كان يتحدّث عن إبدال الحروف بعضها من بعض ، فربَّما عَنى بإيراد قول الخليل أنّ الحركات لَمّا كانت أبعاضَ حروفِ المدّ واللّين فقد تُبْدل كلٌّ منها من الأخرى ، كما تبدل الواو والياء والألف فضلاً عن الهمزة بعضها من بعض . ((وهذا لم يوضّحْه سيبويه ولم يُشِرْ إليه ، وعلى افتراض أنّه يرمي إلى ذلك، فإنّ هذا البدل لا يأتي خَبْطَ عشواء ، ولكنّه يجيء وَفْقَاً لنظامٍ خاصٍّ وإذا وصلنا إلى هذا النّظام الخاص فإنّه لابدّ انّ يكون نظام تركيب الجملة الذي يحدد إحدى هذه العلامات للدلالة على الوظيفة النحويّة ، أو المعنى النحويّ المطلوب ، وهنا لا يكون الخليل داعياً إلى إنكار الإعراب))[٣].

وبعد ذلك انتقل الدكتور محمّد حماسة إلى النظر في نصِّ سيبويه بمعزلٍ عن الباب الذي وُجِدَ فيه ، وبيّن أنّه يحتوي على ثلاثة أفكار هي:((

١- الفتحة والضمة والكسرة زوائد ، والبناء الذي هو الساكن الذي لا زيادة فيه .

---

[١] فقه اللغة المقارن :٢١٢ ، وقال نحوا من هذه العبارة في كتاب الفعل زمانه وأبنيته : ٢٢٣ .
[٢] العلامة الإعرابية في الجملة بين القد يم والحديث : ٣٢٩ ، ٣٣٠ .
[٣] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٣٣٠ .

٢- الفتحة والكسرة والضمة يَلحَقْنَ الحرف لِيوصل بها إلى التكلّم به .

٣- الفتحة من الألف ، والضمة من الواو ،والكسرة من الياء)) [١]

ويرى الدكتور محمّد حماسة أنّ الذي أوقع بعض الدارسين في الظنّ بأنّ الخليل بن أحمد لا يرى أنّ للعلامات الإعرابية دلالة هي العبارة القائلة:((وهُنّ يَلْحَقْنَ الحرف لِيُوصَلَ إلى التكلّم به ، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه)) [٢] .

قال الدكتور محمّد حماسة :((ولعلّهم فهموا أنّ (الحرف) يُقْصَدُ به هنا (الكلمة) ، وأنَّ (البناء) يقصد به ما يقابل الإعراب ، ولكنّ وضع النص في سياقه يكشف أنّ الحديث ليس عن الإعراب و البناء)) [٣] .

ولكيّ يؤكّد الدكتور محمّد حماسة أنّه ليس المقصود بالحرف هنا هو الكلمة ، استشهد بكلام لأبي سعيدٍ السيرافيّ(ت٣٦٨هـ)يشرح فيه رأيَ الخليل إذ يقول: ((يعني أنّ الفتحة تزاد على الحرف ومخرجها من مخرج الألف ، وكذلك الكسرة مخرجها من مخرج الياء، و الضمة من مخرج الواو))[٤] .

فكلام السيرافيّ واضح الدلالة على أنّ المقصود بالحرف : (الحرف الهجائيّ) إذ إنّه حَصَرَ المسألة في مجال مخارج الأصوات وبِنْية الكلمة . ومصطلح الزيادة إذا ورد في هذا المجال لا يعني البتّةَ أنّه لا قيمة دلاليّةً له . وأرى أنّ كلام السيرافيّ الذي يسبق هذا النّص الذي نقله الدكتور محمّد حماسة أقوى دلالةً على ما نحن بصدده إذ يقول بعد أنّ أوردَ رأيَ الخليل في زيادة الحركات:((أراد أنّ الحركات تجري مجرى الحروف الزوائد التي تزاد على ما كان أصليّاً . فالحركات يُزَدْنَ على الحروف ، والأصل الحروف ، والحركات مأخوذة منها ، والدليل على أنّ الأصلَ حروفٌ ، أنّه يجوز أن يوجد حرف ولا حركة، وهو الحرف الساكن ، ولا يجوز أن توجد حركة في غير حرف)) [٥] .

---

[١] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٣٣٠ .
[٢] الكتاب ٤/ ٢٤١ ، ٢٤٢ ، وينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٣٣٠ - ٣٣١ .
[٣] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٣٣١ .
[٤] شرح كتاب سيبويه : ٥/ ١٣١ .
[٥] شرح كتاب سيبويه : ٥/ ١٣١ .

وقد كان الدكتور مهدي المخزوميّ على وعي بهذه المسألة حين أورد كلام الخليل هذا في مبحثٍ تحت عنوان(كيف تتألف الكلمات)[١].

قال فيه : ((تتألّفُ الكلمات عند الخليل بضمٍّ بعض الأصوات إلى بعضٍ ، وهي إنّما تتألف من الحروف الصامتة الساكنة ، وهي ساكنةٌ خِلْوٌ من الدلالة على معنًى من المعاني ، بل لا يُستطاعُ النّطقُ بها ، حتى يُتَوصَّلَ إلى ذلك بحروف اللّين أو بالحركات التي هي أبعاض حروف اللين ، فـ(ضَرَبَ) مثلاً تتألّف من (ضْ رْ بْ) ، ومن الحركات التي تُعين على النطق بها ، وإذا كانت الضاد والراء والباء سواكنُ ليس فيها حركات تَعَذَّر النّطقُ بها ، وخلت من الدلالة التي على المعنى الذي تدلّ عليه كلمة(ضَرَبَ) . فإذا أُريدَ النطق بها جيء بحروف اللين أو بالحركات تفصل بينها ، وتُمكّنُ اللّسانَ أن ينطق بها كَضَرَبَ ، وضُرِبَ، وضَارَبَ))[٢] .

ولم يقتصر الدكتور محمّد حماسة على الوقوف عند كلام الخليل ، وتحليله وبيان أنّه لا يعنى بزيادة الحركات أنّها لا تدلّ على معنى ، وإنّما هي زيادة تتعلّق بالمبنى الصرفيّ للكلمة ، فهي تتألّف من أصول ، وهي ما يطلق عليه في الدرس الصوتيّ الحديث ب(الأصوات الصامتة)[٣] ، والزوائد وهي الحركات التي تلحق الحروف الصوامت ليوصل إلى التكلّم به ، وإثبات هذه الوظيفة الصوتية للحركات لا يعنى إلغاء وظيفتها الدلاليّة . لم يقف الدكتور محمّد حماسة عند هذا الحدّ ، ولكنّه لجأ إلى جانبٍ آخر((لابدّ منه لتحديد المقصود بعبارة الخليل . وهو عرض العبارة على أقوال الخليل ، وآرائه ومدى تناسقها مع فكره النحويّ ، على فرض أنّها تعني ما أراده لها أولئك الدارسون))[٤] .

وقد نقل الدكتور محمّد حماسة نصَّين من كتاب سيبويه يربط فيهما الخليل بين الحركة الإعرابية ومعنًى مُعيّنٍ مما لا يدع مجالاً للشّك في أنّ الخليل لم يقلْ بأنّه لا دلالة للعلامات الأعرابية[٥]

---

[١] ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه : ١٦٣، و مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : ٢١٠- ٢١٢ .
[٢] الخليل بن أحمد الفراهيدي اعماله ومنهجه : ١٦٣ .
[٣] ينظر: علم اللغة العام (الأصوات) : ٩١ - ٩٢ .
[٤] العلامة الإعرابيُة في الجملة بين القديم والحديث :٣٣١ .
[٥] ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٣٣٢ -٣٣٧ .

وسأكتفي هنا بإيراد نصٍّ واحدٍ من كتابِ سيبويه يربطُ فيه الخليلُ بين الحركة الإعرابية والمعنى . جاء في باب : ((ما جُعِلَ من الأسماءِ مصدراً كالمضاف في الباب الذي يليه: وذلك قولك: مررتُ به وحدَه ، ومررتُ بهم وحدَهم ، ومررتُ برجلٍ وحدَه . ومِثْلُ ذلك في لغة أهل الحجاز: مررتُ بهم ثلاثتَهم ، وأربعتَهم ، وكذلك إلى العَشَرة .

وزعم الخليل رحمه الله أنّه إذا نصبَ ثلاثتَهم فكأنّه يقول: مررت بهؤلاء فقط ، لم أجاوزْ هؤلاء . كما أنّه إذا قال: وحدَه فإنّما يريدُ : مررت به فقط لم أُجاوِزْه .

وأمّا بنو تميمٍ فَيُجْرونه على الاسم الأوّل: إن كان جرّاً فجرّاً ، وإن كان نصباً فنصباً ، وإن كان رفعاً فرفعاً .

وزعم الخليل أنّ الذين يُجرونه فكأنّهم يريدون أن يَعُمُّوا ، كقولك: مررتُ بهم كلِّهم، أي لم أدعْ منهم أحداً .

وزعم الخليل رحمه الله حيثُ مثّل نصبَ وحدَه وخمستَهم ، أنّه كقولك: أفردتُهُم إفراداً . فهذا تمثيلٌ ، ولكنّه لم يُسْتَعْمَلْ في الكلام))[١] .

وبعد عرض رأي الخليل وتحليل النص الذي استُدِلَّ به على أنّه لا يرى دلالة للعلامات الإعرابيّة ،ومناقشة ذلك في ضوء فكر الخليل النحويّ وآرائه ، حكم الدكتور محمّد حماسة بـ((أنّ الخليل بن أحمد يَجري في نظرته للإعراب وعلاماته على رأي جمهورِ النحاة ، ونِسْبةُ القول بإنكار الإعراب إليه تهمةٌ ظالمةٌ جرّها عليه تسرُّع بعض الباحثين في الحكم ، وعدم فقه النصوص ، والنظر فيها ، بغير ريثٍ وأناة))[٢] .

ويعضد ما قرره الدكتور محمّد حماسة من نفي هذا القول إلى الخليل أنّ الزجاجيّ ((وهو أظهر من تناول دلالة العلامات الإعرابيّة على المعاني))[٣] لم يُشِرْ إلى الخليل ، ولكنّه بعد أن

[١] الكتاب ١/ ٣٧٣ ، ٣٧٤ .
[٢] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٣٣٧ .
[٣] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٣٣٨ .

شرح علة دخول الإعراب الكلام ، وهو أنّه يكشف عن المعاني من فاعلية ومفعولية وغيرها ، قال: ((هذا قول جميع النحويّين إلّا قطرباً))[1] .

وإذن، فإنّ القول بعدم دلالة العلامة الإعرابية لم يقل به إلّاقطرب من القدماء ، وتابعه على ذلك ثلّة من الباحثين المحدثين .

وموقف الدكتور محمّد حماسة من رأي قطرب في الإعراب ينحصر في أنّه أضاف نقطتين إلى ردود النحويّين التي ذكرها الزجاجيّ هما :((

١- لم يفسر لنا وجود العلامات الإعرابية الأخرى غير الحركات كالواو في رفع جمع المذكر السالم و الأسماء الستة ، والألف في المثنى والأسماء الستة ، والياء في جمع المذكر السالم والمثنى والأسماء الستة إلى آخره.

٢- لقد فسَّر الحركة في آخر الاسم المعرب بأنّها معاقبة للإسكان في وصل الكلام حتى لا يبطئوا عند الإدراج ؛ لأنّهم في اجتماع الساكنين يبطئون وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم[2].

وكان مقتضى ما ذهب إليه أنّنا في لهجتنا العامّيّة نُبطئ في الكلام ؛ لأنّ العاميّة تلتزم الإسكان في أواخر الكلمات ، ولكنّ الواقع المشاهد أنّنا نتكلّم بها مسرعين ، في الوقت الذي نُبطئ فيه عندما نصطنع الفصحى في الحديث))[3].

وملاحظة الدكتور محمّد حماسة الثانية تستدعي النظر والتأمّل ؛ إذ إنّ مؤدّاها هو أنّ وصل الكلام بعضه ببعض عن طريق الحركات سواء أكانت الحركات إعرابيّةً أم غير إعرابيةٍ ، يؤدي إلى البطء في الكلام ، وإذا ما أراد متكلّم أنّ يُسرعَ في كلامه فعليه أن يُسَكّن أواخر الكلمات وهذا -فيما أرى – غير دقيق ، يَدُلُّ على عدم دقّته أنّنا لو جرّبنا إسكان الكلمات في نصٍّ فصيح ، ثمّ قرأناه مرّةً أخرى محرّكاً لَوجدنا فرقاً واضحاً من حيث السرعة والبُطء في القراءتَين ، وستكشف التجربة أنّ قراءة التحريك أسرع من قراءة الإسكان .

---

[1] الإيضاح في علل النحو : ٧٠ .
[2] ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٧٠ - ٧١ .
[3] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٣٤٦ .

ويبدو أنّ النحويين الذين ناقشوا قطرباً في رأيه كانوا على وِفاقٍ معه في ملاحظته ، ولكنّهم اعترضوا عليه حين قَصَرَ فائدة الإعراب على وصل الكلام وتجنّب الإبطاء ، ومن ثَمّ قالوا: ((فهلّا لَزِموا حركةً واحدةً لأنّها مجزئة لهم إذ كان الغرض إنّما هو حركة تعتقب سكوناً ؟ فقال: لو فعلوا ذلك لضيّقوا على أنفسهم ، فأرادوا الاتساع في الحركات وألّايَحظرُوا على المتكلم الكلام إلا بحركةٍ واحدة))[١] .

أمّا الدكتور محمّد حماسة فقد استدّل في حكمه هذا بالمقارنة بين اللهجة العامية واللغة الفصيحة مع الفرق الشاسع بينهما ، كما أنّ قوله إنّ العاميّة تلتزم الإسكان في أواخرها لا يؤيّده الواقع ؛ إذ إنّ الإسكان ليس ملتزماً في جميع الكلمات .

صدى رأي قطرب في المحدثين :

ظلّ رأي قطرب في الإعراب الذي ذكره الزجاجيّ مقصوراً عليه ؛ إذ لم يُتابعْه فيه أحدٌ من النحويّين القدماء[٢] .

وعندما جاء العصر الحديث وأخذ بعض الناس يضيقون بالنحو العربيّ ويتّهمونه بالصعوبة والتعقيد ، وحاول بعض الدارسين تجديده وتيسيره ، وُجِدت ظاهرةٌ تتسم بها أغلب محاولات المجدِّدين ، وهي أنّ اصحابها عَزَفوا عن الآراء الشائعة التي يأخذ بها كثير من النحويين وراحوا يُنقِّبونَ عن الآراء الشاذَّة والنادرة ، ومن هذه الآراء رأي قطرب في الإعراب ، فقد وجد من يقول به من الباحثين المحدثين .

وممن تأثر برأي قطرب إبراهيم مصطفى ، والحق – كما بين الدكتور محمّد حماسة – أنّ إبراهيم مصطفى ((متأثّر ببعض رأي قطرب ؛ إذ سلب الفتحة دلالتها الإعرابيّة))[٣] .

ومن هنا فقد وضع الدكتور محمّد حماسة رأي إبراهيم مصطفى بعد رأي جمهور النّحويين وقبل رأي قطرب ومن تابعه من المحدثين، فهو يُمثِّلُ منزلةً بين منزلتين في إثبات دلالة الحركات الإعرابية ، أونفي ذلك مطلقاً .

---

[١] الإيضاح في علل النحو : ٧١ .
[٢] ينظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : ٢٨٤ ، وابن جني النحوي : ٢٩١ ، وفصول في فقه العربية : ٣٧٣ .
[٣] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٣٤٧ .

وقد وقف الدكتور محمّد حماسة عند آراء بعض المحدثين الذين تلتقي نظرتهم للإعراب مع رأي قطرب ، سواءٌ أصرّحوا بالتأثُّر به أم لم يُصَرِّحوا.

١- ومن أبرز من تناول الإعراب على وَفْقِ ((النظرة القطربيّة بالتفسير في ثوبٍ جديد))[١]هو الدكتور إبراهيم أنيس . وتتلخص أفكارُ الدكتور إبراهيم انيس في الإعراب في أنّها تنقسم على شِقَّين :

الأول: هو أنّ الإعراب قصةٌ نسجها النحاة اعتماداً على ظواهرَ متناثرةٍ بين قبائل الجزيرة العربيّة .

الثاني:- وهو الذي تأثر فيه بقطرب - أنّ الحركة الإعرابية ليس لها مدلول.

أما الشّق الأول من أفكاره فقد استهل به حديثه عن الإعراب وعبّر عنه بأنّه قصة ، و((ما أروعها قصة ! استمدت خيوطها من ظواهرَ لغويّةٍ متناثرةٍ بين قبائل الجزيرة العربية ، ثمّ حِيكت وتم نسجها حياكةً محكمةً في أواخر القرن الأول الهجريّ وأوائل الثاني ، على يد قومٍ من صناع الكلام نشأوا معظم حياتهم في البيئة العراقيّة . ثم لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتى أصبح الإعراب حِصناً منيعاً ، امتنع حتى على الكتّاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربية وشقّ اقتحامُه إلّا على قومٍ سُمُّوا فيما بعد بالنحاة))[٢] .

فإذا كان الإعراب قصة نسجها النحويون وفرضوه على المتكلمين فإنّني أرى أنّ أفضل ما يوجّه إليه من ردٍّ هو قول الدكتور إبراهيم أنيس نفسه : ((ولسنا ندري كيف خضع لأولئك النحاة فصحاء العرب وأصحاب اللسن فيهم من أمراء وطغاةٍ عهدناهم أئمّةً بين أهل البيان))[٣]؟ .

فهذا التساؤل يمكن أنّ يعدّ حجةً قاطعةً على عدم صِحَّةِ دعواه ؛ إذ لم يقدمْ تفسيراً مقنعاً له.

ولم يبسط الدكتور محمّد حماسة القول في الرد على الدكتور إبراهيم أنيس فيما يتعلق بالشّقِّ الأول من أفكاره ، ولعلّه اكتفى بردود غيره من الدارسين الذين فصّلوا القول في مناقشة

---

[١]العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٣٤٧ .
[٢] من أسرار اللغة : ١٦٩ .
[٣]من أسرار اللغة : ١٧٠ .

آراء الدكتور إبراهيم أنيس وبيان عدم صحتها من أمثال الدكتور مهدي المخزوميّ ، والدكتور صبحي الصالح ، والدكتور رمضان عبد التواب(١).

ولكنّه أثار ملاحظةً أحسبها مهمةً تتعلّق بعمل النحويّين وما حصل بينهم من خلافٍ نحويٍّ . يقول: ((ويعجب المرء لهذا الاتفاق المُريب الذي لم يَحدُثْ له نظيرٌ بين النحاة العرب على الاطلاق ، فكُلُّ مسألةٍ فيها خلاف ، وثَمّةَ اتهامٌ متبادلٌ بين فِرَقِهم في الرواية والشواهد ، وبينهم أخذٌ وردٌّ مستمران، فكيف سكتوا سكوت الموتى عن التواطؤ الذي لم يَحْدُثْ له مثيل))(٢).

أما الفكرة الثانية التي ارتآها الدكتور إبراهيم أنيس واجتهد في التدليل على صِحّتها فهي أنّ الحركة الإعرابية لا مدلول لها . وهو في هذا متابعٌ لقطرب ، أما الشق الأول من نظريته فإنّ قطرباً منه براء ؛ لأنّه ((لا ينفي أنّ العربَ تُعْربُ كلامَها فهو يُقِرُّ بالإعراب)) (٣) .

ومناقشة الدكتور محمد حماسة للدكتور إبراهيم أنيس في هذه النقطة تدور بمدار ما قرّره من أنّ الإعراب يكشف عن معانٍ نحويّةٍ (وظيفيّةٍ)، فيرى أنّ الدكتور إبراهيم أنيس يريد بالمعاني: المعانيَ غير النحويّة(٤). يَدُلُّ على ذلك المثال الذي أتى به ضمن أمثلةٍ كثيرةٍ يستدلّ بها على عدم أهميّة الحركة الإعرابية في الإبانة عن معنى، وهو: جاءني من باع السمكَ ، وجاءني بائعُ السمك ، وتساءل بعد ذلك:((لِمَ كانت كلمة (السمك) في الأولى منصوبةً ، وفي الثانية مجرورة؟!))(٥)

قال الدكتور محمد حماسة معقّباً : ((وإذا أخذنا سؤاله على أنّه لا يقصد به التهكم والسخرية ، فإنّ الإجابةَ واضحةٌ ، وهي أنّ كلمة(السمك) في كلتا الجملتين وقعت موقعاً مختلفاً في تركيبٍ مختلفٍ ، فضلاً عن أنّ كلَّ تركيب يختلف عن الآخر تبعاً لاختلاف المعاني النحويّة فيه))(٦) .

---

(١)ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : ٢٨٨ ــ ٢٩٦ ، ودراسات في فقه اللغة : ١٢٤ ــ ١٤٠ ، وفصول في فقه العربية: ٣٧٣ ــ ٣٧٨ .
(٢)العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٣٤٨ .
(٣)العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٣٤٥ .
(٤) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ٣٤٩ .
(٥)من أسرار اللغة : ٢٠٤ .
(٦)العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٣٤٩ .

ويبدو أنّ الدكتور إبراهيم أنيس كان على وعيٍ بأنّ العلامة الإعرابية عند القدماء تكشف عن المعاني النحوية ، ولكنّه لجأ إلى هذا المثال لِيُقَلِّلَ من أهميتها الدلاليّة وذلك بأنّ المعنى المراد من الجملة واحد مع اختلاف الحركة الإعرابية في المثالين، فقد ذهب إلى أنّ ((الذي يحدد معانيَ الفاعليّة أو المفعوليّة ونحو ذلك مما عرض له أصحاب الإعراب فمرجعه أمران: اولهما: نظام الجملة والموضع الخاص لكلٍّ من هذه المعاني اللغويّة في الجملة .

وثانيهما: ما يحيط بالكلام من ظروفٍ وملابسات))[١].

أمّا الحركة الإعرابية فلا وظيفة لها إلا التّخلُّص من التقاء الساكنَين ووَصْلُ الكلام بعضه ببعض[٢] . واعترض عليه الدكتور محمد حماسة في سلب العلامة الإعرابية وظيفتها في الإبانة عن المعاني النحويّة وقَصْرِ ذلك على نظام الجملة وما يحيط به من ملابسات لأنّ((نظام الجملة هو الذي اصطنع العلامات الإعرابية فيما اصطنع من وسائلَ لإحكام الترابط والالتحام وبيان المعنى النحويّ))[٣].

٢ـ وممن وقف الدكتور محمد حماسة عند آرائهم في الإعراب من المحدثين أمين الخوليّ وقد ناقش أفكاره بعد أنّ فرغ من عرض رأي الدكتور إبراهيم أنيس ومناقشته .

يَرى الدكتور محمد حماسة أنّ دعوة أمين الخوليّ تقترب ممّا ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس[٤] ، ومَردُّ ذلك القرب أنّ أميناً الخوليّ حاول أن يفرض قواعدَ إعرابيّةً معينةً على المتكلمين في العصر الحاضر مستنداً في ذلك إلى ما قرره النحويّون في أصول النحو من أنّ كلّ ما ورد أنّ القرآن قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية ، وأنّ اللغات (اللهجات) كلّها حجةٌ [٥].

كما أنّ الدكتور إبراهيم انيس زعم أنّ الإعراب من نَسْجِ النحاة واختراعهم، ومن ثمَّ فرضوا ما نسجوه واخترعوه على المتكلّمين ، وفكرة أنّ اللغة يمكن ان تُفرض على المتكلّمين لا تنسجم وما يؤمن به الدكتور محمد حماسة و يعتقده ، وهو أنّ أمر اللغة من حيث هي ظاهرة اجتماعية

---

[١]من أسرار اللغة : ٢٠٦ .

[٢]ينظر: من أسرار اللغة: ٢١٥ .

[٣]العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ٣٥٠ .

[٤]ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٣٥١ .

[٥]ينظر: مناهج تجديد في النحو و البلاغة والتفسير والأدب : ٤٥ – ٤٧ .

متروك للجماعة اللغويّة فهم ((الذين يحددون مسار اللغة باتفاقهم على ظواهرها ، وهو اتفاقُ استعمالٍ غيرُ مقصودٍ وغيرُ معدٍّ سَلَفًا ، ولكنّه ينشأ من الحاجة إليه بدوافعَ مختلفة))[١] .

وقد حاول أمين الخوليّ إيجاد نظامٍ إعرابيّ يختلف عمّا عهدناه من قواعده المقرّرة في كتب النحو العربيّ ، وقد صرّح بذلك حين قرّر أنّ الأصل العام لحلّه المقترح ((هو أن ندع النحاة وآراءَهم وقواعدَهم ، ونمضي إلى ما وراء ذلك من أصولهم التي استخرجوا منها هذه القواعد، فنحاول– بحسب استعمالهم هم لها– أن نرجّح من منقول اللغويين ومَرْويِّهم في اللغة ، أوجهاً تدفع هذه الصعوبات وتقلّل هذا التعدّد ، وتُغني المتعلّم من بذل جهد عنيف ... فالذي سنختاره من الأوجه عربيٌّ منقولٌ مقرَّرٌ في أصولهم الاحتجاجُ به . لكنّا سنلاحظ في اختياره اعتبارين:

١– تقليل الاستثناء واضطراب الإعراب ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً .

٢– اختيار ما هو سببٌ من لغة الحياة والاستعمال عندنا ، فأنّ لنا في عاميّتنا إعرابات بالحروف مثلاً ، قد نطمئنّ إلى أنَّ لها أصلاً عربيّاً، بل هذا ما يُرجّحه البحث أو يُثبته . وفي كلّ حال فإنّ أُنسنا بها وإلْف المتعلّم لها ، في لغة البيت والشارع سيجعل الوجه الذي نختاره من الفصحى قريباً من أنفسنا سهلاً ، لا جِدَّة فيه ولا إعنات))[٢].

وقد تمخّضت عن هذا المنطلق النظريّ لأمين الخوليّ القواعد الآتية :

أ– يُعربُ (أبٌ) و(أخٌ) بالواو مطلقاً ، أمّا (حم) فيكون إعرابه بالألف مطلقاً[٣] .

ب– يُعرب المثنى بالألف رفعاً ونصباً وجرّاً[٤] ، وهذا الاقتراح – كما اشار الدكتور محمد حماسة – لا يتلاءم مع المبدأ الذي قرره ، وذلك أنّ استعمال المثنى بالألف مطلقاً لا يجري في

---

[١] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٣٥٣ .
[٢] مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب : ٤٥ .
[٣] ينظر: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير و الأدب : ٤٨ ، و يبدو أنّ الدكتور محمد حماسة وهم حين ذكر أنّ أمين الخوليّ اقترح إعراب الأسماء الستة بالألف كالمثنى ، في حين أنّ أمين الخوليّ اقترح أن يكون إعراب (أب و أخ) بالواو و (حم) بالألف . ينظر: العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث : ٣٥١ ، و قد أغفل أمين الخولي بقية الأسماء الستة ،و سبب ذلك أنّه لم يجد استعمالها في اللغة العامية ما يدعو إلى اقتراح إعراب جديد لها .
[٤] ينظر: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب : ٤٩ ، ٥٠ .

استعمال لغة الحياة التي حددها لاختيار ما هو مناسب لها من أوجه الإعراب في العربية الفصحى[١] .

ج- يُعرب جمع المذكر السالم بالياء مطلقاً ؛ لأنّ لغة الحياة المعاصرة تلزم هذا[٢] . وقد استند في هذا إلى ما ذكره بعض النحويّين من أنّ بعض العرب من يجرى باب جمع المذكر السالم مجرى (الحين) . قال ابن مالك[٣] :

وبابُهُ ، ومِثْلَ حينٍ قد يَرِدْ ذا البابُ ،وهوعند قومٍ يَطَّرِدْ .

د . يُنصبُ جمْعُ المؤنث السالم بالفتحة[٤] .

هـ . أمّا الممنوع من الصرف فيُجرُّ بالكسرة[٥] .

و. والاسم المنقوص يستعمل ((دون (أل) بغير ياء في الأحوال كُلِّها، ومع (أل) لا تظهر كذلك على يائه حركة في الأحوال كلها ؛ فيكون اختزالاً مُريحاً ، وإعراباً غيرَ مضطربٍ ، ويستريح المتعلّم من المنقوص وتحريكه استراحتَه من المقصور))[٦] .

هذا فيما يتعلق بإعراب الأسماء ، أمّا الأفعال فيرى أن تحذف النون من الأفعال الخمسة مطلقاً ، وأما الأفعال المعتلة فلا يحذف منها حرف العلة مطلقاً[٧] .

ومما يُلحظ على دعوة امين الخوليّ هذه أنها تتصل باللغة نفسها لا بالنحو العربي الذي وُصِفتْ به هذه اللغة ، فمحاولته هذه تهدف إلى تيسير الجانب الاستعماليّ لقواعد اللغة العربية ولاسيما فيما يتعلق بالإعراب ، وذلك بتقليل الاستثناءات واختيار الوجه الإعرابيّ الذي له نظيرٌ في لغة الحياة . ومن هنا فإنّ هذه الدعوة لها مكان آخر من صور البحث تتعلق بقضية اللغة العربية الفصحى وكيفية إدخالها في ميادين الحياة المختلفة .

---

[١]ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٣٥١ .
[٢]ينظر: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والآدب : ٥٤ .
[٣]ألفية ابن مالك : ٥ .
[٤]ينظر: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب : ٥٢ : ٥٣
[٥]ينظر: مناهج تجديد في النحو البلاغة والتفسير والأدب : ٥٣ - ٥٤ .
[٦]مناهج تجديد في النحو البلاغة والتفسير و الأدب : ٥٤ .
[٧]ينظر: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب : ٥٤ - ٥٦ .

ولا أزعم أنّ هذه الملاحظة كانت غائبةً عن الدكتور محمد حماسة حين جعل رأي أمين الخوليّ ضمن محاولات بعض المحدثين في تفسير ظاهرة الإعراب ؛ إذ قد صرّح بأنّ أمين الخوليّ ((لم يفسر ظاهرة الإعراب تفسيراً جديداً))[١] .ويبدو أنّه أتى برأيه هنا لِما وجد بين دعوته هذه وبين رأي الدكتور إبراهيم أنيس من قربٍ ، وذلك فيما يتعلق بابتداع القواعد وفرضها على المتكلّمين .

٣- ومن المحدثين الذين رأوا في الإعراب رأياً جديداً الدكتور فؤاد حنّا ترزيّ ، وجِدّة رأيه تكون بالإضافة إلى رأي جمهور القدماء ومن سار على منهجهم من المحدثين ، أمّا من حيث موقع رأيه ضمن آراء المحدثين فلا جديد فيه ، إذ إنّه تابع فيه الدكتور إبراهيم أنيس ورأى أنّ النحويّين هم الذين ربطوا بين الحركات الإعرابية ومعانيها . يقول: ((وقد يتساءل المرء عن السبب في تكوين هذه التقاليد اللغوية والأسس التي قامت عليها . وقد يصحُّ الافتراض أنّ بعضاً منها ربما قام في عهدٍ متقدمٍ نسبيّاً على أساسٍ معنويٍّ لإزالة التباسٍ أو تقرير معنًى ، كما هو الحال في الفاعل والمفعول . ومع ذلك فإنّنا نعتقد بأنّها إنّما وُجِدت في الأصل لغرض لفظيّ هو تيسير ارتباط الألفاظ بعضها ببعض ، ولكنها اسْتُغِلَّت من النحاة فيما بعد لأغراضٍ معنويّةٍ في محاولةٍ منهم لتقرير حركةٍ واحدةٍ للوضع الواحد ، ما أمكن ذلك ، لضبط قراءة القرآن الكريم وتحديدها بصورة رئيسه))[٢] .

ولأنّ هذا الرأي في مجمله لا يخرج عن رأ ي قطربٍ والدكتور إبراهيم أنيس لم يتعرض الدكتور محمّد حماسة لمناقشته مكتفياً – فيما يظهر – بمناقشتهما[٣].

٤- وممن وقف الدكتور محمد حماسة عند آرائهم من المحدثين الدكتور داود عبدُه .

ويتلخص رأي الدكتور داود عبده في أنّه لم يوافقِ القدماء في أنّ الإعراب يكشف عن المعاني ، فالحركات ليست عنده دوالّ على معانٍ، وليست كذلك للوصل كما رأى قطرب والدكتور إبراهيم أنيس . ومما يلحظ على تناوله للإعراب أنّه لم يفرّق بين حركاته التي تتغيّر بِتَغَيُّرِ الوظيفة النحوية ، وحركات البناء ، وعلى هذا فالحركاتُ التي في أواخر الكلمات عنده على أنواع :((نوعٌ للوصل كالكسرة في آخر الكلمة الأولى في مثل (ذهبتِ البنتُ) ، و(وهلِ انسحب) ، ونوعٌ هو جزءٌ

---

[١]العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ٣٥٣ .
[٢]في أصول اللغة النحو : ١٨٧ .
[٣]ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ٣٥٤ .

من الكلمة كالضمة في آخر (مُنْذُ) ، والفتحة في آخر(سوفَ) . ونوعٌ هو علامة كالفتحة في آخر (كَتَبَ) ، والكسرة في آخر(أنتِ))[١]

أما الحركة التي تلحق آخر الاسم المعرب فيبدو أنّه جردها من أيّةِ وظيفةٍ أو فائدة ، إذ لا تدلّ على معنًى وظيفيٍّ كما رأى القدماء، وليست هي للوصل كما رأى قطرب والدكتور إبراهيم انيس . يقول: ((ولكن ماذا عن الضمة التي تلحق اللام في مثل(جاء الرجلُ) ، والفتحة التي تلحقها في مثل (رأيتُ الرجلَ) ، والكسرة التي تلحقها في مثل (مررت بالرجلِ) ؟ هذه الحركات ليست للوصل ، وليست علاماتٍ بالمعنى الذي أشرنا إليه فهل هي حركات إعرابية ؟ أم أنّها أجزاءٌ من الكلمات))[٢] ؟

أمّا أنّ الحركات التي تلحق آخر الاسم المعرب هي حركات إعرابية ،فهذا هو الشائع المعروف من أمرها، والدكتور داود عبدُه يحاول أن يعطي تفسيراً جديداً مخالفاً للمعروف الشائع .

وهذا ما صرّح به ، إذ قال بعد تساؤله السابق: ((إنّ هذه الحركات التي تلحق كلمة (الرجل)في الجمل السابقة لا تدلّ في نظري على وظيفةٍ نحويّة ، أي على الفاعلية والمفعولية والإضافة إلخ . بدليل أنّنا لو قلنا (جاء الرجلَ) بفتح اللام ، (ورأيتُ الرجلِ) بكسر اللام ، و(مررت بالرجلُ)بضّمّ اللام ، لَما نقلنا إلى السامع معانيَ مختلفة ، على عكس الحركات التي تفرّق بين الفعل المعلوم والفعل المجهول ، مثلاً : (ضَرَبَ) و(ضُرِبَ) ، أو بين الفعل اللازم والفعل المتعديّ:(يَحْضُرُ) و(يُحْضِرُ) ، أو بين اسم الفاعل واسم المفعول: (مُرْسِل) و (مُرْسَل) إلخ))[٣] .

وعلى هذه الشاكلة مضى الدكتور داود عبدُه في تقديم أدلةٍ مختلفةٍ للتدليل على أنّ الحركات الإعرابية لا قيمةَ دلاليّةً لها ، وغالب مناقشاته التي تتعلّق بهذه القضيّة لا تخرج عن رأي الدكتور إبراهيم أنيس .

ويرى الدكتور داوود عبدُه أنّ ((ترتيب الكلمات في الجملة هو الذي يتحكّم في المعنى في الغالبيّة العظمى من الحالات ، لا الحركات))[٤] . وقد مرّ بنا أنّ الدكتور إبراهيم أنيس ذهب إلى

---

[١]أبحاث في اللغة العربية : ١١٣ .
[٢]أبحاث في اللغة العربية : ١١٣ .
[٣]أبحاث في اللغة العربية : ١١٣ .
[٤]أبحاث في اللغة العربية :١٢٣ .

أنّ الذي يحدد المعاني هو نظام الجملة والموضع الخاص للوظائف النحوية ، وما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات(١) .

وإذا كان الدكتور داود عبدُه قد جرّد الحركة الإعرابية من الدلالة، وهي ليست عنده للوصل ، فما التفسير الذي ارتآه لها ؟

يرى الدكتور داود عبده أنّ الحركات الإعرابية((كانت في الأصل جزءاً من الكلمة ، وأنّها كانت حركةً واحدةً في جميع الحالات التي تقع فيها الكلمة ، تماماً كحركة الراء أو حركة الجيم(٢) فليس غريباً أن تتألف كلمةٌ مثل(رجل) من ثلاثة أصواتٍ صحيحةٍ ، كُلٌّ منها مَتلوٌّ بصوت مدٍّ . وإذا كنّا لا نجد غرابةً في أن تكون حركة الراء أو حركة الجيم جزءاً من الكلمة ، فَلِمَ نَستغربُ أن تكون حركة اللام جزءاً من الكلمة))(٣) ؟

وهنا يتذكرّ الدكتور داود عبدُه أنّ اختلافَ أواخر الكلمات المعربة لا ينسجم مع فكرته هذه، فلجأ إلى فروضٍ مختلفةٍ ، منها أنّ اللهجات العربية كانت تلتزم كلٌّ واحدةٍ منها حركةً معينةً، وأنّ النحويّينَ لفَّقوا بين اللَّهجات وابتدعوا النظام الإعرابيّ المعروف ، وهو في هذا متابعٌ للدكتور إبراهيم أنيس ، وقد صرح بهذه المتابعة إذ قال: ((وهنا ألتقي مع إبراهيم أنيس في أنّ اللغويّين سمعوا من القبائل العربيّة حركاتٍ مختلفةً لأواخر الكلمات ، فحاولوا ردّها إلى قواعدَ إعرابية ، وإنْ كنتُ لا أوافقه في أنّها للوصل ، وإنّما أعُدُّها من مظاهر اختلاف اللَّهَجات))(٤).

وقد ذكر الدكتور محمد حماسة أموراً يقتضيها هذا الفرض ، يمكن عدّها ردوداً على رأي الدكتور داود عبدُه . قال الدكتور محمد حماسة: ((وهذا الفرض يقتضي أموراً منها:

١- أنّ النحاة خصّوا بعض الكلمات بثبات وضعها وهي (المبنيّات)، وغيّروا بعضها الآخر وهو المعروف بالمعربات بالتغيير، فلم يُبقوه على حاله الذي وجدوه عليه مثل(المبنيّات) . ولكنّنا لا نعرف على وجه اليقين لمصلحة مَنْ تَمّ هذا التفريق ، ولا لأيّ غرض .

(١)ينظر: من اسرار اللغة : ٢٠٦ ، وينظر: من الرسالة .
(٢)في كلمة (الرجل) التي تكرّرت مراراً في أمثلته .
(٣)أبحاث في اللغة العربية : ١٢٦ .
(٤)أبحاث في اللغة العربية : ١٢٧ - ١٢٨ . وينظر : من أسرار اللغة : ١٦٩ .

٢- أنّ اللغة ظلّت على الوضع المفترض حتى جاء النحاة ، وأنّ الشعر العربيّ الذي يلتزم في قوافيه حركةً مطَّردةً مع وضعها الإعرابيّ الذي وصفه النحاة كانت الكلماتُ فيه تلتزم بوضعها العشوائيّ غير المعروف على التحديد ، وأنّ القرآن الكريم كذلك كان يُقرأ بهذه الطريقة المفترضة التي تؤدي إلى هذا التخالف بين الحركات وما وصفها به النحاة من اطِّرادٍ في الفاعلية والمفعوليّة وغيرهما .

٣- أنّ اللَّهَجات العربية كانت تتباين تبايناً شاسعاً فيما بينها بحيث لا يجمعها رابطٌ ولا تُقرّب بينها وشيجة ، وأنّ النحويّين أيضاً- سامحهم الله !- هم الذين أقاموا لغة لم تكن موجودةً أو معروفةً من بين هذه اللَّهجات !))[١] .

[١]العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ٣٥٦ - ٣٥٧ .

الباب الثاني

مرحلة المواءمة بين معطيات التراث النّحويّ والنّظريّات اللّغويّةالحديثة

الفصل الأول : الجملة العربيّة

الفصل الثّاني : النّحو والدّلالة

الفصل الأوّل

الجملة العربيّة

المبحث الأوّل

فكرة البنية الأساسيّة

وقفتُ في الباب الأول عند آراء الدكتور محمّد حماسة في الجملة العربيّة ، وكانت آراؤه هناك تباين مباينةً واضحةً ما نجده عند النحويّين القدماء ، وقد أدّى هذا التباين و الاختلاف إلى أن ابتدع تقسيماً جديداً للجملة قائماً على أسسٍ منهجيّةٍ استمدها من أفكار المنهج الوصفيّ التي تلقاها على أيدي أساتذته .

ولكنّ الدكتور محمد حماسة في هذه المرحلة توجّه توجّهاً جديداً في الدرس النحويّ ؛ إذ أخذ يميل إلى نظريّة النّحو العربيّ القديم التي تقوم على تجاوز الظاهر المنطوق ، وافتراض بنيةٍ تجريديّةٍ ذهنيّة تكون بمنزلة أصلٍ أو ميزانٍ يُرجع إليه المجال المنطوق المتغيّر ، ومن هنا برزت لديه فكرة (البنية الأساسية) .

ويعرّف الدكتور محمد حماسة البنية الأساسيّة بقوله:((أمّا البنية الأساسيّة فهي النظام اللغويّ التجريديّ الثابت لتصوّر تركيب الجملة في الحالة الأولى من حالاته ، التي يُعدّ بناء الجملة تنفيذاً حيّاً واقعياً له ، وبعبارةٍ أخرى أقول: إنّ بناء الجملة هو التركيب المنطوق الذي يُوحِّدُ بين الفكرة النظريّة والنطق الفعليّ . فالبناء لا يكون إلّا وَفْقاً لصورةٍ ذهنيّة سابقةٍ))(١) .

وإلى جانب مصطلح (البنية الأساسية) يستعمل الدكتور محمد حماسة مصطلح (بناء الجملة)، وهو يمثل الجانب الواقعيّ للّغة متمثلاً في الكلام المنطوق، وهو التمثيل الحيّ للبنية الأساسية(٢).

ولكي يتضح الفرق بين المصطلحين يمثّل الدكتور محمّد حماسة بما يأتي : ((فإذا قلنا مثلاً إنّ الجملة الاسميّة تتكون من [المبتدأ والخبر] فهذا حديث عن بنيتها الأساسية، وأمّا الحديث عن أيّة جملة واقعيّة منطوقه أو مكتوبة فهو حديث عن بنائها . هذا البناء قد تعرض له، عوارض

---

(١)بناء الجملة العربية: ٢٣٧ .

(٢)ينظر: بناء الجملة العربية : ٢٣٧ .

مختلفة تحوّله من معنًى إلى آخر مع المحافظة على البنية الأساسية ، كالتقديم والتأخير في مكونات البنية الأساسية ، وكالحذف أيضاً ، والنفي ، والاستفهام، والتأكيد ، وغير ذلك من العوارض التي تعتور التركيب المنطوق، فتضيف إلى معناه الأول معنى آخر إضافياً عن طريق إضافة بعض العناصر الأخرى، أو التبادل في مواقع بعض العناصر))[١].

ويُشَبِّهُ الدكتور محمد حماسة (البنية الأساسية) بوزن البحر الشعريّ فيقول:((والبنية الأساسية بهذا المفهوم أشبه بوزن البحر الشعريّ ، فوزن بحر الكامل أو الطويل مثلاً ثابت ، ولكنّ القصائد التي نظمت وَفْقاً له غير محدودة . ويمكن القول أخيراً بأنّ البنية الأساسية للجملة تجريديّة وثابتة ومحدودة ، ولكنّ ما تنتجه فعليّ واقعيّ وغير ثابت ، وغير محدود ؛ لأنّه متكرر في مظهره))[٢] .

بناءً على هذا يمكن عدّ فكرة (البنية الأساسية) عند الدكتور محمد حماسة منطلقاً نظريّاً ومنهجيّا تناول فيه موضوع الجملة العربيّة . ويمثل هذا المنطلق تحوّلاً منهجياً في التحليل النّحويّ لديه، وهو يباين إلى حدٍّ ما عهدناه من ميلٍ واضحٍ إلى التحليل البنيويّ الوظيفيّ في المرحلة السابقة .

إنّ هذا التحول المنهجيّ في التحليل لا يلغي المنهج التحليليّ القديم عند الدكتور محمد حماسة ، ولكنّه يطوّره ويكمّل أوجه النقص فيه ، فهو بمثابة إكمال بناءٍ ناقصٍ، وليس هدماً لبناءٍ قديمٍ وإقامة بناءٍ جديدٍ على أنقاضه .

ويبدو أنّ الدكتور محمّد حماسة قد استوحى فكرة (البنية الأساسية) من نظريّة النحو التوليديّ التحويليّ التي أوجدها تشومسكيّ ، وجوهر هذه النظرية يكمن في أنّها تتجاوز الواقع المنطوق ولكنّها لا تلغيه ، وقد نقد تشومسكيّ البنيوية لأنّها ((تدرس المستوى السطحيّ للكلام ، ولا تغوص من ثَمَّ في المستوى العميق، ولا تراعي وجود التحويل ، بل إنّها تهمل بصورةٍ أساسيّةٍ التنظيم الكلاميّ الذي يدعوه بقواعد اللّغة التوليدية .

---

[١] بناء الجملة العربية : ٢٣٧.

[٢] بناء الجملة العربية : ٢٤٧ .

فالألسنيّة البنيويّة لا تحاول تفسير الكلام ، بل لا تبحث في مسار عملية التكلُّم ولا في آليّاتها الكامنة ضمن المظهر الإبداعيّ في استعمال اللغة ، ويرفض تشومسكيّ اقتصار اللغويّ على تسجيل المعطيات اللغوية وتنظيمها وتصنيفها))[(١)].

وليس من وُكدي هنا عرض آراء تشومسكيّ ونقده للبنيوية ، ولكنّ الذي يهمني منها أنّ هذا النقد الموجّه للبنيوية قد نبّه بعض اللّغويّين المحدثين الذين كانوا يعتنقون المنهج البنيويّ على أن يعيدوا النظر فيما كانوا يؤمنون به من رؤى منهجيّة ، وقد أدى ذلك ببعضهم إلى أن يتبنّوا المنهج التوليديّ التحويليّ مما دفع بالدكتور علي أبو المكارم إلى أن ينقد هذا التحول المنهجيّ لدى بعض الدارسين ويصفه بـ(الموضة)[(٢)] .

أمّا الدكتور محمد حماسة فلم يؤدّ تأثُّره بالمنهج التحويليّ إلى أن يتبنى هذا المنهج ، ولكنّه أدّى إلى أن يعود إلى التراث النحويّ ، ولذلك فإنّ إثارة فكرة البنية الأساسية جاءت في سياق بحث موضوعات الجملة العربية في ضوء نظرية النحو العربيّ القديم ، وهذا ما صرّح به حين قال:((وليس القول بالبنية الأساسية دعوةً جديدةً للتحليل النحويّ في العربيّة ، ولكنّها محاولةٌ لفهم التفسير الذي قدمه نحويّو العربية لنظام اللّغة في جهدٍ وإخلاص يدعوان للإعجاب . وصحيحٌ أنّ هذا المصطلح لم يقع في تعبيرهم ، ولكنّه يتبدّى بصورٍ مختلفة في كثير من اصطلاحهم الذي يوحي به ويومئ إليه . ما قولهم (أصله كذا) ، (أو قياسه كذا) ، أو (هو على تقدير كذا)، أو(تأويله كذا) إلخ ، إلا رجوعٌ إلى ذلك النموذج أو الأصل ، أو – إن شئت– البنية الأساسيّة))[(٣)] .

فالدكتور محمد حماسة لا يعنيه هنا أن يطبقَ نظرية نحوية حديثة بحذافيرها كما فعل غيره من المحدثين ، ولكنّه أفاد من المفاهيم العامة للنظرية التحويلية التوليدية في فهم التفسير الذي قدمه النحويون القدماء .

---

(١) علم اللغة الحديث :٣٣٤ .

(٢)ينظر: التراكيب الإسنادية : ١١ .

(٣)بناء الجملة العربية : ١٢ .

فمن المفاهيم التي أفاد منها بهذا الصدد اعتماد النظرية التحويلية التوليدية على مستويين في تحليل اللغة ، يطلق على المستوى الأول:(البنية السطحيّة) وهي تمثل ((البنية الظاهرة عبر تتابع الكلمات التي ينطق بها المتكلّم))(١).

أما المستوى الثاني فيطلق عليه : (البنية العميقة) وهي تمثل القواعد((التي أوجدت هذا التتابع ، أو البنى الأساسيّة التي يمكن تحويلها لِتكوّن جمل اللّغة))(٢).

يقول تشومسكي:((نميّز بين بنية الجملة العميقة و بين بنية الجملة السطحية : الأولى هي البنية المجردة والضمنية والتي تعيّن التفسير الدلاليّ، والثانية هي ترتيب الوحدات السطحيّ الذي يحدد التفسير الفونوتيكيّ والذي يُردُّ إلى شكل الكلام الفعليّ الفيزيائيّ، وإلى شكله المقصود والمُدرَك))(٣) .

ومن هنا وجدت القواعد التوليديّة التي يُعنى بها ((التحديد الرياضيّ والدقيق لبنية الجمل التي تولّدها هذه القواعد))(٤) .

ويعرف الدكتور ميشال زكريّا القواعد التوليديّة بأنّها ((مجموعة قواعد تولّد من خلال تعاملها مع معجم مفردات محدود مجموعةً متناهيةً او غير متناهية من التتابعات الكلامية ، وتُحَدِّدُ كلّ تتابع كلاميّ على أنّه تركيب جيّد في اللغة التي تصفها هذه القواعد . وتَقرِنُ القواعد التوليدية كلّ تتابع كلاميّ جيد التركيب(وكلّ جملة) تولّده بوصفٍ بنيانيّ ملائم))(٥) .

يفهم من هذا أنّ القواعد التوليديّة تسعى إلى تجريد الجمل المنطوقة ، وتحاول حصرها في قوالب محددةٍ لتمييز صحة هذه الجمل نحوياً من عدم صحتها ، وهو ما يطلق عليه بـ(قواعد إعادة الكتابة) . يقول الدكتور ميشال زكريا : ((تتخذ القاعدة التوليدية شكل قاعدة إعادة كتابة ، أي أنّها تعيد كتابة رمز يشير إلى عنصر معين من عناصر الكلام برمز آخر أو بعدّة رموزٍ أخرى . ومن

---

(١)الألسنية التوليدية والتحويليّة وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية): ١٦٣ .

(٢)الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) : ١٦٣ .

(٣)الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية): ١٦٣

(٤)الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية(النظرية الألسنية) : ١٢٤ .

(٥)الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية): ١٢٤ .

السهل فهم هذا النوع من القواعد . فجواز اشتمال الجملة _ مثلاً _ على ركن فعليّ مؤلّف من فعل وفاعل ومفعول به يتمثّل بالقاعدة الآتية:

ركن فعليّ ←فعل +ركن اسمي + ركن اسمي))[١].

(فاعل) (مفعول به)

ويمكن أن نعدّ مفهوم (البنية العميقة) في النظرية التوليدية التحويلية مقابلاً لمفهوم البنية الأساسية عند الدكتور محمد حماسة ، فكلاهما تجريد للجملة ، وعن طريق القواعد التحويليّة التي تحدد إمكانية قبول الجمل أو عدم قبولها ، يمكن تكوين جمل غير متناهية وصحيحة في الوقت نفسه .

ويفرّق التحويليّون بين القواعد التوليدية والقواعد التحويلية ، فالقواعد التوليدية تجريدٌ مَحْضٌ للجملة لاختبار مدى صحتها نحوياً ، فهي نظامٌ من القوانين تتعهد بوصف جملة واقعية والحكم عليها بالصِحة أو عدمها عن طريق الاحتكام إلى القواعد التوليدية الثابتة ، فلا يقصد بالتوليد ((الإنتاجُ المادّيّ للجمل ، بل يقصد به أن يكون للقواعد القدرة التامة على تمييز الجمل الصحيحة من سواها ، وبعبارة أخرى :كل تتابع كلمات يتمشّى مع قوانين القواعد يكون جملة ، وإلّا فليس بجملةٍ))[٢].

أما القواعد التحويلية فهي القواعد التي((تعطي لكل جملة في اللّغة تركيباً باطنياً وتركيباً ظاهرياً وتربط بين التركيبين بنظام خاصّ))[٣] .

وهذه القواعد بنوعيها السابقين تلتقي في بعض الوجوه مع ما يطلق عليه الدكتور محمد حماسة :(االقواعد الفرعية للبنية الأساسية)[٤] . يقول: ((والشروط التي تحددها البنية الأساسية لعناصرها هي بمثابة قواعد فرعية تتعاون معاً في تكوين البنية الأساسية نفسها ، فليست البنية الأساسية في حقيقة أمرها إلّا مجموعة من هذه القواعد الفرعية التي تتناول التعريف والتنكير ، والتذكير والتأنيث، والعدد ، والتقديم والتأخير ، والإفراد والتركيب ، وغير ذلك من القواعد تحكم

---

[١]الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) : ١٣ .

[٢]قواعد تحويلية للغة العربية: ٢٣.

[٣]قواعد تحويلية للغة العربية : ٢٢ .

[٤]ينظر: بناء الجملة العربية : ٢٤٤ – ٢٥٤ .

عناصر البنية الأساسية . وينضمَ إلى هذه القواعد العلاقات المعنوية المختلفة النابعة من معنى الكلمة المعجميّ وتفاعل هذا المعنى المعجميّ مع غيره في الجملة بحيث يشكل معنى تركيبيّاً جديداً ، ثمّ علاقة هذا المعنى التركيبيّ نفسه بالمعنى الأكبر وهو السياق))(١) .

ويُلحظ أنّ مفهوم (القواعد الفرعية) عند الدكتور محمد حماسة ذو دلالة واسعة ، إذ إنّها تشمل القواعد التوليدية والقواعد التحويلية بحسب المفهوم الذي حدده الدكتور محمد على الخوليّ لِكلٍّ منهما .

فالقواعد الفرعية عند الدكتور محمد حماسة يمكن ان توصف بأنّها (توليدية) ؛ لأنها تحدد شروط العناصر التي تشغل الوظائف في الجملة، كاشتراط اسمية (المبتدأ)، وتطابقه مع الخبر من حيث التذكير والتأنيث والعدد .. إلخ .

ويمكن كذلك يمكن وصفها بأنّها (تحويليّة) ؛لأنّها تربط بين (البنية الأساسية) و(بناء الجملة) المتمثل في النطق الفعليّ بصورٍ مختلفة .

يقول الدكتور محمد حماسة: ((وهذه الأبنية – مهما تعددت– محدودةٌ يمكن حصرها. ومن هنا نجد أن القواعد محصورة ، ولابدّ أن تكون كذلك . ولكنّها تنتج جملاً غير محصورة ، فيمكن عدّ القواعد ، ولا يمكن أن نعد الجمل التي تنتجها هذه القواعد ؛ لأنّ الجمل التي تنتجها هذه القواعد هي كل ما كتب وما قيل ، ويكتب وما يقال بهذه اللغة))(٢).

وبدلاً من أن ينسب الدكتور محمد حماسة مفهوم(البنية الأساسية) إلى نظرية النحو التوليدي التحويلي، نجده يبحث هذا المفهوم في إطار نظرية النحو العربيّ وكأنّه بعمله هذا يريد أن يثبت أصالة هذه الفكرة في النّحو العربيّ قبل أن يهتدي إليها تشومسكي في العصر الحديث، ولعلّ هذا ما يفسر إغفاله الإشارة إلى نظرية تشومسكي إلّا في مرات قليلة وعلى استحياء(٣) .

---

(١)بناء الجملة العربية : ٢٤٥ ، ٢٤٦ .

(٢)بناء الجملة العربية : ٢٤٧ .

(٣)ينظر: بناء الجملة العربية : ١٣٦ ، و ١٥٩ .

يقرر الدكتور محمد حماسة أنّ التأويل النحويّ ما هو ((إلّا محاولة للتوفيق بين البناء الظاهريّ والبنية الأساسية ، بردّ البناء المنطوق إلى قوانين البنية التي يحددها النّظام اللغويّ لتركيب الجملة))[١].

ويرى الدكتور محمد حماسة أنّ (استصحابَ الحال) في التحليل النحويّ تعبيرٌ عن الأصل المتمثل في البنية الأساسية[٢].

ويعرّف أبو البركات الأنباريّ استصحاب الحال بأنّه ((إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل))[٣].

ومن صور ذلك في التحليل النحويّ ((استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب))[٤] .

وعدّ الدكتور محمّد حماسة ظاهرة الحمل على المعنى من مظاهر القول بالبنية الأساسية في النحو العربيّ[٥] ، وهي وسيلةٌ يلجأ إليها القدماء لتفسير بعض الظواهر اللغويّة التي تخالف المألوف من القواعد كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث .

وقد عقد ابن جنّي لذلك فصلاً قال في بدايته : ((اعلم أنّ هذا الشَّرْجَ غورٌ من العربيّة بعيدٌ، ومذهب نازحٌ فسيحٌ ، وقد ورد به القرآنُ وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث ، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظٍ قد يكون عليه الأول ، أصلاً كان ذلك اللّفظ أو فرعاً، وغير ذلك مما تراه بإذن الله))[٦].

ويقول أبو البركات الأنباريّ:((والحمل على المعنى كثير في كلامهم ، قال الشاعر[٧]:

---

(١)بناء الجملة العربية : ٢٤٤ .

(٢)ينظر: بناء الجملة العربية : ٢٤٦ .

(٣)الإغراب في جدل الإعراب : ٤٦ .

(٤)لمع الأدلة : ١٤١ .

(٥) ينظر: بناء الجملة العربية : ٢٥٢، ٢٥٣ .

(٦)الخصائص: ٢/ ٤١١ .

(٧)غير منسوب ، ينظر: شرح المفصل ٣/ ٣٧٢.

قامتْ تُبْكِّيهِ على قَبْرِهِ   مَنْ لِيَ مِن بَعدِكَ يا عامرُ

تَرَكْتَني في الدَّارِ ذا غُرْبَةٍ   قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيسَ لَهُ ناصِرُ

وكان الأصلُ أن يقول: (ذاتَ غُربةٍ) ، فحمله على المعنى، فكأنّها قالتْ: تركتني إنساناً ذا غُربةٍ ، والإنسان يطلق على الذكر والأُنثى . وقال الأعشى[1]:

لقَومٍ فكَانُوا هُمُ المُنفِدِينَ   شَرَابَهُم قَبلَ إنفَادِهَا

وكان الأصل أن يقول: (قبل إنفاده) ؛ لأنّ الشراب منكرٌ إلا أنّه أنّثه حملاً على المعنى ؛لأنَّ الشراب هو الخمر في المعنى، وقال الآخر[2]:

يا بِئرُ يا بِئرَ بَنِي عَدِيِّ   لَأنزَحَنْ قَعْرَكِ بالدُّلِيِّ [3]

حتى تعودي أقطعَ الوليِّ

وكان الأصل أن يقول: (قَطْعَى الوليّ) ؛لأنّ البئرَ مؤنثةٌ ، إلّا أنّه ذكّره حملا على المعنى ، فكأنه قال : حتى تعوديّ قليباً أَقْطَعَ الوليّ ، والقليب الأغلب عليه التنكير، ولذلك قالوا في جمعة: (أَقْلِبَةٌ) ، و(أفعِلَةٌ) بناء يختصّ به المنكر في القلة كاختصاص المؤنث بـ(أفعُلٍ) في القلّة))[4] .

ويعلق الدكتور محمد حماسة فيقول : ((ومن هذا النص نجد أن النّحاة ينسبون هذه الوسائل التي يصطنعونها في التحليل النحويّ إلى العرب أنفُسهم ، وكأنهم بذلك يريدون أن يقولوا إنّ المتكلّمين قد يبتعدون في الكلام المنطوق وظاهره عن البنية الأساسية أو (الأصل) ، ولكنّ هذا لا يُخلّ بالقاعدة ؛لأنّ الحمل على المعنى وغيره إنّما هو من الأمور التي تحدث عند الانتقال من البنية الأساسية إلى بناء الجملة المنطوق))[5] .

---

[1] ديوانه: ٧١.

[2] البيت لرجلٍ من بنى عديّ ، ينظر: شرح شواهد الإيضاح : ٤٦٠ .

[3] قال محمد محي الدين عبد الحميد:((... والدُّلِيّ جمع دَلْو ، وأصلها دلوو ، على على مثال فأس و فؤوس ، وقبر وقبور ، ثم قلبت الواو المتطرفة ياء فصار (دلوي)، فاجتمعت الواو والياء و سبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء، ثم قلبت ضمة الدال كسرة لمناسبة الياء المشددة)) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين : البصريين والكوفيين ٥٠٩/٢ .

[4] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين : البصريين والكوفيين المسألة (٧٠) ٢/ ٥٠٦ – ٥٠٩ .

[5] بناء الجملة العربية : ٢٥٣ .

وإنّما ارتضى الدكتور محمد حماسة هذه الظاهرة ، وقد رفضها في المرحلة السابقة[١] ، لأنّه لم يَعُدْ يَرَ الوقوف عند الظاهر المنطوق كافياً في التحليل النحويّ.

أما الذين يرفضون تجاوز الواقع اللغويّ واستعمالاته فإنّهم لا يرتضون مثل هذا التفسير ، فالدكتور أحمد سليمان ياقوت عندما عرض لهذه المسألة (الحمل على المعنى) عند ابن جنّي قال : ((إنّ ما ذكره ابن جنّي وما ذكره النحاة بعده لا يثبتُ على محكّ الدراسات اللغوية الحديثة التي تتخذ الواقع اللغويّ واستعمالاته مجالاً لها ، وتغضُّ النظر عن المبررات العقلية و الفلسفية التي استند إليها أُولاءِ الذين عدّوا المذكر أصلاً والمؤنث فرعاً ، والحقيقة أنّه لا يوجد سببٌ مستمدٌّ من الاستعمال اللّغويّ يعضد هذا التأصيل))[٢].

إنّ تفسير الكلام بالنظر إلى البنية الأساسيّة يقتضي اللجوء إلى وسائل تأويليّة تعدّ من أبرز ما اتّسم به النحو العربيّ ، وهي في الوقت نفسه تُعدّ من أبرز الظّواهر النحويّة التي وقف الوصفيّون منها موقف الرافض ، وأعني بهذه الظواهر التقدير النحويّ، والحذف الواجب ، والحمل على المعنى .

وقد وقف الدكتور محمّد حماسة في المرحلة السابقة موقفاً مختلفاً عمّا نجده في هذه المرحلة التي يمكن أن نعدّ كتاب (بناء الجملة العربية) أوّل كتاب له يمثلها ، ففي هذه المرحلة نجده يؤكد ضرورة تجاوز البناء المنطوق، بل يرى أنّ تفسير الكلام على ظاهره فقط قد يؤدي إلى فساده وعدم إفادته، يقول: ((وتفسير الكلام على ظاهره فقط قد يؤدي فساده وعدم إفادته ، وبذلك يُصبح اللجوء إلى التقدير ضرورة . وليس هذا التقدير ضرباً من الخيال أو التخرُّص ، ولكنّه فهمٌ لبنية الكلام الأساسيّة التي يُرَدُّ إليها التعبير المنطوق))[٣] . ومما يمكن أن يستنبط من هذا الكلام أنّ الدكتور محمّد حماسة يدافع عن نظرية النحو العربيّ بأفكارٍ وأطروحات حديثة ، ولكنّه لم يصرح بذلك في هذا المقام ، ذلك أنّ مما دفع تشومسكي إلى معارضة الاقتصار على ظاهر اللغة فقط ، ((أنّ ظاهر اللغة يمكن أن يكون خدّاعاً إذا نظرنا إلى المعنى الذي يؤديه . فمن الممكن جداً أن تتشابه جملتان تشابهاً تامّاً من حيث المظهر الخارجيّ، بينما تختلفان جذريّاً في المعنى))[٤] .

وبدلاً من أن يعطي الدكتور محمّد حماسة مثالاً تحليليّاً في ضوء النظرية الحديثة ، يلجأ إلى مثالٍ من كتاب سيبويه يظهر فيه بوضوح التعامل مع مستويين من اللّغة أحدهما: البناء المنطوق ، وثانيهما البنية الأساسية .

---

[١] ينظر : لغة الشعر ، دراسة في الضرورة الشعرية :٧٩- ٨٠ .

[٢] دراسات نحويّة في خصائص ابن جنّي:٤٧ .

[٣] بناء الجملة العربيّة:٢٥٣ .

[٤] أضواء على الدراسات اللغويّة المعاصرة :١١٧ .

قال سيبويه : ((وسألتُ الخليلَ عن قوله عزّ وجلّ : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ﴾[1] ، فزعم أنّ النصب محمولٌ على (أنْ) سوى هذه التي قبلها. ولو كانت هذه الكلمة على (أنْ) هذه لم يكن للكلام وجهٌ ، ولكنّه لمّا قال: إلّا وحياً أو من وراء حجابٍ ، كان في معنى إلّا أن يوحيَ ، وكان (أو يُرسلَ) فعلاً لا يجري على(إلّا) ، فأُجريَ على (أنْ) هذه ، كأنّه قال: إلّا أن يوحيَ أو يُرسلَ ؛ لأنّه لو قال : إلّا وحياً و إلّا أن يرسلَ كان حسناً ، وكان أن يرسلَ بمنزلة الإرسال ، فحملوه على (أن) ، إذ لم يَجُزْ أن يقولوا : أو إلّا يرسلَ ، فكأنه قال : إلّا وحياً أو أن يُرسلَ))[2] .

ويقول الدكتور محمد حماسة معلقاً : ((فالفعل(يُرسلَ) في ظاهره فعل ، ولكنّه في بنيته الأساسية ليس فعلاً ، بل هو جزءٌ من مركبٍ اسميّ هو المصدر المؤوّل (أنْ + الفعل) ، وهو معطوفٌ بالحرف (أو) على المصدر الصريح السابق (وحياً) وليس معطوفا على(أنْ يكلّمه) ، وذلك لأنّ المعنى يمنع عطف (يرسل) على (يكلّم) ، واللّفظ والصورة النطقيّة تمنع عطف الفعل على الاسم الجامد ، وإذن لابدّ من تقدير (أن) ، وبهذا التقدير يستقيم المعنى ويصلح اللّفظ ، مع أنّ الصورة المنطوقة نفسها لم تتغيّر مطلقاً ، غير أنّ نصب الفعل (يرسل) دليل لفظيّ يساعد على هذا التقدير بالإضافة إلى تلك القواعد الفرعية الأخرى التي تساعد عليه))[3] .

وقد حاول الدكتور محمد حماسة حصر ظواهر في النحو العربي تؤكد أنّ القدماء كانوا يصدرون في التحليل النحويّة عن فكرة(البنية الأساسية) ، أوجزها فيما يأتي:

أ–وجود ما يعرف بالمحلّ الإعرابيّ إذ إنّ المبنيّات وكذلك الجمل التي تعاقب المفرد ، (الجمل التي لها محلّ من الإعراب) ، تحتلُّ مواقعَ إعرابيّةً في الجملة ، كالمبتدأ والخبر والفاعل ، وهي مع ذلك لا يتغير ظاهرها بحسب الوظيفة النحويّة التي تشغلها ، كما هو الحال في الاسم المفرد الصحيح الآخر والمنقوص في بعض الحالات ، ومع هذا أعطاها النحويّون حكماً إعرابيّاً ، وفي الوقت نفسه لم يُغفلوا شكلها المنطوق ، فيقال في الاسم المبنيّ في أثناء

---

[1] قال تعالى : ﴿ ۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴿٥١﴾ ﴾ سورة الشورى .

[2] الكتاب : ٣/ ٤٩ .

[3] بناء الجملة العربية: ٢٥٤ .

التحليل إنّه مبنيّ في محل رفع أو نصب أو جرّ ، فالقول بالبناء وصف للظاهر المنطوق ، والقول بالإعراب المحليّ وصف للبنية الأساسية[١] .

ب– وجود ما يعرف بالإعراب التقديريّ كما في الأسماء المقصورة ، والمنقوصة في بعض الحالات ، وفي الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ، فالعلامات الإعرابيّة لا تظهر في الجملة ولكنّها تقدر لكي تنسجم مع القواعد الفرعيّة التي تمليها البنية الأساسية لعناصر الجملة[٢] .

ج– الاسم المجرور بحرف الجر الزائد كقوله تعالى:﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝٢ ﴾[٣] وقوله تعالى:﴿ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ۝٢٢ ﴾[٤] ففي إعراب (من ذكرٍ) في الآية الأولى ، و(بمصيطرٍ) في الآية الثانية ، نلحظ توفيقاً بين المستوى المنطوق والبنية الأساسية ، فيقال: في الأولى أن (ذكرٍ) فاعل مجرورٌ لفظاً مرفوع محلاً ، ويقال في (بمصيطر) أنّه خبر(ليس) مجرورٌ لفظاً منصوب محلّاً [٥] .

د– ((وكذلك تابع بعض المبنيّات بناء عارضاً كتابع المنادى المبنيّ ، وتابع اسم (لا) ، حيث يجوز فيه إتباع المحل أو إتباع اللّفظ على التفصيل الذي توردهه كتب النحو[٦] . فمراعاة المحل هذه إشارة إلى البنية الأساسية التي يراها النحاة للتركيب المنطوق))[٧].

هـ– الحكم بحذف بعض العناصر حذفاً واجباً يكون بالنظر إلى البنية الأساسية . ويؤكد الدكتور محمد حماسة أنّ الحكم بالحذف الجائز ((لا يُستدلُّ منه على وجود ما يُسمّى بالبنية الأساسية ؛ لأنّ المتكلم قد يذكر العنصر المحذوف في موقفٍ آخر يقتضي الذكر ، ويكون صوغ التركيب نفسه دليلاً على جواز الحذف أوالذكر .

---

[١] ينظر: بناء لجملة العربية : ٢٥٥ .

[٢] ينظر : بناء الجملة العربية : ٢٥٥.

[٣] سورة الأنبياء .

[٤] سورة الغاشية .

[٥] ينظر: بناء الجملة العربية : ٢٥٦ .

[٦] ينظر في أحكام تابع اسم (لا) النافية للجنس : شرح ابن عقيل ٢/ ١١– ١٨، وفي تابع المنادى : ٣/ ٢٦٦– ٢٧٤ .

[٧] بناء الجملة العربية :٢٥٦.

وأمّا الحذف الواجب أي الذي لا يمكن معه بحالٍ ذِكْرُ العنصر المحذوف في النطق الفعليّ ، فإنّه يستدلُّ منه استدلالاً جازما على أنّ الحكم به لا يكون إلّا استجابة لوجود نمطٍ أو نموذجٍ معيّن للتركيب المنطوق ، وهو الذي أسميه البنية الأساسية))[1].

و– كذلك الحكم بتقديم بعض أجزاء الكلام وتأخير بعضها الآخر يعدّ دليلاً قويّاً ((على البنية الأساسية التي تُعَدُّ نموذجاً تجريدياً للتركيب أو بناء الجملة))[2] .

وإذن ، فإنّ فكرة (البنية الأساسيّة) عند الدكتور محمّد حماسة تعدّ منهجاً عامّاً شرح فيه أغلب موضوعات الجملة وقضاياها ؛ إذ تظهر هذه الفكرة في تحديد مفهوم الجملة وتقسيمها على نوعين رئيسين: الاسمية والفعلية ومن ثَمّ تُرَدُّ جميع أنماط الجمل المنطوقة عن طريق التأويل إلى هذين النوعين .

وبرزت كذلك عند تناوله قضية (إطالة بناء الجملة) ؛ إذ إنّ عناصر طول الجملة تُحَددُّ بالنظر إلى البنية الأساسية ، فإمّا أن تطول عن طريق العناصر المؤسسة نفسها، وإمّا أن يكون ذلك عن طريق إضافة عناصر غير إسنادية إليها [3].

وصفوة القول أنّ فكرة البنية الأساسية إنّما هي نظريّة جديدة في فكر الدكتور محمد حماسة النحويّ سعى إلى تطبيقها في أثناء عرض قضايا الجملة المختلفة .

ومن هنا أرى أنّ الدكتور محمد حماسة لم يكن دقيقاً عندما أرجأ الحديث عن البنية الأساسية إلى الفصل الثالث من كتابه ، وكان الأولى به أنّ يجعل الحديث عنها تمهيداً أو مدخلاً نظريّاً لما سَيُعرضُ في الكتاب من قضايا تخُصّ الجملة ، ومنها (عوارض بناء الجملة)[4] التي رأى أنّ الحديث عنها لا يتمّ إلّا بالنظر إلى البنية الأساسية[5] .

وإذا كان مفهوم البنية الأساسية قد عُرِضَ في إطار النظريّة النّحويّة القديمة في كتاب(بناء الجملة العربيّة) ، فإنّ الأمر يختلف في كتاب : (من الأنماط التحويليّة في النحو العربيّ) ، الذي جاء ليعقد موازنةً بين نظرية النحو العربيّ والنظريّة التوليدية التحويلية في إطار فكرة (البنية الأساسية) نفسها ، وقد عبّر الدكتور محمد حماسة عن هذا بقوله:((يعنى هذا البحث بإلقاء الضوء على بعض التراكيب في العربية التي تحولت من أصلٍ افترضه النحويّون العرب من خلال

---

[1] بناء الجملة العربية : ٢٥٦ .

[2] بناء الجملة العربية : ٢٥٧ .

[3] ينظر: بناء الجملة العربية: ٥٧– ٨٤ .

[4] وهي موضوع الفصل الثالث من هذا الكتاب .

[5] ينظر: بناء الجملة العربيّة : ٢٤٠ .

نظريتهم التي تقوم على افتراض (أصلٍ) مقدَّر ، وتركيبٍ ظاهرٍ منطوق أو مكتوب يحاكم إلى ذلك (الأصل) المقدّر من خلال عددٍ من القواعد التي تحكم هذه العلاقة))[١] .

وليس في هذا الكتاب من جديدٍ يمكن أن يضاف إلى ما وقفنا عليه من مفهوم(البنية الأساسيّة) سوى أنّه ربطه بالنظرية التحويلية ليستفيد منها في الوقوف على ما يشتمل عليه النحو العربيّ من قدرةٍ على التحليل النحويّ ، حال دون الوقوف عليها إلْفُنا له واعتيادُنا عليه ، وحال دون ذلك أيضاً تبنّي نظريّاتٍ لغويّةٍ تتعارض – أو هكذا زعم أصحابها– مع النحو العربيّ .

وينبغي التنبيه هنا على أنّ تأليف الدكتور محمد حماسة لهذا الكتاب لا يعني أنّه يتخذ من النّحو التوليديّ التحويليّ منهجاً في التحليل ، ولا يسعى إلى تطبيقه على اللّغة العربيّة ، وهذا يؤيد أنّه لا يزال يدور في فلك النحو العربيّ الذي يمكن أن نعدّه هو المنهج الذي ارتضاه في هذه المرحلة . يقول: ((على أنّني أقرر منذ البدء أنني أشير إلى هذه الأنماط التحويلية كما عالجها النحاة القدماء ، لا كما يعالجها التحويليون المحدثون ؛ إذ إنّي لا أهدف إلى تطبيق النظرية التحويلية على اللغة العربية ، بل إنّي اشير فحسب إلى طريقة النحويّين العرب التي تتشابه في أصولها مع الطريقة التحويلية الحديثة ، ولذلك ذكرتُ في عنوان البحث عبارة (في النحو العربي) ، ولم أقل :(في اللغة العربية) إشارة إلى هذا المعنى))[٢] .

ولأنّ بحث الدكتور محمد حماسة هذا يتناول مجموعة تراكيب نحوية على وَفْق نظرية النحو العربيّ مبيناً في أثناء ذلك نقاط الاتفاق بينه وبين النظرية التحويلية التوليدية ، فقد وقف عند مفهوم التحويل في الدرس اللّغويّ الحديث، ومفهومه في نظريّة النحو العربيّ لكي تتضح أوجه الموازنة بين النظريّتين عند تناول أنماط التحويل في النحو العربي[٣] . ولا أريد أن أتوسع هنا في عرض أنماط التحويل التي وقف عندها الدكتور محمد حماسة ؛ لأنّ هذه الأنماط التحويلية تتركز على قضية الأصل (المقدر)والظاهر المنطوق ، وهي جوهر نظرية (البنية الأساسية) التي وقفت عندها في الصفحات السابقة ؛ كما أنّ موازنة الدكتور محمد حماسة بين نظرية النحو العربي والنظرية التوليدية التحويلية قد وقف عندها بشيء من التفصيل الباحث كريم عبيد عليويّ[٤]، ولذلك أرى أنّ إعادة ما فصّل فيه القول تكرارٌ لا مسوّغَ له .

---

[١]من الأنماط التحويلية في النحو العربيّ: ٥ .

[٢]من الأنماط التحويلية في النحو العربي: ٧ .

[٣]ينظر: من الأنماط التحويلية في النحو العربي: ٩؛ ٤١ .

[٤] ينظر : نظرية النحو التوليدي التحويليّ في الدراسات اللسانية العربية الحديثة: ١٢١-١٥٠ .

وقد وقفت في هذا المبحث عند مفهوم (البنية الأساسية) لتكون مدخلاً نظرياً لتفهُّمِ آراء الدكتور محمد حماسة في الجملة وما يتعلق بها ، وهو ما سيكون محور الحديث في المباحث الآتية .

المبحث الثاني

مفهوم الجملة ، وأقسامها

أولاً : مفهوم الجملة :

إنّ تغيير بعض المفاهيم أو الآراء يأتي تبعاً للتحول المنهجيّ والرؤى العامة لأصحابها ، و ينبغي قبل الخوض في تفاصيل الآراء الجزئية أن نتبين الأطرَ العامة التي تنتظم هذه الآراء .

لقد وقفتُ في المبحث الأول عند مفهوم(البنية الأساسية) عند الدكتور محمد حماسة ، وهذا المفهوم – كما ذكرتُ هناك – يُعدّ مدخلاً نظريّاً لتناول قضايا نحوية مختلفة ، ويمكن عدّه هنا أصلاً مهماً لتحديد مفهوم الجملة عنده.

فالدكتور محمد حماسة ارتضى طريقة التفكير النحويّ لدى القدماء ، وهي طريقة ذات مفاهيم عامة تنتظم آراء متباينة بحسب الاتجاهات والمذاهب ولكنّها مع اختلافها وتباينها لا تخرج عن تلك المفاهيم العامة، ومن هنا فقد سار الدكتور محمد حماسة في ركب النحويين القدماء في تحديد مفهوم الجملة العربية متخذاً من تطوّر مفهومها عندهم مجالاً لبحثها ليستقرّ على رأي واضح ومحدد فيها .

والبحث في نشأة مصطلح (الجملة) وتطوّره والفرق بينه وبين (الكلام) محور أغلب الكتب المؤلفة في موضوع الجملة[١] . ولا أريد أن أسطر هنا ما فصل فيه كثيرٌ من الباحثين ، ولكنّني سأتناول هنا ما تمسّ الحاجة إليه فيما يتعلق بآراء الدكتور محمد حماسة .

فمن ذلك أنه قرر أنّ مصطلح (الجملة) لم يظهر بوصفه مصطلحاً نحويّاً في كتاب سيبويه ، ولكنه ورد بمعناه اللغويّ وهو الدلالة على الجمع . قال ابن فارس : ((الجيم والميم واللام أصلان: أحدُهُما تجمُّعٌ وعِظَمُ الخَلْقِ والآخر حُسنٌ .

فالأول قولك : أَجْمَلْتُ الشيءَ ، وهذه جملة الشيء . و أَجْمَلتُهُ : حصّلته . وقال الله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗ ﴾[٢]))[٣] .

---

[١]ينظر على سبيل المثال : مقومات الجملة العربية: ١٩، ٤٨، والجملة العربية مكوناتها وأنواعها وتحليلها : ٢٤، ٣٣، ومدخل إلى دراسة الجملة العربية : ١٧، ٢١ .

[٢] الفرقان وتمامها: ﴿ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا ٣٢ ﴾

[٣]معجم مقاييس اللّغة ١/ ٤٨١.

ورأى الدكتور محمد حماسة أنّ لفظ (الجملة) لم يرد إلّا مرة واحدة في الكتاب وبلفظ الجمع[١] . وذلك في قول سيبويه :((وليس شيءٌ يُضْطَرّون إليه إلّا وهم يحاولون به وجهاً . وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا ؛ لأنّ هذا موضع جُمَلٍ))[٢] .

وقصْرُ ورود الجملة في كتاب سيبويه على هذا الموضع لا يؤيّده واقع الكتاب . إذ قد بيّن مجموعة من الباحثين أنّ لفظ (الجملة) ورد في عدّة مواضع بمعناه اللّغويّ ، كالدكتور محمود أحمد نحلة. إلّا أنّه لم يذكر أيّاً منها مكتفيّاً بالإشارة إلى مواضع اثنين منها [٣] .

وبيّن الدكتور حسن عبد الغنيّ أنّ سيبويه استعمل لفظة(الجملة) في سبعة مواضع بلفظ المفرد فضلاً عن موضع الجمع الذي ذكره الدكتور محمد حماسة ، فيكون المجموع ثمانية مواضع[٤] .

وسأذكر المواضع السبعة التي استعمل فيها لفظة (الجملة) بصيغة المفرد ، بالمعنى اللغويّ للجملة لا بالمعنى الاصطلاحيّ ، وهي :

١– قال سيبويه : ((ومما أُجْري مَجرَى الأبَدِ والدَّهرِ واللّيلِ والنّهار : المحرّم، وصفر وجُمَادى، وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحِجّة ، لأنهم جعلوهنّ جملةً واحدةً لِعدّة أيام ، كأنّهم قالوا سِيرَ عليه الثلاثون يوماً))[٥] .

٢– وقال في ختام باب (ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء) :((جُمْلةُ هذا الباب أنّ الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل ، وإلى الابتداء والخبر لأنّه في معنى(إذْ) ...))[٦]

٣– وقال: ((فكلّ اسمٍ يسمى بشيء من الفعل ليست في أوّله زيادة ، وله مثال في الأسماء انصَرَفَ ، فإنْ سميّته باسم في أوله زيادة وأَشْبَهَ الأفعال لم ينصرِف . فهذه جملة هذا كلّه)) [٧].

---

[١]ينظر: بناء الجملة العربية :٢١.

[٢]الكتاب:٣٢/١ .

[٣]ينظر/ مدخل إلى دراسة الجملة العربية : ١٧.

[٤]ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه: ٢٦– ٢٨ ، والجملة العربية في دراسات المحدثين : ١٧، ١٨ .

[٥]الكتاب ١/ ٢١٧ .

[٦]الكتاب: ٣/ ١١٩ .

[٧]الكتاب : ٣/ ٢٠٨ .

٤- وقال: ((ومما جاءت مصادره على مثالٍ لتقارُبِ المعاني قولك: يئِستُ يأساً ويآسةً ، وسَئِمتُ سأما وسآمةً ، وزهِدتُ زهداً وزهادةً . فإنما جملة هذا لِترك الشيء)) [١].

٥- وقال((وقد جاء على فَعِلَ يفْعَلُ وهو فَعِلٌ أشياءُ تقاربت معانيها ؛ لأنّ جملتها هَيْجٌ . وذلك قولهم: أَرِجَ يأْرَجُ أَرَجَاً وهو أَرِجٌ ، وإنّما أراد تحرُّكَ الريح وسطوعها))[٢] .

٦- وقال: ((فجملة هذا أنّ كلّ ما كانت له الكسرةُ ألزمَ كان أقوى في الإمالة))[٣] .

٧- وقال : ((فجملة هذا الباب في التحرّك أن يكون الساكن الأوّل مكسوراً ، وذلك قولك: اضربِ ابنَكَ ، وأكرمِ الرّجلَ ...)) [٤] .

وبيّن الدكتور محمد حماسة أنّ مفهوم (الجملة) موجودٌ في كتاب سيبويه ، وذلك أنّه يستعمل (الكلام) حين يتوقع القارئ أنّه يستعمل (الجملة)[٥] ، وهذا ما أكده الدكتور حسن عبد الغني إذ قرّر أنّ انعدام الجملة مصطلحاً نحوياً عند سيبويه لا يعني انعدام مفهومه ،((على أنّ في مصطلح الكلام ما يقوم مقام الجملة بالمعنى الاصطلاحيّ))[٦] .

ومضى الدكتور محمد حماسة في تتبع مصطلح(الجملة) عند القدماء مفصّلاً في الوقت نفسه القول في الاتجاهات المختلفة في تناولها ، والذي يهمّنا من عرضه هذا : الاتجاه الذي فرّق بين مصطلحَي الجملة والكلام ، وهو اتّجاهٌ يمثّله الرضيّ وابن هشام الأنصاريّ ، إذ نلحظ ميلاً واضحاً نحو هذا الاتجاه من قبل الدكتور محمد حماسة ، فبعد أن وقف عند الاتجاه الذي يُسوّي بين المصطلحين شرع في عرض الاتجاه الذي يفرّق بينهما، ووصف هذا التفريق بأنّه تفريق حاسمٌ . يقول:((وفي المرحلة التي تلت ذلك ، تفريق حاسم بين هذين المصطلحين: (الجملة والكلام) . هذا التفريق يجعل الجملة أعمَّ من الكلام))[٧] .

وقد مهّد الدكتور محمد حماسة لرأي الرضيّ وابن هشام بتحليلٍ لآية قرآنية بيّن فيه الفرق بين (الجملة) و (الكلام) ، مستعملاً في أثناء ذلك بعض مصطلحاتهما ، وهي قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي

---

[١]الكتاب: ٤/ ١٦ .
[٢]الكتاب: ٤/٢٠ .
[٣]الكتاب :٤/ ١٢٧ .
[٤]الكتاب: ٤/ ١٥٢ .
[٥]ينظر: بناء الجملة العربية :٢١ .
[٦]مفهوم الجملة عند سيبويه: ٢٨ .
[٧]بناء الجملة العربية: ٢٤ .

عَلَىٰ بَطۡنِهِۦ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ رِجۡلَيۡنِ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰٓ أَرۡبَعٖۚ يَخۡلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴿٤٥﴾ ﴾[1]

إذ بيّن أنَّ ((فيها نوعين من الإسناد أحدهما أصليّ مقصود لذاته ، وهو ذلك الذي بين لفظ الجلالة المبتدأ ، والخبر ، وهو جملة ﴿ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖ ﴾ ، والآخر أصليّ ولكنّه في تركيب غير مقصود لذاته ، وهو الذي بين الفعل (خلق) والضمير المستتر فيه، والفعل وفاعله معاً خبر المبتدأ . فالآية على هذا يمكن أن يقال عنها إنّها كلامٌ ؛ لأنّها تضمّنت إسناداً أصليّاً مقصوداً لذاته ، ويمكن أن يقال عنها إنّها جملة لأنّها تضمّنت إسناداً أصليّاً . وأمّا جملة ﴿ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖ ﴾، فلا يقال عنها إنّها كلام ؛ لأنّ الإسناد فيها غير مقصود لذاته ، بل يقال عنها إنّها جملة فحسب))[2] .

فيلحظُ على كلام الدكتور محمد حماسة هذا أنّه تضمّن المصطلحات التي أوردها الرضيّ للرد على ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) حين عرّف الكلام بقوله:((الكلام ما تضمّن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتّى ذلك إلّا في اسمين ، أو في فعل و اسم))[3] .

وقال الرضي: ((وكان على المصنّف أن يقول : بالإسناد الأصليّ المقصود ما تركّب به لذاته ، لِيُخرِجَ بالأصليّ إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف ، فإنّها مع ما أُسنِدَتْ إليه ليست بكلامٍ ، وأمّا نحو: أقائمٌ الزيدان ، فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه ، كما في أسماء الأفعال . ولِيخرج بقوله: المقصود ما تركب به لذاته : الإسنادَ الذي في خبر المبتدأ في الحال أو في الأصل ، وفي الصفة والحال ، والمضاف إليه إذا كانت كلها جملاً ، والإسناد الذي في الصلة ، والذي في الجملة القسمية ، لأنّها لتوكيد جواب القسم ، والذي في الشرطية لأنّها قيدٌ في الجزاء ، فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطيّة و القسميّة))[4].

بعد ذلك يفرّق الرضي بين الجملة والكلام ، ومرةً أخرى يصف الدكتور هذه التفرقة بأنّها حاسمة[5] .

يقول الرضي :((والفرق بين الجملة والكلام ، أنّ الجملة ما تضمن الأسناد الأصليّ سواءٌ كانت مقصودةً لذاتها أولا ، كالجملة التي هي خبر المبتدأ أو سائرُ ما ذُكِرَ من الجمل ، فيخرج المصدر ، وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أُسْنِدَتْ إليه .

---

[1] سور النور

[2] بناء الجملة العربية : ٢٤، ٢٥ .

[3] شرح الرضي على الكافية :١/٣١ .

[4] شرح الرضي على الكافية : ١/ ٣٢ – ٣٣ .

[5] ينظر: بناء الجملة العربية : ٢٥ .

والكلام ما تضمن الإسناد الأصليّ وكان مقصوداً لذاته ؛ فكلّ كلامٍ جملة ولا ينعكس))[١] .

ويبدو أن الدكتور محمد حماسة قد قنع بهذه التفرقة (الحاسمة) ، يدل على ذلك ما قدمه من تحليل للآية السابقة في ضوء مصطلحات الرضي ومفاهيمها، ويدل على ذلك أيضاً اعتراضه على ابن يعيش حين جعل الكلام أعمّ من الجملة، وذلك حين ذهب إلى ((أنّ الكلام عبارةٌ عن الجمل المفيدة ، وهو جنس لها ، فكلّ واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوعٌ له ، يَصْدُقُ إطلاقه عليها ، كما أنّ الكلمةَ جنسٌ للمفردات ، فيصِحُّ أن يقال : كلّ(زيدٌ قائمٌ) كلامٌ، ولا يقال كلّ كلامٍ(زيدٌ قائمٌ) وكذلك مع الجملة الفعلية))[٢] .

فابن يعيش هنا حدّ الكلام بأنّه عبارة عن الجمل المفيدة ، ووصف الجمل التي يمكن أن تدخل ضمن مفهوم الكلام بـ(المفيدة) ، وهذا يقتضي أنَّ هناك نوعين من الجمل ، بعضها مفيد وبعضها الآخر غير مفيد ، والكلام لا يكون إلّا مفيداً ، وبذلك تصبح الجملة أعمّ من الكلام . وهذا ما وضحه الدكتور محمد حماسة ووصف من أجله كلامَ ابن يعيش بأنّه مغالطة . يقول:((ولا يخفى ما في كلام ابن يعيش من المغالطة ، فقد استخدم (زيدٌ قائمٌ) بوصفها الجملة ، والحقيقة ، بحسب منطق ابن يعيش نفسه ، أنّ الجملة جنس عامٌّ تندرج تحته (زيدٌ قائمٌ) وغيرها من أنواع الجمل . فزيدٌ قائم ، وقام زيدٌ وغيرها ، نوع للجملة ، بحيث يمكن أن يقال : كل (زيدٌ قائمٌ)جملة ، ولا يقال كلُّ جملةٍ (زيدٌ قائمٌ)))[٣] .

بعد ذلك انتقل الدكتور محمد حماسة إلى القرن الثامن الهجريّ حيث يظهر ابن هشام الذي يُعدّ من أبرز من تناول الجملة ، فقد أفرد لها قسماً مستقلاً في مؤلَّفين له ، هما: (الإعراب عن قواعد الإعراب) ، و(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) ، وقد قرر الدكتور مهدي المخزوميّ أنّه أوّل نحويّ عُنيَ بدراسة الجملة، إذ يقول:((ولا أعرف أحداً من النحاة عُنِيَ بالجملة وأنواعها وأقسامها قبل ابن هشام في مغني اللبيب))[٤].

ويكمن جهد ابن هشام في الجملة في أنّه رسّخ التفرقة بين الجملة والكلام التي ابتكرها الرضي ، ولذلك نجده يعيد كلام الرضي نفسه حين يقول: ((فكلّ كلام جملةٍ ولا ينعكس))[٥]

ولم يرتض ابن هشام تسوية الزمخشريّ منطلقا من تنظير واضح محدّد لكلّ من (الجملة) و(الكلام) وهو في جوهره لا يخرج عن تفرقة الرضي التي ذكرتُها قبل قليل ، يقول:((وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفَين كما يتوهَّمُه كثيرٌ

---

[١]شرح الرضيّ على الكافيّة ١/ ٣٣ .

[٢]شرح المفصل ١/ ٧٥ .

[٣]بناء الجملة العربية : ٢٦ .

[٤]في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٤ .

[٥]الإعراب عن قواعد الإعراب : ٦٠ ، وينظر: بناء الجملة العربية: ٢٧ .

من الناس ، وهو ظاهر قول صاحب المفصل ، فإنّه بعد أن فَرغ من حد الكلام قال: ويسُمّى جملةً[1] ، والصوابُ أنّها أعم منه ؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها ، ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكلّ ذلك ليس مفيداً فليس بكلامٍ))[2] .

ويظهر أثر التفريق بين الجملة والكلام وتحديد مفهوم كلٍّ منهما في تحليل الجملة المركبة ، هي التي تشتمل بداخلها على جملٍ تشغل وظائف نحوية معينة . وقد طبّق ابن هشام رأيه على قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا۟ وَّقَالُوا۟ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٩٥﴾ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴿٩٧﴾ ﴾[3].

فالزمخشريّ يرى أنّ قوله تعالى ﴿ أَفَأَمِنَ ﴾معطوف على﴿ فَأَخَذْنَٰهُم ﴾ ، وأنّ ما بنيهما وقع اعتراضاً بين المعطوف عليه والمعطوف[4] .

واكتفى الزمخشريّ بهذا ولم يذكر عدد الجمل التي وقعت ضمن هذا الاعتراض . و ذهب ابنُ مالك إلى أنّ هذا الاعتراض ((تضمّن سبعَ جُمَلٍ)) [5] .

قال ابن هشام : ((وردَّ عليه من ظنّ أنّ الجملة والكلام مترادفان فقال: إنما اعترض بأربع جملٍ ، وزعم أنّ من عند ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ﴾إلى ﴿ وَٱلْأَرْضِ ﴾جملة ؛ لأنّ الفائدة إنما تتمّ مجموعة)) [6].

وقد اعترض ابن هشام على من ردّ على ابن ملك ، واعترض كذلك على ابن ملك نفسه .

أمّا اعتراضه على من ردّ على ابن مالكٍ فيتلخّص في أنّ مفهوم الجملة عند الزمخشريّ يجعل (الاعتراض) الواقع بين المعطوف عليه والمعطوف ثلاث جملٍ لا أربعاً ؛ ((وذلك لأنّه لا يعدُّ ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ جملة ؛ لأنّها حالٌ مرتبطةٌ بعاملها وليست مستقلةً برأسها ، ويعدّ (لو) وما في حيّزها جملة واحدة : إمّا فعليّة إن قدّر (ولو ثبت أنّ أهل

---

[1] ينظر : المفصل في علم العربيّة: ٦.

[2] مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ٢/ ٤٩٠ .

[3] سورة الأعراف .

[4] ينظر : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعبون الأقاويل في وجوه التأويل : ٢/ ٤٧٩ .

[5] شرح التسهيل : ٢/ ٣٧٨ .

[6] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٢/ ٤٩١ .

القرى آمنوا واتقوا) ، أو اسمية إن قدّر (ولو أنّ آيمانَهم وتقواهم ثابتان) ، ويعدّ ﴿ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ ﴾ جملةً، و ﴿ فَأَخَذۡنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴾ كله جملةً ، وهذا هو التحقيق))[1] .

وأمّا اعتراضه على ابن مالك ، فنابعٌ من مفهوم الجملة عنده ، وهي تختلف عن الكلام الذي يُشترط فيه الإفادة والاستقلال ، ولذلك أضاف جملةً ثامنةً على الجمل السبع التي ذكرها ابن مالك ، وهي :

١- جملة (آمنوا) .

٢- جملة (واتقوا).

٣- جملة (لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض) .

٤- جملة المصدر المؤول من(أنْ) واسمها وخبرها، وهو فاعل لفعل محذوف تقديره (ثبت) بعد (لو) .

٥- جملة (ولكن كذبوا).

٦- جملة (فأخذناهم) .

٧- جملة (بما كانوا يكسبون)[2] .

أما الجملة التي استدرك بها ابن هشام على ابن مالك وعدّها جملة ثامنة فهي(وهم لا يشعرون) [3].

وزاد محمد الأمير جملة تاسعة ، إذ يقول : ((وعلى مساق المصنّف ينبغي أن تعد تسعةً(كذا) ، والتاسعة خبر كان، أعني (يكسبون) ، وهي غير كان مع خبرها، ألا ترى أنّه عدّ (آمنوا) التي هي خبر(أنّ) جملة ، ولو ذكر هذه التاسعة بدل (وهم لا يشعرون) كان أحسن))[4].

وأضاف الدكتور محمد حماسة إلى هذه الجمل جملةً عاشرةً ، إذ يقول:((وإذا انسقنا وراء هذا التفتيت نستطيع أن نقول إنّها عشرُ جملٍ ، وتكون العاشرة هي جملة (لا يشعرون) الواقعة خبراً للمبتدأ ،(وهم)، وهي غير (هم) مع خبرها ، مع أنّ جملة (وهم لا يشعرون) كلّها حالٌ مرتبطة بما قبلها وليست اعتراضاً))[5].

---

[1] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:٢/ ٤٩١- ٤٩٢ .

[2] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٢/ ٤٩١ ، وبناء الجملة العربية : ٢٨ .

[3] ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٢/ ٤٩١ .

[4] حاشية الأمير على المغني : ٢/ ٤٢ .

[5] بناء الجملة العربية : ٢٨ ، ٢٩ .

وعبارة الدكتور محمد حماسة الأخيرة تومئ إلى اعتراض على ابن هشام في عدّه جملة(وهم لا يشعرون) ضمن الاعتراض الواقع بين المعطوف عليه والمعطوف ؛ إذ إنّها مرتبطة بما قبلها قبل ابتداء الاعتراض ، ويبدو أنّه متأثر في هذا بما استدركه الأمير به على ابن هشام ؛ إذ فضّل أن تعد جملة (تكسبون) ثامنة بدل (وهم لا يشعرون) .

ومهما يكن من أمرٍ، فإنّ أصحاب هذا الاتجاه ، وهم الذين يفرقون بن الجملة والكلام ، يَعدّون كلَّ إسناد بين الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر جملةً ، سواءٌ استقلت عن غيرها وأفادت معنى يَحْسُنُ السكوت عليه أم لم تُفِدْ .

أمّا الكلام عندهم ، فهو ما تتوافر فيه شروط اللفظ ، والقصد، والإفادة ، بحسب تعريف ابن هشام له . ويرى الدكتور محمد حماسة أنّ هذا الفرق هو الذي سوّغ لهم التفريق بين المصطلحين[١] .

ومن هنا ومن هذا التحديد للفروق بين المصطلحين، نجد الدكتور محمد حماسة مقتنعاً بهذه الفروق التي حددها الرضي وابن هشام ، يدلُّ عليّ ذلك أنّه دافع عن منهجهم في عرض موضوعات النحو ؛ إذ يَرِدُ مصطلح الكلام في بداية الكتب النّحويّة ، في حين أنّ مصطلح الجملة يرد في أثناء عرض أبواب النحو ومسائله المختلفة .

يقول الدكتور محمد حماسة :((فالكلام هو المفيد فائدة يحسن السكوت عليها ، والجملة هي الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر مطلقاً.

وقد شاع هذا الفهم واستقرَّ ، إذ دأب المتأخرون من النحاة على تعريف الكلام فيما يسمونه بالكلام عن المقدمات في مبادئ كتبهم ، ورأوا أنّ (الكلام) بهذا المعنى، أي ما تتوافر فيه شروط اللفظ والقصد والإفادة هو الذي يقع به التفاهم ، ولذلك قد يتضمن في داخله عناصر مركبة تركيباً إسنادياً ، ولكنها تقوم بوظيفة داخل بنية (الكلام) . ولذلك حرص النحاة على التفريق بين الكلام ، والكلمة المفردة ، وذِكْرِ المعاني اللغوية والاصطلاحية ، ثم يكون التناول بعد ذلك لبنية الجملة سواءٌ أكانت كلاماً أم جزءًا أم عنصراً في كلام . واصطلحوا على أنّ الكلام (قولٌ مفيد)[٢]، والجملة (قولٌ مركبٌ) [٣]وعلى ذلك تسير كتب المتأخرين من النحاة حتى السيوطيّ ، ومن ينتهج نهجهم من النحاة المعاصرين)) [٤] .

---

[١]ينظر: بناء الجملة العربية : ٢٩ .

[٢] ينظر :همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢٩/١ .

[٣]ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣٧/١ .

[٤]بناء الجملة العربية: ٢٩ .

فالكلام غير الجملة عند الدكتور محمد حماسة ، وهو موضوع الدراسة النّحوية أو غايتها على حدّ قوله[1]، ومن هنا أخذ على الدكتور مهدي المخزوميّ نقده للقدماء إذ وجّه إليهم هجوماً قاسياً عنيفاً ((متهماً إيّاهم بأنّهم لم يعرفوا موضوع بحثهم ، وبأنهم يجهلون مادتهم ، وذلك لأنهم– من وجهة نظره– أهملوا النظر للجملة)) [2] .

ولا يمكن إنكار أنّ الدكتور مهدي المخزوميّ كان قاسياً في نقده القدماء ، فهذا أمرٌ يعرفه كلُّ من طالع شيئاً من كتبه ، ولا سيما كتابه: (في النحو العربي نقد وتوجيه) ، إلّا أنني أودّ أنّ أشير هنا إلى أنّ الدكتور محمد حماسة قد نقد القدماء أيضاً في ما يتعلق بموضوع الجملة في المرحلة السابقة التي كان فيها متأثراً بالمنهج الوصفيّ ، وممّا قاله في نقدهم : ((لم تكن الجملة هي نقطة البدء في دراسة نحاتنا القدماء ، إذ إنّهم لم يحددّوا الصور الشكليّة للجملة العربية تحديداً دقيقاً، بحيث تكون دراستهم بعد ذلك تحليلاً نحويّاً لها)) [3].

ولا أقول إنّ الدكتور محمد حماسة كان قاسياً على النحويين كقسوة الدكتور مهديّ المخزوميّ ، ولكنّ آراءه هناك في بحث موضوع الجملة ونقده لهم لا يخرج فحواها عن نقود الدكتور مهدي المخزوميّ ، ومن هنا أرى أنّه كان ينبغي له أن يشير إلى آرائه وأفكاره السابقة بدلاً من الإشارة إلى الدكتور مهدي المخزوميّ .

ومهما يكن من أمرٍ، فإنّ الدكتور محمد حماسة دافع عن القدماء في هذه المرحلة ، ولم يرَ في عدم إفرادهم الجملةَ بأبوابٍ أو مؤلفات مستقلةٍ ما يقدح في منهجهم ، بل إنّه ألمح إلى أنّ دراسة النحو على طريقة الأبواب النّحوية أفضل من دراسته في إطار أنواع الجمل . يقول: ((ولقد كان تناولهم تحليليّاً يهدف إلى فهم التركيب ، بمعنى أنّهم كانوا يتناولون الأبواب النّحويّة باباً باباً ، فيدرسون باب الفاعل– مثلا – دون أن يضعوه تحت عنوان : (الجملة الفعلية)، وذلك لأنّ الفاعل ليس من اللازم أن يكون في جملةٍ فعليةٍ ، فقد يكون الفاعل والجملة اسمية ، وقد يكون الفاعل وليس هناك جملةٌ على الإطلاق ، بل مركب اسميّ))[4] .

ويجدر بي بعد هذا البيان أن أقف عند مسألة مهمّة في تحديد مفهوم الجملة عند الدكتور محمد حماسة ، وهي أنّه قد اشترط الإسناد في وجود الجملة ، واشتراطُ الإسناد يقتضي الاعتراف بقضايا التأويل النحويّ وما يندرج تحته من وسائل كالتقدير والحذف ، وهو ما يتعارض مع المنهج الوصفيّ البنيويّ .

---

[1] ينظر: بناء الجملة العربية :٢٩ .

[2] بناء الجملة العربية : ٢٩ ، وينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه : ٣٤ ، ٣٥ .

[3] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٢٥ .

[4] بناء الجملة العربية : ٣٠ .

وإذا كان الدكتور محمد حماسة –في المرحلة السابقة– قد اتخذ من تعريف ابن جنّي للكلام مفهوماً ارتضاه للجملة ، فذلك لأنّ هذا التعريف من حيث ظاهره ينسجم مع طبيعة المنهج الوصفيّ الذي يكتفي بالواقع اللّغويّ المنطوق[1] . وهذا ما أكده الدكتور محمد حماسة حين قال:((وتعريف ابن جني للكلام بأنّه كلّ((لفظٍ استقلَّ بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه))[2] تعريفٌ دقيقٌ و ينبغي أن تؤخذ أمثلته التي ساقها لتراكيب مختلفة بما يدل عليها ظاهرها دون لجوءٍ إلى تأويلات أو إضمار)) [3] .

ولا يتعارض اشتراط الإسناد مع مفهوم الكلام عند ابن جنّي ، وذلك لأنّه أعطى صوراً متعددةً للجملة من حيث بنائها المنطوق . وبناء الجملة– وإن تعددت صوره– يمكن ردّه بوسائل التأويل إلى بنى تجريديّة ثابتة ، ومن هذه الفكرة قرر الدكتور محمد حماسة أنّ بنية ((الجملة في العربية تقوم على وظيفتين هما الدعامة الأصلية في الجملة ، وقد سمّاهما سيبويه : المسند والمسند إليه)) [4] . وتعريف سيبويه للمسند والمسند إليه يدلّ على ضرورة وجودهما في كلّ جملة . يقول: ((وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدّاً . فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه . وهو قولك: عبد الله أخوك ، وهذا أخوك)) [5] .

ويمضي الدكتور محمد حماسة في تقرير هذه الفكرة ، فالجملة عنده لابدّ أن تحتوي على المسند والمسند إليه لفظاً أو تقديراً ؛ ونلحظ هنا تصريحاً بمبدأ اللّابَدّيّة الذي وقفتُ عنده فيما مضى ، و ذكرت هناك أنّ الوصفيّين يرفضون مبدأ (اللّابَديّة)[6]، وقد كان الدكتور محمد حماسة أحد الرافضين لهذا المبدأ وإن لم يستعمل هذا المصطلح[7] .

وذهب الدكتور محمد حماسة إلى أنّ ضرورة وجود المسند والمسند إليه في الجملة ليس مقصوراً على اللغة العربية ، متابعاً في ذلك الدكتور إبراهيم أنيس الذي يقول :((و مع كلِّ هذا فحين نحلّلُ الكلام في كلّ لغةٍ ، نرى أنّه يمكن أنّ ينقسم إلى كُتَلٍ يفيد كلٌّ منها معنًى قد يكتفي به السامع ويطمئنّ إليه ، وتشتمل كلّ كتلةٍ منها – في غالب الأحيان– على ما يسمّى بالمسند والمسند إليه وحدهما))[8].

---

[1] ينظر: ٩٧–٩٨ من الرسالة .

[2] الخصائص: ١٧/١ .

[3] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٤٥ .

[4] بناء الجملة العربية : ٣٣ .

[5] الكتاب : ١/ ٢٣ .

[6] ينظر: أصول النحو العربي في نظرة النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث: ١٨٦ ، وينظر: ٩٩ من الرسالة .

[7] ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ٨٤ .

[8] من أسرار اللغة : ٢٣٦ .

ويقول الدكتور محمد حماسة :((إنّ التقعيد يجب أن يراعيَ الحدّ الأدنى الذي تنعقد به الجملة ويكتمل المعنى . والجملة في العربية تنعقد من هذين العنصرين الأساسيّين ، وما سواهما في الجملة من التوابع والتقييدات . وتمثلها وظائفُ نحويّةٌ مختلفة تسمى الفضلة)) [١].

وهنا يناقش الدكتور محمد حماسة مفهوم مصطلح (الفضلة) ، مع قرينه مصطلح (العمدة) فيؤكد أن هذين المصطلحين وُضِعا ((للتفريق بين العنصر الذي تتكون به الجملة وغيره ، فلا يمكن– مثلاً– أن تتكون جملةٌ من (مبتدأ + تمييز) ، أو من(فاعل +حال) فقط ، إلى غير هذه الوظائف المختلفة التي ليست من العناصر المكونة لدعامتي الجملة الأساسيّتين))[٢].

ويظهر هنا مفهوم البنية الأساسية ، فالجملة تتكون في بنيتها الأساسية التجريديّة من مسندٍ إليه ومسندٍ ، ولا بدّ من وجودهما لفظاً أو تقديراً ، أمّا (الفضلة) فليس شرطاً أن تكون موجودةً في الجملة في بنيتها الأساسية .

ويؤكد الدكتور محمد حماسة أنّ القدماء كانوا على وعيٍ بهذه المسألة[٣] . فينقل نصاً للأشمونيّ وهو قوله: ((المراد بالفضلة ما يُسْتغنى عنه من حيث هو هو[٤]، وقد يجب ذكره لعارضِ كونِه سادّاً مسدّ عمدة ، كضربي العبد مسيئاً ، أو لِتوقف المعنى عليه كقوله[٥]:

إنّما المَيْتُ مَنْ يَعيشُ كَئِيباً كاسفاً بالُه قليلَ الرَّجاءِ)) [٦].

وأرى أنّ ما ذكره أبو إسحاق الشاطبيّ(ت٧٩٠هـ) أدلّ على هذه الفكرة وأوضح مما قاله الأشمونيّ ؛ إذ بيّن ((أنّ الفضلة في الاصطلاح ما جاز الاستغناء عنه في الأصل ، أعني أصل التركيب، والعمدة ما لا يجوز الاستغناء عنه في الأصل ، وقد يعرض لكلٍّ واحد منهما ما يخرجه عن أصله ، فَيُسْتَغْنَى عن العمدة كقولك: كلُّ رجلٍ وضيعَتُهُ ، و أقائمٌ الزيدان ؟ ويمتنع الاستغناء عن الفضلة كقولك: زيداً ، في جواب مَنْ ضربتَ ؟ ولا تخرج العمدة بهذا العارض عن

---

[١]بناء الجملة العربية : ٣٤ .

[٢]بناء الجملة العربية : ٣٤ ، ٣٥ .

[٣]ينظر: بناء الجملة العربية: ٣٥ .

[٤]قال الدكتور محمد حماسة: ((ومعنى (من حيث هو هو) أي من حيث كونها لفظ الفضلة مفعولاً به أو حالاً أو تمييزاً إلى آخر الفضلات ، لا من حيث توقف المعنى عليه)) بناء الجملة العربية : ٣٥ (الهامش).

[٥]البيت لِعديّ بن الرّعْلاء ، وهو في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢/ ٦٠١ ، ومعجم شواهد النّحو الشعرية الشعرية :٢٧ ، والتخريج ٢٦٢.

[٦]شرح الأشموني٢/ ٢٥٢ .

كونها عمدة ، ولا الفضلة عن كونها فضلة ، ويُعَبِّرُ عن هذا المعنى بأنّ معنى كون الحال فضلة وبعد تمام الكلام ، أنْ يكون الفعل قد أخذ فاعله، والمبتدأ خبَرَه))[١] .

فمفهوم الجملة عند الدكتور محمد حماسة يدور بمدار الإسناد ، فالجملة عنده تتألّف من طرفين: مسندٍ ومسندٍ إليه ، وهما عماد الجملة ، ولابدّ من وجودهما فيها لفظاً أو تقديراً، فاللّفظ يمثل ما سمّاه (الحدث اللغويّ) ، والتقدير وسيلةٌ لاطّراد النّظام النحويّ .

بناء على هذا فإنّ هناك فرقاً بين النظام النحويّ والحدث اللغويّ ، ((النّظام النحويّ يقول : إنّ أقلّ قدرٍ من الكلام المفيد يتمّ بعنصري الإسناد ، وما سواهما زيادةٌ قد تكون ضروريّة وقد يُسْتغنى عنها ، ولكنّها لا تبنى جملةٌ في الأساس من حيث هي . فإذا كان الكلام مفيداً فإنّ العنصرين الأساسيَّينِ لابدّ أن يكونا موجودين لفظاً أو تقديراً . وأمّا الحدث اللغويّ – وهو المجال الذي ينطلق منه النّظام النحويّ – فإنّه يهتم ببعض الفضلات بحيث تكون في بعض الأحيان هي الغاية و القصد)) [٢] .

فما يخيّل إلينا من تفضيل النّحويّين القدماء (العمدة) على (الفضلة) إنّما هو بالنسبة للنظام النحويّ التجريديّ ، أمّا في الحَدَث اللّغويّ فلا فضل لأحداهما على الآخرى إلّا بما يُمليه المقام أو الموقف، ويتضح هذا في البيت السابق الذي استشهد به الأشمونيّ، والمثال الذي ضربه الدكتور محمد حماسة ، وهو قوله تعالى :﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿١٦﴾ ﴾[٣] . فالعنصران الإسناديّان موجودان في هذه الآية في قوله ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ﴾ثم يلحق بهما المفعول به وهو قيد لجهة وقوع الفعل ، فالنظام النحويّ يكتفي بهذه الصورة ، إلّا أنّ الحدث اللغويّ لا يكتفي بها إذ إنَّ((العنصرين الأساسيّين مسوقان من أجل نفي خلقهما في هذه الحالة المعيّنة ﴿ لَٰعِبِينَ ﴾وإذا حذفت هذه الحال ، اختلّت الجملة أيّما اختلالٍ في معناها، رغم اكتمال عناصرها الأصليّة من الفعل والفاعل ، وقد[زِيدَ] فيها عنصرٌ غير مؤسس آخر هو المفعول به))[٤] .

وأودّ أن أشير هنا إلى أنّ مما تتسم به هذه المرحلة في فكر الدكتور محمد حماسة النحويّ ، أنّه يتابع في مجمل الآراء الشائعة المشهورة ، ويُعرض عن الآراء الفردية المغمورة . فمن ذلك، وهو ما يتعلق بمفهوم الجملة وعناصر بنائها ، أنّ أغلب النّحويين قرّروا أنّ الكلام ((لا يتأتّى إلا من اسمين ، أو من اسم وفعل ، فلا يتأتّى من فعلين ولا

---

[١]المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٣/ ٤٢٢ .

[٢]بناء الجملة العربية :٣٥ .

[٣]الأنبياء .

[٤] بناء الجملة العربية : ٣٥ ، ٣٦ .

حرفين ، ولا اسمٍ وحرفٍ ، ولا فعلٍ وحرف ، ولا كلمةٍ واحدةٍ ؛ لأنّ الإفادة إنّما تحصل بالإسناد ، وهو لابدّ له من طرفين : مسندٍ ومسندٍ إليه))[1] .

وقد خرج عن هذا الرأي ثلةٌ قليلةٌ من النحويّين ، قال السيوطيّ : ((وزعم ابنُ طلحة أنّ الكلمة الواحدة قد تكون كلاماً إذا قامت مقام الكلام ، كـ(نعم) ، و(لا) في الجواب ، ورُدَّ بأنّ الكلام هو الجملة المقدرة بعدها .

وزعم أبو عليٍّ الفارسيّ أنّ الاسم مع الحرف يكون كلاماً في النداء ، نحو : يا زيدُ . وأُجيبَ بأنّ (يا) سدّتْ مسد الفعل ، وهو (أدعو) أو (أنادي) [2]. وزعم بعضهم أنّ الفعل مع الحرف يكون كلاماً في نحو : ما قام ، بناءً على أنّ الضمير المستتر لا يعدّ كلمةً)) [3] .

والغالب في هذه الآراء أنّها ظلّتْ مقصورةً على أصحابها، ولم تلقَ قبولاً من النحويين، وسبب ذلك أنّها خرجتْ عن الأُطُر المنهجيّة العامة التي يكاد يتفق عليها الجميع ، وهذا ما بيّنه الدكتور محمد حماسة بقوله :((ولذلك ظلتْ هذه الآراء شذراتٍ فرديّةٍ لم يكتب لها نموٌّ أو اطّراد ، بحيث تكون طريقاً أخرى من طرق التحليل اللغويّ ، فضلاً عن أنّ الخلاف في هذا خلاف في اللفظ فحسب ؛ لأنّ من يقول به يؤمن بالتقدير الذي يؤمن به الفريق الآخر))[4].

أمّا من لا يؤمن بالتقدير فيمكن أي يتخذ من هذه الشذرات الفرديّة مستنداً له من التراث النحويّ لتعضيد رؤية منهجيّة يتبناها . وهذا ينطبق على الدكتور محمد حماسة نفسه حين بحث الموضوع نفسه من وجهة نظرٍ وصفية بنيوية تقوم على اعتبار الشكل اللغويّ ولا تتجاوزه في التحليل . فقد قال بعد نقل نصّ السيوطي السابق :((وهذه الآراء التي عُدَّت خارجةً عن جادّة النّحاة ، تميل إليها النفس ؛ لأنّها تقوم على اعتبار الشكل اللغويّ ودلالته في موقفه على المراد منه ، بصرف النظر عن القوالب المفروضة التي ينبغي أن يُردُّ إليها كلّ تركيب))[5].

ثانياً: أقسام الجملة :

رأينا أنّ مفهوم الجملة عند الدكتور محمد حماسة لا يخرج عن مفهومها عند النحويين القدماء ، ولا سيما الذين يفرقون بينها وبين الكلام كالرضيّ وابن هشام ، فلابدّ في الجملة أن تحتوى على مسندٍ ومسندٍ إليه لفظاً او تقديراً . فاشتراط الإسناد هو القضية البارزة في تحديد مفهوم الجملة .

---

[1] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/٣٣ .

[2] ينظر : ١٤٤ من الرسالة .

[3] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/٣٣ ، ٣٤ .

[4] بناء الجملة العربية : ٣٦، ٣٧ .

[5] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٤١.

وقضية تقسيم الجملة ترتبط أيضاً بالإسناد فضلاً عن نوع الكلمة المقدرة . وهنا نجد رأياً جديداً عند الدكتور محمد حماسة وموقفاً من القدماء مختلفاً عمّا وجدناه في المرحلة السابقة ؛ وذلك أنّه ارتضى تقسيم القدماء للجملة إلى فعليةٍ واسميةٍ ، وهذا يقتضي بالضرورة متابعتهم في الأسس التي قسّموا الجملة بحسبها.

أ– أقسام الكَلِم :

لَمّا كان موضوع أقسام الكلم أحد شِقَّي أسس تقسيم الجملة فقد ارتأيت أن أقف عنده لأبين موقف الدكتور محمد حماسة منها ، وكيف انعكس هذا في تقسيم الجملة .

وأشير هنا إلى أنّ الدكتور محمد حماسة لم يفرد لأقسام الكلم مبحثاً مستقلاً كما فعل في المرحلة السابقة [١]. وهذا يوحي باقتناعه بتقسيم القدماء له ، وبالحُجج التي قدّموها لإثبات صحته ، فعندما أراد أن يتحدث عن عناصر بناء الجملة قال : ((لستُ أرمي بالحديث عن عناصر بناء الجملة إلى الحديث عن أنواع الكلم ، فإنّ الجملة تُبنى من الوظائف التي تقوم بها أنواع الكلم من الاسم و الفعل والحرف)) [٢] .

وعلى الرغم من أنّه لم يفرد لأقسام الكلم مبحثاً خاصّاً ، وجدتُ له بعض الآراء تتعلق بهذه المسألة في أثناء تناوله قضايا مختلفة ، ويمكن جمع هذه الآراء في النقاط الآتية :

١– وافق الدكتور محمد حماسة القدماءَ في عدّ الضمير من الأسماء . والذي سوّغ ذلك أنّ الضمير يصلح لأن يشغل موقعاً إعرابياً معيّناً في الجملة ، ولمّا كان الاسم ضرورياً في انعقاد الجملة ((كان من أنواعه الضمير الذي يكون صالحاً للبروز والاستتار حتى تستقيم فكرة الإسناد)) [٣].

وقد رأينا أنّه في المرحلة السابقة لم يرتضِ أن يُضَمَّ (الضمير) إلى قسم (الاسم) ، متابعاً في ذلك الدكتور تمام حسان الذي أفرد(الضمير) بقسم مستقل ؛ ((لأنّه لا يدلّ على مسمى كالاسم ، ولا على موصوف بالحدث كالصفة ، ولا حدثٍ على وزمنٍ كالفعل)) [٤].

---

[١] ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٨٨ – ١٠٤ .

[٢] بناء الجملة العربية : ٣٣ .

[٣] بناء الجملة العربية : ٣٦.

[٤] اللغة العربية معناها ومبناها : ١٠٨ .

وهذا الافتراق بين (الضمير) والاسم ربما لا يكون مسوّغاً كافياً لأنّ يفرد بقسم خاصٍّ كما فعل الدكتور تمام حسان ومن تابعه كالدكتور فاضل الساقيّ ، والدكتور محمد حماسة في المرحلة السابقة[١] .

فليس من الضروري أن تتفق جميع المفردات المنتمية إلى قسم واحد من جميع الوجوه ،وذلك لأنَّ ((تكثير الأقسام وتسهيل التفهيم والتعليم لم يكن بعيداً عن نظر القدماء ، ولم يخلطوا بسببه ، فالصفة ولو أنّها أُدرجت ضمن الاسم ، لكنّها بقيت صفة ، وفيها ما يميّزها من الاسم العام ، وكذلك الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ..إلخ، لكنّهم نظروا إلى أنّها تتدرج هذا الاندراج لأنّها تُستبدل بعضها ببعضٍ ، ويقوم بعضها في الاستعمال مقام بعض ، والاختلاف في دلالتها وصيغتها معلوم عندهم))[٢].

ولعلّ الدكتور محمد حماسة فَطِنَ للاشتراك بين (الضمير) وبقية المفردات التي تدخل تحت مسمى (الاسم) ، ولعلَّ السمة المشتركة بين جميع الأسماء هي صلاحيتها لأن تكون مسنداً إليه في الجملة ، وهو ما نبّه عليه النحويون القدماء . قال أبو على الفارسيّ : ((فما جاز الإخبار عنه من هذه الكَلِم فهو اسم))[٣] . وقال عبد القاهر الجُرجانيّ في شرح هذه العبارة :((اعلم أنّ ما ذكره مختصٌّ بالاسم ، لأجل أنّ الفعل والحرف لا يصِحّ الإخبار عنهما))[٤] .

وذهب ابن هشام الأنصاريّ إلى أنّ هذه العلامة ((أنفع العلامات المذكورة للاسم، وبها اسْتُدِلَّ على اسمية التاء في (ضربتُ) ، ألا ترى أنّها لا تقبل (ألْ) ولا يلحقها التنوين ، ولا غيرها من العلامات التي تُذكر للاسم ، سوى الحديث عنها فقط))[٥] .

((فالإسناد – عند النحويّين – علامةٌ بالغة الأهميّة؛ لأنّها العلامة الوحيدة التي تميّز مجموعةً كبيرةً من الأسماء في العربية لا سبيل إلى تمييزها بغيرها وهي (الضمائر المنفصلة) ، إذ لا يدخل عليها أيّة علامةٍ سواها ، ومن ثمّ لم يقطع باسميتها عندهم إلّا صلاحيتها للإسناد إليها))[٦] .

---

[١]ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: ١١٤،و العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٩٨ .

[٢]الأفعال الناسخة في دراسات المحدثين : ٥٥ .

[٣]المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٦٩ .

[٤]المقتصد في شرح الإيضاح١/٦٩ .

[٥]شرح قطر الندى وبلّ الصدى : ١٢ .

[٦]المدخل إلى دراسة النحو العربيّ : ١٧١ .

وهذا ما ذهب إليه الدكتور محمد حماسة في هذه المرحلة، فقد لاحظ هذه الخاصيّة للضمير ومن ثمّ حكم بضمه إلى قسم (الاسم). يقول: ((... وكلُّ خاصيةٍ من هذه تأخذ طرقاً مختلفةً في التحقّق الفعليّ، بحيث يحكم على كلّ ما يشغل موضع الفاعل بأنّ له هذه الصفات ، ومن هنا حُكِمَ على الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة بأنها أسماء لأنها يمكن أن تقع موقع الفاعل[١] فتكون مسنداً إليه)) [٢].

٢- بيّن الدكتور محمد حماسة أنّ (تاء التأنيث) حرفٌ ، وهي علامةٌ فحسب لتأنيث الفعل ، وهي تختلف عن(نون النسوة) التي هي ضمير وهي اسمٌ وتقع فاعلاً ، ورأى أنّ النحويّين قد حلّلوا هاتين اللّاحقتَين تحليلاً يتسق ومنطق اللغة ولا تناقضَ فيه[٣] . ونسب إلى الوهم الدكتور عبد الرحمن أيوب في اتهامه النحويّين بالتناقض لأنّهم فرّقوا بينهما . وذلك في قوله:((علاقة المثال (ضَرَبَتْ) ، والمثال(ضربْنَ) تتمثل في أنّ اللاصقة (ن) (نون نسوة) تدلّ على جمع اللاصقة (ت) تاء التأنيث فكلاهما(كذا) يدلُّ على غائبٍ مؤنثٍ ، ولكنّ الأولى تدل على مفردٍ، والثانية تدلّ على جمع .

ومع هذا فالنحاة يعتبرون الأولى من الحروف ، والثانيةَ من الأسماء ، وكأنّهم بذلك يقولون: تاء التأنيث في كلٍّ من ضَرَبَتْ + ضَرَبَتْ + ضَرَبتْ تساوي نون النسوة في ضربْنَ ، وبهذا المنطق يمكن أن نقول بأنّ برتقالة + برتقالة + برتقالة تساوي صندوقاً من التّفّاح)) [٤] .

و وصف الدكتور محمد حماسة قوله هذا بأنّه اتهامٌ ساخر، وردّ عليه بقوله: ((والردّ على هذا الاتهام الساخر من وجوهٍ جميعها يَتَهدَّى نَسَقَ العربيّة وسلوك النحاة في تحليلها.

الأول: أنّ نون النسوة ليست بِدْعاً في ازدواج دلالتها ، فهي تدلّ على التأنيث ، وتدلّ في الوقت نفسه على الفاعل في مثل قوله تعالى ﴿ ۞ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾[٥].

---

[١]وهي يمكن أن تشغل المبتدأ أيضاً ، وإنّما خصّها الدكتور محمد حماسة بالفاعل لأنّه يتكلم على شروطه .

[٢]بناء الجملة العربية : ٢٤٤.

[٣]ينظر: بناء الجملة العربية : ١٢٩ .

[٤]تعليم اللغة العربية بين القواعد والنماذج ، نقلا (عن بناء الجملة العربية) : ١٢٩ . وينظر: دراسات نقدية في في النحو العربيّ : ٧١ – ٧٧ . وقد ذهب الدكتور إبراهيم السامرائيّ إلى مثل ما ذهب إليه الدكتور عبد الرحمن أيوب . ينظر: النحو العربي نقدٌ بناء : ٢٧١ .

[٥]قال تعالى﴿ ۞ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ۚ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ۚ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ ۗ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا

ومثل نون نسوة في ذلك كثيرٌ من اللّواحق . فواو الجماعة تدلّ على الفاعل ، وفي الوقت نفسه تدلّ على جماعة الذكور، ولاحقة الألف والنون في المثنى تدلّ على التثنية ، وعلى حالة الرفع ، وكذلك الياء والنون في المثنى تدلّ على التثنية وحالتي النصب والجر، وكذلك الواو والنون في جمع المذكر السالم تدلّ على الجمع وعلى حالة الرفع ، والياء والنون في جمع المذكر السالم كذلك تدلّ على الجمع وعلى حالتي النصب والجرّ. وقد أخذ الدكتور أيوب جانباً من جانبي دلالة نون النسوة – وهو التأنيث الذي يتفق مع التاء –وترك الجانبَ الآخر، وهما غير متفقَين من جميع الوجوه .

الثاني: دلالة كلٍّ من نون النسوة ، وتاء التأنيث على الغائب من المؤنث الجمع والمفرد غير متساوية ؛ لأنّ نون النسوة كما تستعمل للغائبات تستعمل أيضاً للحاضرات المخاطبات (أنتنَّ تَكْتُبْنَ) ، وتقابلها في حالة الخطاب يا المخاطبة للمفردة المؤنثة (أنتِ تكتبينَ) . فليست نون النسوة متفقةً مع تاء التأنيث في هذا الوجه أيضاً .

الثالث: عندما يكون الفاعل جمعاً مؤنثاً حقيقيَّ التأنيث غير مفصولٍ من الفعل بفاصل يجب تأنيث الفعل ، والعربيّة في هذه الحالة تُلحِقُ بالفعل تاءَ التأنيث ، لا نون النسوة ، فتقول: (نجحتْ الفاطماتُ) لا نحجْنَ الفاطماتُ ، و لو كانت نونُ النسوة جمعاً للتاء لقالت العربية : (نجحْنَ الفاطمات) .

الرابع: تاء التأنيث لتأنيث لفظ الفعل فقط ، للدلالة على أنّ الفاعلَ مؤنثٌ ، ومعنى الغيبة مفهوم من أنّ الفاعل اسمٌ ظاهرٌ ، ولذلك إذا كان الفاعل ضميرًا يعود على مؤنثٍ غير حقيقيٍّ مفرداً كان أو جمعاً ، فإنّ التاء وحدها هي التي تُسْتَخدمُ لتأنيث الفعل في الحالين ، فتقول: الشجرة أورقتْ ، والشّجَرات أورقتْ . وإذا اسْتُخْدِمَتْ نون النسوة في مثل المثال الثاني يكون ذلك لإفادة معنًى إضافيٍّ قائمٍ على المجاز .

الخامس: ليست نون النسوة جمعاً لتاء التأنيث ؛ لأنّ كلّاً منهما لاحقة ، واللواحق تدل كلٌّ منها على حالةٍ معيّنةٍ تصطنعها لها اللّغة، وإلّا فما مفرد واو الجماعة مثلا ؟))[١]

٣– لم يَعُدَّ الدكتور محمد حماسة الوصفَ مع مرفوعه جملةً وصفيّةً كما فعل في المرحلة السابقة [٢] بناءً على تقسيم الدكتور تمام حسان للكلم ، إذ جعل فيه قسماً مستقلاً أطلق عليه : (الصفة)[٣] .

جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ۗ وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٣٣﴾

﴾البقرة.

[١]بناء الجملة العربية : ١٢٩ – ١٣١ .

[٢]ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ١١٢ .

[٣]ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها : ٩٨ .

ويبدو أنّ الدكتور محمد حماسة قد لاحظ التقاء (الصفة) مع بقيّة الأسماء بصفاتٍ مشتركةٍ ، فأقصى ما يمكن أن يقال في الوصف ((إنّه يمثل وحدةً صغرى في إطار الاسم الذي يضمّ إلى جوار هذه الوحدة غيرها ،إذ يشمل معها وفي مقابلها (الاسم الجامد) ، كما يشمل أيضاً(العَلَمَ) و(الاسم المبهم) ، ولكنّ هذه الوحدات تلتقي جميعاً في قدَرٍ مشتركٍ من الخصائص التي لا سبيل إلى إهمالها ، و من ثَمّ تصبح دعوى كون (الوصف) نوعاً مستقلاًّ من أنواع الكلمة العربية في مقابل (الاسم) وغيرِه من باقي أنواعها مشوبةً بعيبٍ جوهريّ ، وهو إغفال ما لا يصّح إغفاله من السمات المشتركة ، وهو أمرٌ يأباه التحليل اللّغويّ))(١).

ومهما يكن من أمرٍ فإنّ الدكتور محمد حماسة قد تراجع عن القول بالجملة الوصفيّة ، وهذا يستلزم بالضرورة تراجعاً عن القول باستقلال (الصفة) بقسمٍ خاصٍّ من أقسام الكلم . ففي حديثه عن الفاعل ، بيّن أنّ وجوده لا يستلزم وجودَ الجملة الفعلية في كلّ حال ، وذكر نماذج لأحوال ورود الفاعل في الجمل ، ومن هذه النماذج : نموذج الوصف المعتمد على نفيٍ أو استفهام + فاعل ، ومن شواهده قول الشاعر :(٢)

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا   إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

وقول الشاعر :(٣)

أَقَاطِنٌ قومُ سَلْمَى أَمْ نَوَوا ظَعَنَا   إِنْ يَظْعُنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

وجعل هذه التراكيب من الجمل الاسميّة (٤).

٤– لم يُعرِبِ الدكتور محمد حماسة عن رأيٍ واضحٍ فيما يُسمَّى : (اسمَ الفعل) ، ففي أثناء ذكره النماذجَ التي يكون فيهما الفاعل مع حدثه جملةً ذكر منها نموذج اسم الفعل + الفاعل مثل :هيهات العقيق ، وجعله جملةً اسميّةً(٥) .

ولكنّه عندما أشار إلى رأي ابن صابرٍ من القدماء ، والدكتور تمّام حسّان من المحدثين لم يبيّن موقفه من عدّ (أسماء الأفعال) قسما قائماً برأسه ، وهو (الخالفة) إذْ يقول: ((ولم يخالف في ذلك إلّا ابنُ صابر من نحاة الأندلس

---

(١)التراكيب الإسنادية : ٨٤ .

(٢)غير منسوب ، ينظر: في شرح قطر الندى وبلّ الصدى) : ١٢١، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ٢١١.

(٣)غير منسوبٍ وهو في(شرح قطر الندى وبل الصدى) :١٢٢ ، ومعجم شواهد النحو الشعرية : ١٥٣ ، التخريج ٦٦٣ .

(٤)ينظر: بناء الجملة العربية : ٥٤ .

(٥) ينظر: بناء الجملة العربية: ٥٤ .

فجعل اسمَ الفعل قسماً قائماً برأسه وسمّاه (خالفة)[١]. وعلى ذلك يمكن أنّ تسمى هذه الجملة: (جملة الخالفة) . وقد أطلق الدكتور تمام حسان على اسم الفعل وطائفة أخرى من الكلمات اسم(الخوالف) في تقسيمٍ جديدٍ للكلم في العربية))[٢] .

٥- قسم الدكتور محمد حماسة الأدوات على ثلاثة أقسام ، وهي الأدوات الحرفيّة والأدوات الاسمية والأدوات الفعلية[٣] .

ولعلّه بهذا لا يريد أن يخرج عن تقسيم النحويين الثلاثيّ للكلم ، وفي الوقت نفسه يبقى على هذه الكلمات انتماءها إلى المعنى العام للأداة بحسب تقسيم الدكتور تمام حسان[٤] . والأداة بالمفهوم الذي نسبه إليها المحدثون لا تقابل(الحرف) عند القدماء .

فالحرف عند القدماء لا يشمل إلّا الكلمات التي لا تصلح أن تكون مسنداً إليه أومسنداً في الجملة ، وقد عرّفه ابن السّراج بقوله: ((الحرف: ما لا يجوز أن يُخْبَرَ عنه كما يُخبرُ عن الاسم ، ألا ترى أنّك لا تقول: إلى منطلقٌ، كما تقول: الرجل منطلق ، ولا عن ذاهبٌ ، كما تقول: زيدٌ ذاهبٌ ، ولا يجوز أن يكون خبراً ، لا تقول: عَمرٌو إلى، ولا بكرٌ عن ، فقد بان أنّ الحرف من الكلم الثلاثة هو الذي لا يجوز أن تُخْبِرَ عنه ، ولا يكون خبراً))[٥].

و عرّفه ابن مالك بقوله : ((والحرفُ كلمةٌ لا تقبل إسناداً وضعيّاً بنفسها و لا بنظير))[٦] .

وهناك اتّجاهٌ آخر في تعريف الحرف عند القدماء ، ولعلّه الأشهر ، ومن أشهر من يمثله الزجاجيّ إذْ يعرّفُ الحرفَ بقوله:((الحرفُ ما دلّ على معنًى في غيره)) [٧] . ولمّا كانت بعض الأسماء تدخل في هذا التعريف لأنها أيضاً أيضاً تدلّ على معنى في غيرها ، جعل العُكبَريُّ التقييد بـ(فقط)مهماً ليُخرجَ الأسماءَ التي قد تدخل في هذا التعريف ؛ لأنّ التقييد بـ (فقط) يدلّ على أنّ تلك الأسماء تخرج من حدّ الحرف ؛ لأنّها مع دلالتها على معنًى في غيرها تدلّ على معنًى في أنفسها[٨] .

---

[١]ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٥/ ١٢١ .

[٢]بناء الجملة العربية : ٥٥ ، وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١١٣ .

[٣]ينظر: بناء الجملة العربية : ٢٤٠ .

[٤] ينظر : اللّغة العربيّة معناها ومبناها:١٢٣ .

[٥] الأصول في النحو ١/ ٤٠ .

[٦]شرح التسهيل ١/ ١٠ .

[٧]الإيضاح في علل النحو : ٥٤ .

[٨]ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب :١/ ٥٠، وينظر: كذلك الجنى الداني في حروف المعاني :٨٥- ٨٦ .

.

ومهما يكن من أمرٍ فإنّ الاتجاه الأول في تعريف الحرف الذي قال به ابن السراج ابن مالك ، وهو ما يفهم من كلام عبد القاهر الجُرجانيّ[1]، أقرب إلى الفهم الذي قدمه الدكتور محمد حماسة في تقسيمه الأدوات . فقد قسّم الأدوات على أدواتٍ حرفيّة ، وأدواتٍ فعليّةٍ ، وأدواتٍ اسميّةٍ ، فقد أدخل الجميع تحت مسمى الأداة من حيث هي ((وسائل نحويّة ليس لها معنًى مستقلٌّ خاصٌّ بها . ليست شيئًا أكثر من وسائل وظيفتها التعبير عن العلاقات الداخليّة بين أجزاء الجملة)) [2] .

أمّا من حيث تقييد بعضها بأنّها (حرفيّة) وبعضها الآخر بأنّها (اسمية) فذلك متأتٍّ من صلاحيتها للإسناد وعدمه . وقد بيّن ذلك في معرض حديثه عن عوارض بناء الجملة حيث يقول: ((وأودّ أنّ أشير إلى أنّ هذه العوارض غالباً ما تكون بإضافة عنصر إلى بناء الجملة ، والأصل أن يكون هذا العنصر أداةً حرفيةً ، ولذلك لا تكون هذه الأداة أحد عناصر البنية الأساسية للجملة الاسمية والفعلية . ولكنّ هناك كثيراً من الأسماء تقوم بوظيفة الأداة ، وهي في الوقت نفسه تمثل عنصراً من عناصر مكونات الجملة ، ويمكن لذلك تسميتها بالأدوات الاسمية ، كما أنّ هناك بعض الأدوات تأتي على صيغة الفعل وتتصرَّف تصرُّفَه، ويمكن تسميتها بالأدوات الفعليّة))[3].

ويُطلق الدكتور محمد حماسة على(كان وأخواتها) مصطلح (الأدوات الفعلية) ، ومَرَدُّ هذه الأزدواجيّة في هذه التسمية متأتٍّ من أنّ هذه الأفعال ((ليست أفعالاً على الحقيقة))[4] ؛لأنّ الفعل الحقيقيّ ((يدلّ على ما مضى من الزمان، وعلى معنى الضرب. و(كان) إنما تدلّ على ما مضى من الزمان فقط ، و(يكون)، تدلّ على ما أنت فيه ، أو على ما يأتي من الزمان ،فهي تدلّ على زمانٍ فقط . فلما نقصت دلالتها، كانت ناقصة ، وقيل(أفعالُ عبارةٍ) ، أي: هي أفعالٌ لفظية لا حقيقيّة ؛ لأنّ الفعل في الحقيقة ما دلّ على حدث ، والحدث : الفعل الحقيقيّ ، فكأنّه سُمّيَ باسم مدلوله ، فلما كانت هذه الأشياء لا تدلّ على حدث لم تكن أفعالاً إلّا من جهة اللفظ والتصرُّف ؛ فلذلك قيل : أفعال عبارة)) [5].

فابن يعيش قد بيّن الفرق بين (كان وأخواتها) والأفعال الحقيقية ، وبين أنّ كان وأخواتها لا تدلّ إلّا على الزمان ، ومن ثَمَّ سُميت ناقصة ، وتسميتها أفعالاً متأتّيةٌ من جهة أنّها تتصرّف تصرّف الأفعال . ومن هنا آثر الدكتور محمد

---

[1]ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٧٨ .

[2]دور الكلمة في اللغة : ٥٣ .

[3]بناء الجملة العربية : ٢٤٠ .

[4]بناء الجملة العربية : ١٢٣، وينظر: شرح المفصل ٤/٣٣٦ .

[5]شرح المفصل ٤/ ٣٣٦ ..

حماسة أن يسميَها بـ(الأدوات الفعلية) ، إذ يقول: ((ويمكننا أن نلخص هذا كلَّه إذ قلنا إنّها (أدواتٌ فعليّة)، أي تتصرّف تصرّف الفعل ، وإن لم يكن لها دلالته))[١] .

ب– تقسيم الجملة :

يميل الدكتور محمد حماسة في هذه المرحلة إلى منهج النحويين القدماء في التحليل النحويّ ،((وقد كان من منهج نحاة العربية توحيد الأنماط ما أمكن ، وذلك لأنّ إدرا ك نظام اللّغات يتم بطريقةٍ أفضل عن طريق توحيد الأنماط ، بحيث يصبح الخروج عن النمط الأصليّ تفنُّناً يقتضي بحث أسبابه ودواعيه)) [٢].

ويبدو أنّ الدكتور محمد حماسة قد اقتنع بهذا المنهج ، ولذلك وجدناه يوافقهم في التقسيم الثلاثيّ للكلم ، وهو بذلك لا يأبه – كالنحويّين القدماء – للفروق الموجودة بين الكلمات المنتمية إلى قسمٍ واحد .

وتوحيد الأنماط في أقسام الكلم يؤدي بالضرورة إلي توحيد أقسام (الجملة) ، فَرَدُّ (الصفة) التي كانت قسماً مستقلّاً عنده في المرحلة السابقة إلى قسم (الاسم) ، أدّى إلى عدّ التركيب المتكوّن من وصف معتمدٍ على نفيٍ أو استفهامٍ من الجمل الاسمية[٣] .

ومن هنا ارتضى تقسيم الجمل على نوعين إذ يقول:((إنّني أميل إلى الرأي القائل بثنائية البنية الأساسيّة في العربية ؛ فإنّ فيها صورتَين للجملة: أولاهما الاسميّة ، وثانيتهما الفعليّة،على الوجه الذي حدّده نحاة العربية ، بحيث يمكن إرجاع كلِّ الصور الأخرى إلى هاتين الصورتَين))[٤].

والقول بتقسيم الجمل على نوعين فقط يقتضي متابعة النحويين في قضايا منهجيّة معيّنة تمثل منهجاً عامّاً في البحث النحويّ ، وهي قضايا متشابكة ينبني بعضها على بعض . من ذلك

---

[١]بناء الجملة العربية : ١٢٣ .
[٢]نباء الجملة العربية : ١٠٢ .
[٣]ينظر: بناء الجملة العربية :٥٤ .
[٤]بناء الجملة العربية : ٢٤٧ . (الهامش) .

فكرة الإسناد ((وقد صُنّف أنواع الجمل في العربية بناءً على فكرة الإسناد ، إلى نوعين رئيسين: الجملة الاسمية والجملة الفعلية . وأمكن بسهولةٍ رَدُّ كلّ النماذج الأخرى إلى هذين النوعين))(١) .

وقد أقرّ الدكتور محمد حماسة في المرحلة السابقة بالإسناد بوصفه قرينةً معنويةً من قرائن الجملة ، ولكنّه لا يرى ضرورة وجوده في كلّ جملة، إذ يقول: ((إنّنا لا ننكر الإسناد فهو قرينةٌ معنويّةٌ من قرائن الجملة ، ولكنّ هذا لا يعني أنّ كل جملةٍ مفيدةٍ لابدّ مشتملة على الإسناد ؛ إذ إنّنا ينبغي أن نعترف ، بوجود جملة غير إسناديّة ، كما ينبغي أن نعترف ، بناء على الواقع اللغويّ ، بوجود جملةٍ ذات طرفٍ واحد مؤديةٍ لمعناها اعتماداً على قرائن الأحوال ، أو الموقف اللغويّ الذي يكون فيه الكلام ،أو السياق ، وهو كبرى القرائن))(٢) .

ويقتضي الإسناد وجود طرفين للجملة ؛ ((وذلك لأنّ أحد أجزاء الكلام هو الحكم ، أي الإسناد الذي هو رابطة ، ولابدّ له من طرفين : مسندٍ ومسندٍ إليه ، والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسنداً ومسنداً إليه ، والفعل يصلح لكونه مسنداً لا مسنداً إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما))(٣).

ولما كان الإسناد بطرفيه (المسند والمسند إليه) ضروريّاً في كلّ جملة ، فقد صُنّفت الجملة العربية بحسب الكلمة المُصَدَّرة في الجملة ، بشرط أن تشغل وظيفةً إسناديّةً فيها . قال: ابن هشام :((مرادنا بصدر الجملة : المسند والمسند إليه ؛ فلا عبرةَ بما تقدم عليها من الحروف))(٤).

ويبدو أنّ الدكتور محمد حماسة قد اطمأنّ إلى التقسيم الثنائيّ للجملة والأسس المتّبعة فيه ، ولذلك مال إلى ردّ جميع النماذج الأخرى التي أضافها بعض النحويين القدماء إلى قسمي الجملة الرئيسين، كالجملة الشرطية عند الزمخشريّ ، والجملة الظرفيّة عند الزمخشريّ وابن هشام.

أمّا الجملة الشرطيّة فقد ذكرها الزمخشريّ عند كلامه على الخبر الجملة ، ولم يذكرها عند تعريفه للكلام . فيقول في تعريفه الكلام:((و الكلام هو المركبّ من كلمتين أُسْنِدتْ إحداهما

---

(١)بناء الجملة العربية : ٣٧ .

(٢)العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ٤٥ .

(٣)شرح الرضيّ على الكافيّة ١/ ٣٣ .

(٤)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢/ ٤٩٢ .

إلى الأخرى ، وذلك لا يتأتّى إلّافي اسمين ، كقولك: زيدٌ أخوك ، وبِشْرٌ صاحبُكَ ، أو في فعلٍ واسمٍ نحو قولك: ضُرِبَ زيدٌ ، وانطلق بَكرٌ ، وتسمى الجملة))[1] .

وعند حديثه عن أنواع الخبر الجملة قال:((والجملة على أربعة أضْربٍ: فعليّةٍ، واسميّةٍ، وشرطيّةٍ، وظرفيّةٍ، وذلك : زيدٌ ذهب أخوه ، وعمرٌو أبوه منطلق ، وبَكرٌ إنْ تُعْطِهِ يَشْكُرْكَ ، وخالدٌ في الدار))[2] . ولكنّه لم يبيّن الأساس الذي بنى عليه تقسيمه هذا ، إلّا أنّ ابن يعيش بيّن أنّ هذه القسمة (لفظيّة) ، ولم يوافق الزمخشريَّ في تقسيمه حيث يقول: ((وهي في الحقيقة ضربان ، فعليّةٌ واسميّةٌ ؛ لأنّ الشرطيّة في التحقيق مركبةٌ من جملتين فعليَّتَين : الشرط فعل وفاعل ، والجزاء فعل وفاعل ، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو (استقرَّ) ، وهو فعلٌ وفاعلٌ)) [3].

وهذا ما أكّده الدكتور عليّ أبو المكارم ، وهو من القائلين بالجملة الشرطيّة ، إذ يقول: ((لكن ما الأساس الذي بنى عليه الزمخشريُّ تقسيمه الرباعيّ ؟ إنّ من المؤكّد أنّه يلحظ الاعتبارات اللفظيّة))[4] .

ولم يناقش الدكتور محمد حماسة رأيَ الزمخشريَّ في قوله بالجملة الشرطية في كتاب :(بناء الجملة العربيّة) ؛ لأنَّه –فيما يبدو– فصّل القول في ذلك في كتاب : (العلامة الإعرابية)، وبيّن فيه أنَّ التقسيم لا يقوم على الشكل وحده ، بل يقوم على اعتبار الإسناد، وعلى نوع الكلمة المصدّرة . يقول: ((والشرط معنًى من المعاني التي تدخل على الجملة ، كالنفي ، والتأكيد ، والاستفهام ، وإذا وجِدَ ما يسمى بالجملة الشرطيّة قسيماً للاسميّة والفعليّة ، كان معنى ذلك أن توجد جملة تأكيديّة ، ونفييّة ، واستفهاميّة في شِرْكةٍ مع الفعلية و الاسمية ، وهذا ما لم يقل أحد به))[5] .

أما الجملة الظرفيّة عند ابن هشام فإنّ أساس القول بها عنده مختلف عنه عند الزمخشريّ، وذلك أنّ قسمة الزمخشريّ كما بيّن ابن يعيش لفظيّة ، وهو بذلك لا يعتمد الأساس

---

[1] المفصّل في علم العربيّة :٦ .

[2] المفصل في علم العربيّة : ٢٤.

[3] شرح المفصل : ١/ ٢٢٩ .

[4] مقومات الجملة العربية : ١١٦ .

[5] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ٣٦ .

الذي سار عليه أغلب النحويّين في تقسيم الجملة، وهو اعتبار الكلمة المُصدّرة إذا كانت صالحةً لأنْ تكون طرفاً في الإسناد .

أمّا ابنُ هشام فإنّه بقوله بالجملة الظرفيّة لا يخرج عن أساس الإسناد والكلمة المُصدّرة ، والنص الآتي له يوضّح رأيه في القول بالجملة الظرفية . يقول: ((والظرفيّة : هي المُصدَّرة بظرفٍ أو ومجرورٍ، نحو : (أعندك زيدٌ) ، و(أفي الدار زيدٌ)، : إذا قدرّتَ(زيداً) فاعلاً بالظرف والجارّ والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما)) [١].

وإذا كان الدكتور عليّ أبو المكارم يرى أنّ ابنَ هشامٍ في قوله بالجملة الظرفية لم يُعنَ برصد الخصائص التي تميّز هذه الجملة((بقدر ما التفت إلى لَحْظِ الاعتبارات الذهنيّة ورعاية الأسس المذهبيّة))[٢] ، فإنّ الدكتور محمد حماسة وقف عند هذه الاعتبارات الذهنيّة التي تعتمد على التقدير، ففي قوله تعالى:﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[٣].بيّن أنّ النحويّين يحلّلونها بثلاث طرق : ((

الأولى: أنّ(شكّ) مبتدأ مؤخّر، والجارّ والمجرور قبله خبر مقدم .

والثانية: أنّ (شكّ) فاعلٌ للفعل المحذوف الذي يتعلّق بع الجارّ والمجرور ، وتقديره (استقرّ) أو ما أشبهه . وإذا قُدِّرَ الاستقرار المحذوف (اسماً) كان (شكٌّ) مبتدأ له أيضاً .

والثالثة: أنّ (شكّ) فاعلٌ للجارّ والمجرور، والظرف كالجارّ والمجرور. وفي هذه الحالة يُشْتَرطُ أن يكون الظرف أو الجارُّ والمجرور معتمداً على نفيٍ أو استفهام ، أو مخبر عنه أو موصوف أو موصول))[٤] .

والقول بالجملة الظرفية يقتضي أن ينسب العمل إلى الظرف والجارّ والمجرور. وهذا غير مسلَّمٍ به عند بعض النحويّين، فيرى ابن الحاجب وابن مالك أنْ ليس للظرف والجارّ والمجرور

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب :٢/ ٤٩٢.

(٢) التراكيب الإسناديّة : ١٥ .

(٣) إبراهيم وتمامها ﴿ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ قَالُوٓا۟ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿١٠﴾ ﴾

(٤) بناء الجملة العربية : ٣٧ .

عملٌ، وأنّ العمل لِلمحذوف[1] . ولذلك رجّحَ الدكتور محمد حماسة أنّ ((ما يُسَمّى بالجملة الظرفيّة غير مسلّم ، ويمكن ردّها إلى الجملة الاسميّة))[2] .

ويلحظ أنّ الدكتور محمد حماسة في مناقشة الجملة الظرفية يدور في فلك النحويين ويناقش بأدلتهم ويرجّح بأدلتهم أيضاً ، ولعلّه وجد في فكرة البنية الأساسيّة مستنداً له من الأنظار الحديثة في التحليل ، وعن طريق الوسائل التأويليّة تردّ جميع الأبنية المنطوقة إلى هذين النّوعين .

ولعلّ ذهاب الدكتور محمد حماسة إلى عدّ ما يسميه ابن هشامٍ: (الجملة الظرفية) من الجمل الاسمية متأتٍّ من أنّها تصلح لدخول النواسخ عليها، وهو ما بيّنه الدكتور فاضل السامرائيّ إذ يقول:((والقول بالجملة الظرفية فيه نظرٌ فيما يبدو لي، فإنّه على ما ذهب إليه صاحب المغني أنّ الاسم المرفوع فاعل بالظرف أو بالجارّ والمجرور في نحو(أعندك زيدٌ؟). ويبدو لي أنّ هذا القول فيه نظرٌ ، ذلك أنّ(زيداً)مبتدأ مؤخّر لا فاعل ، بدليل أنّه يَصِحّ أن تدخل عليه النواسخ فتقول: (أإنّ عندك زيداً؟) ، ولو كان فاعلاً لم يَصِحَّ دخول (إنّ) عليه ولا انتصابه . وتقول: (أظننت عندك زيداً؟)، ولو كان فاعلاً لم ينتصب، وتقول: (أكان عندك زيدٌ ؟) فزيدٌ اسمُ (كان) لا فاعل ، وإذا كان فاعلاً فأين اسم (كان) ؟

وتقول:(أعندكَ كان زيدٌ ؟) ، و (أعندي ظننت زيداً؟) فتدخل (كان) و (ظنّ) عليه مباشرةً ، ومعلومٌ أنّه لا يصحّ إدخالمها على الفاعل، فبطل هذا القول))[3] .

ومهما يكن من أمرٍ فإنّ الدكتور محمد حماسة في هذه المرحلة يدور في فلك القدماء في الكلام على الجملة وأقسامها، وينطلق من أدلتهم في مناقشة من يحاول الخروج عن الإطار العام الذي يحكم الدراسة النحويّة القديمة ، وقد رأيناه يرجّح التقسيم الثنائيّ للجملة انطلاقاً من منهج القدماء في توحيد الأنماط، ولم يأبهْ للآراء الفرديّة التي خرجت عن هذا التقسيم .

---

[1] ينظر: في رأي ابن مالك : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ٤١٩ ، وفي رأي ابن الحاجب :همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٢/٢١ – ٢٢ ، وابن الحاجب النّحويّ : ١٥٢ .

[2] بناء الجملة العربية : ٣٧ .

[3] الجملة العربية ، تأليفها وأقسامها : ١٦٠ .

المبحث الثالث

إطالة بناء الجملة

يمكن أن نعدَّ موضوع (إطالة بناء الجملة) تطبيقاً لما مر من تفريقٍ بين (البنية الأساسية) و(بناء الجملة) . فإطالة بناء الجملة تكون عن طريق تعيين (البنية الأساسيّة) بعناصرها المؤسّسة، ومن ثَمَّ نستطيع أن نعرف العوامل التي ساعدت على إطالة البناء في صورته الواقعيّة المنطوقة .

وقد بيّن الدكتور محمّد حماسة أنّ (إطالة بناء الجملة) لا يمكن حصره في قوالبَ ثابتةٍ؛ لأنّ الجملة تطول بنسبٍ مختلفةٍ بحسب ما يقتضيه الموقف، وهي لا تنتهي بحدٍّ معيّن، أمّا الذي يمكن تحديده فهو أقل قدرٍ من الألفاظ يمكن أن تنعقد به الجملة بحيث تعطي معنى مفيداً[١] .

ويستعمل الدكتور محمّد حماسة في هذا الصدد ما سمّاه (بالبنية المحوريّة) للجملة ، ((والبنية المحورية لِلجملة العربيّة ضربان : أحدهما البنية الأساسيّة للجملة الفعليّة ، والآخر البنية الأساسيّة للجملة الاسميّة ، وكلّ بنيةٍ محورية لها امتدادها الخاصّ .

... ويمكن القول –إذن– بأنّ البنية الأساسية المحوريّة هي ما تتألّف من العناصر الإسناديّة الأصليّة[الفعل + الفاعل] و [المبتدأ + الخبر] . وبطبيعة الحال قد تستطيل كلٌّ منهما بحيث يمكن القول بأنّ هناك عدّة أبنية)) [٢].

فالبنية المحوريّة – إذاً– الوظائف النحويّة الأساسية في صورتها التجريديّة، وقد جعل الدكتور محمد حماسة للبنية المحورية صورتَين اثنتين هما [الفعل + الفاعل] ، و [المبتدأ + الخبر]، وهاتان الصورتان التجريديّتانِ لا تبقيان على هذه الحال عند الانتقال إلى الصورة المنطوقة في كثيرٍ من أنماط الجمل ؛ إذ إنّ الوظائف الإسنادية نفسها قد تطول في بناء الجملة، فضلاً عن إطالة بناء الجملة عن طريق إضافة عناصر غير إسناديّةٍ إليها كالمفاعيل والتوابع .

---

[١] ينظر: بناء الجملة العربية : ٥٧ .

[٢] بناء الجملة العربية: ٢٤٧ .

ومن هنا قرّر الدكتور محمد حماسة أنّ الجملة قد تطول بعناصرها المؤسّسة نفسها ، كقوله تعـــــالى:﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾ ﴾[1].

قال الدكتور محمد حماسة: ((فهذه الجملة طالت من عدة طرقٍ، فهي مكونةٌ من جملتين رَبَطَتْ بينهما أداة الشرط (لولا). ويعنيني فيها أنّ الجملة الأولى الواقعة بعد (لولا) – وهي جملةٌ اسميةٌ – قد تكوّن فيها المبتدأ من مركبٍ اسميّ (دَفْعُ اللهِ النّاسِ بَعضَهُمْ بِبَعْضٍ) : دَفْعُ : مبتدأ ، ولفظ الجلالة مضافٌ إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله ، والناس مفعولٌ به لدفع ، وبعضهم بدلٌ منه، والجارّ والمجرور متعلّق بالمصدر دَفْع))[2] .

فوظيفة المبتدأ في هذه الآية تكوّنت من مجموعةِ وظائفَ نحويّة ، وهذه الوظائف هي المضاف إليه (لفظ الجلالة)، وهو في الوقت نفسه فاعل ، والمفعول به (النّاس) ، والبدل (بعضهم) ، والجارّ والمجرور(ببعضٍ) ، ومن هنا طالت الجملة عن طريق عنصرٍ مؤسّسٍ واحدٍ وهو المبتدأ الذي يمكن أن يأتي كلمة واحدة مثل: لولا الماءُ لَهلَكَ الأحياءُ .

والمركّب الاسميّ مصطلحٌ أتى به الدكتور محمد حماسة في تناول قضية إطالة بناء الجملة . وقد عرّفه بإنّه ((كلُّ مجموعةِ وظائفَ نحويّةٍ ترتبط ببعضها عن غير طريق التبعية، لِتُتَمّمَ معنًى واحداً يصلح أن يشغل وظيفةً واحدةً أو عنصراً واحداً في الجملة، بحيث إذا كانت وحدها لا تكوّن جملةً مستقلةً))[3] .

هذا هو مفهوم المركب الاسمي عند الدكتور محمد حماسة ، وأودّ أن أشير إلى أنّ هذا المصطلح يرد في دراسات المحدثين بمفاهيمَ متعددةٍ تتفاوت فيما بينها من حيث القُرب والبُعد من مفهومه عند الدكتور محمّد حماسة.

---

[1] قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾ ﴾ سورة الحج .

[2] بناء الجملة العربيّة : ٥٧ ، ٥٨ .

[3] بناء الجملة العربيّة: ٥٩ .

فالدكتور محمّد إبراهيم عُبادة– مثلاً – يعرّف هذا المصطلح بأنّه ((الهيئة التركيبيّة المبدوءة في الأصل باسم ليس مشتقاً عاملاً عمل فعله أو مضافاً ، وليس مصدراً عاملاً عمل فعله أو مضافاً)) [1] .

فمفهوم المركب الاسمي عنده يختلف اختلافاً واضحاً عن مفهومه عند الدكتور محمد حماسة ، وذلك أنّه خصّه بالجملة الاسمية المبدوءة باسمٍ غيرِ مشتقٍ عاملٍ عمل فعله ، ولا مصدرٍ عاملٍ عمل فعله ، ولا مضافٍ .

في حين أنّ مفهومه عند الدكتور محمد حماسة يتناول بعض ما استثناه الدكتور محمّد إبراهيم عبادة من مفهوم (المركب الاسميّ) ، ذلك أنّ هذا المصطلح يصْدُق عند الدكتور محمّد حماسة على ما يأتي :((

١– التركيب الإضافيّ ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [2] .

٢– الأسماء التي تحتاج إلى ما تحتاج إليه أفعالها﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾[3].

٣– المصدر المؤوّل﴿ ۞ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [4] .

٤– الاسم الموصول ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾ [5].

---

[1] الجملة العربية – مكوناتها – أنواعها – تحليلها : ٥٧ .

[2] سورة المائدة وتمامها : ﴿ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ .

[3] قال تعالى: ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ۚ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ ۖ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ۚ لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا ﴾ .سورة الكهف .

[4] سورة الحديد وتمامها : ﴿ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ﴾ .

[5] سورة يونس وتمامها : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُواْ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ ۙ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾

٥- الاسم المميّز (تمييز المفرد)﴿ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا ﴾[١]))[٢] .

ويعرّف الدكتور محمود عبد السلام شرف الدين المركبَ الاسميَّ بأنّه ((الوحدة النحويّة التي ترِدُ في مركز المفرد الاسم ، فيؤدي الوظيفة النحويّة التي يؤديها من كونه فاعلاً ، مفعولاً به ، مجروراً بالحرف أو بالإضافة مثلاً))[٣].

ويُلحظ على هذا التعريف أنّه يلتقي من حيث المبدأ مع تعريف الدكتور محمد حماسة، وذلك أنّه يتناول ما يُعاقِبُ المفرد من المركبات، فالفكرة متحدةٌ إلى حدٍّ ما، ولكن عند النظر في المفردات التي تدخل ضمن هذا المفهوم عند الدكتور محمود عبد السلام شرف الدين نجده يحتوي على (المركب المزجيّ) كبعلبك، والمركب الإسناديّ مثل: جاد الحقُّ، وتأبّطَ شرّاً[٤]، في حين أخرج الدكتور محمد حماسة هذين النوعين من التراكيب من مسمّى: (المركب الاسميّ)؛ ((لأنّ كلَّ نوعٍ من هذين يراد بمجموعه شيءٌ واحدٌ بحيث يصير المزجيّ اسماً واحداً ،والمركب الإسناديّ محكيّاً))[٥].

إطالة بناء الجملة عن طريق العناصر غير الإسنادية:

كان الحديث فيما مضى عن إطالة بناء الجملة عن طريق العناصر الإسنادية نفسها إذا كانت مركباً اسميّاً . ولكنّ الجملة قد تطول عن طريق العناصر غير الإسنادية غير المؤسسة لبناء الجملة، وهذه العناصر تتوزّعُ على عدّة مجموعاتٍ، وهي طول التقييد، وطول التبعيّة، وطول التعاقُب، وطول التعدد، وطول الترتُّب، وطول الاعتراض.[٦].

[١]قال تعالى : ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا ۖ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ۖ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا ۚ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ ۖ إِنِّى تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٥﴾ ﴾ الأحقاف .

[٢]بناء الجملة العربية : ٥٩ .

[٣]المركب الاسميّ : ١٣٧ .

[٤]ينظر، المركب الاسميّ : ١٣٨ – ١٥٤ .

[٥]بناء الجملة العربية : ٥٧ (الهامش) .

[٦]ينظر: بناء الجلمة العربية : ٥٩ ، ٦٠ .

أوّلاً: طول التقييد:

يَعني الدكتور محمد حماسة بطول التقييد ما تستطيل به الجملة من وظائفَ نحويّة كالمفاعيل وغيرها التي تعمل على تقييد جهةٍ من جهات الفعل المختلفة .[1]

وقد أطال الدكتور محمد حماسة الحديث عن هذه المقيّدات وعملها المعنويّ في الجملة، وكلامه فيها مستوحًى من كلام القدماء كسيبويه والرّضيّ والأُشمونيّ .[2]

وتشمل هذه المقيّدات المفاعيل الخمسة وهي المفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول لأجله، والمفعول المطلق، والمفعول معه.

وكلّ مفعول من هذه المفاعيل يعمل على تقييد جهةٍ من جهات الفعل المختلفة، فمن((حيث وقوع الحدث المتضمّن فيه على جهةٍ معيّنةٍ بأن يكون الفعل متعدّياً ، فيكون (المفعول به)تقييداً لجهة وقوع الفعل . ومن حيث تقييد زمان حدوث الفعل أو مكانه ، فيكون (المفعول فيه) – وهو الظرف– تقييداً لهذه الجهة ... ومن حيث بيان علّة حدوثه فيكون (المفعول لأجله) تقييداً لهذه الجهة . ومن حيث بيان المصاحب لحدوثه ، فيكون(المفعول معه) تقييداً لهذه الجهة .ومن حيث بيان عدد مرّات حدوثه أو نوعه ، فيكون المفعول المطلق مقيّداً لِهذه الجهة . وتقييد جهة الفعل واضحٌ في المفعول المطلق المبيّن لِلنّوع ، وواضحٌ كذلك في المفعول المطلق المبيّن لعدد مرات حدوث الفعل . وأمّا المفعول المطلق المؤكِّد للفعل فهو أشبه بالتوكيد اللّفظيّ ؛ لأنّه إعادة للحدث من غير نفس صيغة الفعل ، وهو غالباً ما يذكر تمهيداً وتوطئةً لبيان النوع ، فَيُنْعَتُ الفعل عن طريق نعت مصدره))[3] .

والذي يريد أن يبيّنه الدكتور محمد حماسة أنّ هذه المقيّدات تعمل على إطالة بناء الجملة فقد((تُذْكرُ جميعها في جملةٍ، وقد يذكر بعضها دون البعض الآخر. وهي جميعاً عناصر غير إسناديّة ، أي ليست عناصرَ مكوّنةً مؤسّسةً للجملة، بل هي عناصرُ تطيل الجمل فتعمل على التحديد والتقييد للفعل الذي تحدّد جهته وتقيّدها))[4].

---

[1]ينظر: بناء الجملة العربية : ٦١ .

[2]ينظر: بناء الجملة العربية :٦١ – ٦٥ .

[3]بناء الجملة العربية : ٦١ .

[4]بناء الجملة العرية : ٦٢ – ٦٣ .

وهناك وظائفُ أخرى غير المفاعيل الخمسة يرى الدكتور محمد حماسة أنّها تكون تقييداً للفعل[١] . وهو في هذا متأثرٌ بالرضيّ الذي جعل طائفةً من المنصوبات في حيّز المفاعيل إذ يقول: ((والذي جعلوه غير المفعولات يمكن أن يدخلَ بعضها في حيّز المفاعيل ، فيقال للحال: هو مفعولٌ مع قيد مضمونه ؛ إذ المجيء في جاءني زيدٌ راكباً فُعِلَ مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكباً، ويقال للمستثنى: هو المفعول بشرط إخراجه ، وكأنّهم آثروا التخفيف في التسميّة ، والمفعول بلا قيدِ شيءٍ آخر هو المفعول المطلق ، كما يجيء ، ففي جَعْلِ المفعول معه والمفعول له أصلاً في النّصب لكونهما مفعولَين ، وجَعْلِ المستثنى والحال فرعَين مع أنّهما ايضاً مفعولان ، نَظَرٌ ، وإن كان الأصالة في النّصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل ، فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له ، إذْ رُبَّ فِعلٍ بلا علّةٍ ولا مصاحبٍ ، ولا فِعلَ إلّا وهو واقع على حالةٍ من المُوقِعِ والمُوقَعِ عليه))[٢] .

ثانيا: طول التبعيّة :

قال الدكتور محمد حماسة :((فالتوابع – إذن – عناصرُ غيرُ إسناديّةٍ يتِمُّ بها إطالةَ عنصرٍ إسناديّ أو غيرِ إسناديٍّ في الجملة ، بحيث يكون التابع مع متبوعه مركباً واحداً يمثّل عنصراً واحداً في الجملة ، سواءٌ أكان هذا العنصر إسناديّا أم غير إسناديّ))[٣] .

هذا أهمّ ما يخصّ قضيّة (إطالة بناء الجملة) من موضوع التوابع . وقد مضى الدكتور محمد حماسة في شرح أنواع التوابع ويبيّن معانيها في الجملة على الصورة التي وردت في كتب النحويّين القدماء[٤].

ثالثاً: طول التعدُّد:

يَعني الدكتور محمد حماسة بالتعدُّد : الوظائفَ النحويّةَ التي تتعدّد في الجملة الواحدة بغير وسيلة التشريك ، وهو حرف العطف[٥] . ويكون طول التعدُّد في الوظائف الآتية:

---

[١]ينظر: بناء الجملة العربية : ٦٣ .

[٢]شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٩٤ – ٢٩٥ .

[٣]التوابع في الجملة العربية : ٦ .

[٤]ينظر: بناء الجملة العربية : ٦٥ – ٦٨ .

[٥]ينظر: بناء الجملة العربية : ٦٨ .

أ- **المفعول به** ، وذلك إذا كان الفعل متعدياً لمفعولَين مثل: اعطيتُ محمداً كتابا، أو متعديّاً لثلاثة مفاعيل ، مثل: أريتُ المتعلّمَ الفهمَ رائدَ النُّبوغِ[١] .

ب- **الخبر** ، مثل قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ۝١٦ ﴾[٢]))[٣].

ج- **النعت** ، مثل قوله تعالى: ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبۡدِلَهُۥٓ أَزۡوَٰجًا خَيۡرٗا مِّنكُنَّ مُسۡلِمَٰتٖ مُّؤۡمِنَٰتٖ قَٰنِتَٰتٖ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٖ سَٰٓئِحَٰتٖ ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارٗا ۝٥ ﴾[٤])) [٥].

د- الحال، كقول الشاعر:[٦] .

عليَّ إذا ما جِئتُ لَيلى بِخفيةٍ   زِيارةُ بيتِ اللهِ رَجْلانَ حافِيا[٧]

ويرى الدكتور محمد حماسة أنّ بناء الجملة في الشعر العربيّ((يطول عن طريق تعدّد هذه الوظائف الثلاث[٨]أكثر من غيرها، وبخاصّةٍ الخبر والنعت)) [٩].

رابعاً: طول التعاقُب:

يَعني الدكتور محمد حماسة بالتعاقب إحلالَ ((الجملة أو شِبه الجملة محلَّ المفرد وصلاحيّتها في بعض المواقع أن تقوم بما يقوم به وتُعاقِبُهُ حيث يقع))[١٠] .

وتُعاقِبُ الجملةُ المفردَ عند الدكتور محمد حماسة في المواضع الآتية:

---

[١]ينظر: بناء الجملة العربية : ٦٨ . والمثال الثاني نقلتُه من النحو الوافيّ ٢/ ٥٨ .

[٢]سورة البروج .

[٣]ينظر: بناء الجملة العربية ٦٨ ، ٦٩ .

[٤] سورة التحريم .

[٥]ينظر: بناء الجملة العربية : ٦٩ .

[٦]البيت لمجنون ليلى في ديوانه :٢٣٣ والرواية فيه :

حَلَفتُ لَئِنْ لاقيتُ ليلى بخلْوةٍ   أَطُوف ببيت اللهِ رَجْلَانَ حافيا .

[٧]ينظر: بناء الجملة العربية : ٦٩ ..

[٨]وهي الخبر والنعت والحال .

[٩]بناء الجملة العربية: ٦٩ .

[١٠]بناء الجملة العربية: ٧٠ .

أ- **الخبر** ، مثل قوله تعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَۖ ﴾[1]))[2].

ب- **الحـــال** ، كقولــه تعـــالى: حكايـــةً عـــن قـــوم نـــوح(عليه السلام):﴿ قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ ﴿١١١﴾ ﴾[3]))[4] .

ج- **النعـت**، كقولـه تعـالى:﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ مُبَارَكٞ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلۡقُرَىٰ وَمَنۡ حَوۡلَهَاۚ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ يُؤۡمِنُونَ بِهِۦۖ وَهُمۡ عَلَىٰ صَلَاتِهِمۡ يُحَافِظُونَ ﴿٩٢﴾ ﴾[5]))[6] .

د- **المضـاف إليـه** ، كقولـه تعالى على لسان عيسى (عليه السلام): ﴿ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوۡمَ وُلِدتُّ وَيَوۡمَ أَمُوتُ وَيَوۡمَ أُبۡعَثُ حَيّٗا ﴿٣٣﴾ ﴾(٧) [8] .

هـ – المفعول به، يقع المفعول به جملةً في المواضع الآتية:

١- إذا كانت مقولاً للقول ، مثل قوله تعالى على لسان عيسى : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلۡكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيّٗا ﴿٣٠﴾ ﴾ [9]

٢- إذا كانت الجملة الواقعة مفعولا به خبراً في الأصل ودخل عليها فعلٌ من باب (ظنّ واخواتها)، فإنّها ستكون في محلّ المفعول الثاني، مثل قول أبي ذؤيب[10] :

فَإنْ تزْعُمِيني كنتُ أجْهلُ فِيكُمُ ... فإنّي شَرَيْتُ الحلمَ بعدَكِ بالجَهلِ

---

[1] سورة الحديد وتمامها :﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَۖ وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمۡ لَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ وَنُورُهُمۡۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ ﴿١٩﴾ ﴾ .

[2] ينظر: بناء الجملة العربية : ٧٠ .

[3] سورة الشعراء .

[4] ينظر: بناء الجملة العربية: ٧٣.

[5] سورة الأنعام .

[6] ينظر: بناء الجملة العربية: ٧٣ ، ٧٤ .

[7] مريم .

[8] ينظر : بناء الجملة العربية : ٧٤ – ٧٥ .

[9] سورة مريم

[10] ديوان الهُذَليّين : ٣٦/١ .

٣- في باب التعليق و ((هو أنْ يعترض ما له صدْرُ الكلام بين الفعل ومفعوله . وما له صَدْرُ الكلام هو : حرف النفي(ما- لا- إنْ) ، ولام الابتداء ، ولام القسم ، والاستفهام بالحرف أو بالاسم))[١] ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿١٨٤﴾ ﴾(٢). وقوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٢﴾ ﴾(٣)

وأودّ أن أشير هنا إلى أنّ هذه المواضع التي بيّن الدكتور محمد حماسة أنّ الجملة فيها تعاقب المفرد، ذُكِرَتْ في الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب[٤] بزيادة موضعين آخرَينِ على المواضع التي ذكرها الدكتور محمد حماسة، وهما:

أ- الجملة الواقعة جواباً لشرطٍ جازم إذا كانت مقرونةً بالفاء أو بإذا الفجائية[٥]، مثل قوله تعالى: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٨٦﴾ ﴾(٦). وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا۟ بِهَا ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾(٧) ، وسبب عدم ذكر هذا في المواضع التي تعاقب فيها الجملةُ المفرد ، أنّ الدكتور محمد حماسة جعل أسلوبَ الشرط بكلّ صوره قسماً مستقلاً ممّا تطول به الجملة ، أطلق عليه :(طول الترتُّب)[٨]، وهو ما سأتحدث عنه بعد قليل.

ب- الجملة التابعة لجملةٍ لها مَحَلٌ من الإعراب ، مثل: زيدٌ قام أبوه وقعد أخوه ، ((فجملة (قام أبوه) في موضع رفعٍ ؛ لأنّها خبر المبتدأ ، وكذلك جملة (قعد أخوه) ؛ لأنّها معطوفةٌ عليها))[٩].

عليها))[٩].

---

[١] بناء الجملة العربية : ٧٦ . وينظر: شرح قطر الندى وبلّ الصدى : ١٧٦ .

[٢] سورة الأعراف.

[٣] سورة الذاريات .

[٤] ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب :٦٣ – ٦٩ .،و مغني اللبيب عن كتب الأعاريب :٥٣٦/٢ – ٥٥٨ .

[٥] ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب : ٦٦ – ٦٧ .

[٦] سورة الأعراف .

[٧] سورة الروم .

[٨] ينظر: بناء الجملة العربية: ٧٧ – ٨١ .

[٩] الإعراب عن قواعد الإعراب : ٦٩.

ويبدو أنّ سبب عدم ذكر الدكتور محمد حماسة لهذا الموضع في المواضع التي تعاقب فيها الجملة المفرد، أنّه جعل التوابع قسماً مستقلاً مما تطول به الجملة ، والجملة التابعة تدخل في موضوع التوابع .

خامسا: طول الترتُّب:

يعني الدكتور محمد حماسة بالترتُّب : ((توقّف جملةٍ على أخرى ، واحتياجها إليها وتعليق حكمٍ مفهومٍ من جملة على حكمٍ آخر، سواءٌ أكان ذلك عن طريق أداةٍ – غير أدوات العطف – تربط بينهما وتجعل الأولى شرطاً في حدوث الثانية ، أم لم يكن عن طريق أداةٍ مستقلّةٍ ، بحيث يكون ذلك متوقفاً على دلالة الجملة الأولى على الطّلَب الذي يترتّبُ عليه ما بعده ويتسبب عنه . واحتياج الجملة الأولى إلى الثانية وتوقف الثانية على الأولى يؤدّي إلى طول الجملة المفيدة وتعقيد تركيبها))[1] . ويكون طول الترتُّب عند الدكتور محمد حماسة في المواضع الآتية:

أ- **أسلوب الشرط** ، ويتكوّن من أداة شرطٍ رابطةٍ وجملة الشرط وجملة الجواب ، كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ ﴿٧﴾ ﴾(٢).

ب- **الجملة الفعلية** التي يقع فعلها مجزوماً في جواب الطلب ، مثل قوله تعالى:﴿ ذَرۡهُمۡ يَأۡكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ وَيُلۡهِهِمُ ٱلۡأَمَلُۖ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ ﴿٣﴾ ﴾(٣).

ج- الفعل المنصوب بعد فاء السببية و واو المعية في جواب نفي محض، أو طلب محضّ بأنواعه المختلفة وهي الأمر، والنهي ، والدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والتمني . مثل قوله تعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمۡ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنۡهُم مِّنۡ عَذَابِهَاۚ كَذَٰلِكَ نَجۡزِي كُلَّ كَفُورٖ ﴿٣٦﴾ ﴾(٤) .وقوله تعالى:﴿ أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ

---

(١)بناء الجملة العربية : ٧٧.

(٢)سورة محمد .

(٣)سورة الحِجْر .

(٤)سورة فاطر.

وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾ ﴾(١) . وقوله تعالى على لسان موسى(عليه السلام)﴿ وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنِ ٱفْتَرَىٰ ﴿٦١﴾ ﴾[٢] .

د- وأسلوب القسم كذلك يعد من طول الترتُّب، لأنّ القسم يتكون من جملتين تترتب إحداهما على الأخرى، إذ إنّ جملة القسم إنما يؤتى بها من أجل توكيد ما يقسم عليه من نفيٍ أو إثبات[٣].

وأودّ أن أقف هنا عند أسلوب القسم ؛ إذ فيه ما يدلّ على تطوّرٍ في منهج الدكتور محمد حماسة النحويّ، وذلك أنّه عدّ القسم جملتين تترتّب إحداهما على الأخرى ، والذي يهمّني الجملة الأولى ، إذ تكون عند النحويّين إمّا اسمية وإمّا فعلية . فالاسمية يحذف أحد طرفيها في الغالب ، فيحذف الخبر وجوباً إذا كان المبتدأ نصّاً في اليمين[٤] . مثل قوله تعالى :﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾(٥) ، أو يحذف المبتدأ إذا كان الخبر غير صالح لِلابتداء به مثل: في ذمتي لأفعلنَّ[٦] .

والفعليّةُ قد يُحذَفُ فعل القسم منها ، نحو: ((وللهِ لا فعلت ، وتالله لقد فعلت. وأصله: أقسم بالله ، فَحُذِفَ الفعل والفاعل، وبقيت الحال – من الجارّ والجواب- دليلاً على الجملة المحذوفة))[٧] .

ولم يُبد الدكتور محمد حماسة اعتراضاً على نسبة (أسلوب القسم) أي الجمل الفعلية أو الاسمية مع أنّ نسبتهما إلى هذين النوعين قائم على القول بالحذف والتقدير. بل نجد في عرضه لهذا الأسلوب ما يدلّ على موافقته القدماء ؛ إذ قال في بداية النقطة التي تحدث فيها عن أسلوب

---

[١]سورة آل عمران .

[٢] قال تعالى :﴿ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنِ ٱفْتَرَىٰ ﴿٦١﴾ ﴾ سورة طه .

[٣]ينظر: بناء الجملة العربية : ٨٠ .

[٤]ينظر: شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٨٤ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١/ ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

[٥]سورة الحجر.

[٦]ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢ / ٤٠ .

[٧]الخصائص ٢/ ٣٦٠ .

القسم: ((ومن طول الترتّب كذلك، أسلوب القسم، إذا كان القسم بجملة سواءٌ أكانت اسميةً أم فعلية))[١].

وعند كلامه على الجملة الاسمية المقسم بها قال:((وأما الجملة الاسميّة المقسم بها فمثل: لَعَمْرُكَ، ولَعَمْر أبيك، ولعمر الله، وأيمُنُ الله ، ويقال فيها : وأيْمُ الله ، وفي ذمتي . وإذا كان المقسم به جملةً اسمية مخصوصة بالقسم فإنّها يُكتفى فيها بعنصرٍ واحد من عناصر الجملة الاسمية، فإن كان هذا العنصر صالحاً للابتداء كان الخبر هو المحذوف ، وإن كان صالحاً للإخبار كان المبتدأ هو المحذوف، مثل: في ذمّتي))[٢] .

وقد رأينا في المرحلة السابقة أنّ الدكتور محمد حماسة لم يرتضِ ضمَّ (أسلوب القسم) إلى الجمل الفعلية أو إلى الجمل الاسمية ، إذ هو عنده من الجمل غير الإسناديّة[٣].

سادسا: طول الاعتراض:

يكون طول الاعتراض عن طريق ما يسمى بالجملة الاعتراضية وهي جملةٌ لا محلّ لها من الإعراب[٤]، أي أنها لا تشغل وظيفةً نحويةً في الجملة.

ويركز الدكتور محمد حماسة على ما تضفيه الجملة الاعتراضية من معنًى إضافيٍّ على الجملة الأصليّة . فعلى الرغم من أنّها لا تشغل وظيفةً نحويّةً في الجملة ، وعلى الرغم من أنّ إسقاط الجملة الاعتراضية لا يؤثر في الجملة من حيث إفادتها معنى، على الرغم من هذا بيّن الدكتور محمد حماسة أنّ للجملة الاعتراضية أثراً دلاليّاً في الجملة ، ذلك((أنّ وضع الجملة المعترَضة بين عنصرين متلازمين أو متطالبَين يثير الانتباه ويلفت التفكير))[٥] . ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ ﴾[٦]. فإنّه وسّط ﴿ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٧٦﴾ ﴾ بين الصفة

---

[١]بناء الجملة العربية : ٨٠ .

[٢]بناء الجملة العربية : ٨٠ ، ٨١ .

[٣] ينظر: العلامة الإعرابية في الجلمة بين القديم والحديث : ١٣٩ – ١٤١ .

[٤]ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب : ٧٣ – ٧٤ ، ومغني اللبيب عن كتب الإعاريب : ٢/ ٥٠٦ – ٥٢١ .
.

[٥]بناء الجملة العربية : ٨٢ .

[٦]سورة الواقعة .

وموصوفها((تفخيماً لشأنه، وتعظيماً لأمره، كأنّه قال: إنّه لَقَسَمٌ لو علمتم حاله أو تحققتم أمره ، لَعرفتم عِظَمَه وفخامةَ شأنه))[1] .

وينبّه الدكتور محمد حماسة على ((أنّنا على ايّ نحو تدبّرنا الاعتراض لن نجده معزولاً في معناه عن معنى الجملة التي اعْتُرِضَ بين أجزائها، ولا يكون للجملة الأصلية نفس المعنى إذ سقط هذا الاعتراض))[2] .

ويمكن عدّ دراسة الدكتور محمد حماسة لوسائل إطالة بناء الجملة مدخلاً نظريّا ظهر أثره في تحليل النّصوص الشعريّة ، فقد خصّص الفصل الأخير من كتابه(بناء الجملة العربيّة) للحديث عن بناء الجملة في الشعر القديم ، مركزاً على ظاهرة طول الجملة فيه ، إذ بيّن أنّ الجملة الطويلة هي ذروة القصيدة الفنيّة . يقول: ((وقارئ الشعر العربيّ القديم يلحظ أنّ الجملة تطول فيه طولاً عظيما قد يستغرق أبياتاً كثيرةً قد تفوق العشرين بيتاً في القصيدة . وقد يلحظ أيضاً أنّ الجملة الطويلة في القصيدة هي ذروتها الفنيّة من حيث التصوير والتركيب الفنيّ))[3].

ويقول أيضاً: ((ومن الملاحظ أنّه كلما طالت الجملة نزعت إلى التصوير، وذلك لأنّ طول الجملة لا يتمّ إلّا بذكر عدة عناصرَ تتدرج نحويّا في جملة واحدةٍ))[4] .

---

[1] الطّراز المتضّمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز : ٢/٩٠ .

[2] بناء الجملة العربية : ٨٣ .

[3] بناء الجملة العربيّة :٣٠٨.

[4] بناء الجملة العربيّة :٣٢١ .

الفصل الثاني
النّحو والدّلالة
المبحث الأول
نظريّة المعنى النّحويّ الدلاليّ

النّحو والدلالة مستويان من مستويات التحليل اللغويّ ، وقد اعتاد الدارسون المحدثون أن يقسموا اللّغة على أربعة مستويات ، وهي: المستوى الصوتيّ، والمستوى الصرفيّ، والمستوى النحويّ، والمستوى الدلاليّ ، وهذا التقسيم قائمٌ على افتراض حدود بين هذه المستويات، مع أن طبيعة اللغة تأبى هذا الفصل [١].

ومن هنا نبهوا على أن الفصل بين هذه المستويات إنما هو لغرض الدراسة، إذ إنّ اللّغة بمجموعها نظامٌ متكاملٌ يصل بين المستويات على الرغم من استقلالها الظّاهر [٢].

وعلى الدارس الذي يُعنى بدراسة مستوًى معيّنٍ أنْ لا ينسى العلاقة الحميمة بين المستويات ، وألا يُحجم عن الاستفادة من المستويات الأخرى، يقول الدكتور كمال بشر مبيّناً معنى الارتباط بين علوم اللغة (مستوياتها): ((ولكنَّ الارتباط الذي نعنيه هنا هو أنّ علوم اللغة (ومسائلها العامّة كذلك) لا تعدو أن تكون جوانبَ لشيءٍ واحدٍ أو حَلَقَاتٍ في سلسلةٍ واحدة، وهي بهذا المعنى تستلزم أمرين هامّين:

أوّلهما: إنّه لا يجوز الفصل بين هذه الفروع فصلاً ينبئ عن استقلال أيِّ واحدٍ منها والاكتفاء به في معالجة أية قضايا لغويّة ، بما في ذلك تلك القضايا والمشكلات التي هي من صميم اختصاصه و أولى وظائفه .

---

[١] ينظر: علم اللغة الحديث: ١٩٧.

[٢] ينظر: مقدمة لدراسة اللغة: ١٩٤، ١٩٥.

وهذا الكلام يقودنا إلى الأمر الثاني، وهو ضرورة اعتماد كلِّ فرعٍ على الآخر وحتميّة الالتجاء إلى نتائجه وخلاصة بحوثه للاستفادة منها في معالجة قضايا الفروع الأخرى وتوضيحها))[١] .

ومن هنا، ومن هذه الفكرة التي تنصُّ على أنَّ العلاقة بين مستويات اللغة علاقةٌ حميمةٌ سعى الدكتور محمّد حماسة في كتابه (النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدلاليّ) إلى الكشف عن علاقة النحو بالدلالة، ودور النحو في معرفة دلالة المفردات، وهو بذلك يجمع بين مستويين قد يبدوان مختلفين لِيُخرجَ لنا نظريةً تتضمّنهما وهي: (نظرية المعنى النحويّ الدلاليّ).

يقول الدكتور محمّد حماسة: ((لقد كانت الفكرة التي شغلتني في هذا الكتاب هي تعانق النحو والدلالة تعانقاً حميماً بحيث يكون الفهم الصحيح للنحو هو الفهم الصحيح للأساس الدلاليّ الذي يقوم عليه النّص))[٢] .

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن تناول الدكتور محمّد حماسة هذه القضية لم يكن مفصولاً عن أيّ أثرٍ معرفيّ أو منهجيّ ؛ فهو لم يأتِ بهذه النظرية في تفسير الدلالة من عند نفسه فقط ، ولم يدّعِ هو ذلك ، فجهده يكمن في بلورة الأفكار المتناثرة وجمعها في سياقٍ واحد وتهذيبها بحيث تنبثق عنها نظريةٌ واضحةُ المعالم ويمكن الإفادة منها.

ومن هنا فإن فكرة تعانق النحو والدلالة التي سعى الدكتور محمّد حماسة إلى أن يجلّيَها في كتابه مستمدّةٌ من نظريّتَين لغويتَين تنتميان إلى بيئتَين معرفيتَين مختلفتَين، وتتفقان في الوقت نفسه في بعض الأسس المنهجيّة.

تتمثل النظرية الأولى في النحو العربي ، ممثلةً بكتاب سيبويه بوصفه أول أثرٍ نحويٍّ يصل إلينا ، وقد كان النّصُّ القصير في الجزء الأول منه بمنزلة نقطة

---

[١] التفكير اللغوي بين القديم والجديد: ٢٨٥، ٢٨٦.

[٢] النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ١٠.

انطلاق في شرح الدكتور محمّد حماسة نظريتَه في التفاعل بين الوظائف النحوية والمفردات، وذلك في (باب الاستقامة من الكلام والإحالة)[١].

يقول الدكتور محمّد حماسة: ((لقد كانت اللفتةُ التي ألمح إليها سيبويه في مطالع الكتاب لفتةً فَذّة . وقد جاءت ومضةً فريدةً لمعت في إشارةٍ خاطفةٍ عن الاستقامة من الكلام والإحالة في نصٍّ موجزٍ دالٍّ . في هذا النص القصير تكمن بذور نظريّةٍ نحويّةٍ دلاليّةٍ، حيث تندمج في تواؤمٍ حميمٍ ، قوانينُ النحو مع قوانين الدلالة ، أو بعبارةٍ أخرى قوانينُ المعنى النحويّ الأوليّ، وتمثله الوظائف النحوية المختلفة مع قوانين دلالة المفردات الأولية وتمثلها الدلالة المعجميّة للكلمة، وتمتزج فيما يمكن أن يُسمَّى (المعنى النحويّ الدلاليّ)))[٢] .

وغالباً ما ينصرف الذهن عند ذكر المعاني النحويّة ، إلى ما أبدعه عبد القاهر الجرجانيّ في هذا المجال، ومن الطبيعيّ أن نجده حاضراً في أثناء عرض الدكتور محمّد حماسة لنظريّته ؛ إذ تلتقي بعض أفكار الجرجاني ، ولاسيّما ما نجده في كتابه (دلائل الإعجاز) في بعض الوجوه مع ما يريد أن يعرضه الدكتور محمّد حماسة من أفكار، وقد ((كان عبد القاهر الجرجانيّ نحويّاً خالصاً، له بالنصوص بصرٌ، وبالأساليب فقهٌ، وبتفسيرها ولوع . وقد هداه بصره بالنصوص وفقهه بالأساليب وولوعه بالتفسير إلى نظريّته المعروفة بنظرية النّظم ، وهي تقوم على معاني النحو))[٣].

وسرُّ اهتمام الدكتور محمّد حماسة بسيبويه وعبد القاهر، على الرغم من بعد الفارق الزمنيّ بينهما، يكمن في أهمية ما قدماه من أفكارٍ تتصل بقضية المعنى النحويّ الدلاليّ، ولأنّه يرى أن التأليف النحويّ بعد كتاب سيبويه قد انحرف بدرجاتٍ متفاوتة ؛ إذ قُصِرَتْ غايات النحو على غايةٍ واحدة وهي تمييز صحيح الكلام من فاسده، وكلّما تقدّم الزمن ازدادت زاوية الانحراف اتساعاً ، ((وقد تحدُثُ ومضةٌ كبرى

---

[١] ينظر: الكتاب: ١/ ٢٥.

[٢] النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ٦٥.

[٣] النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ٢٧.

مضيئةٌ في سبيل الاتجاه الصحيح ، وأعني بهذه الومضة الكبرى جهداً كجهد العلّامة عبد القاهر الجرجانيّ الذي لم يُخْفِ في مواطنَ كثيرةٍ تأثّره بسيبويه ، بحيث يصوّر أحياناً في تواضع العلماء أنّه يقوم بدور الشارح لما قدمّه سيبويه من إشارات))[١].

أمّا ثانية النظريّتين اللّتين استفاد منهما الدكتور محمّد حماسة في عرض فكرته، فهي النظريّة التوليديّة التحويليّة.

وإذا كان بحث الدكتور محمّد حماسة للقضايا النحوية في كتابه (بناء الجملة العربية) يدور بمدار النحو العربي، فإن عرضه لنظريّة (المعنى النحويّ الدلاليّ) لم يكن عرضاً خالصاً في ضوء التراث النحويّ ، فعلى الرغم من تأكيده على أنَّ هذه النظرية تنطلق من أفكارٍ تراثيّةٍ، إلّا أنّه دعم هذه الفكرة بما يلائمها من الأطروحات الحديثة ممثلةً في النّحو التوليديّ التحويليّ .

يقول الدكتور محمّد حماسة : ((وقد كان منطلقي في تناول هذا البحث بعض النّصوص التي رأيتها مهمةً لهذا الغرض من كتاب سيبويه وكتاب عبد القاهر الجرجانيّ صاحب نظرية النظم . وقد حاولتُ مناقشة هذه النصوص مناقشةً تحليليّةً كاشفةً في ضوء فَهْمٍ جديدٍ لقيمة هذه النصوص، ولم أعتسفْ في ذلك، ولم أُحمّلْها ما لا تحتمل، أو أُرِدْها على ما لا تريده. وقد دعمتُ هذا الفهم بما يلائمه من معطيات بعض الاتجاهات اللغويّة المعاصرة ، وبخاصّةٍ نظريّة النحو التحويليّ التوليديّ The theory transformational- generative grammar وقد قرَّر كثيرٌ من الباحثين أنّ آراء هذه المدرسة التحويليّة التوليديّة ... تلتقي في بعض مبادئها – مع شيءٍ من الإجمال – ببعض الأفكار في النحو العربيّ القديم))[٢].

وقد يكون الالتقاء بين نظريتين في بعض الوجوه مسوّغاً كافياً للجمع بينهما عند معالجة قضيةٍ ما، على ألّا يكون الجمع بينهما متعسّفاً، ومقتسراً لإحدى النظريّتين بحيث يؤدّي إلى تشويه الحقائق، وضياع المعالم المنهجيّة التي تختلف فيها كلٌّ من النظريّتين عن الأخرى .

---

[١] النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ٢٦– ٢٧.

[٢] النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ٢١.

ومن هنا لم يرتضِ الدكتور محمّد حماسة الموازنة التي عقدها الدكتور نهاد الموسى بين أصول النحو العربيّ، وأصول نظريّة التحويل والتفريع، وقد اشتملت الموازنة على قضايا رأى أنّها تلتقي مع نظرية النحو التوليديّ التحويليّ (١).

يقول الدكتور محمّد حماسة: ((وفي كثيرٍ من هذه المقارنات تعسُّفٌ. وممّا يؤخذ عليه هنا أنّه حاول من خلال هذه المقارنات أن يقول إنّ النّحو العربيّ فيه كلّ شيءٍ ، فكلّ الصّيد في جوف النّحو العربيّ، ولا يعفيه من ذلك مابيّنه في (المقدّمات والمسوّغات) من أنّ هذه التّشابهات مجرّد اتفاقٍ مبعثه النّظر الصحيح))(٢).

والذي دفع الدكتور محمّد حماسة إلى أن يدعم نظريّته بالأطروحات اللّغويّة الحديثة ولاسيما النظرية التوليدية التحويلية، أنّ هذه النظرية أدخلت المكوّن الدلالي ((بوصفه مُكَوَّناً رئيساً إلى جانب المُكوِّن النحويّ في النظريّة اللسانيّة))(٣).

ورأى الدكتور محمّد حماسة أن النّظريّة التوليديّة التحويلية قد أحرزتْ تقدّماً عمّا توصّلت إليه سابقتها وهي البنيويّة من حيث الموضوع والهدف، ((فمن حيث الموضوع ، كانت البنائيّة ترى أنّ الموضوع هو (متن العبارات)، على حين ترى النظريّة التوليديّة أنّ الموضوع هو معرفة المتكلم بطريقة إصدار الجمل وفهمها أو السليقة .

ومن حيث الهدف ، كانت البنائيّة تهدف إلى تصنيف عناصر المتن اللغويّ بتحليله إلى مكوّناته المباشرة ، على حين ترى النظريّة التوليديّة أنّ الهدف هو تعيين القواعد النحويّة الكامنة وراء بناء الجمل))(٤).

والنظريّات اللغويّة الحديثة التي سبقت نظريّة تشومسكي لم تولِ العلاقة بين الدّلالة والنحو أهميةً كبيرةً ، بل إنّ بعض هذه الاتجاهات يُصرُّ على الاقتصار على الجانب الشكليّ المنطوق، ويستبعد المعنى من الدراسة اللغويّة، وأعني بهذا الاتجاه،

---

(١) ينظر: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظم اللغوي الحديث: ٤٥– ٧٩.

(٢) النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ٣١، (الهامش).

(٣) اللسانيات والدلالة: ١٩٨.

(٤) النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ٣٣.

الاتجاه الذي يمثله بلومفيلد فقد قرّر ((أن تقرير المعاني هو أضعفُ نقطةٍ في دراسة اللغة ، وسوف تبقى هكذا حتى تتقدّم المعرفة الإنسانية إلى أبعد من حالتها الراهنة))[١]. وقد كان أثر بلومفيلد في دراسة اللّغة بأمريكا وأوربا عظيماً ، فقد ((شجّع تقريباً جيلاً من اللغويّين على تجاهل مواصلة الدّراسة الدلاليّة على أيّ مستوى، وحتى على استبعادها من الاهتمام الرئيسيّ اللغويّ))[٢].

وينبغي التنبيه على أنَّ بلومفيلد في استبعاده المعنى من الدراسة اللغوية لا يعني التقليل من شأنه وأهمّيّته ، ولكنّه لاهتمامه بدراسة ((القوانين العامّة التي تحكم السلوكَ اللغويّ والتي قد تؤدّي إلى الكشف عن القوانين التي تحكم النفس البشريّة، ومن ثَمّ كان مقتنعاً أنّ إقحام الجانب الدلالي أو المعنى في التحليل اللغوي قد يعوق الوصول إلى هذه القوانين، ولذلك رأى أنّه لكي نعرف المعنى معرفةً علميّة دقيقة ، لا بدّ أن نكون على علمٍ دقيق بكلّ شيءٍ في عالم المتكلّم ، ولا بدّ أنْ يُحلّل المعنى تحليلاً مادّيّاً طبيعياً ، والمعرفة الإنسانية لم تصل بعدُ إلى هذه الدرجة))[٣].

ومهما يكن من أمرٍ فإنّ دعوة بلومفيلد إلى استبعاد المعنى من الدراسة اللغويّة قد تجاوزت أمريكا وأوربا، ووصل أثرها إلى واحدٍ من أبرز روّاد البحث اللغويّ الحديث في الوطن العربيّ، وهو الدكتور عبد الرحمن أيوب، إذ لم يُولِ المعنى اهتماماً في دراساته اللغوية ، وهذا ناتج عن تأثره بالمدرسة الشكلّية الأمريكية ((كما بلغتها على يد بلومفيلد ثم هاريس ، والذي يمثّل قمة الصرامة والشكليّة في التحليل البنيويّ للّغة ، وهو يتمثّل في تصنيف العناصر اللغوية طِبْقاً لوظيفتها الشكلية داخل الجملة))[٤].

---

[١] النحو العربي والدرس الحديث، بحثٌ في المنهج: ٤١.

[٢] موجز تاريخ علم اللغة في الغرب: ٣١٠.

[٣] مقدمة لدراسة اللغة ٢٨٢، ٢٨٣، وينظر: اتجاهات البحث اللسانيّ : ٢٧٨، ٢٧٩ .

[٤] العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث: ١٧١ ، وينظر: الدراسات اللغوية عند عبد الرحمن أيوب(رسالة ماجستير) : ٢- ٣ .

وإذا كان بلومفيلد ومن تابعه يستبعدون المعنى من الدراسة اللغوية ، فإنّ المناهج الأخرى التي عُنِيَتْ بالبحث الدلاليّ انصبّ جهدها على دراسة الكلمة المفردة فظلت الدلالة بمعزلٍ عن النحو [١].

وتكمن أهمية النظريّة الدلاليّة في نظريّة النحو التوليديّ في أنَّها جمعت بين مستويَيْن من التحليل اللغويّ ، وهما النحو والدلالة ، وقد ((كان ينظر إلى كلٍّ من هذين الجانبين على حدةٍ على أنّه أساسٌ من دراسة اللغة مستقل ، ولذلك حظي كلٌّ منهما بدراساتٍ متنوعة في القديم والحديث))[٢].

وفكرة ازدواج المكوّن النحويّ بالمكوّن الدلاليّ تستدعي الوقوف عند كلّ واحدٍ منهما ، فالمكوّن النحويّ يقوم على اعتبار العلاقات القائمة بين الوظائف النحويّة في بنيتها التجريديّة ، وهي ما تتمثل في (البنية الأساسية). وعلاقات الوظائف تمدّ الجملة بالمعنى الأساس ، وبعض هذه العلاقات مشروطٌ بشروطٍ معيّنة لتضمن الصِّحَّة النحويّة التجريديّة ، كاشتراط أن يكون الفاعل اسماً، واشتراط أن يكون الحال مشتقّاً، واشتراط أن يكون النعت مشتقاً أو شبيهاً بالمشتق، وهذه شروط تتعلق بالصيغة ، وهناك شروط تتعلق بالتضام بين المفردات ، وهو ما سماه الدكتور محمّد حماسة بـ(شرط الورود) ، والمراد به ((أن يُشْتَرَطَ أن تَرِدَ الكلمة المعنيّة مصاحبةً لصيغةٍ معيّنة ، مثل [لم + الفعل المضارع] ، و [أنْ + الفعل] و [قد + الفعل المضارع أو الماضي] و [إنَّ + الجملة الاسميّة] وهكذا، وهذه تُعَدُّ شروط ورودٍ لفظيّة. وهناك شروطٌ معنويّةٌ ، كاشتراط أن يكون التمييز بمعنى (مِنْ) ، واشتراط أن يكون الظرف متضمّناً معنى (في)))[٣].

---

[١] ينظر: النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ٤٣، وينظر: في مناهج دراسة المعنى: علم الدلالة ٥٣- ١٤٧.

[٢] ينظر: النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ٤٦ .

[٣] النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ٤٩.

أما المكوّن الدلاليّ، وهو يمثل أحد شِقَّي النظريّة، فيتمثل في اختيار الكلمة المنطوقة لِتشغلَ الوظيفة النحويّة المناسبة لِتصبحَ صالحةً للدخول في علاقةٍ نحويّةٍ مع كلمةٍ أخرى تشغل وظيفةً أخرى في الجملة الواحدة .

((وبذلك يكون التفسير الدلاليّ النحويّ مركباً من (المعنى الأساسيّ) وهو معنى العلاقات بين الوظائف النحويّة بشروطها ، ومن اختيار المفردات التي تشغل هذه الوظائف معاً . وهناك قوانين تنظّم هذا الاختيار، يكون كلُّ متكلم مزوداً بها، وإذا لم يكن عارفاً لهذه القواعد التي تساعد على الاختيار فإنه لا تكون لديه الكفاية اللغويّة أو السليقة اللغويّة أو القدرة اللغوية التي تساعد على تركيب جملةٍ تركيباً صحيحاً مفيداً))[1].

فالكفاية اللغوية، أو السليقة تكمن في معرفة قواعد الصياغة النحويّة بشروطها، وفي معرفة كيفية اختيار الكلمات التي تنسجم دلاليّاً مع البنى النحويّة ؛ إذ يشير هذا المصطلح (السليقة) ((إلى قدرة المتكلم المستمع المثاليّ على أن يجمع بين الأصوات اللغوية ، وبين المعاني في تناسقٍ وثيق مع قواعد لغته))[2].

ويقرّر الدكتور محمّد حماسة أن الجملة التي تُعَدّ صحيحةً نحويّاً ودلاليّاً ترتكز على محاور معينة هي: ((

١- وظائفُ نحويّةٌ بينها علاقاتٌ أساسيّة تَمُدُّ المنطوق بالمعنى الأساسيّ.

٢- مفردات يتمّ الاختيار من بينها لِشغل الوظائف النحويّة السابقة.

٣- علاقات دلاليّة متفاعلة بين الوظائف النحويّة والمفردات المختارة.

٤- السياق الخاص الذي ترد فيه الجملة سواءٌ أكان سياقاً لغويّاً أم غير لغويّ[3])).

---

[1] النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ٤٩، ٥٠.

[2] الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية): ٣٢.

[3] النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ٥٢.

وعملُ الدكتور محمّد حماسة يتركّز في المحور الثالث ؛ إذ يمثل عمليّة الاندماج بين المستوى النحويّ التجريديّ، والمستوى الدلاليّ المتمثل في المعنى المعجميّ.

أما المحور الرابع فهو عنصرٌ تالٍ لعمليّة إنتاج المعنى النحويّ الدلاليّ، وهذا المحور لا يحفل به التوليديّون كثيراً ، بل إنّ النظريّة التوليديّة ((أهملت إهمالاً تاماً مسألة السياق الذي يقع فيه الكلام ، واعتبرت اللّغةَ مجردَ نشاطٍ عقليّ))(١).

وإشارة الدكتور محمّد حماسة إلى هذا المحور تدلّ على أنه يتجه اتجاهاً وظيفيّاً ليكمل النقص في النظرية التحويليّة التوليديّة التي لا تعتدّ بالسياق ، وهو مما استدركه الوظيفيّون على المنهج التوليديّ التحويليّ . يقول الدكتور نهاد الموسى: ((ويجهد هذا المنهج [يعني الوظيفيّ] أن يكشف عن أنّ منهج (التحويل) يتخلّف إذا نحن مضينا في استقصاء أمثلة الظاهرة النحويّة ، وامتحنّا قدرته على تفسيرها إلى أبعد ممّا مضى ، وخاصّة إذا نحن تجاوزنا حدود المادّة اللغويّة ،موضع النظر، إلى ما يكتنفها من ملابساتٍ خارجيّة في موقف المتكلم ، وحال المخاطب ، والمتغيّرات الخارجيّة التي يجري فيها المقال))(٢).

وعلى الرغم من إشارة الدكتور محمّد حماسة إلى الجانب السياقيّ وعدّه محوراً من محاور الدّلالة في الجملة ، تركز جهده في المحور الثالث، وهو التفاعل بين الوظائف النحويّة والمفردات المختارة . يقول: ((وسوف أحاول تعرُّفَ الجانبَ الدلاليّ في النحو، عن طريق تفاعل الدلالة النحويّة ودلالة المفردات، وسيكون ذلك من خلال جديلتين مضفورتين معاً :

أولاهما: مناقشة الجانب الدلاليّ المتفاعل بين الوظائف النحويّة و المفردات التي تشغلها . وسيكون المنطلقُ في ذلك مناقشةَ نصٍّ أراه فريداً من كتاب سيبويه، وقد قدمّه سيبويه مُوجَزاً مُقْتَضَباً ، ولكنّه دالٌّ مع إيجازه واقتضابه . غير أنّه يبدو أنَّ

---

(١) الاتجاه الوظيفيّ ودوره في تحليل اللغة: ٧٠.

(٢) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: ٨٢.

الفكرة التي يتضمنها هذا النص كانت توجّه سيبويه وهو يناقش بعض مسائل النحو المختلفة وقضاياه المتعددة في كتابه الرائد.

ثانيتهما: الإشارة إلى دور الجانب الدلاليّ في بعض الظواهر النحويّة، حيث تستمدّ بعض الوظائف النحويّة تحقُّقها من الجانب الدلاليّ ، مع مراعاة أنّ الجانب الدلاليّ هنا واسعٌ متعدّد الروافد يتدرّج أحياناً من الاعتماد على المفهوم المتعارف عليه سلفاً بين أبناء البيئة اللغويّة للّفظة المفردة إلى استغلال التفاعل بين المفرد والوظيفة النحويّة وإنشاء علاقاتٍ جديدة لم تكن معروفةً من قبل))[1].

أما الجديلة الأولى من هاتين الجديلتين المضفورتَين فمنطلقه فيها – كما ذكر– نصُّ سيبويه في باب الاستقامة من الكلام والإحالة ، إذ يقول: ((فمنه مستقيمٌ حَسَنٌ ، ومحالٌ، ومستقيمٌ كذِبٌ، ومستقيمٌ قبيحٌ ، وما هو محالٌ كذب.

فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتُكَ أمسِ ، وسآتيك غداً.

وأمّا المحال فَأَنْ تنقضَ أوّلَ كلامِك بآخره فتقول: أتيتُك غداً ، وسآتيكَ أمْسِ.

وأمّا المستقيم الكذب فقولك: حملتُ الجَبَلَ ، وشرِبْتُ ماءَ البحرِ، ونحوه .

وأمّا المستقيم القبيح فَأنْ تضعَ اللّفظَ في غير موضعه نحو قولك: قد زيداً رأيتُ ، وكي زيدٌ يأتيَك، وأشباه هذ ا.

وأمّا المحال الكذب فأنْ تقول: سوف أشربُ ماءَ البحر أمسِ))[2].

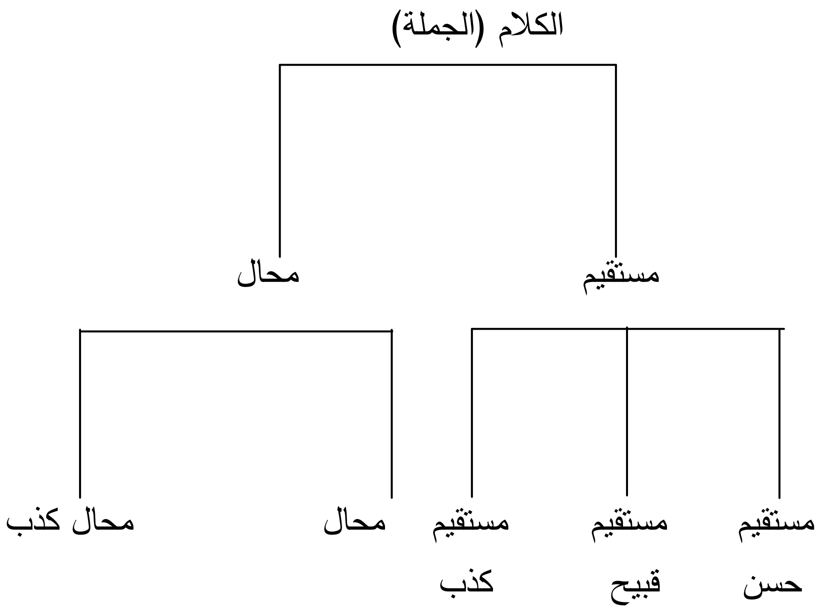
وقد بحث الدكتور محمّد حماسة قضية المعنى النحويّ الدلاليّ استناداً إلى أمثلة سيبويه لأنواع الكلام . فالكلام عنده ينقسم على قسمين رئيسين، وتحت كل قسمٍ فروع كما في الشكل الآتي: [3]

---

[1] النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ٥٧ .

[2] الكتاب: ١/ ٢٥، ٢٦ .

[3] النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ٦٦.



وسيبويه –كما بيّن الدكتور محمّد حماسة– لم يعرّف من هذه الأنواع إلا المحال والمستقيم القبيح ، وعرّف الدكتور محمّد حماسة الأنواع الأخرى وبيّن المراد منها ، إذ يقول: ((ونستطيع أن نقول إنّ المقصود من (الكلام المستقيم) بناءً على تمثيل سيبويه وتعريفه للمستقيم القبيح : هو الكلام المستقيم استقامةً نحويّةً ودلاليّة))[١]. أي أنّ الاستقامة لكي تكون حَسَنةً لا بّد أن تكون مستقيمةً في شِقّي التفاعل ، وهما المعنى النحويّ المتمثّل في الوظائف النحويّة، والمعنى الدلاليّ المتمثّل في المفردات.

فالمثالان اللّذان ساقهما سيبويه للكلام الحسن ، وهما: أتيتُك أمسِ، وسآتيك غداً ، لم يحدث فيهما خللٌ في المعنى النحويّ المتضمّن في العلاقات التجريديّة بين الوظائف النحويّة ، ولا في المفردات التي تشغل هذه الوظائف ، إذ لم تتصادم شروط قواعد الاختيار، ففي كلا المثالين ((توافقَ الاختيارُ بين عناصر (بناء الجملة) – وهي الصورة الصوتيّة المنطوقة– في أمورٍ كثيرة ، فالفعل الماضي (أتى) يصِحّ وقوعه من الفاعل ، وهو في الجملة (المتكلم) ، وتعبر عنه تاء الفاعل. و يمكن تحقق المفعوليّة مع المفعول به – وتعبر عنه في الجملة كافُ المخاطب – والدلالة

---

[١] النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ٦٦.

الأوليّة لظرف الزّمان (أمسِ) هي المُضيّ ، فلا تناقضَ بين وقوع الفعل وفاعلهِ مع مفعوله وبين المفعول فيه))[١].

وفي المثال الثاني (سآتيك غداً) ((عندما دخلتْ على الفعل أداةُ الاستقبال (س) أو (حرف التنفيس) كان الفعل مضارعاً ، وجاء الظرف (غداً) بدلالته الأوليّة لِيفيد المستقبل كذلك))[٢].

والتحليل السابق يمثّل الجانب المنطوق للجملة ، وهو ما أطلق عليه الدكتور محمّد حماسة مصطلح: (بناء الجملة) أو البنية السطحيّة في النظريّة التوليديّة التحويليّة، أمّا ما يتعلق بالبنية الأساسية (البنية العميقة) ، فإنّ أمثلة سيبويه للكلام المستقيم الحسن قد توافرت لها شروط البنية الأساسية ((بحيث وُضِعَ كُلُّ مكوّنٍ وما يُمثّله من الأصوات المنطوقة في موضعه الصحيح ، وهو وضعٌ يسمح به نظام اللغة ؛ ولذلك جاء هذان المثالان من الكلام المستقيم الحسن الذي لم تتصادم فيه قواعد الاختيار في الوظائف النحويّة بدلالتها الأوليّة))[٣].

أمّا الكلام المستقيم الذي وصفه سيبويه بأنَّه (قبيح) ، فإنّ القُبحَ هنا متأتٍّ من خللٍ في أحد جانبَي التفاعل؛ إذ لم تتوافر الشروط التي تضمن الصّحّة النحويّة في (بناء الجملة) كما تُمليها البنية الأساسيّة ، ففي المثال: (قد زيداً رأيتُ) دخلت (قد) على الاسم ، وكذلك في المثال: (كي زيدٌ يأتيَكَ) ، دخلت (كي) على الاسم ، وفي كلا المثالين مخالفةٌ لما سمّاه الدكتور محمّد حماسة: (شرط الورود النحويّ). فجاءت الصورة المنطوقة مخالفةً للبنية الأساسيّة بشروطها الفرعيّة ، في حين أنّ هاتين الجملتين لم يحدث فيهما خللٌ دلاليّ ، فالوصف بالقُبْح متأتٍّ من الخلل النحويّ، أمّا الوصف بالاستقامة فهو متأتّ من (استقامة الدلالة)[٤].

---

[١] النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ٦٨.

[٢] النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ٦٨.

[٣] النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ٦٨.

[٤] ينظر: النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ٦٩-٧٠.

وقد وصف سيبويه الجملتين: (حملتُ الجَبَلَ)، و (شربتُ ماءَ البحر) بـ (المستقيم الكذب)، واستقامتهما متأتّيةٌ من الجانب النحويّ بخلاف (المستقيم القبيح) الذي استقام فيه الكلام دلالياً وقَبُحَ نحويّاً ، أما وصفهما بالكذب فهو متأتٍّ من الجانب الدلاليّ المتمثّل في اختيار مفردات معيّنةٍ لِتشغل الوظائف النحويّة .

ويُلحظُ على مثالَي (المستقيم الكذب) أنّ بنيتهما الأساسيّة [فعل + فاعل + مفعول به] ((غير ممنوعةٍ في نظام اللّغة العربيّة ، ويمكن أن يصاغ على وفاقها عددٌ لا يحصى من الجمل التي تكون كلُّها صحيحةً نحويّاً ودلاليّاً، أي تكون من الكلام المستقيم الحسن))[1].

فالكذب هنا متأتٍّ من تفاعل المفردات مع بعضها في الجملة المعيّنة، فالفعل (حَمَل) من حيث هو مفرد له معنًى معجميٌّ معيَّن ، يصِحّ وقوعه من فاعلٍ يمكن قيامه به ، وهو هنا (تاء الفاعل) ، فلم يحدث كسرٌ لقوانين الاختيار بين الفعل (حمل) و (تاء الفاعل) ، ولكنّ الكسر حدث في جهة وقوع الفعل ، وهو المفعول به (الجبل)، ولذلك وصف الكلام بأنّه (مستقيم كذب) .

وينبّه الدكتور محمّد حماسة على أن الكذب هنا ليس كذباً أخلاقيّاً ولكنّه كذبٌ دلاليّ [2]، يقول: ((وقد تمثّل هذا الكذبُ الدلاليّ لا في علاقة (الفعل) بـ (المفعول به) النّحويّة من حيث هي، بل في علاقة (حملتُ) [الفعل والفاعل] من حيث هي (فعل وفاعل) أي (صيغة نحويّة) ومدلول معاً بـ (الجبل) من حيث هي (مفعول به) أي صيغة نحويّة و (مدلول) معاً ، وبعبارةٍ أخرى: في (التفاعل) بين الوظائف النحويّة بعلاقاتها وما يمثلها من المفردات بدلالاتها))[3].

ويمضي الدكتور محمّد حماسة في شرح مثالَي سيبويه للكلام المستقيم الكذب ، ويطيل في الشرح ، ويلجأ في ذلك إلى عمليّة الاستبدال بين المفردات التي تشغل الوظائف النحويّة في الجملة في أمثلةٍ كثيرةٍ .

---

(1) النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ٧١.

(2) ينظر: النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ٧١، ٧٢.

(3) النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ٧٢، ٧٣.

وأشير هنا إلى مسألة تتعلق بوصف سيبويه للنوع الأول بأنّه مستقيمٌ قبيحٌ ، ووصفه للنوع الثاني بأنه مستقيمٌ كذبٌ . ما سرُّ هذه التفرقة بين النوعين ، ولماذا وصف الأول بالقُبح، ووصف الثاني بأنه كذب؟ الذي أراه أن سيبويه كان يرمي إلى شيءٍ في هذا الإطلاق . فالخلل النحويّ لا بدّ من تصحيحه وإن استقام المعنى وفُهِم، فعلى المتكلم أن يراعيَ شروطَ الصياغة النحويّة في كلامه وإلّا وُصِفَ بالقبح، وليس وضوح المعنى وحده كافياً لرفع هذا الوصف . ولن يزول هذا الوصف حتى يُقيمَ المتكلم كلامه على ما تُمليه شروط البنية الأساسيّة للكلام .

أمّا النوع الثاني وهو (المستقيم الكذب) فأظنّ أن سيبويه كان يقصد بهذه التسمية ما يَعنيه الدكتور محمّد حماسة بالكذب الدلاليّ ، وعلى هذا يكون الوصف بـ (الكذب) أَخَفَّ وطأةً من الوصف بالقُبْح ، فالقبيح من الكلام وإنِ استقام دلاليّاً وفُهِمَ معناه يظلُّ قبيحاً ، ولا بدّ من إزالة هذا القبح بتصحيح بناء الجملة بما يتوافق مع شروط البنية الأساسيّة ، أما الكذب ، وهو هنا ليس كذباً أخلاقيّاً، فإنّه يمكن قبوله من دون أيِّ تعديل ، وفي هذه الحالة يكون الانتقال من الحقيقة إلى المجاز ضروريّاً.

بقي من أقسام سيبويه الخمسة للكلام قسمان ، وهما المحال ، والمحال الكذب ، وقد عرّف سيبويه المحال بقوله: ((أمّا المحال فَأَنْ تنقضَ أوّلَ كلامِك بآخره))[(١)]، وعرّفه أبو الحسن الأخفش بقوله : ((وأمّا المحال فهو ما لا يَصِحّ له معنًى ولا يجوز أن تقول فيه صِدْقٌ ولا كَذِبٌ ؛ لأنّه ليس له معنًى ، ألا ترى أنّك إذا قلت: أتيتُكَ غداً لم يكن للكلام معنى فيه صدقٌ ولا كذبٌ))[(٢)].

أمّا النوع الثاني من المحال فهو المحال الكذب ، ومثّل له بـ (سوف أشربُ ماءَ البحرِ أمسِ).

وقد حللّ الدكتور محمّد حماسة أمثلةَ المحال بنوعيه ورأى أنّ الإحالة تكون في بناء الجملة أو الصورة المنطوقة ؛ إذْ إنّه لم يحدثْ خَرْقٌ لقواعد البنية الأساسيّة

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٥.

(٢) الكتاب: ١/ ٢٦ (الهامش) ، وينظر: شرح كتاب سيبويه: ١/ ١٨.

للجملة ، فالشروط التي تحدّد الصّحةَ النحويّة متوافرةٌ، ويظهر ذلك في تحليل جملةٍ مثل (أتيتُك غداً) إذْ تُحللّ على النحو الآتي [(١)]:

الجملة

فعل	+	فاعل	+	مفعول به	+	ظرف مكان
أتى	+	تُ	+	كَ	+	غداً

فلو اقتصرت هذه الجملة على الوظائف الثلاث الأولى التي تقابل البنية الأساسيّة التي جاءت الجملة على وفاقها لاستقامت الجملة نحويّاً ودلاليّاً ، و لَصارت من الكلام (المستقيم الحسن) ، ولكنّ مجيء (الظرف) هو الذي أحدث الإحالة والنّقض، إذْ ((اخْتيرَ ظرفُ زمانٍ وهو (غداً) ودلالته الأوليّة : المستقبل ، مع الفعل الماضي (أتى) ، وهو يدل بهذه الصيغة على حدوث الإتيان ، ولذلك صار تقييد زمن الإتيان – الذي حدث فعلاً– بالظرف الدال على المستقبل نَقْضاً أدّى إلى أنْ صار الكلام محالاً ؛ لأنّ صيغة الماضي (أتى) في هذا التمثيل تفيد أنه وقع ، وتقييده بالظرف المستقبل (غداً) تفيد أنه لم يقع بعد))[(٢)] .

وفي المثال: (سوف أشربُ ماءَ البحر أمسِ) وهو ما سمّاه سيبويه بـ (المحال، الكذب) خرقان ، فقد نُقِضَ أولُ الكلام بآخره ، وذلك أنّ (أمسِ) تدلّ على المضيّ ، في حين أنّ الفعل يدل على الاستقبال بدليل حرف التنفيس (سوف) ، وينضمّ إلى هذا النقض خرقٌ دلاليّ وهو سماه الدكتور محمد حماسة بالكذب الدلالي [(٣)] .

وإذن فقد انبثقت عن نصّ سيبويه نظريّة المعنى النحويّ الدلاليّ، وذلك بتفاعل المفردات مع الوظائف النحويّة، وقد شرحها الدكتور محمد حماسة في ضوء أمثلة سيبويه لأنواع الكلام .

[(١)] النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ٨٢.

[(٢)] النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ٨٤ .

[(٣)] ينظر : النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ٨٤ .

وقد اكتفى سيبويه بهذا النّص للحديث عن أنواع الكلام الأخرى غير (المستقيم الحسن) ، وكأنه – كما يرى الدكتور محمد حماسة– أراد أن يتوجّهَ الجهدُ والاهتمام إلى المستقيم الحسن [١] .

وينبغي أن أشير هنا إلى أنّ المستقيم الحسن قد يتوسّع مدلولُه بحيث يشمل بعض ما يدخل ضمن (المستقيم الكذب) أو الكذب الدلاليّ كما سماه الدكتور محمد حماسة .

ويرى الدكتور محمد حماسة أنّ سيبويه بهذه اللّمحة الموجزة الدالّة يؤكد ما أكّده التحويليّون التوليديّون من أنّ ((الهدف الأساسيّ في التحليل اللغويّ يكمن في عزل التتابعات النحويّة التي تكوّنُ جملاً للّغة ، من التّتابعات غير النّحويّة التي لا تكوّن جملاً للّغة ، وفي دراسة بناء أو تركيب التتابعات النحوية . ونحو اللّغة– مع هذا– سيكون هو الوسيلة التي تنتج كلَّ التتابعاتِ النّحويّة للغة ويبيّن عدم نحويّة ما ليس نحويّاً منها))[٢] .

ويرى الدكتور محمد حماسة أن سيبويه في هذا النص –الذي هو مدار البحث – لم يُشرْ إلى انتقال مستوى الكلام من الحقيقة إلى المجاز عن طريق كسر قانون اختيار المفردات [٣] ، فكأنّه رأى أنّ (المستقيم الكذب) لا يتضمّن المعانيَ المجازيّة ، وقد ألمحتُ فيما مضى إلى أنّ (المستقيمَ الكذب) قد يتضمّن المعنى المجازيّ .

ومع هذا فإنّ الدكتور محمد حماسة لم يُجرِّدْ كتابَ سيبويه من المستوى المجازيّ الذي تكتمل به جوانب نظرية المعنى النحويّ الدلاليّ ؛ إذ رأى أنّ هذه النظريّة تكتمل إذا ضممنا إلى نصّه عن (المستقيم من الكلام والإحالة) ما يقوله

---

[١] ينظر: النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ٨٥ .

[٢] النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ٨٥، ٨٦، وينظر : البنى النحوية: ١٧ .

[٣] ينظر : النّحو والدلالة ، مدخلٌ لدراسة المعنى النّحويّ الدّلاليّ : ٨٦ .

سيبويه نفسه عمّا يسميه: بـ(اتساع الكلام) ((وهو مصطلح يتردّد كثيراً في (الكتاب) ويمثّل له سيبويه بأمثلةٍ مختلفةٍ يفهم منها أنّ هذا المصطلح له مدلول واسع))[١] .

قال سيبويه: ((ومِمّا جاء على اتساع الكلام والاختصار قولُه تعالى جَدُّه :﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾[٢]

إنّما يريد: أهلَ القرية ، فاختصر ، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا .

ومثله: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[٣] ، وإنّما المعنى: بل مكركم في الليل والنهار . وقال عزّ وجل: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾[٤] وإنما هو : ولكنَّ البِرَّ بِرُّ من آمن بالله واليوم الآخر .

ومثله في الاتساع قوله عزّ وجلّ: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾[٥] فلم يُشَبَّهوا بما يَنْعِقُ ، وإنّما شُبِّهوا بالمنعوق به . وإنّما المعنى: مَثَلُكُم ومَثَلُ الذين كفروا كمثل النّاعق والمنعوق به الذي لا يسمع . ولكنّه جاء على سَعَة الكلام والإيجاز لِعلم المخاطب بالمعنى))[٦] .

ويقول الدكتور محمد حماسة معلّقاً : ((وعبارة سيبويه (لِعلْم المخاطب بالمعنى) عبارة – على بساطتها ووجازتها– خطيرةُ الأبعاد في دلالتها النّافذة ، فقد يفهم أنّ مراد سيبويه أن يقول إنَّ سَعَة الكلام – مع كثرتها التي أشار إليها وعدم وقوعها تحت دائرة الحصر– أي الانتقال من مستوًى إلى مستوًى ، أو التجاوز في

---

[١] النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ٨٦ .

[٢] سورة يوسف، الآية: ٨٢ .

[٣] سورة سبأ ، الآية: ٣٢ .

[٤] سورة البقرة، الآية: ١٧٧ .

[٥] سورة البقرة، الآية: ١٧١ .

[٦] الكتاب :٢١٢/١ .

إيقاع العلاقات النحويّة بين مالا تقع فيه عادةً ، أو إن شئت كسر قانون الاختيار بين المفردات بالطريقة المسموح بها لا يُسوّغه إلا فهم المخاطب))[1] .

بعد ذلك ينتقل الدكتور محمد حماسة إلى بحث جهود عبد القاهر الجرجانيّ في نظريّته المعروفة (بالنظم) ، مركزاً على مدى اتفاقها مع فكرة سيبويه ونظرية المعنى النحويّ الدلاليّ ، منطلقاً في ذلك من قول الجرجاني: ((وإذا قد عرفتَ أنّ مدار أمر (النَّظْم) على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه ، فاعلم أنّ الفروق والوجوه كثيرةٌ ليس لها غاية تقف عندها ، ونهايةٌ لا تجد لها ازدياداً بعدها ، ثم اعلم أنْ ليست المزيةُ بواجبةٍ لها في أنفسها ، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكنْ تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض))[2] .

ويقرر الدكتور محمد حماسة أن كلام الجرجانيّ هذا يكشف عن أنّ هناك ثلاثة عناصرَ توجب للكلام مزيّةً بعد أن يتحقق له النّظم الذي يقوم على معاني النحو ، والفروق والوجوه التي تكون فيه ،وهي: ((

١- الأغراض التي يوضع لها الكلام، وهي تشتمل على السياق الملائم للكلام .
٢- موقع الكلمات بعضها من بعض ، ولعلّه يقصد به الاستفادة من الحرية المتاحة للتقديم والتأخير في بعض الوظائف النحويّة .
٣- استعمال بعضها مع بعض ، وهو ما يمكن أن يُفْهَمَ بوصفه الاختيار الصحيح بين الحقول الدلاليّة للمفردات))[3] .

ويرى الدكتور محمد حماسة أنّ فكرة عبد القاهر في هذا النص قد تضمّنت نصّ سيبويه الذي كان منطلقاً له في دراسة التفاعل بين الوظائف النحويّة واختيار المفردات ، إلّا أنّ ما يُميِّزُ عبدَ القاهر أنّه شرح هذه الفكرة على مدى كتابٍ

---

[1] النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدلاليّ: ٨٧، ٨٨ .

[2] دلائل الإعجاز: ٨٧ .

[3] النحو والدلالة ، مدخلٌ لدراسة المعنى النحويّ الدلاليّ: ٩٨ .

بأكمله[١]، وطبّقها على نصوصٍ لغويّةٍ أغلبها من القران الكريم ، وقد اختار الدكتور محمد حماسة نصّين تطبيقيَّين .

أوّلهما قوله: ((أفلا ترى أنّه لا يقع في نفس من يَعْقِلُ أدنى شيءٍ إذا هو نظر إلى قوله عزّ وجلّ : ﴿يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ﴾[٢] ، وإلى إكبار الناسِ شأنَ هذه الآية في الفصاحة ، أنْ يَضَعَ يده على كلمةٍ منها فيقول : (إنّها فصيحة) ؟ كيف ؟ وسببُ الفصاحة فيها أمورٌ لا يشك عاقلٌ في أنّها معنويّة :

أوّلها: أنْ كانت (على) فيها متعلقةً بمحذوف في موضع المفعول الثاني .

والثاني: أنْ كانت الجملة التي هي (هُمُ العدوّ) بعدها عاريةً من حرفِ عطفٍ.

والثالث: التعريف في (العدو) ، وأنْ لم يقلْ: (همْ عدوٌّ) .

ولو أنّك علّقتَ (على) بظاهرٍ، وأدخلتَ على الجملة التي هي (هُمُ العدوّ) حرفَ عطفٍ ، وأسقطتَ (الألفَ واللّام) من العدوّ فقلتَ: (يحسبون كلَّ صيحةٍ واقعةً عليهم ، وهمْ عدوّ) ، لَرأيتَ الفصاحة قد ذهبت عنها بأسرها . ولو أنّك أَخْطرتَ ببالك أن يكون (عليهم) متعلّقاً بنفس (الصيحة) ويكون حاله معها كحاله إذا قلتَ: (صِحْتُ عليه) ، لَأخرجتَه عن أن يكون كلاماً ، فضلاً عن أن يكون فصيحاً ، وهذا هو الفيصلُ لمن عَقَل))[٣] .

يرى الدكتور محمد حماسة في نص الجرجاني هذا أنّه يدور بمدار الاستقامة من الكلام ، يقول: ((ولعلّه من الملاحظ أن لفظة (الكلام) في قول عبد القاهر: لأخرجتَه عن أن يكون كلاماً ، تساوي في دلالتها المقصودة هنا عند عبد القاهر ما يؤدّي إليه وصف سيبويه (المستقيم) ، ووَصْفُ (الفصاحة) في قول عبد القاهر: (فضلاً عن أن يكون فصيحاً) يساوي ما يؤدي إليه وَصْف سيبويه الكلامَ المستقيمَ

---

[١] ينظر: النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ٩٩ .

[٢] سورة المنافقون، الآية: ٤٠٣ .

[٣] دلائل الإعجاز: ٤٠٣– ٤٠٤ .

بكونه (حسناً) . وإذن (الكلام الفصيح) عند عبد القاهر يساوي (المستقيم الحسن) عند سيبويه))[١] .

والذي أراه أنّ الدكتور محمد حماسة لم يكن دقيقاً في تسويته هذه بين مصطلحات سيبويه ومصطلحات عبد القاهر، ذلك بأنّ عبد القاهر قد فرّق بين نوعيَن من الاستعمال الصحيح ، أحدهما: صحيحٌ نحويّاً ولكنّه ليس فصيحاً ، ومثّل له بقوله: يحسبون عمل صيحةٍ واقعة عليهم ، وهُمْ عدوّ، .

أمّا النوع الثاني فهو الفصيح ، ويتمثل في الآية الكريمة ، وبناءً على هذا يمكن أن نضيف إلى أنواع الكلام في نوعاً آخر يقع في مرتبةٍ أعلى من (المستقيم الحسن) ويمكن تسميته بـ (المستقيم الفصيح) .

أمّا النّصّ الثاني الذي اختاره الدكتور محمد حماسة من كلام عبد القاهر الجرجانيّ فهو يتناول بيتاً لبشار بن بُرد وهو قوله [٢]:

كأنَّ مُثارَ النّقْعِ فَوقَ رؤوسِنا وأَسْيافَنا ليلٌ تهاوى كواكبُهْ

يقول عبد القاهر: ((وانظر هل يُتَصوَّر أن يكون بشارٌ قد أَخْطَر معاني هذه الكلم بباله أفراداً عاريةً من معاني النحو التي تراها فيها، وأنْ يكون قد وقع (كأنّ) في نفسه من غير أن يكون قَصَدَ إيقاع التشبيه منه على شيء، وأن يكون فكّر في (مُثار النّقْع) من غير أنْ يكون أراد إضافة الأول إلى الثاني، وفكّر في (فوقَ رؤوسنا) ، من غير أن يكون قد أراد أن يضيف (فوق) إلى (الرؤوس) ، وفي (الأسياف) من دون أن يكون أراد عطفها بالواو على (مُثار) ، وفي (الواو) ، من دون أن يكونَ أراد العطف بها، وأن يكون كذلك فكّر في (اللّيل) ، من دون أنْ يكون أراد أن يجعله خبراً (لكأنَّ) ، وفي(تهاوى كواكبه)، من دون أن يكون أراد أن يجعل (تهاوى) فعلاً للكواكب ، ثُمّ يجعل الجملةَ صفةً للّيل ، لِيتمَّ الذي أراد من التشبيه ؟ أم لم يُخْطِرْ هذه الأشياء بباله إلا مراداً فيها هذه الأحكام والمعاني التي تراها فيها؟

---

[١] النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ١٠٠ .

[٢] ديوان بشار: ٣٣٥/١ .و الرواية فيه :(فوق رؤوسهم) .

وليت شعري، كيف يُتَصوَّرُ وقوعُ قصدٍ منك إلى معنى كلمةٍ من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمةٍ أخرى؟ ومعنى (القصْد ألى معاني الكلم) أنْ تُعْلمَ السامعَ شيئاً لا يعلمه . ومعلومٌ أنّك، أيّها المتكلم ، لستَ تقْصِدُ أن تُعْلمَ السامعَ معانيَ الكلم المفردة التي تكلمه بها ، فلا تقول: (خرج زيدٌ) لِتُعْلمَه معنى (خرج) في اللّغة ، ومعنى (زيد) . كيف؟ ومحالٌ أن تكلّمه بألفاظ لا يعرف هو معانيَها كما تعرف . ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون الاسم ، ولا الاسم وحده من دون اسمٍ آخر أو فعلٍ كلاماً . وكنتَ لو قلتَ : (خَرَجَ) ، ولم تأتِ باسمٍ ، ولا قدَّرتَ فيه ضميرَ الشيء ، أو قلتَ : (زيدٌ) ، ولم تأتِ بفعل ولا اسم آخر ولم تُضْمِرْه في نفسك ، كان ذلك وصوتاً تُصوِّته سواءً ، فاعْرِفْه))(١) .

ومرةً أخرى نجد الدكتور محمد حماسة يربط بين أفكار عبد القاهر ونصّ سيبويه ؛ إذ يقول : ((عبد القاهر – إذن – يتعامل – كما كان سيبويه كذلك في النص السالف – مع الكلمة المختارة في الجملة التي اكتسبت معنًى جديداً أَضْفَتْهُ عليها (العلاقة النحويّة) المعيّنة . وهو بذلك يُؤكِّدُ منابعَ التفسير الدلاليّ المتكامل للجملة))(٢) .

ويشير الدكتور محمد حماسة إلى أنّ نصّ عبد القاهر هذا يؤكد ((أنّ المتكلّمين باللّغة لديهم مخزونٌ من هذه المفردات يعرفونها بحسب وضع اللّغه لها، وهذه المفردات بطبيعتها مصنفةٌ في عقول المتكلمين باللّغة . وعندما يتكلم ابن اللّغة مع آخر – على أيِّ مستوًى كان الكلام – يقوم بإبلاغ رسالةٍ إليه ، فهناك معنًى يريد أن ينقله ، ويستخدم في هذه الرسالة الرموز الصوتيّة المتعارف عليها، ويستخدم كذلك العلاقات النحويّة المتعارف عليها. فهناك إذن جانبان معروفان سلفاً بالاتفاق والتعارف : الصيغة الصوتية، والصيغة النحويّة . الصيغة الصوتيّة تمثلها مفردات اللّغة ، والصيغة النّحويّة يمثّلها النظام النحويّ للّغة. ويبقى جانبٌ ثالثٌ تَكْمُنُ فيه

---

(١) دلائل الإعجاز : ٤١١، ٤١٢ .

(٢) النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ١٠٢ .

الرسالة التي يراد إبلاغها ، وهذا الجانب يتمثل في (الاختيار) الذي يقوم به المتكلم بين الجانبين المعروفين لكلٍّ من المتكلم والمستمع))[١] .

ويمكن القول إنَّ كلام الدكتور محمد حماسة هذا يكشف عن المستويات الدلاليّة عند عبد القاهر ، إذ إنّ دلالة الجملة تتحدد بوجود ثلاثة مستويات هي :

١- المستوى الوضعيّ الذي يرتكز على دراسة دلالة الألفاظ معجميّاً .

٢- المستوى التركيبيّ الذي يرتكز على بحث الألفاظ في التراكيب ، ودور التركيب في إضفاء معنًى جديدٍ للكلمة عندما تتفاعل مع الوظائف النحوية المشغولة بكلماتٍ أخرى .

٣- المستوى الصوتيّ ((إذا نظرنا إلى أنّ الألفاظ أدلّةٌ على المعاني))[٢] . فالمستوى الصوتيّ هنا يمثل وسيلة الدلالة في عمليّة الخطاب ، أي إنّ المتكلم ينقل معانيَ الجمل المتفاعلة من الوظائف النحوية والمفردات ، أو الألفاظ التي تشغل هذه الوظائف عن طريق تجسيدها في أصوات لغويّةٍ دالّة[٣] .

ولا تعني الإشارة إلى سيبويه وعبد القاهر الجرجانيّ أنّ الدكتور محمد حماسة قد اقتصر على آرائهما في بحث الدلالة النحوية ، فقد استند في ذلك إلى آراء علماء آخرين وُجِدتْ لديهم إشاراتٌ دقيقةٌ في هذا الصدد ، كابن جني ويحيى بن حمزة العلوي (ت٧٤٩هـ)[٤] ، وإنّما اقتصرتُ على سيبويه وعبد القاهر لأنّه عوّل عليهما كثيراً ، بل لعلّي لا أكون مبالغاً إذا قلتُ إنّ فكرة المعنى النحويّ الدلاليّ مستوحاة من أفكارهما ، وعمل الدكتور محمد حماسة يكمن في ترتيب هذه الأفكار وإعادة صياغتها بحيث تنبثق عنها نظريةٌ متكاملة، وهذا ما أشار إليه الدكتور محمد حماسة أكثر من مرة .

---

[١] النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ١٠٢ .

[٢] المستويات الدلالية في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجانيّ: ٢١٩ .

[٣] ينظر: المستويات الدلاليّة في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجانيّ: ٢١٨- ٢١٩ .

[٤] ينظر النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدلاليّ: ٩٥- ١٠٩ .

المبحث الثاني
العنصر الدلاليّ في بعض الظواهر النحويّة

بيّن الدكتور محمد حماسة أنّ هناك أربعة محاور ترتكز عليها الجملة التي تُعَدُّ صحيحةً نحويّاً ودلاليّاً [١] . وقد كان جهده مركّزاً على المحور الثالث الذي يتناول التفاعل بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة ، ومن ثَمّ يتكوّن المعنى النحويّ الدلاليّ .

و بيّن أنّ محاولته في تعرُّف الجانب الدلاليّ في النحو ستكون من خلال جديلتين مضفورتَين [٢] .

وقد كان الحديث في المبحث الأول منصبّاً على الجديلة الأولى، وهي مناقشة الجانب الدلاليّ المتفاعل بين الوظائف النحويّة والمفردات ، أما الجديلة الثانية من هاتين الجديلتين المضفورتين فهي الوقوف عند دور الجانب الدلاليّ في بعض الظواهر النحوية ، مع مراعاة أن الجانب الدلاليّ هنا واسعٌ متعدد الروافد .

وسَعَة الجانب الدلاليّ وتعدُّد روافده متأتِّيان من أنَّ الظواهر النحوية التي تَمُدُّ العنصرَ الدلاليّ كثيرةٌ ومتنوعة ، يتعلّق بعضها بسياق النص اللغويّ، ويتعلّق بعضها الآخر بسياق الموقف [٣] . يقول الدكتور محمد حماسة، : ((ولا يمكن بحالٍ نُكرانَ تأثير دلالة سياق النّصّ اللغويّ ، وسياق الموقف الملابس له على العناصر النحويّة من حيث الذكر والحذف ، والتقديم والتأخير ، والتعريف والتنكير، وغير ذلك مما دَرَسَه ما يعرف بعلم المعاني؛ إذ يَدرسُ أحوال الإسناد الخبريّ وأحوال المسند إليه وأحوال المسند، وأحوال متعلقات الفعل، والقصر والفصل والوصل، والخبر والإنشاء ،

---

[١] ينظر: النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ٥٢، وينظر :٢٥٤ من الرسالة .

[٢] ينظر النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي : ٥٧ .

[٣] ينظر: علم الدلالة: ٧١ .

والإيجاز والإطناب والمساواة . وهذه وإن كانت مباحثَ نحويّةً صِرْفةً لن أتعرّض لها هنا ؛ لأنّ ما أعنيه بالعنصر الدلاليّ في الظواهر النحوية أضيق مجالاً من هذه المباحث))[1] .

فإذا كان ما يعنيه بالعنصر الدلالي في الظواهر النحوية أضيق مجالاً من مباحث علم المعاني ، فما الذي يعنيه الدكتور محمد حماسة به؟

الواقع أن ما يعنيه الدكتور محمد حماسة بالعنصر الدلاليّ في الظواهر النحوية، هو دور بعض الظواهر الدلاليّة في بيان الوظائف النحوية في الجملة، والوصول إلى معرفة المعنى الدقيق من الجملة؛ إذ إنّ بعض الجمل لا يمكن تحديد المراد منها عن طريق التفاعل بين البنى النحويّة والمفردات اللغوية الذي ينتج ما سماه الدكتور محمد حماسة: (المعنى النحويّ الدلاليّ) ، فحينئذٍ يُستعان بظواهرَ دلاليةٍ أخرى لمعرفة المعنى الدقيق، يرجع بعضها إلى سياق الموقف أو المقام، وهو ما يحيط بالكلام من ظروفٍ وملابساتٍ ، ويرجع بعضها إلى السياق اللغويّ.

وهنا يشير الدكتور محمد حماسة إلى اتجاهٍ لغويٍّ يُعنَى بالجانب الاجتماعي لِلّغة، ويعمل أصحابه للإجابة عن السؤال: كيف تعمل اللغة في المجتمعات المختلفة؟ وما دور التشكيل الاجتماعيّ والمتغيّرات الاجتماعيّة كطبقة المتكلم وطبيعة الموقف الذي يتكلم فيه؟[2]

وإشارة الدكتور محمد حماسة إلى أهميّة (المقام) يدلّ على عدم تقيّده بالمنهج التوليديّ التحويليّ الذي لا يحفل بالسياق ، وعدم اهتمام التحويليين بالسياق أو المقام يمثّل مأخذاً أخذه عليهم أصحاب المنهج الوظيفي، ((وبيان ذلك– عند الوظيفيّين– أنّ التحويليّين يصدرون عن وجهة نظرٍ ذاتِ امتدادٍ لديهم ، مؤدّاها أنّ الظواهر اللغويّة تتضبط ، من حيث المبدأ ، بشروطٍ نحويّةٍ خالصةٍ قابلةٍ للتشكيل على نحوٍ محكم ، وأنَّ العوامل غير النحويّة ممّا يلابس النّحو ويتداخل وإيّاه ، كمثل عقيدة

---

[1] النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ١١٣ .

[2]ينظر النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ١١٥ .

المتحدِّث إزاءَ العالَم الذي يعيش فيه ، والفروق القَبْليّة، وآثار موقف الخطاب ، واستراتجيّات الحِسّ وكهذا ، لا تلعب إلا أدواراً فرعيّةً في تشكيل المستويات المتفاوتة لِأصوليّة الجملة، أو كونها مقبولة لدى أبناء اللّغة ...

أمّا الوظيفيّون فيجعلون وُكدهم أن يُظهروا أنَّ وجوهاً عريضةً من الظواهر اللغوية تحكمها في الحقيقة من حيث المبدأ عوامل غير نحويّةٍ ، وهم يستشرفون في نهاية الأمر درْسَ المعطيات اللغويّة الحقيقيّة من أجل اكتشاف العوامل المختلفة وفهرستها ، سواءٌ على مستوى الدلالة أو مستوى النحو أو مستوى مواقف الخطاب ومقاصد الاستعمال ، مما يقنّن ما يظهر على السطح الخارجي أنّه معطياتٌ لغويّةٌ فوضى))[1] .

ولا أريد بهذه الإشارة أن أقول إنّ الدكتور محمد حماسة قد انحاز إلى المنهج الوظيفيّ الذي قرّر وجود مآخذَ على المنهج التحويليّ، فالدكتور محمد حماسة لا يعنيه الانسياق وراء المناهج الحديثة ومتابعتها، وليس هذا دفاعاً عنه أو إطراءً له ، ولكنّه تقريرٌ لظاهرةٍ وجدتها في المرحلة الثانية من بحثه النحويّ، وهي أنّه وجد النظرية النحويّة القديمة متكاملةً إلى حدٍّ ما، ولذلك نجده بعد إشارته الخاطفة إلى الاتّجاه الوظيفيّ يُعرِّج على سيبويه ؛ إذ يرى أنّه يلتقي مع أحدث الاتجاهات اللغويّة فقد عوّل على السياق غير اللغويّ كثيراً [2] .

ومن أمثلة اعتماد سيبويه على ما يحيط بالكلام من ظروف قوله : ((... وذلك أنّ رجلاً من إخوانِكَ ومَعْرِفَتِكَ لو أراد أنْ يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمرٍ فقال: أنا عبدُ اللهِ منطلقاً ، وهو زيدٌ منطلقاً كان محالاً ،؛ لأنّه إنّما أراد أن يُخْبِرَكَ بالانطلاق، ولم يقل: (هو) ، ولا (أنا) حتى استغنيتَ أنت عن التسمية ؛ لأنّ (هو) ، و(أنا) علامتان للمضمر ، وإنّما يُضْمِرُ إذا علم أنّك قد عرفتَ من يعني . إلّا أنّ

---

[1] الأعراف ، أو نحو اللسانيّات الاجتماعيّة في العربيّة: ١٤٨ ، وينظر : نظريّة النحو العربيّ في ضوء مناهج النظر اللغويّ الحديث ٨٢– ٨٣ .

[2] ينظر: النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدلاليّ: ١١٥، وينظر أيضاً : نظريّة النحو العربيّ في ضوء مناهج النظر اللغويّ الحديث: ٨٨– ٩٦ .

رجلاً لو كان خلف حائطٍ ، أو في موضعٍ تجهَلُهُ فيه فقلتَ : من أنت؟ فقال أنا عبدُ اللهِ منطلقاً في حاجتِكَ كان حَسَناً))[١] .

هذا فيما يتعلق بالسياق غير اللغوي أو المقام ، ولم يُغفلُ الدكتور محمد حماسة الوقوف عند (السياق اللّغويّ) الذي يعتمد على عناصرَ لغويّةٍ تتبع من النّصّ نفسه يكون في جملةٍ سابقةٍ أو لاحقةٍ أو في الجملة نفسها ، فهذا النوع من السياق قد يحوّل مدلول عنصرٍ آخر إلى دلالةٍ غيرِ الدلالة المعروفةِ له [٢] ، كما في قوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [٣] ، إذ تُعدّ جملة (فلا تستعجلوه) قرينةٌ لغويّةٌ سياقيّةٌ تصرف الفعل (أتى) عن دلالته على المضيّ إلى دلالته على المستقبل ، ((وصَرْفُ الفعل عن دلالته يصرف الفاعل (أمْرُ اللهِ) بدوره عن دلالته ، أو بعبارةٍ أخرى يحدّد دلالتَه؛ لأنّ العناصر المكوّنة للجملة لن تبقى بدون تغيير إذا صُرِفَ عنصرٌ منها عن دلالته بقرينةٍ ما))[٤] .

وممّا يدل على أنّ الفاعل في هذه الآية قد صُرِفَ عن دلالته الأولى ، أنّه ورد في سياق آياتٍ أخرياتٍ بمعنًى مختلف ، منها على سبيل المثال قوله تعالى حكايةً عن نوحٍ وابنِهِ: ﴿قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ﴾[٥] .

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[٦] .

---

[١] الكتاب: ٢/٨٠– ٨١ .

[٢] ينظر النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ١١٦ ،

[٣] سورة النحل، الآية: ١ .

[٤] النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ١١٧ .

[٥] سورة هود الآية: ٤٣ .

[٦] سورة الحُجُرات، الآية: ٩ .

والتنغيمُ – وهو ظاهرةٌ صوتيّةٌ– من العناصر الدلاليّة التي يُلتَجأ إليها أحياناً لتفسير الجملة تفسيراً صحيحاً ، إذ يقوم بتحديد نوع الجملة من حيث الإنشاء والخبر، فهناك نغمةٌ خاصّةٌ للاستفهام يُحِسّ بها السامع ويُدركها ، وهي تختلف عن نغمة الخبر [١] .

ويقرر الدكتور محمد حماسة أن التنغيم هو المسؤول في كثيرٍ من الأحيان عن تحديد عناصر الجملة المكوَّنة ، وأعطى لذلك مثالاً هو : أولئك الرجال المناضلون ؛ إذ يمكن أن يكون (أولئك الرجال) معاً عنصراً واحداً (مبتدأ+بدل) ويكون (المناضلون) هو الخبر، وقد يكون (أولئك) مبتدأ ، و(الرجال) خبره، و(المناضلون) نعتٌ للخبر [٢] .

ويرى الدكتور محمد حماسة أن التنغيم يساعد على ((التوزيع التحليليّ للنّصّ الواحد ، بحيث يمكن مع تنغيمٍ معيّنٍ أن يكون النَّصُّ كلُّه جملةً واحدةً ، ومع تنغيمٍ آخر يكون أكثر من جملة))[٣] .

وقد اتخذ الدكتور من قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾[٤] مثالاً لبيان أثر التنغيم في تعدُّد أوجه إعرابها وتحليلها ، وذكر صوراً مختلفةً ، منها أن يكون (ذلك الكتاب) مبتدأ + بدل ، ولا ريب فيه هدى للمتقين : خبره.

ويمكن أن يكون (ذلك الكتاب لا ريب) مبتدأ ، و(فيه هدًى للمتقين) خبره، وغير ذلك من الصور التي بلغت عشرَ صورٍ [٥] .

والواقع أنَّ الذي أدّى إلى هذا التنوع ليس هو التنغيم الذي هو ((رفع الصوت وخفضه بحسب المعنى أثناء الكلام))[٦] . ولكنّه ما أطلق عليه الدكتور كمال بشر:

---

[١] ينظر: النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ١١٧ .

[٢] ينظر: النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ١١٧– ١١٨ .

[٣] النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ١١٩ .

[٤] سورة البقرة الآية: ٢ .

[٥] ينظر: النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ١١٩– ١٢٢ .

[٦] مقالات في اللغة والأدب: ٣٣٣/١ .

(الفواصل الصوتية) ، أو ما يمكن أن يشار إليه بالوَقَفَات والسَّكَنات ، وقد بين دور هذه الفواصل من خلال تحليل الآية نفسها التي حللها الدكتور محمد حماسة [١] .

والنَّبْرُ كذلك يؤدي وظيفةً دلاليةً في الجملة ، وهو عنصرٌ صوتي يقع على بعض مقاطع الكلمة الواحدة [٢] . ويُعرَّف في الدرس الصوتيّ الحديث بأنّه ((الضغط على مقطعٍ معينٍ بزيادة العلوّ الموسيقيّ ، أو التوتّر، أو المدة، أو عدد هذه العناصر معاً ، بالنسبة إلى عناصر المقاطع المجاورة ذاتها))[٣] .

وإذا كان بعض اللغويّين المحدثين قد ذهب إلى أنّ اللغويّين العرب لم يتنبّهوا إلى ظاهرة النَّبْر . كالدكتور أحمد مختار عمر إذ قال : ((وليس عندنا أيُّ دليلٍ ماديّ يبيّن كيف كان العرب الأقدمون يَنْبُرُونَ كلماتِهم ؛ لأنّ اللّغويّين القدماء لم يهتمّوا بتسجيل هذه الظاهرة ، وربما لم تُلفتْ نظرَهم ؛ لعدم تَدَخُّلِها في تغيير المعنى، أو ربّما تنبّهوا إليها ولكنّهم فسروها بطريقةٍ أخرى))[٤] .

وذهب المستشرق الألمانيّ برجشتراسر إلى أبعد من هذا إذ قال : ((وممّا يتضح من اللّغة العربيّة نفسها، ومن وزن شعرها، أنَّ الضغط لم يوجد فيها أو لم يَكد يوجد))[٥].

وكان المستشرق الفرنسيّ هنري فليش أكثر صراحةً حين قال: ((نَبْرُ الكلمة فكرةٌ كانت مجهولةً تماماً لدى النّحاة العرب ، بل لم نجد له اسماً في سائر مصطلحاتهم تلك التي كانت بالرغم من ذلك وافرةً غزيرةً))[٦] .

إذا كان هذا رأي بعض اللغويّين المحدثين ، فإن الدكتور محمد حماسة يرى أنّ القدماء أشاروا إلى الدور الذي يقوم به النّبْر، وإن لم يُحدّدوا مصطلحه بل عرفوه

---

[١] ينظر: التفكير اللغويّ بين القديم والجديد: ٢٩٠– ٢٩٢ .

[٢] ينظر: النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ١٢٣ .

[٣] دروس في علم أصوات العربيّة: ١٩٤ ، وينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ٢٤٩ .

[٤] دراسة الصوت اللغوي: ٣٥٨ .

[٥] التطور النحويّ لِلّغة العربيّة: ٧٢ .

[٦] العربية الفصحى، نحوَ بناء لغوي جديد : ٤٩، وينظر في هذه الآراء : المدخل إلى علم أصوات العربية : ٢٥١– ٢٥٣ .

بالوظيفة [١] . وقد أورد في هذا المجال نصّاً لابن جني بيّنَ فيه أهميّة (النبر) بمفهومه الحديث ، وهو الضغط على مقطعٍ معين ، إذ إنّه يقوم مقام إحدى الوظائف النحوية المحذوفة وهي الصفة ، يقول ابن جني: ((وقد حُذِفتْ الصفةُ ودلَّتِ الحالُ عليها ، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : سِيرَ عليه ليلٌ ، وهم يريدون : ليلٌ طويل . وكأنَّ هذا إنّما حُذِفتْ فيه الصفة لِما دلّ من الحال على موضعها ، وذلك أنّك تَحُسُّ في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل أو نحو ذلك .

وأنت تحسُّ هذا من نفسك إذا تأملتَه ، وذلك أن تكون في مدح إنسانٍ والثناء عليه فتقول: كان واللهِ رجلاً ! فتزيد في قوة اللّفظ بـ (الله) هذه الكلمة ، وتتمكّن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها ، أي: رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك .

وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنساناً! وتُمكِّنُ الصوتَ بإنسان وتفخمه ، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنساناً سَمْحاً أو جواداً أو نحو ذلك .

وكذلك إن ذممتَه ووصفته بالضيق قلت : سألناه وكان إنساناً ! وتَزْوي وجهك وتُقَطِّبُهُ ، فيغني ذلك عن قولك: إنساناً لئيماً أو لَحِزاً [٢] او مُبَخَّلاً أو نحو ذلك)) [٣] .

ورأى الدكتور محمد حماسة أنّ العنصر الدلاليَّ يلعب دوراً بارزاً في تحقق بعض الوظائف النحويّة ، وذلك إذ يدخل في شروطها شرطٌ دلاليّ ، منها:

١- التمييز، يشترط فيه أن يكون بمعنى (من) ، قال ابن مالك في تعريفه [٤]:

اسمٌ بمعنى (مِنْ) مُبينٌ نكرة يُنصَبُ تمييزاً بما قَد فسَّره

قال الصبّان : ((قوله بمعنى (من) ، أي معناها الشائع استعمالها فيه ، كالبيان والابتداء ، والتبعيض، كما يتبادر من إضافة المعنى إليها، فلا يَرِدُ أنّها تكون

---

[١] ينظر: النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ١٢٣ .

[٢] اللَّحِز : البخيل الضيّق الصّدر : ينظر: القاموس المحيط –مادة (لحز)– :٥٢٣ .

[٣] الخصائص : ٢/٣٧٠ ، ٣٧١ .

[٤] ألفية ابن مالك: ٢٥ .

بمعنى (في) ، فلا تخرج الحال بهذا القيد ، بل بقوله: مبين ، والمراد بكونه بمعنى (من) أنّه يفيد معناها لا أنّها مقدّرة في نظم الكلام ؛ إذْ قد لا يصلح لتقديرها))[1].

٢- الظّرف، يُشترط فيه أن يكون بمعنى (في) باطّراد [2] . ولذلك قد يخرج بعض أسماء الزمان والمكان عن مسمى الظرفية إذ لم يتضمّنا معنى (في) ، كما في قوله تعالى : ﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُوا يَمْكُرُونَ﴾[4] .

إذْ إنّ (يوم) و(حيث) على الرّغم من إنّهما من أسماء الزمان والمكان فإنّهما ليسا ظرفَين، لأنّهما في هاتين الآيتين ليسا على معنى (في) ، إذْ ((ليس المرادُ أنَّ الخوف واقعٌ في ذلك اليوم ، والعلم واقعٌ في ذلك المكان ، وإنّما المراد أنّهم يخافون نفسَ اليوم ، وأنَّ الله تعالى يعلم نفسَ المكان المستحقّ لوضع الرسالة ، فانتصابهما على المفعول به ؛ لأنّ الفعل واقع عليهما لا فيهما))[5] .

٣- الحال ، يُشترط أن يكون مذكوراً لبيان الهيئة [6] أو ما يُعبِّر عنه ابن مالك بأنه مفهم في حال إذ يقول [7] .

الحالُ وَصفٌ فَضْلةٌ مُنْتَصِبُ   مُفْهِمُ في حالٍ كفرداً أذهبُ

وهذا الشرط الدلاليّ هو الذي يميّز الحال من غيرها من الوظائف التي تشترك معه في الإعراب ، كالنّعت المنصوب المنكّر مثل : رأيتُ رجلاً راكباً [1].

---

[1] حاشية الصبان على شرح الأشمونيّ : ٢٨٨/٢ .

[2] ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤٨٨/١، وشرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك ١٩١/٢ .

[3] سورة النور، الآية: ٣٧ .

[4] سورة الأنعام، الآية: ١٢٤ .

[5] شرح التصريح على التوضيح : ٥١٩/١ .

[6] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٧/٢ .

[7] ألفيّة ابن مالك: ٢٤ .

٤- الإضافة ، وهي تتنوع بتنوع دلالاتها ، فقد تكون معنويّةً إذا أفادت التعريف أو التخصيص وذلك إذا كان المضاف إليه غير صفةٍ مضافةً إلى معمولها ، وتكون بمعنى (اللام) أو (من) أو (في)[٢] .

وقد تكون لفظيّةً وذلك إذا كان المضاف وصفاً مضافاً إلى معموله ، وهو كلُّ اسمِ فاعلٍ أو مفعول ، وهذه والإضافة لا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً ولا تفيد إلا التخفيف[٣].

هذا هو المعروف من شأن نوعَي الإضافة والفرق بينهما ، ويبدو أنّ الدكتور محمد حماسة قد تابع القدماء في التفريق بين النوعين ، فالإضافة المعنويّة أو المحضة هي التي تفيد معنى ، أمّا الإضافة اللفظية فلا فائدةَ معنويّة لها ، ولا تفيد إلّا التخفيف في اللّفظ . وأورد معاني الإضافة المحضة (المعنوية) على الصورة التي وردت في كتب النّحو القديمة .

والواقع أنّ لكلِّ نوعٍ من نوعَي الإضافة غرضاً يؤديه ومعنًى يفيده ، وقد بيّن الدكتور فاضل السامرائيّ ذلك وذكر أدلّةً مختلفة لما يفيده كلٌّ من نوعَي الإضافة .

فالإضافة المحضة ليست عنده على تقدير حرف جرٍّ ((فهي أعمُّ من أن تكون بمعنى حرفٍ))[٤] واستدلّ على ذلك بجملة أدلة منها:

أ- امتناع إظهار الحرف المقدَّر في قسم من التعبيرات مثل: جئت مع خالدٍ، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾[٥] وقوله تعالى: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[٦] .

---

[١] ينظر: النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدلاليّ ١٢٧ .

[٢] ينظر : شرح الرضي على الكافية: ٢/٢٠٦، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/٤٣ .

[٣] ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٢/٢١٨، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/٤٥، ٤٦ .

[٤] معاني النحو : ٣/١١٣ .

[٥] سورة النحل، الآية ٦ .

[٦] سورة ق، الآية ٣٥ .

ب- إضافة اسم التفضيل في الغالب لا تفيد معنى حرفٍ ولا تدلّ عليه ، كقوله تعالى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾[١] .

ج-وممّا يدلّ على أنَّ الإضافة المحضة ليست على تقدير حرفٍ أنّنا نجد التقدير أحياناً على غير ما ذهب إليه النحاة . وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾[٢] ؛ إذ ذهب بعض النحويّين إلى أنّ الإضافة في (حذر الموت) على تقدير اللام ، وتقدير (من) أرجح من (اللام) ، أي حذراً من الموت، وهم إنما يقدّرون (اللام) لأنّ المضاف إليه ليس جنساً للمضاف[٣] .

د- إنَّ المعنى يتغير عند التقدير فتصبح المعرفةُ نكرةً . فلو عدَّتْ هذه الجملة (هذه دار محمدٍ) ، باللام لكان التقدير هذه دارٌ لمحمد ، والأولى معرفةٌ والثانية نكرة ، ومثله قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ وَحَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنْكِيلًا﴾ [٤] .

فالإضافة في (نفسك) لا تساوي (نفساً لك) ؛ إذ يقتضي أنّ له أكثر من نفسٍ.

هـ- إنّ إضافة الشيء إلى الشيء قد تكون بأدنى ملابسة ، وهي أعمّ من أن تكون بمعنى حرف جرّ . قال ابن يعيش : ((ويضاف الشيء على الشيء بأدنى ملابسةٍ نحو قولك: (لَقِيتُه في طريقي) ، أضفتَ الطريق إليك لمجرد مرورك

---

[١] سورة غافر، الآية ٤٦ .
[٢] سورة البقرة، الآية ١٩ .
[٣] ينظر : شرح الرضيّ على الكافية :٢٠٦/٢، ٢٠٧ .
[٤] سورة النساء ، الآية ٨٤ .

فيه، ومثله قول أحد حامِلَي الخَشَبة: (خُذْ طرَفَك) ، أضاف الظرف إليه، لملابسته إيّاه في حال الحمل))[1] .

وإنّما استطردتُ في ذكر هذا لأبيّن أنّ ما ذكره الدكتور محمد حماسة – متابعاً في ذلك النحويّين القدماء– من أنّ الإضافة المحضة أو المعنويّة تكون على معنى حروف الجرّ ، قولٌ تنقصه الدقّة ، لِما ذكرتُ من الأدلّة التي أوردها الدكتور فاضل السامرائيّ .

٥– **المصدر المضاف** ، قد يكون مضافاً إلى فاعله في المعنى ، أو إلى مفعوله في المعنى ، ويتحدّد هذا المعنى بقرينةٍ قد تكون خارجةً عن النّص مُستَمَدّةً من الظروف والملابسات التي تحيط بالكلام ، كما في جملة (ضَرْبُ اللّصِّ شديدٌ) ، فلا يُعرف أكان اللصُّ ضارباً فيكون المصدر مضافاً إلى فاعله ، أم أنّ اللصّ مضروبٌ فيكون المصدر مضافاً إلى مفعوله في المعنى .

أمّا في جملة (ضرْبُ الشرطيِّ اللصَّ شديدٌ) فإنّ ذكر المفعول به دليلٌ على أنّ المصدر مضافٌ إلى الفاعل في المعنى ، فالذي يحدّد نوع الوظيفة المضاف إليها المصدر هو المعنى، وهناك شواهد يظهر فيها أثر المعنى في تحديد نوع المضاف إليه ، مثل قول لبيد [2]:

حتّى تَهجَّر في الرَّواحِ وَهَاجَها   طَلَبَ المعقِّبِ حَقَّه المَظْلومُ

فالمُعِقِّب فاعل في المعنى؛ لأنَّه يأتي عقب غريمه ، فهذه قرينةٌ معنويّة دلَّت على نوع المضاف إليه ، ورَفْعُ كلمة (المظلوم) دليل آخر على ذلك ؛ إذ إنّه نعْتٌ لـ(المُعقِّب) .

٦– اسم الفاعل إذا لم يكن صلةً لـ(ألْ) يُشترط– بجانب شروطٍ أخرى – أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، لكي يعمل عمل فعله ، وكذلك اسم المفعول [3].

---

[1] شرح المفصل ١٦٤/٢، وينظر: معاني النحو ١١٣/٣– ١١٨ .

[2] ديوان لبيد بن ربيعة العامري : ١٥٥.

[3] ينظر: شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك : ٣٤٣/٢.

٧-الواو التي يُنصب بعدها الاسم على أنّه مفعول معه ، ويُنصب بعدها الفعل المضارع بـ(أنْ) مضمرة ، يشترط أن تكون بمعنى (مع) وتسمى لذلك واو المعية[١].

٨-(أو) التي يُنصب بعدها الفعل المضارع ، يُشترط أن تكون بمعنى (إلى) مثل قول الشاعر [٢] :

لاستسهلنّ الصَّعْبَ أو أدرِكَ المُنى   فما انْقادتِ الآمالُ إلا لصابرِ

أو بمعنى (إلّا) كقول زياد الأعجم [٣] :

وكنتُ إذا غمزتُ قناةَ قومٍ   كسرتُ كعوبهَا أو تستقيما

٩-اشترط النحويّون في صيغة (فَعِيل) التي يستوي فيها المذكر والمؤنث أن تكون بمعنى (مفعول) ، وهو شرط دلاليّ لإفادة معان زائدة على المعنى الأصليّ .

وكذلك يُشترط في صيغة (فَعُولٍ) التي يستوي فيها المذكور والمؤنث أن تكون بمعنى (فاعل)[٤] .

١٠- معاملة بعض الأسماء معاملة الشرط لأنها تؤدي معنى الجزاء [٥] فتدخل الفاء في الخبر مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [٦] . وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ

---

[١] ينظر: شرح التسهيل ٢٤٧/٢ .

[٢] البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل :٨/٤ وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب :٣١٨ .

[٣] شعر زياد الأعجم : ١٠١ .

[٤] ينظر : الكتاب :١/ ١١٧ .

[٥] ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة :٤٣/١-٤٩ .

[٦] سورة الجمعة الآية ٨ .

﴿وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[١] . وقوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ﴾[٢] .

١١– جواز الابتداء بالنكرة عندما تكون – في بعض الحالات– موصوفةً بالمعنى، أو مضافةً في المعنى [٣].

١٢– عندما يكون الخبر هو المبتدأ في المعنى لايحتاج إلى رابطٍ يربطه بالمبتدأ[٤].

١٣– التزام النصب على المفعول به إذا كان هناك مانع معنويّ [٥] .

وغرض الدكتور محمّد حماسة من عرض هذه المسائل النحويّة الجزئية تأكيد وجود العنصر الدلاليّ لتحقيقها، مما يدلّ على تلاحم الدلالة مع النّحو واتصالهما وكأنهما مستوى من اللغة لا يمكن الفصل بينهما نهائياً حتى وإن كان ذلك لأغراض الدراسة .

ولم يقف الأمر عند استقراء بعض المسائل النحويّة الجزئية التي يدخل فيها العنصر الدلاليّ بوصفه شرطاً أساسيّاً لتحقُّقها كما رأينا ذلك في النقاط السابقة ، بل أشار الدكتور محمّد حماسة إلى أنّ العنصر الدلاليّ يقوم بدور بارز في عدد من الظواهر النحويّة ، منها ظاهرة الحذف ، واختيار وجه نحويّ معيّن ، وفي حريّة الرتبة ، وفي تصنيف بعض الكلمات ، وفي الحمل على المعنى .

وبَحْثُ الدكتور محمّد حماسة هذه القضايا لا يخرج في معظمه عمَّا ورد في كتب النحو القديمة، وقد فَصَّل القول فيهما ليبرّز الجانب الدلاليّ وأهميته في تناول الموضوعات النحويّة.

---

[١] سورة البقرة الآية ٢٧٤ .

[٢] سورة النحل، الآية ٥٣ .

[٣] ينظر: شرح التسهيل: ١/٢٨٩–٢٩٦ ، والمقرّب : ٨٨.

[٤] ينظر: شرح الرضيّ على الكافية ١/٢٣٨، وشرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك : ١/٢٠٢–٢٠٣ .

[٥] ينظر في هذه المواضع : النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدلاليّ: ١٢٦–١٣٠.

أ – في الحذف :

تناول الدكتور محمّد حماسة ظاهرة الحذف من عدّة أوجُهٍ ، وقد رأينا في الفصل السابق أنّ الدكتور محمّد حماسة قد عَدَّ هذه الظاهرة من مظاهر البنية الأساسيّة في النّحو العربيّ ، فالحذفُ – ولاسيَّما الحذف الواجب– من الوسائل التأويلية التي يلجأ إليها النحويّون لإكمال عنصري الجملة الإسناديَّينِ إذا فُقِد أحدهما في (بناء الجملة) وهو الواقع الحيّ المنطوق[1] .

أمّا في مجال بحث الدلالة النحويّة ، فقد تناول هذه الظّاهرة على أنّها ممّا يقوم فيها الجانب الدلاليّ بدورٍ بارزٍ ، فقد تدفع دلالة السياق المتكلّم في كثير من الأحيان إلى أن يختصر فيحذف بعض عناصر الجملة، ويقرّر الدكتور محمّد حماسة أنّ مقولة الحذف تكون على ضربين: ((أحدهما ما يكون بالتّوسُّع في إيقاع العلاقات النحويّة... ويسمّي سيبويه هذا النوع (اتساع الكلام) ،
وثانيهما: ما يكون بحذف بعض عناصر الجملة اكتفاءً ببعضها الآخر))[2] .

ففي ظاهرة اتّساع الكلام يُلتجأ إلى القول بالحذف لتصحيح العلاقات الدلاليّة المتفاعلة بين الوظائف النحويّة والمفردات المختارة ، ففي قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾[3]، نجد أنّ جهة وقوع الفعل وهي المفعول به موجودةٌ في ظاهر الجملة المنطوق من الناحية النحويّة ، ولكن حدث تصادمٌ في مستوى التفاعل بين الوظائف النحويّة والمفردات التي تشغلها ، وهنا يلجأ سيبويه إلى القول بأنّ المفعول الحقيقيّ في هذه الآية محذوف ، وأنّ الفعل عمل في القرية اختصاراً واتساعاً في الكلام ، والمفعول الحقيقيّ هو أهلُ القرية [4].

يقول الدكتور محمّد حماسة بعد إيراد شواهد على ظاهرة الاتّساع من كتاب سيبويه غير الآية المذكورة: ((وقد أدّى فَهْمُ العلاقات بين هذه المفردات إلى التّصرُّف

[1] ينظر : بناء الجملة العربيّة : ٢٥٦ .

[2] النّحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدلاليّ : ١٣٠.

[3] سورة يوسف ، الآية ٨٢ .

[4] ينظر: الكتاب : ٢١٢/١ .

الذي سمّاه سيبويه اتساعاً واختصاراً وإيجازاً ، فالاختصار والإيجاز هنا بعدم ذكر المفردات التي بها يصحُّ إجراء هذه العلاقات ، وأمّا الاتساع فهو إيقاع العلاقات النحويّة التي كان يجب أن تقع بين الكلمات المذكورة والكلمات المحذوفة على الكلمات التي وقعت عليها))[١] .

وقد توسَّع الدكتور محمّد حماسة في ذكر أمثلةٍ على الاتساع من النصوص الفصيحة كالقرآن الكريم والشعر ، مردّداً في ذلك عبارات القدماء في تحليلها ، و مُضْفياً عليها في الوقت نفسه بعض المفاهيم الحديثة من النظريّة التوليديّة التحويليّة؛ إذ إنّ تفسير الكلام المنطوق في هذه الأمثلة يكون عن طريق اللّجوء إلى البنية العميقة له [٢] .

ب – في اختيار وجهٍ نحويٍّ معيَّن :

يقرّر الدكتور محمّد حماسة أنّ العنصر الدلاليّ هو الذي يحتّم اختيار وجه معيّن من أوجه العلاقة النحويّة [٣] ، ففي جملة مات زيدٌ وطلوعَ الشمس، يمتنع أن يكون الواو للعطف، وأنَّ (طلوع الشمس) لايصلح أن يكون معطوفاً على زيدٍ، وهذا الحكم متأتٍّ من جهة المعنى الذي يؤدّيه بناء الجملة المنطوق ، فالعنصر الدلاليّ يتحكّم بصورة أساسيّةٍ في اختيار الوجه النحويّ المعيّن .

ج – في حرّيّة الرتبة :

تُعدّ اللغة العربيّة من اللُّغات الحُرَّة الرّتبة [٤] اعتماداً على وسائل معيّنة تساعد على تعيين رتبة الكلمة في الجملة وإن جاءت في غير رتبتها الأصليّة ، ومن أبْرز هذه الوسائل ظاهرة الإعراب . وعندما يختفي الإعراب في بعض الكلمات كالمبنيّات مثلاً أو الأسماء المقصورة والمنقوصة في بعض الحالات ، تكوّن الرتبة ملتزمةً كما في : ضرب موسى عيسى ، وهنا يتدخّل العنصر الدلاليّ فيجعل الرتبةَ

---

[١] النّحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدلاليّ : ١٣٢.

[٢] ينظر: النّحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدّلاليّ : ١٣٠–١٣٦.

[٣] ينظر: النّحو والدّلالة مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدلاليّ : ١٣٦.

[٤] ينظر : نظام الرّتبة في نظريّة النحو العربيّ : ٣١.

حرَّةً في بعض الحالات وهو ما يعبّر عنه بالقرينة المعنويّة، وقد عبَّر عن هذا ابن جنّي بقوله: ((فإن كانت هناك دلالة أخرى من قِبَل المعنى ، وقع التصرُّف فيه بالتقديم والتأخير ، نحو: أكل يحيى كُمّثرى ، لك أنْ تُقدِّم وأنْ توخِّر كيف شئتَ))[١] .

د – في تصنيف بعض الكلمات :

يتدخّل العنصر الدلاليّ كذلك في تصنيف بعض الكلمات بأنّها أسماءٌ معارف أو نكرات، وذلك عن طريق الحكم على مساويها في الدلالة [٢] ، وقد مثّل الدكتور محمّد حماسة لذلك بـ(مَنْ)، و(ما) الشرطيّتين أوالاستفهاميّتين اللّتين عُدَّتا ((اسمَيْنِ منكَّرَيْنِ ؛ لأنّ دلالة (مَنْ) هي (إنسان+ استفهام) عندما تكونُ اسمَ استفهام ، أو (إنسان + شرط) عندما تكون اسمَ شرطٍ ، ودلالة (ما) هي (شيء+ استفهام) عندما تكون اسم استفهام ، أو (شيء+ شرط) عندما تكونُ اسمَ شرطٍ))[٣].

فالعنصر الدلاليّ هو الذي جعل هذه الأسماء وغيرها من النكرات ، على الرّغم من أنّها لا تقبل العلامة التي حُدِّدت للنّكرة ، ولذلك نصُّوا في تعريف النكرة على أنّها ما يقبل (أل) وتُؤثِّر فيه التعريف ، أو ما يقع موقع ما يقبل (أل) وتُؤثِّر فيه التعريف ، وهذا ما عبّر عنه ابن مالك بقوله [٤] :

نكَرةٌ قابِلُ (ألْ) مؤثِّراً   أو واقعٌ مَوقِعَ ما قد ذُكِرا

أي إنّ هذه الأسماء نكراتٌ لتنكُّرِ ما يساويها في الدلالة.

ويشير الدكتور محمّد حماسة بعد تقرير هذه الفكرة إلى فكرةٍ أخرى تتعلّق بها ، ولها مساسٌ أيضاً بأثر العنصر الدلاليّ في الظواهر النّحويّة ، وذلك أنّ بعض الجمل اسميّةٌ في الظّاهر فعليّةٌ في الحقيقة ، وقد استحسن في ذلك الرأي الذي نسبه

---

[١] الخصائص: ٣٥/١.

[٢] ينظر: النّحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدلاليّ : ١٤١-١٤٢.

[٣] النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدلاليّ : ١٤٢.

[٤] ألفيّة ابن مالك : ٦.

إلـى الصـبّان ، (مـع أنّ الصـبّان نقلـه عـن البـدر الـدمامينيّ)[1]، وعـدّه قفـزةً فكريّـةً مضيئة[2]، ذلك أنّ مفهوم التحويل ظهر فيه ظهوراً بيّناً [3] .

يقول الصبّان ناقلاً عن الدمامينيّ : ((... وأجاب بأنّ جملة (مَنْ قامَ)؟ اسميّةٌ في الصورة فعليّةٌ في الحقيقة ، وبيان ذلك أنّ قولك: مَنْ قام؟ أصله : (أقام زيدٌ أم عمرٌو، أم خالدٌ) ؟ إلى غير ذلك ، لا (أزيدٌ قام ، أم عَمرٌو أم خالدٌ)؛ لأنّ الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيّراً فيقع فيه الإبهام ، ولَمّا أُريدَ الاختصار وُضِعَتْ كلمة (مَنْ) دالة إجمالاً على تلك الذوات المُفصَّلة ، ومتضمِّنة لمعنى الاستفهام ، وبهذا التضمُّن وجَبَ تقديمها على الفعل، فصارت الجملة اسميّةً في الصورة لِعُرُوض تَقَدُّمِ ما يدُلُّ على الذّات ، فعليّةً في الحقيقة))[4].

ويرى الدكتور محمّد حماسة أنّ المحاجّة التي قدّمها الصبّان تكشف عن منهج النحويّين العرب ، وهي أشبه بمحاجّة التحويليّين في (النظريّة النموذجيّة الموسَّعة) التي تشتمل على مفهوم جديد هو الأثر [5] .

هـ- في التعريف والتنكير :

من المعروف أنّ بعض الأسماء النكرات تكتسب التعريف عن طريق إدخال (أل) عليها ، أو عن طريق إضافتها إلى معرفة ، ولكنّ العنصر الدلاليّ يتحكّم في مسألة التعريف والتنكير دون النّظر إلى العنصر الصوتيّ المتمثّل في بناء الجملة،فيُحْكَمُ على بعض الأسماء بأنّها نكراتٌ على الرغم من وجود ما يُعرّفها من حيث اللّفظ[6].

---

[1] هو محمّد بن أبي بكرٍ بن عُمَر بن أبي بكرٍ بن محمّد القُرَشيّ المخزوميّ، المالكيّ النحويّ الأديب ، من مؤلّفاته: تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب ، وشرح التّسهيل ، توفّي عام ٨٣٧هـ . ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنّحاة: ١/٦٦-٦٨ ، والوسيط في تاريخ النّحو العربيّ : ٢٢٠-٢٢٢ .

[2] ينظر: النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدلاليّ : ١٤٣.

[3] ينظر: من الأنماط التحويليّة في النّحو العربيّ :٣١ .

[4] حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ : ١/٣٠٠.

[5] ينظر: النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدلاليّ: ١٤٤-١٤٥.

[6] ينظر: النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدلاليّ : ١٤٧.

ويضرب الدكتور محمّد حماسة لذلك مثلاً بما يسمّى بالإضافة اللفظيّة أو غير المحضة ، ويشيرُ إلى أنّ تسميّة هذا النوع من الإضافة بهذا الاسم ((يوحي بأنّ هذا جانبٌ لفظيّ فقط غير معنويّ ، ومن هنا كان النّوع المقابل له يُسمَّى (إضافةً معنويّة)))[1].

فدلالة الاسم المضاف إضافة لفظيّة أنّه نكرة ، ويعامل معاملة النكرة ، وقد ظهرهذا الحكم في جملة أمورٍ يختصُّ بها الاسم المُنكَّر، منها :

١ – تدخل عليه (رُبَّ) ، وهي لا تَجرُّ إلاّ النّكرات [2]، مثل قول جرير [3] :

يا رُبَّ غابِطِنا لو كان يَطْلُبُكُمْ   لاقى مُباعَدَةً منكم وحِرْمانَا

٢– أنّه يقع حالاً، والحال لا تكون إلاّ نكرة [4] ، مثل قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ * ثَانِيَ عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَنُذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [5].

٣– أنّهُ يُنْعت به النّكرة [6]، مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ﴾ [7] .

---

[1] النّحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدلاليّ: ١٤٧.

[2] ينظر: الكتاب ٤٢٧/١، وشرح التسهيل ٢٢٨/٣.

[3] ديوان جرير : ١٦٣/١.

[4] ينظر: المقتصِد في شرح الإيضاح ٦٧٥/١ ، وشرح التسهيل ٣٢٥/٢–٣٢٧.

[5] سورة الحجّ، الآيتان : ٨–٩.

[6] ينظر: الكتاب ١٦٦/١، والأصول في النَّحو ١٢٦/١–١٢٧.

[7] سورة المائدة، الآية : ٩٥.

٤- تدخل على المضاف إليه (الإضافة اللفظيّة) (ألْ) عند إرادة تعريفه [١]، مثل قول عنترة [٢]:

الشَّاتِمَيْ عِرضي ولم أشْتِمْهُما والنّاذِرَيْنِ إذا لقَيتهُمَا دَمي

و - في الحمل على المعنى :

هذه الظّاهرة من الظّواهر التأويليّة التي يلجأ إليها النحويّون القدماء لتفسير بعض ما خرج عن المطّرد المألوف من القواعد النحويّة ، التي تتعلّق بقواعد التطابق[٣] .

وموقف الدكتور محمّد حماسة من ظاهرة (الحمل على المعنى) في هذه المرحلة مختلف عنه في المرحلة الأولى من بحثه النّحويّ ، فقد كان في تلك المرحلة رافضاً لهذه الظّاهرة [٤].

أمّا في هذه المرحلة فقد وافق النحويّين في اصطناع هذه الوسيلة التأويليّة ((لِيَجْبُروا بها كلَّ صَدْعٍ في بناء الجملة إذا لم يكن متوافقاً مع البنية الأساسيّة، وذلك بأنْ يُحمَلَ الكلام على معناه لا على لفظه))[٥] .

وشواهد الحمل على المعنى كثيرةٌ ، فقد قال ابن جنّي : ((والحمل على المعنى واسعٌ في هذه اللُّغة جِدًّا))[٦]، ومن شواهده قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾[٧] ، فقد استعمل فيه اسمَ الإشارة الخاصّ بالمذكَّر مع أَنّ المشارَ إليه مؤنَّثٌ [٨].

---

[١] ينظر: شرح التصريح على التوضيح : ١٧/٢، وشرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك: ٤٥١/٢.

[٢] شرح ديوان عنترة: ١٨٦.

[٣] ينظر: أصول التفكير النحويّ : ٣٠٢-٣١١.

[٤] ينظر: لغة الشعر، دراسة في الضَّرورة الشعريّة : ٧٩-٨٠.

[٥] النّحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدلاليّ: ١٥٢.

[٦] الخصائص ٤٢٣/٢.

[٧] سورة الأنعام ، الآية : ٧٨.

[٨] ينظر: المُحَرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٤٠٤/٣ ، والدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون : ١٤/٥ .

وقوله تعالى: ﴿قَالَ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا﴾[1]،[2] .

وبعد أن ذكر الدكتور محمّد حماسة شواهدَ كثيرةً على الحمل على المعنى قال: ((وقد كان الحملُ على المعنى وسيلةً دلاليّةً بارعةً ربطتْ بين بناء الجملة وبنيتها ، أو بين سطحها وعمقها في منهج النحاة العرب ، وكشفت عن دور المعنى أو الدلالة في التقعيد النحويّ أيّاً ما كان اتساع هذا المعنى الذي يُحمل عليه الكلام أو ضيقه ، وبذلك يُعَدُّ الحمل على المعنى وسيلةً أكثرَ شمولاً من كلِّ ما لجأ إليه النحاة في منهجهم ، مثل التقدير والتأويل والإضمار أو الحذف ؛ لأنّه وراء كلِّ هذه الوسائل المختلفة)) [3] .

---

[1] سورة الكهف ، الآية : ٩٨ .

[2] ينظر: شرح المفصَّل : ٣٧٥/٣ .

[3] النّحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدلاليّ : ١٥٨.

المبحث الثالث
فاعليّة المعنى النحويّ في النّص

للدكتور محمد حماسة اهتمامٌ خاصٌّ بتفسير النصوص الشعرية ، فقد قدم أكثر من دراسةٍ تُعنَى بتحليل قصائدَ مختلفة بعضها من الشعر العربي القديم ، وبعضها الآخر من الشعر المعاصر الذي يسمى بالشعر الحُرّ [(١)].

ولم يصرفه اهتمامه بالشعر وتحليله عن تخصُّصه في مجال الدراسة النحويّة التي أنفق فيها معظم حياته ، وبذل فيها جهداً واضحاً ، ذلك أنّه سعى إلى أن يربط بين النحو والشعر، أو بمعنى آخر: حاول- جاهداً- أن يتخذ من النحو مدخلاً لِتَفَهُّمِ الشعر، ووسيلةً لتحليله.

ولم يدّعِ الدكتور محمّد حماسة أنّه لم يُسبقْ إلى اتخاذ النحو مدخلاً لتحليل الشعر، فكثيراً ما يشير إلى جهود السابقين في هذا المجال، مثل عبد القاهر الجرجاني وغيره من النحويين الذين عُنوا بتفسير القرآن الكريم ، أو شرح الشعر القديم. يقول: ((ومن المعروف أن حيوية النحو في القديم نبعت من أنّه علم نصّيّ، وغيرُ خافٍ أنّه نشأ في حضن القرآن الكريم ، ومن أنَّ النحاة القدماء لم يُوقفِوا دراستهم على الجانب النظريّ فحسب ، بل تخطّوا ذلك إلى الجانب التطبيقيّ ، وقد اتخذوا من القرآن الكريم ، وشعر معاصريهم –أحياناً– مادّةً خصبة للتطبيق النحويّ، ومن هنا وُجِدَت في خزانة التراث عشرات الكتب لشرح القرآن وتفسيره وإعرابه، وشرح مختارات الشعر ودواوين بعض الشعراء شرحاً يقوم في جانبٍ كبيرٍ منه على فهم العلاقات النحويّة ؛ ولذلك استطاعت الدراسات النحوية القديمة أن تحيا وتتخطّى إلينا القرون والأجيال))[(٢)].

---

(١) وقد خصّص لذلك أربعة كتب وهي : اللغة وبناء الشعر، والإبداع الموازي- التحليل النصي للشعر، وظواهر نحوية في الشعر الحرّ – دراسة نصية في شعر صلاح عبد الصبور، وفتنة النص- بحوث ودراسات نصية.

(٢) اللّغة وبناء الشّعر : ١٧.

ويُلْحظُ على كثيرٍ من دراسات الدكتور محمّد حماسة النحويّة أنّها مرتبطةٌ ارتباطاً وثيقاً بجهوده في تحليل النصوص الشعريّة، وكأنّه قد وضع هذه الدراسات لتكون أداته وآلته التي سيستعملها في تحليل النصوص ، ومن ذلك فكرة المعنى النحويّ الدلاليّ التي وقفتُ عندها في المبحث الأوّل من هذا الفصل.

وقبل أن يمضي الدكتور محمّد حماسة في بيان (فاعلية المعنى النحوي في النص) أشار إلى نقطة مهمة وهي أن تجزئة النص من أجل دراسته لا تعني إغفال البقايا الأخرى منه، وهو بذلك يؤكد أن يؤخذ النص على أنّه (وَحدةٌ) متكاملة ومتماسكة، وينبغي للدارس أن لا يعمد إلى تمزيق هذه الوحدة وتشقيقها بحيث تضيع معالم النص وتختفي سماته العامة . يقول: ((إن تجزئة النص من أجل دراسته ليست تجزئةً يراد بها تحنيط هذه البقايا المجزَّأة ، لكن يراد بها أن نفهم عقليّاً حركة الأجزاء والعلاقة فيما بينها في الجسم الحيّ الذي نحبُّه ، وهو النصّ))(١).

ومن هنا أخذ على اللغويين القدماء ، والبلاغيّين منهم على وجه التحديد، أنهم اكتفوا بأبياتٍ مفردةٍ واتخذوها شواهدَ تتناقلها كتب البلاغة ، ففقدت هذه الشواهد دفءَ الموقف ؛ إذ نُسِيتْ صلة الشاهد ببقيّة أجزاء النص الذي ورد فيه(٢).

ولمّا كان عبد القاهر الجرجانيّ من أبرز من تكلم في إعجاز القرآن الكريم، وابتكر لذلك نظريّة (النّظم) ، فقد وقف الدكتور محمّد حماسة عند طريقته في تطبيق هذه النظريّة، وبيّن أن هذه التطبيقات ((لم تكن إلّا على مستوى الجملة الواحدة بوصفها وحدةً فنيةً مستقلةً تحمل كلَّ مقومات تمايزها واستقلالها))(٣).

ومع هذا لم يعترض الدكتور محمّد حماسة على هذا الضرب من التناول عندما يكون ميدان البحث هو القرآن الكريم ((على اعتبار أن كُلَّ آيةٍ فيه، بل كلّ جملةٍ منه معجزةٌ في ذاتها))(٤).

---

(١) النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلاليّ: ١٦١.

(٢) ينظر: النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلاليّ: ١٦١.

(٣) اللغة وبناء الشعر: ٢٣.

(٤) اللغة وبناء الشعر: ٢٣.

أما الشعر فلا يصلح معه اقتطاع أبياتٍ مفردةٍ من القصيدة ، يقول: ((ولكنَّ هذا التناول لا يصلح للشعر من حيث إنّنا لسنا نريد تحليل جملةٍ من القصيدة ، أو بيتٍ واحدٍ فيها، بل نريد تحليل القصيدةَ كلّها بوصفها وحدةً بنائيّة متكاملة ذات أجزاء ، كلُّ جزءٍ فيها يقوم بوظيفةٍ معيّنةٍ في تكامل هذا البناء؛ إذ إنَّ هذا يدفع إلى التساؤل المرتاب : ما الذي يدفع الشاعر إلى صوغ هذا العدد من الأبيات المستقلّة والأغراض المتنافرة في قصيدةٍ واحدة))(١).

وقد سعى الدكتور محمّد حماسة إلى إبراز (فاعليّة المعنى النحويّ) في النصّ اللغوي الحيّ، الذي يَعني به النّص الذي يراد به التأثير في الآخرين، لا النص الذي يُصنع من أجل التمثيل النحويّ لغرضٍ من أغراض التعليم (٢).

والمعنى النحويّ الدلاليّ ذو دلالةٍ واسعةٍ ، فعن طريق التفاعل بين الوظائف النحوية التجريديّة والمفردات ، يُنْتِجُ الكلام بمعناه الواسع الذي قد يكون مستقيماً حَسَناً ، أو محالاً، أو مستقيماً كذباً، أو مستقيماً قبيحاً، أو محالاً كذباً (٣).

فأنواع الكلام هذه وُجِدَتْ نتيجةَ التفاعل بين الوظائف النحوية والمفردات التي تشغلها (٤).

ولا يُقبل من هذه الأنواع إلا نوعان ، هما المستقيم الحسن والمستقيم الكذب، وذلك أنّ النوع الأوّل يعبّر عن معانٍ حقيقيّةٍ بحيث لا يحدث تصادمٌ بين الوظائف النحوية والمفردات التي تشغلها. أما النوع الثاني فلا يعبر عن معانٍ حقيقية لحدوث تصادم في قواعد الاختيار، وحينئذٍ ينتقل مستوى الكلام إلى مستوى آخر هو المستوى المجازيّ.

---

(١) اللغة وبناء الشعر: ٢٣.

(٢) ينظر: النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلاليّ: ١٦١ (الهامش) ، والإبداع الموازي – التحليل النّصّيّ للشعر: ١٥– ١٦.

(٣) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٥، ٢٦.

(٤) ينظر: النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلاليّ: ٦٥– ٩٠.

يقول الدكتور محمّد حماسة: ((ويتدرّج مستوى الكلام من الإبلاغ غير الفنّيّ إلى الإبلاغ الفنّيّ عن طريق الاختيار بين هذين النوعين من الجداول (جداول المفردات وجداول النّظام النّحويّ). وذلك أنّ الكلمة المعينة قد تقبل أن تدخل في علاقة المفعولية مثلاً مع فعلٍ معيّنٍ على سبيل الحقيقة (والحقيقة هنا حقيقة عُرْفٍ)، فإذا أدخلها المتكلم مع هذا الفعل نفسه في علاقة الفاعلية – ولم تكن في العُرْف مما يَقبل هذا النوع من العلاقة – فإنَّ مستوى الكلام يتحوّل من الحقيقة إلى المجاز، أو – إن شئت– من الإبلاغ غير الفنّيّ إلى الإبلاغ الفنّيّ))[1].

والإبداع الشعري يكمن في المستوى الثاني ، ولا يعني هذا بطبيعة الحال خُلوَّ الشعر من المستوى الحقيقيّ تماماً، ولكنَّ الذي يميّز الشعرَ من غيره هو اشتماله على صورٍ فنية لا نكاد نجدها في مستوى الإبلاغ غير الفني. فالمجاز يمثل سمة من سمات الإبلاغ الفني . يقول الأستاذ عباس محمود العقاد: ((والمجاز هو الأداة الكبرى من أدوات التعبير الشعريّ؛ لأنّه تشبيهاتٌ وأخْيِلَةٌ وصورٌ مستعارة ، وإشاراتٌ ترمز إلى الحقيقة المُجرَّدة بالأشكال المحسوسة ، وهذه هي العبارة الشعريّة في جوهرها الأصيل))[2].

ويستأنس الدكتور محمّد حماسة لتوضيح أهمية التفاعل بين النظام النحوي والمفردات بالأطروحات النقديّة الغربيّة، ولاسيَّما المدارس التي تُعنَى بالنّص اللغويّ وحده، فيعرض رأياً لرتشارد ب. بلاكمور يركز فيه على أنّ المصدر الأكبر المباشر لكل ما تتضمنّه الفنون هو ترتيب الكلمات وتواشجها في النصّ، إذ يقول فيما ينقله عنه ستانلي هايمن: ((لا بّد أن تكون الكلمات وطرق ترتيبها وتواشجها هي المصدر الأكبر لكلِّ ما تتضمنه الفنون المكتوبة أو المحكيّة من تأثير. فالكلمات هي التي تلد المعاني ، والمعاني محمولةٌ فيها قبل أن تبدأ آلام المخاض. واستعمالُ الكلمات عند الفنان يمثّل مغامرةً في سبيل الكشف، والخيالُ وثّاب، وهو يجوس بين الكلمات التي يمارسها... غير أنَّ المغامرة في حقيقة الكلمات تسعفنا على شيءٍ أبعد من حقيقتها،

---

[1] النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلاليّ: ١٦٣.

[2] اللغة الشاعرة: ٣٣.

بمعنى أنّنا نستطيع من خلالها أن نميّز صورةَ حقيقتها الموفقة من صورها الأخرى المخفقة، ونستطيع أن نحدس على وجهٍ ما أحوال العُرف والمعتقد الضروريَّيْنِ لإيجادها وانبثاقها))[1].

وقد أتى الدكتور محمّد حماسة بكلام بلا كمور هذا لأنَّه يركّز ((على أمرين هاميّن في كشف ما تتضمنه الفنون القولية بعامّة:

الأول: الكلمات، وهي المفردات اللغويّة بِكُلِّ ما تحمله من دلالات أوّلية عن طريق استعمالها.

الثاني: طرق ترتيب هذه الكلمات وتواشجها، وهذا يعني هيئتها التركيبيّة؛ لأنَّ الكلمات لا تترتب إلا في جملٍ بينها تواشجٌ أو علاقاتٌ نحويّة تُوجِدُ للكلمة قرائنها السياقيّة التي تظهر بها))[2].

وقرر الدكتور محمّد حماسة أنّ ((الاختيار الدقيق للكلمات في نظامها النحويّ هو أساس المعنى الذي يبحث عنه النقاد في العمل الأدبيّ، وكل معنًى بعد ذلك مبنيّ في حقيقته على هذا المعنى الذي يعطيه هذا الاختيار. وهنا تكمن عبقرية الشعراء الأفذاذ في استيلاد الكلماتِ معانيَ جديدة لم تكن لها قبل أن توضع في هذه التراكيب التي يختارونها))[3].

والذي يكشف عبقريّة الشاعر ويظهر تفرُّدَه وامتيازَه عند الدكتور محمّد حماسة هو بناء الجملة ، وعلى الشاعر الفرد ((أن يَشُقَّ طريقه المتميّز من خلال كَمٍّ المفردات الهائل الذي استخدمه قبله مئات الشعراء ، ومن خلال الأنظمة النحويّة المحدودة ، وعليه أن يختار [من] بينها ما يجعله فريداً متميّزاً ويعطيه تأشيرةَ الرحلة عبر العصور والأجيال. وكم من الكلمات تُستعمل عند عددٍ من الشعراء ، ولكنّها في بعض الشعر تكون متلألئةً مُشعَّةً مشحونةً بالدلالات ؛ لأنّها صادفت بناءً دقيقاً

[1] النقد الأدبي ومدارسه الحديثة: ٢/ ١٠ نقلاً عن (النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلاليّ): ١٦٥.

[2] النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلاليّ: ١٦٥.

[3] النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلاليّ: ١٦٦.

وموقعاً نحويّاً سليماً. وتكون هي نفسها في بعض الشعر الآخر قاتمةً منطفئةً غيرَ موحيةٍ ولا نافذةٍ ؛ لأنَّها لم تصادفْ موقعَها الملائم ولا بناءها المناسب. فليست القيمةُ في المفردات في ذاتها ومن حيث هي كذلك ، ولا في النّظام النّحويّ في ذاته ومن حيث هو كذلك، ولكنّها في الاختيار الدقيق بين المفردات والنّظام النّحويّ))[١].

لقد أشرت فيما سبق إلى أنَّ (المعنى النحويّ الدلاليّ) ذو مفهومٍ واسعٍ ؛ إذْ يشمل مستويَينِ من اللغة بينهما تواؤم بحيث يمكن أن يُكوّنا مستوًى واحداً عن طريق التفاعل بين الصيغ النحوية التجريديّة والمفردات اللغويّة التي يضمّها المعجم، والاقتصار على أحد هذين المستويَيْن لا يَقِفُنا على المعنى المراد من الجملة ، فالنّظام النّحويّ يَكشف عن معنًى وظيفيٍّ يمكن ان يُوجد حتى في الجمل الهرائيّة[٢]، والمعنى المعجميّ يعطينا معانيَ متعددةً للمفردة الواحدة ، ولن نستطيع أن نفهم المعنى المراد إلّا عن طريق التفاعل بين النّظام النحويّ والمفردات التي تشغله ((ومعنى هذا أنَّ كُلَّ ما يُراد استخراجه من معانٍ كامنٌ في الصيغة المقولة بِشِقَّيها الصوتيّ والعقليّ، أو بعبارة أخرى : كامنٌ في المفردات ونظامها النحويّ الذي يحكمها ، وأيُّ معنًى خارجٍ عن هذا المستوى معنًى مفروضٌ على النصّ من خارجه))[٣].

ولا بّد من الوقوف عند موقف الدكتور محمّد حماسة من المناهج النقديّة الأخرى، ولاسيما التي تُعنى بالنّص وحده ولا تهتم بما عداه، ومن هذه المناهج (الأسلوبية) ((وهي معْبَرٌ يَصِلُ بين الدّراسات اللغويّة والنقديّة، وقد عُرِّفت بأنّها وصفُ النص الأدبيّ حسب مناهجَ مأخوذةٍ من علم اللغة))[٤].

---

(١) النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلاليّ: ١٦٦- ١٦٧.

(٢) ينظر: اللغة العربية ومعناها ومبناها: ١٨٢- ١٨٤.

(٣) النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلاليّ: ١٦٨.

(٤) النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلاليّ: (الهامش)١٦٨، وينظر: في تعريف الأسلوبية: الأسلوبية والأسلوب: نحو بديلٍ ألسني في النقد الأدبي: ٣٤، ٣٥.

يرى الدكتور محمّد حماسة أنَّ (الأسلوبية) ((والإحصائية منها على وجه الخصوص أسلوبيةٌ جافّةٌ لا تخدم إلا عنصراً واحداً لا يقوم بنفسه، ولا يؤدي غايةً كاملة الإفادة ، ولا يحقّق إيضاحاً وإنارةً للنّصّ المدروس))[1]، ونَقْدُ الدكتور محمّد حماسة للأسلوبية متأتٍّ من أنّها تفصل بين جانبي التفاعل بين النظام النحوي والمفردات، ذلك بأنها إمّا أن ((تهتمَّ بِتَكرار بعض الوظائف النحوية وتواردها، مغفلةً دور المفردات التي تشغلها ... وتعتمد على هذه الوظائف وحدها في استنتاج بعض النتائج التي يرونها كافيةً في إيضاح النص الأدبيّ . وهي محاولاتٌ – ولا شكَّ– جادةٌ مخلصةٌ ولكنَّها من وجهة نظر صاحب هذا البحث تقوم على ساقٍ واحدة))[2].

وإمّا أن تقوم ((على إحصاء بعض مفرداتٍ خاصةٍ مغفلةً الوظائفَ النحويةَ التي تشغلها هذه المفردات في جملها، وتستنتج من مجرّد ورود مفردٍ ما وتكراره وغلبة هذا التكرار على غيره من المفردات نتائجَ يرونها ذات صلةٍ بالنّص نفسه. ويعتقد أصحاب مثل هذه الدراسات أنَّ هذا العمل كافٍ في تفسير النص وشرح أبعاده اللغويّة، وكأنّ أمثال هذه المحاولات تتعامل مع مفردات معجم من المعاجم اللغويّة، مع أنّ مدلول الكلمة في النص آتٍ من صيغة الكلمة ووظيفتها النحوية وسياقها معاً، أو – بعبارة أخرى– من بنيتها الصوتية الصرفية وتعليقها النحوي ....، أو من بنيتها السطحيّة بكلِّ ما يُشكّلها وبنيتها العميقة بكل ما يُشكّلها كذلك))[3].

يُفهم من أنّ هذا الاقتصار على أحد جانبي التفاعل (الوظائف النحوية والمفردات) لا يُعطي تفسيراً دقيقاً؛ لأنّ كلَّ عنصرٍ من عناصر التفاعل النّحويّ الدلاليّ لا يمكن أنْ يقوم بنفسه، ولا يؤدي وظيفته إلا بوجود الآخر. يقول الدكتور محمّد حماسة: ((وأُريد أنْ أؤكد أنَّ الأسلوبيّين الذين يتعاملون مع جانبٍ واحد من جوانب النّص كإحصاء المفردات وحدها، أو أنواع الأنظمة النحوية وحدها يحوّلون (الأسلوبية) إلى أُسلوبيّة جافةٍ ؛ لأنَّها حينئذٍ لا تتعامل إلا مع عنصرٍ واحدٍ لا يقوم

---

(١) النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ١٧٠ .

[2] النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلاليّ: ١٧٠.

[3] النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلاليّ: ١٧٠– ١٧١.

بنفسه ولا يؤدي وحده غاية ذات فائدة تامة . والتّعامل مع عنصر واحد من عناصر البناء اللغوي للقصيدة ولا يحقق إيضاحاً ولا إضاءةً للنّصّ المدروس))[١].

ويُشير الدكتور محمّد حماسة إلى سلبية من سلبيات الأسلوبية التي تقتصر على جانب واحد، وذلك فيما يتعلق بالتعبير المجازيّ الذي هو أساسٌ مهمٌّ من أُسُس التّصوير الفنّيّ [٢].

فالمجاز لا يتكوّن من الكلمة المفردة، وهو ((ليس موجوداً في الوحدات المعجميّة ولا في الإطارات التركيبية. إنَّه نتاج الترابط بين المكونات المعجميّة والنحويّة))[٣].

وهذا ما أكده عبد القاهر الجرجاني، إذ قرّر أنْ ((لا مجاز في دلالة اللفظ، وإنَّما المجاز في أمرٍ خارجٍ عنه))[٤].

ويُعطي الدكتور محمّد حماسة مثالاً تطبيقيّاً يَظهر فيه أهمية التفاعل بين النظام النحويّ والمفردات، وهو قول أمرئ القيس [٥]:

فقلتُ له لمَّا تمَطّى بِصُلْبِهِ وأَرْدَفَ أعْجازاً وناءَ بِكلْكَلِ [٦]

فإسنادُ الفعل (تمطّى) في هذا البيت إلى ضمير الليل، وتعلُّق الجارِّ والمجرور به، فضلاً عن توجيه الخطاب له عن طريق القول ، هو الذي أدّى إلى وجود ما يسمى بالاستعارة ((فقد جَعلت هذه العلاقاتُ النحويّةُ الذهنَ ينتقل من مجالٍ إلى آخر، و(يستعير) ما يُستخدم في مجالٍ لاستخدامه في مجالٍ آخر. فاستعار لِلَّيلِ صُلباً يَتَمَطَّى به؛ إذْ كان المجال الدلاليُّ لكلِّ ما له صلبٌ يَزيد في طوله شيءٌ عند

---

[١] الإبداع الموازي، التحليل النصي للشعر: ٢٦.

[٢] ينظر: النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلاليّ: ١٧١.

[٣] المجاز: مقاربة دلالية تركيبية: ١٠.

[٤] أسرار البلاغة : ٤١٥ .

[٥] ديوانه : ١/ ٢٤٠.

[٦] قال الزُّوزَنيّ في شرح هذا البيت: ((تمطّى بصلبه: تمدّد بظهره، أردف أعجازاً: الأعجاز جمع عُجْز وهو المؤخر ، أردف: أتبع. ناء بكلكل: نهض بصدره)). الواضح المبين في شرح المعلقات السَّبع: ٢٨.

تمطّيه. ثم بالغ في ذلك فثنّى بأنْ جعل له أَعْجازاً أردف بها الصُّلب، وثلّث فجعل له كَلْكَلاً أي: صدراً قد ناء به. فاستوفى له جملة أركان الشّخص المُستعار من المجال الدلاليّ الذي يدلُّ على ما له صلب، وكلُّ كلمةٍ من هذه، إذا أُفْردتْ، لن تكون فيها استعارة))[١].

ولا يعني نقد الدكتور محمّد حماسة للأسلوبية أنّه لا يمكن الاستفادة منها البتة في مجال النقد الأدبي، إذ بيّن أنّها تشتمل على أُسس يمكن الإفادة منها ، ((وأهمُّ هذه الأسس أنّه [٢] يَنظر إلى النّص بوصفه كياناً مستقلاً، ويبتعد عمَّا كان شائعاً في الدراسة الأدبيّة من تتبع مصادر الأفكار، وقضايا التأثير والتأثر، والاهتمام بالدلالات السياسيّة والاجتماعيّة، ولا يهتمّ إلا بالعمل الأدبيّ نفسه؛ بوصفه بنية مستقلة تحمل في تضاعيفها مفاتيح حلّ رموزها جميعها، من خلال تكوينها الخاص على اعتبار أنَّ الأدبَ فنٌّ لغويٌّ قبلَ كلِّ شيءٍ))[٣].

وقد دافع أحد رواد المنهج الأسلوبيّ الإحصائيّ عنه، وهو الدكتور سعد عبد العزيز مصلوح، وتتلخص الحجج التي ساقها في دفْعِ شُبَهِ المنتقدين لهذا المنهج في أنَّه لا يجوز تحميل المنهج الأسلوبيّ الإحصائيّ كلَّ ما يسعى النقد اللسانيّ إلى تحقيقه.إذ يقول: ((والدرس الأسلوبيّ أيضاً ليس مرادفاً وطبْقاً للنقد اللسانيّ، ولكنّه شعبةٌ منه، بينهما مطلق العموم والخصوص؛ ذلك أنَّه يتسع للنقد الثقافي الذي قِوامه نقد الثقافة في اللغة وباللغة))[٤].

وعلى أيَّة حال فإنَّ الدكتور محمّد حماسة قد انحاز إلى جانب المعنى النحويّ الدلاليّ بوصفه مدخلاً موضوعيّاً من مداخل فهم الشّعر وتفسيره، وقد سوّغ انحيازه بما يمتلكه هذا المدخل من طاقات تفسيرية قد نعجز عن الوقوف عليها إذا اقتصرنا على عنصر واحد من عنصرَي التفاعل (النظام النحوي والمفردات اللغوية)، وهذا ما

---

[١] النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلاليّ: ١٧١، ١٧٢.

[٢] الضمير عائدٌ إلى (الاتجاه الأسلوبي) الذي ورد في كلام الدكتور محمّد حماسة قبل هذا الاقتباس.

[٣] الإبداع الموازي– التحليل النصي للشعر: ٢٨.

[٤] في النقد اللسانيّ– دراسات ومثاقفات في مسائل الخلاف: ٢٣٢، ٢٣٣.

دفعه إلى أنْ ينتقد الأسلوبية الإحصائية، غير أنّه كان موضوعياً في نقده ولم يرفض الأسلوبية مطلقاً.

وأختم هذا المبحث بالحديث عن اهتمام الدكتور محمّد حماسة بعبد القاهر الجرجانيّ، ويمكن تلخيص أسباب هذا الاهتمام في النقاط الآتية:

١. تأكيد عبد القاهر الجرجانيّ أنّ مهمة النّحو تتجاوز تحديد الصواب والخطأ، ولا يعني هذا التقليل من شأنِ هذه الغاية، إلا أنّ قَصْرَ النحو على هذه الغاية يُحجّر واسعاً من أُفُقِ هذا المستوى الحَيَويِّ من اللّغة، وفي النّص الآتي ما يدلُّ على أهميّة التفاعل بين النظام النحويّ والمفردات ، وأنَّ التفاضل يكون في تحقيق هذا التفاعل على أفضل وجه وليس في تحقيق الإعراب. يقول عبد القاهر الجرجاني: ((ومن هاهنا لم يَجُزْ، إذا عُدَّ[ت] الوجوه التي تظهر بها المزيّة، أن يُعَدَّ فيها الإعرابُ، وذلك أنَّ العلم بالإعراب مشتركٌ بين العرب كلِّهم، وليس هو مما يُسْتَنْبَطُ بالفِكَر، ويُستعان عليه بالرويِّة، فليس أحدهم بأنّ إعرابَ الفاعل الرفعُ ، أو المفعولَ النّصب ، والمضاف إليه الجرّ بأعلم من غيره، ولا ذاك مما يحتاجون فيه إلى حِدَّة ذهنٍ وقوّة خاطرٍ، إنَّما الذي تقع الحاجة فيه إلى ذلك، العلمُ بما يوجب الفاعليّة للشيء إذا كان إيجابها من طريق المجاز ، كقوله تعالى: ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ ﴾ (١) وكقول الفرزدق (٢):

• سَقَتْها خُرُوقٌ في المَسَامِعِ *

---

(١) قال تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ سورة البقرة، الآية ١٦.

(٢) البيت بتمامه :

سَقَتْهَا خُرُوقٌ في المَسَامِعِ لَمْ تَكُنْ ... عِلاطاً وَلا مَخْبُوطَةً في المَلاغِمِ

وهو ليس في ديوان الفرزدق، وهو له في الكامل: ١/ ١٠١. وورد كاملاً في دلائل الإعجاز: ٢٩٣.

قال محمود شاكر في شرح هذا البيت : ((والضمير في سقتها للإبل . والعِلاط : وَسمٌ يكون في عنق البعير عرضاً ، خطاً أو خطَّين أو خطوطاً في كلّ جانب ، والخِباط : سمة فوق الخد ، والناقة مخبوطة : عليها هذه السمة ، والملاغم : ماحول الفم مما يبلغه اللسان ويصل إليه)) . دلائل الإعجاز : ٢٩٣ (الهامش)

وأشباه ذلك مما يجعل الشيءَ فيه فاعلاً على تأويلٍ يَدِقُّ، ومن طريق تَلْطُف، وليس يكون هذا علماً بالإعراب، ولكن بالوصف الموجب للإعراب))[1].

وبيّن الدكتور محمّد حماسة أن الجرجاني أكد هذه الفكرة في أكثر من موضع من كتابه وألحّ عليها[2]، ومن أجل ذلك قرّر أنَّ جهد الجرجانيّ ((يُمثل في حقيقته اتجاهاً ناضجاً لفهم معنى النحو؛ إذْ كان هذا الاتجاه ينظر للنحو على أنّه تحصيل الخبرات المتنوعة بأساليب العربية أو تراكيبها، لا على أنّه التّمييز بين صحة الكلام وخطئه فحسب))[3].

وليس الدكتور محمّد حماسة أوّل من أشار إلى توسيع غاية النحو عند الجرجانيّ ؛ إذ قد أشار إلى هذا بعض الدارسين منهم الدكتور محمّد مندور الذي عُدَّ أوّل ((من لَفَتَ النظر إلى الأسس اللّغوية لمنهج الجرجانيّ))[4].

يقول: ((وإذن فمنهج هذا المفكر العميق الدقيق هو منهج النقد اللغويّ، منهج النحو، على أنْ نفهم من النحو أنّه العلم الذي يبحث في العلاقات التي تقيمها اللغة بين الأشياء))[5].

وإذا كان الجرجانيّ قد وسع من مفهوم النحو وغايته فذلك يستلزم أن لا ((يقفَ بالنحو عند الحكم في الصّحة والخطأ، بل يَعْدوه إلى تعليل الجودة وعدمها))[6].

٢-إشارةُ عبد القاهر الجرجانيّ إلى أنَّ المعاني التي يُقصَد إليها في مجال الإشارة إلى النظم لا يمكن تحديدها بحيث يمكن التقعيد لها، بل هي معانٍ كثيرةٌ متجددة مع تجدد الإبداع الأدبيّ [7].

---

[1] دلائل الإعجاز: ٣٩٥، ٣٩٦.

[2] ينظر: اللغة وبناء الشعر: ١٩.

[3] النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلاليّ: ١٦٤ .

[4] نظرية النظم– تاريخ وتطور: ١٠٩.

[5] النقد المنهجيّ عند العرب: ٣٣٦.

[6] النقد المنهجيّ عند العرب: ٣٣٦.

[7] ينظر : اللغة وبناء الشعر: ٢٣.

يقول عبد القاهر الجرجانيّ: ((وإذا عرفتَ أنَّ مدار أمر (النظم) على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه ، فاعلم أنّ الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غايةٌ تقف عندها، ونهايةٌ لا تجد ازدياداً بعدها، ثم اعلم أنْ ليست المزيّةُ بواجبةٍ لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تَعرضُ بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسْبِ موقع بعضها من بعضٍ واستعمال بعضها مع بعض))[1].

وقد اتّخذ الدكتور محمّد حماسة من إشارة الجرجاني هذه مرتكزاً مهماً من مرتكزات التحليل النصيّ للقصيدة التي تُكوّن معالمَ منهجه المقترح في التحليل النّصّيّ، ومن مفردات هذا المنهج: ((عدم تعميم النتائج التي ينتهي إليها تحليل القصيدة المعيّنة على شعر الشّاعر نفسه ، فضلاً عن شعر شعراء عصره أو جنس الشعر عامة؛ لأنّ كلَّ ظاهرةٍ ترتبط بسياقها، وإذا اختلف السياق اختلفت دلالة الظاهرة، ومن هنا يكون تجدُّدُ الفنِّ وعدم تأطيره أو قَوْلَبته، ويكون التحليل النصيّ نفسه داخل الإطار العام))[2].

---

[1] دلائل الإعجاز: ٨٧.

[2] الإبداع الموازي– التحليل النّصّيّ للشعر: ٤٥ .

الخاتمة

بعد رحلةٍ طويلةٍ مع نتاج الدكتور محمد حماسة النّحويّ أحُطُّ الرّحال عند خاتمةٍ أذكرُ فيها أهمَّ ما أسفر عنه البحث من نتائج ، فأقول :

إنَّ أهمَّ نتيجةٍ توصّلتُ إليها في هذه الرّسالة هي أنّ البحث النّحويّ عند الدّكتور محمد حماسة قد مرّ بمرحلتين ، لكلّ واحدةٍ منهما خصائص تتميّز بها من الأخرى . ولا أزعم أنّ هاتين المرحلتين قد انفصلت إحداهما عن الأخرى انفصالاً تامّاً بحيث لايوجد بينهما أيّ ارتباطٍ منهجيٍّ عامّ ؛ بل إنّ المرحلة الثّانية مبنيّةٌ على الأولى ومكمّلةٌ لها .

هذه هي النتيجة الكبرى التي أسفر عنها هذا البحث ، وهناك نتائج أخرى توصلتُ إليها ينبني معظمها على هذه النتيجة ، أجملها فيما يأتي :

١- طُبِعت المرحلة الأولى في بحث الدكتور محمد حماسة النحويّ بنزعةٍ نقديّةٍ للتراث النحويّ ، إذ عارض فيها موقف النحويين من مصادر الاستشهاد منطلقاً في ذلك من مبدأ التوسع وعدم التضييق في اللّغة ، وعلى الرغم من هذه النزعة النقدية وجدته يحاول جاهداً أن يجد في بعض آراء النحويّين ما ينسجم مع ما يؤمن به من أفكارٍ ، مما دفعه إلى أن يتجاوز حدود الدقة في بعض أحكامه ، منها ذهابه إلى أنّ المبرّد أول من استنّ طريقة الاستشهاد بشعر المولّدين . وكذلك إطلاقه حكماً عاماً على النحويين الذين جاؤوا بعد الزمخشريّ وهو أنّهم لم يتحرّجوا من الاستشهاد بشعر المولّدين ، وقد بيّنتُ عدم دقّة هذا الرأي ؛ لأنّ بعض من نسب إليهم الاستشهاد بشعر المولّدين من النّحويين المتأخرين يلحّنون أحياناً بعض الشّعراء المولّدين .

٢- ربط الدكتور محمد حماسة بين قضيّة الاستشهاد والضّرورة الشّعريّة التي هي محور دراسته في أحد كتبه ، وقرّر أنّ كثيراً مما عدّه القدماء ضرورةً له نظائر في القراءات القرآنيّة والحديث النّبويّ الشريف .

٢- أكد الدكتور محمد حماسة أهميّة الفصل بين مستويات الأداء اللّغويّ التي نادى بها اللّغويّون المحدثون ، وحاول إثبات اختصاص الشّعر بخصائص لغويّة تميّزه من النّثر منطلقاً في ذلك من الضّرورات الشّعريّة عند القدماء .

٤- كان الدكتور محمد حماسة رائداً في عدّ الشعر الحر امتداداً لِلشّعر العموديّ من حيث مسالكه اللّغويّة ، وقد اتخذ من شعر صلاح عبد الصبور أنموذجاً ، فقد وجد أنّه يشتمل على ظواهرَ نحويّةٍ أغلبها مما عدّه القدماء من الضّرورات ، مما يؤكّد أنّ هذه الضرورات إنّما هي من خصائص لغة الشعر.

٥- رفض الدكتور محمّد حماسة إدخال القياس في مجال الدّراسة النّحويّة متأثّراً في ذلك بأساتذته الوصفيّين ؛ لأنّه رأى أنّ القاعدة ممّا يلحظه الباحث فيسجّله مثلما لحظه ولا يفرضه على المتكلّمين ، ومن هنا انتقد النّحويين القدماء في إدخالهم القياس في الدرس النّحويّ ، ورأى أن من مظاهره إقحام ما ليس لغويّاً على مسائل النّحو ، والخلاف بين النحويين ، وأنّه جعل النّحو معياريّاً . وبيّنتُ أنّ (المعياريّة) مفهوم واسع يتجاوز قضيّة تحديد المستوى الصّوابيّ إلى قضايا أخرى تمثّل نقطة افتراقٍ بين منهجين : أحدهما شكليّ بنيويّ يقف عند ظاهر اللّغة . وثانيهما يتجاوز الواقع المنطوق إلى المستوى العميق من اللغة وهو ما يتمثّل في عمل النّحويّين القدماء.

٦- جاء الدكتور محمد حماسة بآراء جديدة في الجملة العربيّة منطلقاً في ذلك من مبادئ لغوية حديثة تباين منهج النّحويين القدماء ، وابتدع تقسيماً جديداً للجملة

قائماً على أسسٍ تتعلق بمفهوم الجملة الذي يقوم على اعتبار الشّكل اللّغويّ الذي يؤدي معنًى مفيداً وإن تكوّن من كلمةٍ واحدةٍ ، وقد ارتضى في ذلك تعريف ابن جني للكلام ، وقد بيّنتُ أنّه وقف عند ظاهر التعريف ؛ لأنّ ابن جني يأخذ بالتقدير والحذف ، فالجملة عنده تتألّف من مسند ومسند إليه لفظاً أو تقديراً.

٧-عرض الدّكتور محمد حماسة آراء مختلفة في ظاهرة الإعراب، منها ما يتعلّق بموجب هذه الظاهرة عند القدماء وهو العامل النحويّ ؛ إذ رأى أنّ البحث في ضوء نظريّة القرائن التي ابتدعها الدكتور تمام حسّان ما يغني عن اللّجوء إلى نّظريّة(العامل النّحويّ)التي رأى أنّها سبب معظم المآخذ التي أُخِذَتْ على النّحو العربيّ.

٨-تأثّر الدكتور محمد حماسة بأفكار الدكتور تمام حسان في كثير من آرائه ، وقد ظهرت آثار هذا التّأثُّر في كثيرٍ من القضايا التي تناولها ، لعلّ من أبرزها فكرة المعنى الوظيفيّ التي انبثقت عن نظريّة تعدّد المعاني وهو ما يطلق عليه:(تشقيق المعنى) ، وانطلاقاً من هذه الفكرة قرّر الدّكتور محمد حماسة أنّ الإعراب يكشف عن المعنى الوظيفيّ لا الدّلاليّ ، وحاول أن يثبت أنّ القدماء كانوا على وعيٍ بهذه الفكرة مستدلّاً على ذلك بإشاراتٍ وردت في كلامهم .

٩ – أثبت الدكتور محمد حماسة عدم صِحَّة ما ذهب إليه بعض الدّارسين المحدثين في نسبة القول بعدم دلالة العلامات الإعرابيّة إلى الخليل بن أحمد ، مستدلّا على ذلك بعدّة أدلّة ، يتعلّق بعضها بتنظيم كتاب سيبويه وطريقته في عرضه للموضوعات التي لاتسمح بإقحام نصوصٍ غريبةٍ عن الفكرة التي يتناولها، والباب الذي ورد فيه هذا النّص لا يشير من قريبٍ ولا بعيد إلى قضيّة دلالة العلامات الإعرابيّة . وعلى هذا فإنّ مصطلح (الحرف) الوارد في النّص

لايُقصَد به الكلمة وإنّما يُقصد به ما يعبَّرُ في الدّراسات اللّغويّة الحديثة بـ(الصّوامت).

واتّخذ الدّكتور محمّد حماسة من عرض عبارة الخليل على أقواله وآرائه المختلفة دليلاً يبيّن مدى تناسق هذه الفكرة معها ، وتوصّل من ذلك إلى أنّ الخليل كثيراً ما يربط بين الحركة الإعرابيّة ومدلولها ، ممّا يؤكِّد عدم صِحّة قول من ذهب إلى خلاف ذلك .

١٠- تميّزت المرحلة الثانية من بحث الدكتور محمد حماسة النّحويّ بأنّها انحازت إلى نظريّة النّحو العربيّ القديم ، ممّا يدلّ على تحوّلٍ منهجيٍّ لديه يتجاوز السطح المنطوق إلى التفسير الذي يتجاوز هذا السطح ، وارتضى بذلك الوسائل التأويليّة التي لجأ إليها القدماء في ردّ جميع أنماط الجمل المنطوقة إلى بنى تجريديّةٍ ثابتةٍ ومحدودة . ومن هنا وافق القدماء في تحديد مفهوم الجملة الذي يُشترط فيه الإسناد بطرفيه ، وفي تقسيم الجمل على نوعين فقط ، وهما الاسميّة والفعليّة .

١١- اتّسمت هذه المرحلة بأنّه يتابع في مجمل آرائه الآراء الشّائعة المشهورة ، ويعرض عن الآراء الفرديّة المغمورة ، كالرّأي المنسوب إلى أبي عليٍّ الفارسيّ وهو أنّه زعم أنّ الاسم مع الحرف يكون كلاماً في النّداء ، وما ذهب إليه ابن طلحة من أنّ الكلمة الواحدة تكون كلاماً إذا قامت مقام الكلام ، في حين أنّه اتّخذ من هذه الآراء وغيرها مستنداً له لتعضيد رؤيةٍ منهجيّةٍ تبنّاها في المرحلة السابقة .

١٢- لم يكن بحث القضايا النّحويّة في هذه المرحلة مفصولاً عن المناهج اللّغويّة الحديثة ، بل إنّ من منهج الدّكتور محمد حماسة أن تُتَّخذ هذه المناهج وسيلةً لفهم التراث النّحويّ ؛ إذ يرى أنّ إلْفنا له واعتيادنا عليه يُفقدنا دقّة النّظر فيه ، والتّنبُّه لما يحتوي عليه . وقد طبّق هذا المنهج في بعض بحوثه ، كنظريّة المعنى النّحويّ

الـدّلاليّ ؛ إذ جعـل نـصّ سـيبويه عـن (المسـتقيم مـن الكـلام والإحالـة) منطلقـاً لـه فـي هـذه النّظريّـة مُعرِّجـاً فـي أثنـاء ذلـك علـى بعـض مفـاهيم النّظريّـة التوليديّـة التحويليّـة التي تلتقي في بعض مفاهيمها ببعض الأفكار في النّحو العربيّ القديم .

قائمة المصادر والمراجع

-القرآن الكريم .

- أبْحاث في اللُّغة العربيّة، الدكتور داود عبدُه، مكتبة لبنان، بيروت، د. ط، د.ت.

- الإبداع الموازي – التّحليل النّصّي لِلشعر، الدكتور محمّد حماسة عبد اللّطيف، دار غريب، القاهرة، د.ط، ٢٠٠١م .

- ابن جنّي النحويّ، الدكتور فاضِل صالِح السّامَرائيّ، دار عمّار، عمّان، الطبعة الثانية،١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م

- ابن الحاجب النحويّ، آثارُه ومَذْهَبُه، الدكتور طارق عبد عون الجنابيّ، دار التربية، بغداد، د.ط،١٩٧٣-١٩٧٤م.

- أبو زكريّا الفَرّاء ومَذْهَبُه في اللُّغة والنّحو، الدكتور أحمد مَكّي الأنصاريّ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، د.ط،١٣٨٤هـ-١٩٦٤م

- اتّجاهات البحث اللسانيّ، ميلكا أفيتش، ترجمة الدكتور سعد عبد العزيز مصلوح، و الدكتورة وفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، د.ط،٢٠٠٠م.

- الاتّجاهُ الوظيفيّ ودورُه في تحليلِ اللُّغة، الدكتور يحيى أحمد، بحثٌ منشور في (مجلة عالم الفكر)، المجلد العشرون، العدد الثالث، الكويت،١٩٨٩م.

- اجتهاداتٌ لغويّة، الدكتور تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى،١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

- إحياء النّحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، د.ط، ١٩٣٧م.

- اِرتشافُ الضَّرَبِ مِن لِسانِ العَرَب، محمّد بن يُوسُف المعروف بأبي حَيّانٍ الأندلُسِيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور رَجَب عُثْمان محمّد، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

- الاستشهادُ بِالحَدِيْثِ في اللُّغَة، محمّد الخَضِر حُسيْن، بحث منشور في مجلّة (مَجْمَع اللُّغَة العَرَبِيّة المَلَكِيّ)، القاهرة، الجزء الثالث،١٣٥٥هـ-١٩٣٦م .

- الاسْتِشْهَادُ والاحتجاجُ بِاللُّغَةِ، رِوَايَةُ اللُّغَةِ والاحتجاجُ بِهَا في ضَوْءِ عِلْمِ اللُّغَةِ الحَدِيْث، الدكتور محمّد عِيْد، عالم الكتب، القاهرة،الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.

- أسرارُ البَلَاغَةِ، أبوبكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجانيّ (ت٤٧١هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدنيّ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .

- أسرارُ العربيّة، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ بدمشق، د.ط، د.ت.

- أُسُس عِلْم اللُّغَة، ماريو باي، ترجمة الدكتور أحمد مُخْتار عُمَر، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة التاسعة، ٢٠١٠م .

- الأسلوبيّة والأسلوب، نحوَ بديلٍ ألسُنيٍّ في النّقدِ الأدبيّ، الدكتور عبد السلام المسدِّيّ، الدار العربية للكتاب، تونس، الطبعة الثالثة، د.ت .

- إشارةُ التّعيين في تراجِمِ النُّحاةِ واللُّغويّين، عبد الباقي بن عبد المجيد اليمانيّ(ت٧٤٣هـ)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .

- الأَشْبَاهُ والنَّظَائِر فِي النّحْوِ، جلالُ الدّيْنِ عَبْدُ الرّحمن بن أَبِي بَكْر السّيوطيّ (ت٩١١هـ)، وضَعَ حواشيه غِرّيد الشَّيْخ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطَّبْعة الثانية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧ م .

- أصولُ التّفْكِيْرِ النّحْوِيّ، الدكتور عليّ أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، الطبعة الأولى،٢٠٠٧م .

- الأصول، دراسة إبيستمولوجية لِلفِكْرِ اللُّغويّ عِنْدَ العَرَبِ، الدكتور تمّام حسان، عالم الكتب، القاهرة، د.ط،١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م .

- الأصول في النّحو، أبو بَكْر محمّد بن سهل بن السرّاج (ت٣١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتليّ ، مؤسّسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م .

- أصولُ النّحو العربيّ في نَظَرِ النُّحَاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللّغة الحديث، الدكتور محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٩٩٧م .

- أضْوَاء على الدِّراساتِ اللُّغويةِ المُعَاصِرَة، الدكتور نايف خرما، المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.

- الإعْرَاب عن قواعدِ الإعْرَاب، أبومحمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق الدكتور رشيد عبد الرحمن العُبَيديّ، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .

- الأعْراف ، أو نحو اللّسانيات الاجتماعيّة في العربيّة، الدكتور نِهَاد المُوسَى، وقائع المُلْتقى الدوليّ الثالث لِلّسانيات، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية، تونس، ١٩٨٦م.

- الأعلام، قاموس تراجمِ لِأشْهَرِ الرجال والنساء من العرب والمُسْتَعْرِبِيْنَ والمُسْتَشْرِقِيْنَ، خَيْرُ الدِّيْنِ الزَّرَكْلِيّ، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م.

- الأعمالُ الشِّعْرِيَّةِ الكَامِلة لِصَلَاحِ عبد الصَّبور، دار العودة، بيروت، د.ط، ٢٠١١م.

– الإِغْرَاب في جَدَلِ الإِعْرَابِ، ولُمَع الأدِلَّةِ، أبو البركات كمال الدين بن محمد الأنباريّ(ت٥٧٧هـ)، تحقيق سعيد الأفغانيّ، مطبعة الجامعة السورية، د.ط،١٣٧٧هـ–١٩٥٧م .

– الأفعالُ النَّاسِخَةِ في دِرَاسَاتِ المُحْدَثِيْنَ، الدكتور مَهْدِي صَالِح الشَّمَّرِيّ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،٢٠١١م .

– الاقْتِرَاحُ في عِلمِ أصُولِ النَّحو، جلالُ الدِّيْن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعيّ، دارالكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى،١٤١٨هـ١٩٩٨م .

– أقْسَامُ الكلامِ العربيّ مِن حيثُ الشَّكْلِ والوظيفةِ، الدكتور فاضِل مصطفى السّاقي، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الثانية،١٤٢٩هـ٢٠٠٨م .

– الألْسُنِيَّة التَّوليديَّة والتَّحْويليَّة وقواعد اللُّغَةِ العَرَبِيَّة (الجُمْلَةِ البسيطة)، الدكتور ميشال زكريّا، المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م.

– الألْسُنِيَّةِ التَّوْلِيدِيَّة والتَّحويليَّة وقواعد اللُّغَةِ العَرَبِيَّة (النَّظريَّة الألْسُنِيَّة)، الدكتور ميشال زكريّا، المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، د.ط،١٩٨٢م .

– ألفيَّة بن مالك، جَمَالُ الدِّيْنِ محمَّد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجيَّانيّ (ت٦٧٢هـ)، مكتبة النهضة، بغداد، د.ط، د.ت .

– أمَالِي ابن الشَّجَرِيّ، هِبةُ اللهِ علي بن محمّد بن حمزة الحسنيّ العلويّ (ت٥٤٢هـ)، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحيّ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ–١٩٩٣م .

– إنْبَاهُ الرُّواة على أنْبَاهِ النُّحاة، جمال الدين أبو الحسن عليّ بن يوسف القِفْطِيّ (ت٦٢٤هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، القاهرة،و مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م .

- الإنصافُ في مسائلِ الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الرابعة،١٣٨٠هـ-١٩٦١.

- الإيضَاح في عِلَلِ النّحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجيّ (ت٣٣٧هـ)، تحقيق الدكتور مازن المُبَارَك، دار النفائس، بيروت، الطبعة السادسة، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م .

- إيضاحُ الوقفِ والابتداءِ في كتابِ اللهِ عزّ وجلّ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ط،١٣٩١هـ-١٩٧١م .

- البَحثُ اللُّغويّ عندَ العرب، مع دراسةٍ لقضيّة التأثير والتأثُّر، الدكتور أحمد مختار عُمر، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م .

- البُرْهَان في علومِ القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشيّ (ت٧٩٤هـ)، قدَّم له وعلَّق عليه مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميَّة، بيروت، د.ط، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

- بُغْيَةِ الوعاة في طبقاتِ اللُّغَويّينَ والنُّحاة، جلال الدّين بن أبي بكر السيوطيّ (ت ٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

- بناءُ الجُمْلَةِ العربيّة، الدكتور محمّد حماسة عبد اللّطيف، دار غريب، القاهرة، د.ط،٢٠٠٣م .

- البناءُ العروضيّ للقصيدةِ العربيّة، الدكتور محمّد حماسة عبد اللَّطيف، دار غريب، القاهرة، د.ط، ٢٠٠٨م.

- البِنَى النّحويَّة، نعوم جومسكي، ترجمة الدكتور يوئيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية العامّة، بغداد، د.ط، ١٩٨٧م .

– البيانُ في غريبِ إعراب القرآن، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمّد الانباريّ (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، د.ط، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م .

_ تأويلُ مُشْكِلِ القرآنِ، أبو محمد عبد الله بن مُسْلِم بن قُتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق السّيّد أحمد صَقْر، مكتبة دار التراث، القاهرة، د.ط ، ١٤٢٧هـ _٢٠٠٥ م.

– تاجُ العروسِ من جواهرِ القاموس، محمد مرتضى الزَّبِيْدِيّ (ت١٢٠٥هـ)، الجزء السابع والثلاثون، تحقيق مصطفى حجازي، والجزء الثامن والثلاثون، تحقيق الدكتور عبد الصبور شاهين، المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، د.ط، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

– تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعيّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م .

– تاريخ اللُّغات الساميّة، الدكتور إسرائيل ولفنسون، لجنة التأليف و الترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٤٨هـ-١٩٢٩م .

– التّبيين عن مذاهب النحويّين : البصريّين والكوفيّين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَرِيّ (ت٦١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الدار اللبنانيّة، بيروت، الطبعة الاولى،١٤٣٣هـ-٢٠١١م .

– تحصيلُ عينِ الذَّهبِ من معدنِ جوهرِ الأدَبِ في عِلْمِ مجازاتِ العَرَبِ، يوسف بن سليمان بن عيسى الشّنْتَمريّ (ت ٤٧٦هـ)(مطبوع بهامش كتاب سيبويه)، المطبعة الكبرى الأميريّة ببولاق، الطبعة ألأولى عام ١٣١٦هـ .

– تحقيقاتٌ نحويّةٌ، الدكتور فاضِل صالِح السامرائِيّ، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الثانية، د.ت .

– التَّذْييل والتَّكْمِيْل في شَرْحِ كتابِ التَّسْهِيْل، محمد بن يوسف أبو حيّان الأندلسيّ (٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى،١٤٢١هـ–٢٠٠٠م .

– التَّراكيبُ الإسناديّة الجمل– الظرفيّة – الوصفيّة – الشرطيّة، الدكتور عليّ أبو المكارم، مؤسَّسَّة المُخْتار، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ–٢٠٠٧م .

– التطوّر اللُّغويّ التاريخيّ، الدكتور إبراهيم السّامرائيّ، دار الأندلس، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ–١٩٨١م .

– التطوّر النحويّ لِلُّغة العَربيّة، براجشتراسر، أخرجه وصحَّحَهُ وعلّق عليه الدكتور رمضان عبد التّوابِ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الرابعة،١٤٢٣هـ–٢٠٠٣م.

– التّعليقةُ على كتابِ سيبويه – الجزء الأول، أبوعليّ الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزيّ، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ –١٩٩٠م .

– تعليمُ اللُّغة العربيّة بين القواعد والنماذج، الدكتور عبد الرحمن أيُّوب، بحث منشور ضمن كتاب (ندوة مشكلات اللُّغة العربية) الكويت، ١٩٧٩م، نقلاً عن (بناء الجملة العربية)، للدكتور محمد حماسة عبد اللّطيف .

– تفسيرُ البحر المحيط، محمّد بن يوسف أبو حيّان الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق عادل عبد الموجود، وعليّ مُعوَّض، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى،١٤١٣هـ –١٩٩٣م .

– التفكير اللُّغَويّ بين القديم والجديد، الدكتور كمال محمَّد بِشْر، دار غريب، القاهرة، د.ط، ٢٠٠٥م .

– التّوابع في الجملةِ العربيَّة، الدكتور محمَّد حماسة عبد اللَّطيف، مكتبة الزهراء، القاهرة، د.ط،١٩٩١م .

- الجامعُ لأحكامِ القرآن والمبيِّنُ لما تضمّنَهُ من السُّنةِ وآيِ الفرْقان، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبيّ، (٦٧١هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المُحْسِنِ التُّرْكِي، مؤسَّسَة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م .

- الجُمَل، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمد الجرجانيّ، (ت٤٧١هـ)، تحقيق الدكتور عليّ حيدر، منشورات دار الحكمة، دمشق، د.ط، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

- الجملةُ الاسميّة بين الإطلاق والتّقييد، الدكتور محمّد حماسة عبد اللَّطيف،،١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

- الجملةُ العَربِيّة في دراساتِ المُحْدَثِيْنَ، الدكتور حسين علي فرحان العقيليّ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م .

- الجُمْلَةُ العربيَّة -مكوناتُها-أنواعها-تحليلها-، الدكتور محمد إبراهيم عُبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

- الجُمْلَةُ العرَبِيَّة والمَعْنَى، الدّكتور فاضِل صالِح السامرائيّ، دار الفكر، عمّان، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م .

-الجُمْلَةُ في الشِّعْرِ العربيّ، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م .

-الجُملة الوَصْفِيَّةُ في النَّحْوِ العَرَبِيّ، الدكتور شعبان صلاح، دار غريب، القاهرة، د.ط، ٢٠٠٠م .

-الجُمَلُ المُحْتَمِلَةُ للاسميَّة والفِعْلِيَّة، الدكتور محمّد رِزْق شعير، مكتبة جزيرة الورد بالمنصورة، د.ط، د.ت .

-الجَنَى الدّاني في حروفِ المَعَاني، حَسَن بن قاسِم المُرَادِيّ (ت٧٤٩هـ)، تحقيق الدكتور طه مُحْسِن، مؤسَّسَة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، د.ط، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م .

-حاشيةُ الأميرِ على المُغْنِي، محمّد بن محمّد بن عبد العزيز (ت١٢٣٢هـ)، (مطبوع بهامش مغني اللَّبِيْب)، دار الفكر، بيروت ، د.ط ، د.ت .

-حاشيةُ الصَّبَّان على شَرْحِ الأشْمونِيّ، محمّد بن عَلِيّ الصَّبّان (ت١٢٠٦هـ)، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة، د.ط،د.ت .

- الحُجَّةُ للقرَّاءِ السَّبعةِ، أَئِمَّةِ الأمصار بالعراق والحجاز والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، أبو عليّ الحسن بن عبد الغفار الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق بدر الدين قهوجيّ وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- الحَذْفُ والتَّقْدِيرُ في النَّحْوِ العَرَبِيّ، الدكتور عليّ أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م .

- الحُلَل في إصلاح الخَلَل من كتاب الجُمَل، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسيّ (ت ٥٢١هـ)، تحقيق سعيد عبد الكريم سَعّوديّ، دار الرشيد للنشر، بغداد، د . ط، ١٩٨٠م .

-الحَيَوانُ، أبو عُثْمَان عَمْرو بن بَحْر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق عبد السَّلام محمّد هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده، القاهرة الطبعة الثانية،١٣٨٤هـ-١٩٦٥م .

-خِزَانَةُ الأَدَبِ ولُبُّ لُبَابِ لِسَانِ العرب، عبد القادر بن عُمر البغداديّ (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م .

-الخَصَائص، أبو الفتح عُثْمَان بِنْ جِنِّيّ (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمّد عليّ النَّجار، دار الهدى للطباعة والنّشر، بيروت، الطبعة الثانية، د.ت .

- الخليلُ بن أحمد الفراهيديّ، أعمالُهُ ومنهجُه، الدكتور مهدي المخزوميّ، دار الرائد العربيّ، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- دراساتٌ في الأدوات النّحويّة، الدكتور مصطفى النحّاس، شركة الرُّبيعان للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .

- دراساتٌ في عِلْم اللُّغة، الدكتور كمال محمّد بِشْر، دار المعارف، القاهرة، الطبعة التاسعة، ١٩٨٦م .

- دراساتٌ في فقه اللُّغة، الدكتور صُبْحي الصَّالِح، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السابعة عشرة، ٢٠٠٩م .

- الدراساتُ اللُّغَوِيَّة عند عبد الرّحمن أيّوب، حيدر محمد جبر العبّوديّ، رسالة ماجستير، كلّية الآداب، جامعة بغداد ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م .

- الدراساتُ اللّغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، الدكتور محمد حسين آل ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م .

- دراساتٌ نحويّةٌ في خصائصِ ابن جنِّيّ، الدكتور أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، د.ط ، ١٩٩٦ م .

- دراساتٌ نقديّةٌ في النَّحْوِ العَرَبِيّ، الدكتور عبد الرّحمن أيّوب، مؤسّسة الصباح، الكويت، د.ط، د.ت .

- دراسةُ الصَّوْتِ اللُّغَوِيّ، الدكتور أحمد مُختار عُمَر، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٦م .

- الدُّرَرُ اللَّوامِع على هَمْعِ الهَوامِع، شَرْحِ جَمْعِ الجوامِعْ، أحمد بن الأمين الشنقيطيّ، (ت١٣٣١هـ)، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .

- الدُّرُّ المَصُوْن في علومِ الكتابِ المَكْنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبيّ (ت٧٥٦هـ)، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م .

– دروسٌ في عِلْمِ أصْوَاتِ العَرَبِيَّة، جان كانتينو، ترجمة صالح القرماديّ، تونس، ١٩٦٦م .

– دلائلُ الإعْجَاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجانيّ (ت٤٧١هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدنيّ، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م .

– دِلالةُ الإعْرَابِ لدى النُّحَاةِ القُدَمَاء، الدكتورة بتول قاسم ناصر، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م .

– دورُ الإعرابِ، الدكتور عبد القاهر المهيريّ، بحث منشور في (أشغال ندوة اللسانيّات واللغة العربيّة)، تونس، ١٩٨١م .

– دورُ البِنْيَةِ الصَّرفيَّةِ في وصفِ الظَّاهرةِ النَّحويّة وتقعيدِها، لطيفة إبراهيم النجار، دار البشير، عمّان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

– دورُ الكلمةِ في اللُّغَة، ستيفين أولمان، ترجمة الدكتور كمال محمّد بِشْر، مكتبة الشباب، القاهرة، د.ط، ١٩٧٥م .

– ديوانُ أبي تمّام بِشَرح الخطيب التبريزيّ (ت٥٠٢هـ)، تحقيق محمّد عَبْدُه عزام، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٧٢م .

– ديوانُ أبي فِراس الحمدانيّ، شرح الدكتور خليل الدويهيّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

–ديوانُ أبي نواس، تحقيق أحمد عبد المجيد الغزاليّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت، د.ط، ١٤١٢هـ –١٩٩٢م .

–ديوانُ الأخْطَل، شَرَحَهُ وَصَنَّفَ قَوَافِيَه وَقَدَّمَ لَهُ مهدي محمّد ناصر الدّين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

–ديوانُ الأعْشَى مَيْمُون بِنْ قَيْس، شَرْح وتعليق الدكتور محمّد محمد حسين، مكتبة الآداب بالجاميز، د.ط، د.ت .

–ديوانُ امرئ القيسِ وملحقاتُه، بِشَرْحِ أبي سعيد السُّكَّريّ (ت٢٧٥هـ)، تحقيق الدكتور أنور عليّان أبوسليم، والدكتور محمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م .

– ديوانُ بَشَّار بن بُرْد، تحقيق محمّد الطّاهِر بِن عاشور، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م .

–ديوانُ جَرِيْر بِشَرح محمّد بن حَبيب (ت٢٤٥هـ)، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، د.ت .

–ديوانُ حسّان بن ثَابِت، شَرْح عبد أمهنّا دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٤م .

–ديوانُ الحُطَيْئَة بِشَرْحِ الحَسَن بن الحُسْين السُّكَّريّ(ت٢٧٥هـ)، تحقيق أحمد بن الأمين الشنقيطِيّ، مطبعة التقدُّم بِمِصْر، د.ط، د.ت .

–ديوانُ زُهيْر بن أبي سُلمى، اعتنى به وشَرَحَهُ حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م .

–ديوانُ العَبَّاس بن مِرداس السُّلميّ، تحقيق الدكتور يحيى الجَبّوريّ، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ–١٩٩١م.

– ديوانُ عبد الله بِن قَيْس الرُّقيّات، تحقيق وشرح الدكتور محمّد يوسُف نَجِم، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت .

– ديوانُ عُمَر بن أبي ربيعة، قدَّم له الدكتور فايز محمد، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ–١٩٩٦م .

– ديوانُ الفرزدق، شرحه وضبطه وقدَّم له علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م .

– ديوانُ القتَّالِ الكِلابيّ، تحقيق الدكتور إحسان عبّاس، دارالثقافة، بيروت، د.ط، ١٤٠٩هـ–١٩٨٩م .

– ديوانُ القُطامِيّ، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائيّ، والدكتور أحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٠م .

– ديوانُ قَيْس بن الخُطَيم، تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت .

– ديوانُ الكُمَيْت بن زيد الأسَدِيّ، تحقيق الدكتور محمد نبيل طريفي، دارصادر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م .

– ديوانُ لَبِيْد بِن رَبِيْعَة العامِرِيّ، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت .

– ديوانُ مجنون ليلى، جمع وتحقيق، عبد الستّار أحمد فرّاج، مكتبة مصر، الفجالة، د.ط،١٩٧٩م .

– ديوانُ المتنبيّ، دارصادر، بيروت، د.ط، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م .

– ديوانُ النَّابِغَة الجَعْديّ، تحقيق الدكتور واضح الصَّمَد، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م .

– ديوانُ النَّابغة الذُّبيانيّ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، د.ت .

– ديوانُ الهُذَلِيّين، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م .

– الرَّدُّ على النُّحاة، ابن مضاء أبو العبّاس أحمد بن عبد الرّحمن اللّخميّ القُرطبيّ (ت٥٩٢هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، د.ط، د.ت .

- سِرُّ صناعةِ الإعراب، أبو الفتح عُثْمان بن جِنِّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م .

- سُطُورٌ في حَياةِ المُكَرَّم، الدكتور محمّد عبد الرحمن الريحانيّ، ضمن كتاب (اللُّغويّ الأديب محمّد حماسة عبد اللطيف)، مجموعةُ دراساتٍ علميةٍ مُحَكَّمةٍ مهداةٌ إليه من تلامذته وزملائه وأحبّائه، التيسير للطباعة والنّشر، القاهرة، د.ط، د.ت .

- شرحُ ابنِ عقيل على ألفيّةِ ابن مالك، بهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، د.ط، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

- شرحُ الأشْمونيّ على ألفيّة ابن مالك، علي بن محمد الأشمونيّ، (ت٩٢٩هـ)، تحقيق طه عبد الرؤُوف سعد، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة، د.ط، د.ت .

- شرحُ التَّسْهِيل، جمال الدين محمد بن مالك الطائيّ الجيانيّ الأندلسيّ (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيّد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة الأولى،١٤١٠هـ -١٩٩٠م .

- شرحُ التَّصريحِ على التّوضيحِ، أو التّصريح بمضمونِ التَّوْضيح في النّحو، خالد ابن عبد الله الأزهريّ (ت٩٠٥هـ)، تحقيق باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م .

- شرحُ ديوانِ عنترة، أبو زكريّا يحيى بن علي التبريزيّ (ت٥٠٢هـ)، قدّم له مجيد طرّاد، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .

- شرحُ الرَّضيّ على الكافيةِ، رضيُّ الدِّين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق الدكتور يوسُف حَسَن عُمر، منشورات جامعة قار يونس، د.ط، ١٣٩٨هـ – ١٩٨٧م .

- شَرْحُ شذورِ الذَّهَبِ في معرفةِ كلامِ العَرَب، أبو عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دارالطلائع، القاهرة، د.ط، ٢٠٠٤م .

- شرحُ شواهدِ الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، عبد الله بن برّي بن عبد الجبّار بن بريّ (٥٨٢هـ)، تحقيق الدكتور عُبيد مصطفى درويش، والدكتور محمد مهدي علّام، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، د . ط، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

- شرحُ قطرِ النَّدى وبلُّ الصَّدَى، جمال الدين بن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات الفيروز آبادي، قم، الطبعة السابعة، ١٣٨٢هـ .

- شرحُ الكافيةِ الشَّافِيَة، جمال الدين أبوعبد الله محمد بن عبدالله بن مالك الطائيّ الجيانيّ (ت٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أمّ القرى، مركز إحياء التُّراث الإسلاميّ، مكة المكرمة، د.ط، د.ت .

- شرحُ كتابِ سيبويه، أبوسعيد الحسن بن عبد الله السيرافيّ (ت٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعليّ سيّد عليّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .

- شرحُ اللَّمْحَةِ البدريَّة في علم اللُّغة العربِيَّة، أبومحمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ)، تحقيق الدكتور هادي نهر، دار اليازوريّ العلميّة للنشر والتوزيع، عمَّان، د . ط،٢٠٠٧م .

- شرحُ المُفصَّل للزمخشريّ، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصليّ(ت٦٤٣هـ)، قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة ألأولى،١٤٢٢هـ-٢٠٠١م .

- شِعرُ الأحوص الأنصاريّ، تحقيق عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الثانية،١٤١١هـ-١٩٩٠م .

– شِعرُ خِداش بن زُهَيْر العامريّ، صَنَعَهُ الدكتور يَحيى الجبُّوريّ، مطبوعات مجمع اللُّغة العربية بدمشق، د . ط، ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م .

– شعرُ زياد الأعجم، تحقيق الدكتور حسين بكّار، دار المسيرة، عمّان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

– الشِّعْرُ والشُّعراء، أبو محمَّد عبد الله بن مسلم بن قُتيبة الدينوريّ (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق حسن تميم، ومحمَّد عبد المنعم العريان، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الثالثة،١٤٠٧هـ –١٩٨٥م .

– شواهدُ التّوضيحِ والتصحيح لمشكلاتِ الجامعِ الصّحيح، جمال الدين بن مالك الأندلسيّ (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور طه محسن، وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة ،بغداد، د . ط، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م .

– شواهدُ النَّحوِ النّثْريَّة– تأصيلٌ ودراسةٌ، صالح أحمد مسفر الغامديّ، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ .

– الشواهدُ والاستشهادُ في النَّحو، عبد الجبّار علوان النّايلة، مطبعة الزهراء، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م .

– الصاحبيُّ في فقهِ الُّلغةِ وسُننِ العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، علَّق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م .

– الصِّراعُ بينَ القُرَّاءِ والنُّحاة، الدكتور أحمد علم الدّين الجنديّ، بحث منشور في (مجلة مَجْمَع اللُّغة العربية بمصر)، الجزء الثالث والثلاثون، عام ١٩٧٤م .

– ضرائرُ الشِّعرِ، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيليّ المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ _ ١٩٩٩م .

– الضَّرائرُ وما يسوغُ للشَّاعرِ دونَ النَّاثِرِ، محمود شكري الآلوسيّ، المطبعة السلفيّة بمصر، د . ط، ١٤٣١هـ .

– الطّارِقِيَّةُ في إعراب ثلاثين سورة من المُفَصَّل بشرح معاني كلِّ حرفٍ وتلخيص فروعه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق الدكتور محمّد محمّد فهمي عُمَر، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ –٢٠٠٦م .

– الطِّرازُ المُتَضمِّنُ لأسرارِ البلاغةِ وعلومِ حقائقِ الإعجاز، يحيى بن حمزة العلويّ اليمنيّ (ت٧٤٩هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصريّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .

– ظواهرٌ نحويَّةٌ في الشِّعْرِ الحُر، دراسةٌ نَصِّيَّةٌ في شعر صلاح عبد الصَّبور، الدكتور محمَّد حماسة عبد اللَّطيف، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الأولى،١٤١٠هـ– ١٩٩٠م .

– العربيَّةُ، دراساتٌ في اللّغةِ واللَّهَجَاتِ والأساليب، يوهان فك، ترجمة الدكتور رمضان عبد التَّواب، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، د.ط،١٤٠٠هـ –١٩٨٠م .

–العربيَّةُ الفُصْحى، نحو بناءٍ لغويٍّ جديدٍ، هنري فليش، تعريب الدكتور عبد الصَّبور شاهين، دار المشرق، بيروت، الطبعة الثانية،١٩٨٣م .

– العربيَّةُ وعلمُ الُّلغةِ البنيويّ، دراسة في الفكر اللغويّ العربيّ الحديث، الدكتور حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندريّة، د.ط،١٩٩٥م .

– العلامةُ الإعْرابيَّة في الجُمْلةِ بينَ القديم والحديث، الدكتور محمّد حماسة عبد اللَّطيف، مكتبة الإمام البخاريّ، القاهرة، الطبعة الثالثة،١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م .

–علمُ الدّلالة، الدكتور أحمد مختار عُمَر، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة السادسة،١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م .

– علمُ اللُّغةِ الحديث، الدكتور محمَّد حسن عبد العزيز، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى،١٤٣٢هـ-٢٠١١م .

– علمُ اللُّغةِ العام (الأصوات)، الدكتور كمال محمد بِشْر، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٧٠م .

– علمُ اللُّغةِ، مقدِّمةٌ للقارئ العربيّ، الدكتور محمود السَّعْرَان، دار الفكر العربيّ، القاهرة، د.ط،١٤٢٠هـ-١٩٩٩م .

– العُمْدةُ في محاسنِ الشِّعرِ وآدابه ونقده، أبو الحسن بن رشيق القيروانيّ، الأزديّ (ت ٤٥٦هـ)، محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ-١٩٨١م .

– عُيُوْنُ الأخبارِ، أبو محمّد عبد الله بن مُسلم بن قتيبة الدينوريّ (ت ٢٧٦هـ)، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، د.ط،١٩٩٦م .

– فَتْحُ الباري شرح صحيح البخاريّ، أحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ (ت٨٥٢هـ)، تحقيق عبد العزيز بن باز، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .

– فتنةُ النَّص– بحوثٌ ودراساتٌ نَصّيّة، الدكتور محمّد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، د.ط، ٢٠٠٧م .

– فصولٌ في فقهِ العربيَّة، الدكتور رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة السابعة،١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م .

– الفعلُ– زمانه وأبنيته، الدكتور إبراهيم السامرائيّ، مؤسّسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

– فقهُ اللُّغة في الكتبِ العربيَّة، الدكتور عَبْدُه الراجحيّ، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط،١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م .

- فقهُ اللُّغة المقارَن، الدكتور إبراهيم السامرائيّ، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م .

- الفكرُ العربيّ والألْسُنِيَّة، الدكتور عبد السَّلام المسديّ، بحث منشور ضمن (أشغال اللسانيات واللّغة العربية)، المطبعة الثقافية، تونس ، ١٩٨١م .

- في أصول اللُّغةِ والنَّحْو، الدكتور فؤاد حنّا ترزي، مطبعة دار الكتب، بيروت، د.ط، د.ت .

- في أصول النّحو، سعيد الأفغانيّ، دار الفكر، بيروت، د.ت .

- في حركةِ تجديدِ النَّحو وتيسيرِهِ في العَصْرِ الحَدِيث، الدكتور نعمة رحيم العزاويّ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، د.ط، ١٩٩٥م .

- في المناهج اللّغويّة المعاصرة، الدكتور سامي علي جبّار، بحث منشور في (مجلة لغة الضاد) الجزء السابع، القسم الثاني، منشورات المجمّع العلميّ العراقيّ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م .

- في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزوميّ، دار الرائد العربيّ، بيروت، الطبعة الثانية،١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .

- في النَّقْدِ اللِّسَانيّ، دراسات ومثاقفات في مسائلِ الخِلاف، الدكتور سعد عبد العزيز مصلوح، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م .

- القاموسُ المُحِيْط، مجدُ الدّين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق مكتب التحقيق في مؤسّسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .

- قَضَايا نحويَّة، الدكتور مهدي المخزوميّ، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م .

- قواعد تحويليّةٌ لِلُّغَةِ العربيّة، الدكتور محمد علي الخوليّ، دار المريخ، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م .

– القِياسُ في اللُّغة العربيَّة، محمَّد الخَضِر حُسَين، المطبعة السّلفية، القاهرة، د.ط، ١٣٥٣هـ .

– الكامِل، أبو العّباس محمَّد بن يزيد المبّرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد أحمد الداليّ، مؤسّسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

– الكِتَاب ، أبو بِشْر عَمْرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجيّ، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م .

– الكتابُ بين المعياريَّة والوصفيَّة، الدكتور أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م .

– الكشَّاف عن حقائق غوامضِ التَّنْزيلِ وعيونُ الأقاويل في وجوه التّأويل، أبو القاسم محمود بن عُمَر الزّمَخْشَرِيّ (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق عادل عبد الموجود، وعليّ محمّد مُعوَّض، مكتبة العُبَيْكَان، الرّياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م .

– الُّلبَابُ في عِلَلِ البِنَاءِ والإعراب– الجزء الأول، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبريّ(ت ٦١٦هـ)، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ–١٩٩٥م .

– لَحْنُ العّامّةِ والتَّطَوّر اللُّغويّ، الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م .

– لِسانُ العربِ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مُكرَّم بن علي بن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت .

– اللِّسانيَّات والدِّلالة، منذر عيّاشي، مركز الإنماء الحضاريّ، حلب، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م .

– اللُّغاتُ السَّاميَّة، تيودور نولدكة، ترجمة الدكتور رمضان عبد التّواب، مكتبة دار النَّهْضة المصرية، القاهرة، د.ط، د.ت .

– اللُّغةُ بَيْنَ المِعْيَارِيَّة والوَصْفِيَّة، الدكتور تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٠م .

– اللُّغة، ج. فندريس، ترجمة عبد الحميد الدَّواخليّ، ومحمّد القَّصّاص، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهِرة، د . ت .

– اللُّغةُ الشَّاعرة، عبّاس محمود العقّاد، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، ١٩٩٥م .

–اللُّغةُ العربيَّة، معناها ومبناها، الدكتور تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٤٢٧هـ– ٢٠٠٦م .

– اللُّغةُ وبناءُ الشِّعر، الدكتور محمّد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، د.ط، ٢٠٠١م .

– اللُّغة والمنطق في الدراسات الحاليّة، الدكتور عبد الرحمن بدويّ، بحث منشور في (مجلة عالم الفكر)، المجلّد الثاني، العدد الأول، الكويت ١٩٧١م .

– اللُّغة والنَّحو بين القديم والحديث، عبّاس حسن، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، د.ت .

– اللُّغة والنّحو– دراسات تاريخيّة وتحليليّة ومقارنة، الدكتور حسن عَون، مطبعة رويال بمصر، الطبعة الأولى،١٩٥٢م .

– ما يجوزُ للشّاعرِ في الضَّرورةِ، أبو عبد الله محمد بن جعفر القزّاز القيروانيّ (ت ٤١٢هـ)، تحقيق الدكتور رمضان عبد التّواب، والدكتور صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، ودار الفصحى، القاهرة، د.ط، د.ت .

– المُبَرِّد سيرتُه ومؤلَّفاته، الدكتورة خَديجة الحديثيّ، دار الشؤون الثّقافيّة العامّة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م .

– المجازُ: مقاربةٌ دِلاليةٌ تركيبيَّة، عبد العزيز العماريّ، بحث منشور في (اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق)، جامعة المولى إسماعيل، مكناس، ١٩٩٢م .

– مجالسُ ثعلب، أبو العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب، (ت ٢٩١هـ)، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، دار المعارف، القاهرة، د.ط، ١٩٦٠م .

– مجالسُ العلماء، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجّاجيّ(ت ٣٣٧هـ)، تحقيق عبد السَّلام محمّد هارون، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م .

– المُحْتَسَبُ في تبيينِ وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق علي النجديّ ناصف، والدكتور عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د.ط ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م .

– المُحَرَّرُ الوجيز في تفسيرِ الكتابِ العزيز، أبو محمّد عبد الحق بن عطية الأندلسيّ (ت ٥٤٦هـ)، تحقيق الرَّحّالة الفاروق، وعبد الله بن إبراهيم الأنصاريّ، والسّيّد عبد العال السيد إبراهيم، ومحمد الشافعيّ، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

– المدارس النحوية، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، د.ط، ١٩٦٨م.

– مدخل إلى دراسةِ الجُملة العربيَّة، الدكتور محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .

– المَدْخل إلى دراسةِ النّحو العربيّ، الدكتور علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م .

– المَدْخَل إلى علمِ أصواتِ العربيَّةِ، الدكتور غانِم قدُّوري الحمد، منشورات المَجْمَع العلميّ العراقيّ، بغداد، د.ط،١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م .

– مَدْخَل إلى علمِ اللُّغَةِ، الدكتور محمّد حَسَن عبدَ العزيز، دار النّمر للطباعة، القاهرة، د.ط ١٩٨٣م .

- مَدْخل إلى علمِ اللُّغَةِ، الدّكتور محمود فهمي حِجازي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، د.ت .

- مَدْخل إلى عِلْمِ النَّص ومجالاتِ تَطْبِيْقِهِ، محمّد الأخضر الصبيحيّ، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .

- مَدْرَسَةُ الكُوْفَةِ ومَنْهَجُهَا في دِراسةِ اللُّغَةِ والنَّحو، الدكتور مهدي المخزوميّ، مطبعة دار المعرفة، بغداد، د.ط،١٣٧٤هـ-١٩٥٥م .

- المُركّب الاسميّ، الدكتور محمود عبد السلام شرف الدين، بحث منشور في (مجلة مجمع اللغة العربية)، القاهرة، الجزء الثاني والأربعون، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

- المُزْهِرْ في عُلومِ اللُّغَةِ وأنواعها، جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطِيّ (ت ٩١١هـ)، تحقيق محمّد أحمد جادَ المَوْلى، ومحمّد أبو الفضل ابراهيم، ومحمّد البجاويّ، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، د.ت .

- المُسْتَشْرِقُونَ والمناهج اللّغويّة، الدكتور إسماعيل عمايرة، دار حُنَيْن، عمَّان، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م .

- المُسْتَوى اللُّغَوِيّ لِلْفُصْحَى واللَّهَجَات ولِلْنَثْرِ والشِّعر، الدكتور محمّد عيد، عالم الكتب، القاهرة، د.ط، ١٩٨١م .

- مَعَانِي القُرْآن ، أبو زكريا يَحْيَى بن زِيَاد الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمّد علي النجّار، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى،١٤٢٢هـ-٢٠٠١م .

- معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائيّ، وزارة التعليم العالي والبحث العلميّ، جامعة بغداد، د.ط، ١٩٩٠م .

- مُعْجَم شَوَاهِد النَّحْو الشِّعْرِيَّة، الدكتور حنّا جميل حدّاد، دار العلوم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

– مُعْجَم مَقَايِيس اللُّغَة، أبو الحُسَيْن أحمد بن فارِس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السَّلام محمّد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، د.ط، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .

–المُعْجَم الوَسِيْط، إبرَاهيم مُصْطَفى، وأحمد حسن الزيَّات، وحامد عبد القادر، ومحمّد عليّ النّجّار، دار الدّعوة، استانبول، د.ط، د.ت .

– مُغْنِي اللَّبِيْب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاريّ(ت٧٦١هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ومحمّد علي حمد الله، مكتبة سَّيد الشهداء، قم، د.ط، ١٤٠٨هـ .

– المُفَصّل فِي عِلْم العَرَبِيّة، أبو القاسِم محمود بن عُمَر الزَّمَخْشَرِيّ (ت٥٣٨هـ)، وبذيله كتاب المُفَضَّل في شَرْحِ أبْيَاتِ المُفَصَّل، السَّيِّدْ محمّد بدر الدين النعسانيّ الحلبيّ، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، د.ت .

– المُفَضَّلِيَّات، المُفَضَّل بِن مُحَمَّد بِن يَعْلَى بِنْ عَامِر الظبِّيّ (ت ١٥٦هـ)، تحقيق وشرح أحمد محمّد شاكر، وعبد السَّلام مُحَمّد هارون، دارُ المعارفِ، القاهرة، الطَّبْعَةِ الثالثة،١٩٦٤م .

– مَفْهُوْمِ الجُمْلَةِ عِنْدَ سِيْبَوَيْه، الدكتور حَسَن عبد الغني جواد الأسديّ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م .

– المقاصِد الشَّافِيَة في شَرْحِ الخُلَاصَةِ الكَافِيَة– الجزء الثالث، أبو إسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبيّ (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق الدكتور عِياد بن عِيْد الثبيتي، مركز إحياء التُّراث الإسلاميّ، مكة المكرمة، الطبعة ألأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م .

– مقالات في اللُّغَةِ والأدَبِ، الدكتور تمَّام حسَّان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م .

- المُقْتَصِدْ في شَرْحِ الإِيْضَاح، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد الجرجانيّ (ت ٤٧١هـ)، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، د.ط،١٩٨٢م .

- المُقْتَضَبْ، أبو العَبَّاس محمّد بن يزيد المبَّرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م .

- مُقَدِّمَةٌ لِدِرَاسَةِ اللُّغَةِ، الدكتور حلمي خليل، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية، د . ط، ١٩٩٩م .

- المُقرّب، عَلِيّ بِنْ مُؤْمِن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق الدكتور أحمد عبد الستار الجواريّ، وعبد الله الجبوريّ، مطبعة العانيّ، بغداد، د . ط، ١٩٨٦م .

- مُقَوِّمَاتُ الجُمْلَةِ العَرَبِيَّةِ، الدكتور علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م .

- مِن أسْرارِ اللُّغَةِ، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، الطبعة الثامنة،٢٠٠٣م .

- مِنَ الأنْمَاطِ التَّحْوِيليّةِ في النَّحْوِ العَرَبِيّ، الدكتور محمَّد حماسة عبد اللَّطيف، دار غريب، القاهرة، د . ط، ٢٠٠٦م .

- مَنَاهِجُ البَحْثِ فِي اللُّغَةِ، الدكتور تمَّام حسَّان، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، د . ط،١٩٩٠م .

- مناهجُ البَحْثِ اللُّغَوِيّ بَيْنَ التُّرَاثِ والمُعَاصَرَة، الدكتور نِعمة رَحِيْم العَزَّاوِيّ، منشورات المَجْمَعِ العِلْمِيّ العِرَاقِيّ، د . ط،٢٠٠٠م .

- منَاهِجُ تَجْدِيْدٍ في النّحْوِ والبَلَاغَةِ والتَّفْسِيْرِ والأَدَبِ، أمين الخوليّ، دار المعرفة، القاهرة، الطبعة الأولى،١٩٦١م .

– مناهِجُ الدَّرْسِ النَّحْوِيّ في العَالمِ العَرَبِيّ في القرن العشرين، الدكتور عطا محمّد موسى، جامعة إربد الأردنيّة، د . ط، ٢٠٠٠م .

– المُنْصِف، شَرْح الإمَام أبي الفَتْح عُثْمَان بن جِنِّيّ (ت ٣٩٢هـ) لِكتابِ التَّصْرِيْف لِلإمامِ أبي عُثْمَان المَازِنِيّ النَّحويّ البصريّ (ت٢٤٩هـ)، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ–١٩٥٤م .

– من قضايا اللُّغَة والنّحو، علي النجديّ ناصف، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، د.ط ، د . ت .

– مِنْهَاجُ البُلَغَاءِ وَسِرَاجُ الأدَبَاءِ، أبو الحسن حازم القرطاجنيّ (ت٦٨٤هـ)، تحقيق محمّد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦م .

– المنهجُ الوَصْفِيّ في كتابِ سيبوَيْه، الدكتور نوزاد حسن أحمد، دار دجلة، عمَّان، الطبعة الأولى،٢٠٠٧م .

– مُوْجَز تَاريخ عِلْم اللُّغَة في الغَرْب، د . هـ روبنز، ترجمة الدكتور أحمد عَوَض، المجلس الوطنيّ للثقافةِ والفنونِ والآداب، الكُوَيْت، د. ط، د . ت .

– موقِفُ الشِّعْرِ مِن الأعلام، الدكتور محمّد حماسة عبد اللّطيف، بحث منشور في (مَجَلَّة مَجْمَع الُّلغَةِ العَرَبِيَّة بِالقَاهِرَة)، الجزء الثامن والثلاثون، ١٣٩٦هـ–١٩٧٦م .

– موقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، الدكتورة خديجة الحديثيّ، منشورات المجمع العلميّ العراقيّ، د . ط، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م .

– النَّحو العربيّ نقد وبناء، الدكتور إبراهيم السامرائيّ، دار الصادق، بيروت، د . ط، د . ت .

– النَّحو العربيّ والدرس الحديث– بحثٌ في المنهج، الدكتور عَبْدُه الراجحيّ،دار النهضة العربية، بيروت، د.ط ، ١٤٠٦هـ –١٩٨٦م .

– نَحْوُ الفِعْلِ، الدكتور أحمد عبد الستّار الجواري، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، د.ط، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م .

– النَّحو الوافي، عبّاس حسن، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة عشرة، د.ت .

– النّحو والدِّلالة، مدخل لِدراسة المَعْنَى النحويّ الدلاليّ، الدكتور محمّد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .

– نُزْهَةُ الألِبَّاء في طبقاتِ الأُدَبَاء، أبو البَرَكَات كمالُ الدِّيْنِ عبدالرحمن بن محمّد ابن الأنباريّ،(ت٥٧٧هـ)، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائيّ، مكتبة المنار، الأردن،الزرقاء، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ – ١٩٨٥م .

– نشأة النّحو وتاريخ أشهر النُّحاة، محمّد الطنطاويّ، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، د . ت .

– النَّشْر في القراءات العشر، أبو الخير محمَّد بن محمَّد الدمشقيّ بن الجَزَرِيّ (ت٨٣٣هـ)، تحقيق علي محمَّد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، د . ط، د . ت .

– نظام الرُّتْبَة في نَظَرِيَّة النّحو العربيّ، الدكتور مالك يوسف المُطّلبِيّ، بحث منشور في(مجلة كليّة التربية)، العدد (٤)، ١٩٩٤م .

– نَظَرات في اللُّغة والنَّحو، طه الراويّ، منشورات المكتبة الأهلية،بيروت، د . ط،١٣٨٢هـ–١٩٦٢م .

– نظريّة التعليل في النحو العربيّ بين القدماء والمُحدثين، الدكتور حسن خميس سعيد الملخ، دار الشروق، عمّان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م .

– نظريَّة النَّحو التّوليديّ التّحويليّ في الدِّراساتِ اللسانيّة العَربيّة الحديثة، كريم عُبيد عليوي، دار الشؤون الثقافية العامَّة، بغداد، الطبعة الأولى،٢٠١٢م .

- نظريَّة النَّحو العربيّ في ضوء مناهج النظر اللغويّ الحديث، الدكتور نهاد الموسى، المؤسسة العربيَّة للدراسات والنَّشر، بيروت، الطبعة الأولى،١٤٠٠هـ-١٩٨٠م .

- نظريّة النظم تاريخ وتطور، الدكتور حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، (الموسوعة الصغيرة) بغداد، د.ط، ١٩٧٩م .

- النقد الأدبيّ ستانلي هايمن، ترجمة الدكتور إحسان عبّاس، والدكتور محمد يوسف نجم دار الثقافة(نقلاً عن النحو والدلالة) .

- النَّقد المنهجيّ عند العرب، الدكتور محمّد مندور، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ط، د.ت .

- هَمْعُ الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلالُ الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ(ت٩١١هـ)، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسَّسة الرسالة،بيروت، د . ط،١٤١٣هـ-١٩٩٢م .

- الواضح المُبين في شرح المعلقات السّبع، الحُسين بن أحمد الزُّوزَنيّ (ت ٤٧٦هـ)، إعداد وشرح أنطوان وحيد نُعيّم، دار الرضوان، حلب، د.ط، ٢٠٠٦م .

- الوجيز في فقه اللّغة، محمَّد الأنطاكيّ، دارالشرق، بيروت، الطبعة الثانية، د. ت .

- الوسيط في تاريخ النَّحو العربيّ، الدكتور عبد الكريم محمّد الأسعد، دار الشّواف، الرياض، الطبعة الأولى ،١٤١٣هـ-١٩٩٢م .

المحتويات